

**التنمية المستدامة في فكر الإمام علي
(عليه السلام)**

التنمية المستدامة في فكر الإمام علي (عليه السلام)

مجموعة من الباحثين

الإشراف والتقديم: الدكتور تحسين فاضل عباس

Sustainable Development in the thought of Imam Ali

Supervision and Presentation by Dr. Tahsin Fadel Abbas

الطبعة الأولى: بيروت، 2023

First Edition: Beirut, 2023

الناشر: مؤسسة آل البيت في إسبانيا

Publisher: Al-Bayt Foundation in Spain

توزيع: دار الرافدين - بيروت

Distribution: Dar AlRafidain-Beirut



مجموعة من الباحثين

التنمية المستدامة في فكر الإمام علي

(عليه السلام)

الإشراف والتقديم

الدكتور تحسين فاضل عباس

مراجعة وتنقيح مركز الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) للدراسات والبحوث التخصصية

تقديم

أ.د. تحسين فاضل عباس

كلية الآداب/جامعة الكوفة

بعد التطور الحضاري والتكنولوجي الذي شهده العالم في الجوانب المختلفة، وما نتج عن ذلك من جوانب إيجابية وغير إيجابية، ومن الجانب غير الإيجابي سوء استخدام الموارد الطبيعية، وآثار الثورة الصناعية من التلوث وغيره، واختلال التوازن في النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، إذ شَعَرَ المتخصصون بخطورة الوضع، فقام نادي روما في عام 1972 بنشر «حدود النمو» (The) Limits of Growth، الذي ركَّز في استنزاف الموارد غير المتجددة مما ينتج عنه زيادة في أسعار السلع الأساسية، وزيادة التلوث. وفي العام نفسه أيضاً جرى عقد مؤتمر البيئة البشرية في ستوكهولم بالسويد، الذي يعد المؤتمر الدولي الأول الذي ركَّز في قضايا البيئة. وكان من أهم نتائج المؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nations Environment Programme، واعتماد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بإعمار المحيطات، والتلوث الناجم عن السفن، وتجارة الأنواع المهددة بالانقراض.

وفي عام 1983 أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية world commission on environment and development، التي عُرفت فيما بعد باسم لجنة برونتلاند (Committee Brundtland)، وفي عام 1987 قامت اللجنة بنشر تقريرها تحت عنوان (مستقبلنا المشترك)، وبنَّت على ما تم إنجازه في مؤتمر ستوكهولم، وقدمت واحداً من أهم تعريفات التنمية المستدامة: «هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم». وفي عام 1992 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريودي جانيرو بالبرازيل، الذي عُرف بقمة ريو

للأرض (Rio Earth Summit)، وكانت أهم نتائجه الاتفاق على الممارسات السليمة لتحقيق التنمية المستدامة في كل أنحاء المعمورة، وتنظيم الأنشطة تحت المحاور البيئية والتنموية الآتية: نوعية الحياة، الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، حماية المشاعات العالمية، إدارة المستوطنات البشرية، النمو الاقتصادي المستدام. على الدول كافة إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، إنشاء لجنة التنمية المستدامة، وصار مفهومها شأناً عالمياً.

وفي عام 2000 انتهت القمة بنيويورك إلى أهداف التنمية Millennium Development Goals التي وضعت عام 2015 إطاراً زمنياً لتحقيقها، وتستعمل ما جرى التوصل إليه عام 1990 كمرجع تنطلق منه. وفي 25 أيلول 2015 اعتمدت البلدان التي عددها 193 في الجمعية العامة للأمم المتحدة جدول أعمال التنمية المعنون «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، بتحقيق أهدافها التي عددها 17 هدفاً وما يرتبط بها من 169 غاية.

تعددت التعريفات للتنمية المستدامة في العصر الحديث، فوصلت الى عشرين تعريفاً، ويمكن أن تُعرّف بأنها: ميثاق متكامل ومتوازن يشارك فيه الجميع بدءاً من الأسفل الى الأعلى، أي من المستوى المحلي الى العالمي، والمطالبة بضرورة التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية والعدالة بين الأجيال المتعاقبة في تحقيق الحاجات الرئيسة، لتحقيق الرفاهية والعيش الكريم. والتنمية المستدامة تتركز في ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصادي (النمو)، والبعد الاجتماعي (العدالة)، والبعد البيئي (حمايتها)، فهي تتعامل مع التغيرات والمشاكل في المجال الزراعي والبيئي والاقتصادي والاجتماعي، وأطلق بعضهم عليها (بالثورة البيئية) مقارنة بالثورة الزراعية والصناعية اللتين كان لهما أثر كبير في العالم.

ومن المهم أن نفرق بين هذا النوع من التنمية والتنمية البشرية، فالتنمية البشرية من المفاهيم الحديثة في العلوم الاجتماعية، فقد ظهر في النصف الثاني من القرن الماضي وشاع استعماله، وكان يدل على الرفاه الاجتماعي، وقد أصبح أكثر نضجاً في مطلع عقد التسعينات عندما تبنته الأمم المتحدة، وانتقل بعد ذلك للتركيز في التعليم والتدريب، وصار اليوم يركز في تطوير القدرات البشرية، والتحكم بمصائرهم، فهدف التنمية البشرية الارتقاء بالإنسان وتطوره في جميع المجالات.

وتقوم التنمية البشرية على جانبين: الأول هو تشكيل القدرات البشرية، ومن ذلك تطوير الجوانب المعرفية والمهارات والصحة، والآخر هو انتفاع الانسان من قدراته وتحويلها الى طاقة إنتاجية وثقافية واجتماعية وسياسية. وتلتقي التنمية المستدامة مع التنمية البشرية، في أن التنمية البشرية وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من جانب الطاقة البشرية.

وهناك تلاقٍ في الجوهر بينَ فكر الإمام علي (عليه السلام) ومفهوم التنمية المستدامة، إذ محورهما (الانسان)، فالمبدأ الأول من إعلان ريو للبيئة والتنمية المستدامة عام 1992 أن ((يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيا حياة صحيحة ومنتجة في وئام مع الطبيعة)).

وقد سبق الإمام علي مفهوم التنمية بأكثر من ألف عام، عندما كان حافظاً لحقوق الإنسان في خطبه وحُكمه ومنهجه، ونجد بناء الإنسان حجر الأساس في فكره، والعمل في حكومته واضح في رعايته لحقوق الإنسان في كرامته وحرية المقترنة بالشعور بالمسؤولية، بمعيار العدل الذي انتهجه. ومعنى العدالة عنده النظر الى الحقوق والواجبات، فيُعطي لكل شخص ما يستحقه بحسب استعداده وعمله، فيجد مكانه المناسب في المجتمع، والعدل في فكره ينظّم شؤون المجتمع، ونقطة الانطلاق في سياسته هي خدمة الانسان، ورفع الحاجة، وتحطيم الظلم.

أعلنت الامم المتحدة في قمتها في عام 1972 في ستوكهولم أن (الفقر وغياب التنمية) هما أشد أعداء البيئة، في حين أن الإمام علياً سبق العالم بتشخيص ذلك عندما دعا الى التكافل الاجتماعي بتأمين عيش الفقير والعناية به، كي لا ينظر بعين الغضب إلى الغني، ويعيش المجتمع بسلام، فقسّم طبقات المجتمع على تسع، وأفرد خصوصية للطبقة السفلى (الطبقة الشعبية الفقيرة) بقوله: ((ثُمَّ اللَّهُ اللَّهُ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ...))، وقال: ((فَإِنَّ الْفَقْرَ مَنْقَصَةٌ لِلدِّينِ مَدْهَشَةٌ لِلْعَقْلِ دَاعِيَةٌ لِلْمَقْتِ))، وقال: ((الْفَقْرُ الْمَوْتُ الْأَكْبَرُ)).

وسبقَ عليُّ بن أبي طالبٍ منهجَ التنمية المستدامة - بقرون من الزمن - التي تقوم على التوازن البيئي بالاستخدام العادل للثروات بين الحاضر والمستقبل بين أبناء الشعب، والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية، فقال الإمام علي: ((إِنَّ هَذَا الْمَالَ لَيْسَ لِي وَلَا لَكَ - وَإِنَّمَا هُوَ فِيَّ لِلْمُسْلِمِينَ وَجَلْبُ أَسْيَافِهِمْ))، فهي ثروة الشعب التي يجب الحفاظ

عليها، وشعار التنمية المستدامة عدم الإضرار بطبقة من المجتمع على حساب أخرى من الجانب المالي وغيره لتحقيق الحياة الأفضل للسكان، وكان ذلك حاضراً في فكر الإمام علي، وله فضل سبق عندما شَخَّص المشكلة الاقتصادية، ((فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مُتَّعَ بِهِ غَنِيٌّ))، وقال: ((لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ - فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللَّهِ - أَلَا وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ -))، يعني عدم التفريط بالثروة، والتوزيع العادل بين الأفراد، وقال: ((فَدَعِ الْإِسْرَافَ مُقْتَصِداً - وَاذْكُرْ فِي الْيَوْمِ غَداً - وَأَمْسِكْ مِنَ الْمَالِ بِقَدْرِ ضَرُورَتِكَ - وَقَدِّمِ الْفُضْلَ لِيَوْمٍ حَاجَتِكَ))، فهذا الهدف الأول للتنمية المستدامة، وهو تأمين الاحتياجات اليوم وغداً أي التوازن في ذلك.

نفخر نحن المسلمين أن في تاريخنا الإسلامي أفذاذاً بذروا هذه البذرة في عقولنا وفي أخلاقنا، وينبغي أن نرعاها بالإفادة منها في تحسين واقعنا، لحياة أفضل يسود فيها العدل والتوازن؛ لذلك قال جورج جرداق في كتابه (الإمام علي صوت العدالة الإنسانية): إن محور عظمة الإمام علي ((إنما هو الإيمان المطلق لكرامة الإنسان وحقه المقدس في الحياة الحرة الشريفة، وبأن هذا الإنسان متطور أبداً)).

هذا الكتاب الذي أقدمه الى القراء المحترمين كان بالرعاية المشتركة من مركز الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) للدراسات والبحوث التخصصية، ومؤسسة آل البيت في إسبانيا، والكتاب هو مجموعة من البحوث التي كانت بَوصلتها تتجه نحو البحث عن أهداف التنمية المستدامة في تراث الإمام علي وفكره.

هذا الموضوع الحيوي المهم الذي أنتجه فريق من الأساتيد في جامعة الكوفة، ومن الجامعة اللبنانية، تنوعت تخصصاتهم من الاقتصاد، والعلوم الطبية، وإدارة الأعمال، والهندسة المدنية، والجغرافية: السياسية والموارد المائية والتنمية والتخطيط، والعلوم الاجتماعية.

تنبع أهمية هذا الكتاب من جانبين، الأول إظهار القدرة المعرفية الفذة لتراثنا الإسلامي المتمثل بشخصية الإمام علي في تحقيق مضامين التنمية المستدامة، والآخر هو حاجة الشعوب العربية والإسلامية إلى هذه البحوث لإنجاز أهدافها أكثر من غيرها في العيش الكريم والحياة المتوازنة في مفاصلها المهمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

مقدمة مركز الإمام أمير المؤمنين (ع)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على رسوله محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله الغر الميامين، سيما وصيه أمير المؤمنين...

الاستدامة لفظ يفيد المبالغة في الديمومة والاستمرار، ومن هنا سر إطلاقه على مشاريع التنمية المتنوعة، فهي إنما تكون ناجحة بمختلف أبعادها من خلال استمرار حياتها ونشاطها وديمومة فعاليتها، حتى يكون الإنفاق في محله وعائد بالفائدة العامة على الفرد والمجتمع، إذ لا يغني أن تصنع منشأ ما من دون ضمان مقومات بقائه جديدا من خدمات وبنى تحتية تخدم مستثمريه ومستغلي خدماته، فالاستدامة أساس في تلبية الاحتياجات، ولذا ترصد لها الموارد المالية اللازمة من أجل المحافظة على تفاصيل بقائها حية، ضمانا للخدمة الكاملة للإنسان، وهكذا الحال في مختلف المرافق الحياتية من صحة وإدارة وصناعة وبناء وبنى تحتية وفوقية مختلفة.

إن مشاريع الاستدامة في عالم اليوم محل ابتكار النخب الاجتماعية التي تبتغي الرفاهية لشعوبها وتطوير رؤاها العملية، التي تبقي مواردها شاخصة غير منهارة للأجيال اللاحقة، ضمانا لمستقبلها، وحفظا لها من الضياع، حيث تتيح لها الحصول على خيارات بلده والتنعم بها، ومن هنا وضعت منظمة الأمم المتحدة سبعة عشر هدفاً في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فقد أقرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول / 2015، وسعت لتحقيق تلك الأهداف مجموعة واسعة من الأولويات في قضايا التنمية المستدامة التي شملت موضوعات: (الفقر، الجوع، الصحة، تغير المناخ، المساواة بين الجنسين، المياه، الصرف الصحي، الطاقة، البيئة، والعدالة الاجتماعية)، وهي غايات عظيمة كما ترى، ضمانها يعني ضمانا لحياة الإنسان ورفاهيته.

ولا غرابة في أن تكون هذه العنوانات العامة مما ذكر في تعاليم أمير المؤمنين عليه السلام

في كثير من مواقفه ولاسيما في نهجه الخالد الذي جمع فيها السيد الرضي (ت 406هـ) محاسن عباراته وخطبه ورسائله وحكمه، فهي في مضامينها تهدف إلى الرقي بالإنسان وتهذيبه، وخدمته، فكلامه (عليه السلام) مثلما هو ناظر إلى بناء الإنسان المؤمن الحقيقي هو كذلك ناظر إلى السعي إلى كمال خدمته، وبقائه سليما معافى، من كل الآفات التي تهدد مستقبله.

إن نظرة متأنية لبنود التنمية المستدامة التي اعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي تُعرف أيضًا بالأهداف العالمية، ومقارنتها بكلام الإمام عليه السلام وسيرته ستكشف لنا جانبا من عظمة هذا الفكر العلوي الثر الموابك لحركة الإنسان وتطلعاته، فكلامه (عليه السلام) لم يغفل المبادئ العامة في مجال خدمة الإنسان ولا تفاصيلها التي تضمن استدامتها، وكل ذلك موثق في خطبه الملقاة ورسائله التي كان يبعث بها إلى ولاته حين تسلم دفة الحكم والإدارة للبلاد والعباد، فقد كان وما يزال مثلا متكاملا في أخلاق الحكم والنزاهة والإيثار والصدق والتضحية، والسعي إلى البناء والعمران والإصلاح، سبق به الآخرين وأعجز اللاحقين.

ومن هذا المنطلق الذي يؤصل للأهداف العالمية لمشاريع التنمية التي تتسابق دول العالم إلى تعزيزها وتحقيقها، سعى مركز الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) للدراسات والبحوث التخصصية إلى تبني مشروع (التنمية المستدامة في فكر الإمام علي عليه السلام) لما لهذا المشروع من أهمية بالغة تتناغم مع التصريحات العالمية التي واكبت ظاهرة تغير المناخ، والتلوث البيئي، والتنمية الاقتصادية، والأزمات الصحية، ونحوها، التي تشكل الأمم المختلفة اليوم لأجل حل معضلاتها خلايا نخبوية فاعلة كخلفية أزمة، لتفادي المحذور مما يقع من كوارث وأوبئة قد تؤدي بحياة ملايين البشر، كما أن الغاية من وضع هذا المشروع الأصيل نصب أعين الدارسين لإعادة الثقة لأبناء اليوم بترائهم وهويتهم الإسلامية والعقدية، وللقول بلسان الحال إن الوسيلة لم تعجز الآباء بل قدموا لنا الزاد المعرفي، وما على الأبناء إلا الرجوع إليه وتدبره والاعتزاز به للإفادة منه، ولعل ما في الزاد المعرفي في (نهج البلاغة) الحجة فيما ندعي، فهذا المشروع بين أيدي القراء خير شاهد على ذلك، فاستشرافات أمير المؤمنين عليه السلام في حكمه وكلامه عامة تقرر من قبل أن التنمية المستدامة من الأولويات

لسلامة الإنسان، وتحقيق الأمان والاستقرار المنشود منوط بها، وأن زيادة المخاطر التي تهدد الوجود الإنساني مقرون بانعدامها أو الاستخفاف بالالتزام بها.

وكان ولله الحمد أن اكتمل وضع هذا الكتاب ليكمل سلسلة الأفكار النوعية التي هي من غايات مركز الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) للدراسات والبحوث التخصصية وهمومه العلمية، فقد جاء بجلسات متكررة للمشرف العام على المركز سماحة السيد علي الجابري مع المجلس العلمي الاستشاري في المركز، ومع الفريق البحثي من مختلف الجامعات والتخصصات العلمية من داخل العراق وخارجه، وقد كان للمجلس العلمي الاستشاري في المركز أثر مهم في مراجعة البحوث من جانب السلامة الفكرية، وكان من ضمن التعاون والتكامل الفكري والثقافي مع المراكز والمؤسسات العلمية العالمية إسهامة مؤسسة آل البيت عليهم السلام في أسبانيا لدعم هذا المشروع الفكري من خلال طباعته، واضعين هذا المجهود الفكري والثقافي في خدمة الإنسانية، مع الاعتزاز بانتمائنا بهويتنا الإسلامية وولائنا العلوي، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مركز الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)

لِلدِّرَاسَاتِ وَبَحْثِ التَّخْصِصِيَّةِ

النَّجْفِ الْأَشْرَفِ

15 ذِي الْقَعْدَةِ 1444 هـ.

منهج الإمام علي (عليه السلام) في القضاء على الفقر

أ.د. حسن لطيف كاظم

أستاذ التنمية المستدامة بجامعة الكوفة

المقدمة

يُعدُّ الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) واحداً من أهمّ الشخصيات الإنسانية الفدّة، الذي تركت تراثاً ثرياً، حظي بعناية بالغة من الباحثين على مرّ العصور، فتناولوا سيرته وكلامه بالبحث والتدقيق، وكان تراثه واحداً من أكثر النصوص عناية بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، بما حواه من فكر متجدد ونظم وقوانين، فضلاً عن الجوانب البلاغية والأدبية في كلامه (عليه السلام)، وهو سيد البلغاء والمتكلمين. وهو في كل ذلك يستلهم من كتاب الله تعالى والسيرة النبوية، فقد كان شديد العناية بالقرآن وأعلم الناس بعلومه وأسراره، إذ «عاش مع القرآن، وحمل نوره في كل حياته علماً وأخلاقاً ونهج حياة»⁽¹⁾.

على الرغم من أن التنمية عموماً، والمستدامة على نحو خاص، هي من الاصطلاحات المعاصرة، إلا أنّنا نجد مضمونها موجوداً في مفهوم «العمارة» الذي ذكره الإمام علي في عهده لمالك الأشتر: «فالعمارة عند الإمام تعني رفع مستوى الإنتاج إلى أقصى حد، عن طريق العناية بقطاعات الاقتصاد الثلاثة: الزراعة والصناعة والتجارة. وتتطلب العمارة إلى جانب ذلك - عند الإمام - مستوى الاستهلاك المرتفع لجميع أفراد المجتمع، سواء منهم من لديه القدرة على تحقيق ذلك لنفسه، أم من يعجز عن ذلك، فإن على الدولة أن تقوم بتحقيق هذا المستوى للصنف الثاني من الناس»⁽²⁾

(1) نبيل سرور، علي بن أبي طالب: رائد كل العصور، المركز الإسلامي الثقافي، بيروت، 2015، ص 13.

(2) أحمد أسعد محمود إبراهيم، السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1997، ص 58.

يعدُّ مصطلح العمارة من أصدق المصطلحات تعبيراً عن التنمية، إذ يحمل مضمون التنمية الاقتصادية، وقد يزيد عنه، فهو نهوض في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وبصفة أولية نهوض في جوانب التنمية الاقتصادية بمعناها المتعارف عليه والذي لا يخرج عن تعظيم عمليات الإنتاج المختلفة⁽¹⁾. ويؤكد ذلك قول الإمام علي بن أبي طالب لمالك الأشتر النخعي لما ولاه مصر حين اضطرب أمر أميرها محمد بن أبي بكر: «وَلْيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِحْلَابِ الْخَرَاجِ»⁽²⁾، لَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمَّ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلاً»⁽³⁾. نجد أن هذا المفهوم - أي العمارة - عند الإمام يتحدّد من منطلق المفهوم الإسلامي للتنمية، ففي هذا النص «أكد على التنمية الشاملة لكل من الإنسان والأرض، والدليل على ذلك أنه خصّ العمارة بالأرض مرّة، ومرّة أخرى خصّها بالبلاد لتشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرفاهية للأفراد»⁽⁴⁾. لذا فإنّ الإمام يرى في العمارة أبعد من الزيادة في الإنتاج أو رفع الدخل القومي، أو مضاعفة متوسط دخل الفرد، لأنها تتطلب عدالة في توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع، من دون استثناء، سواء من كانت لديه القدرة على الكسب، أم من يعجز عنه، إذ تقوم الدولة بضمان مستوى الكفاية لمن يحتاجها⁽⁵⁾.

وقد نبّه (عليه السلام) على أهمية وجود أشخاص يعنون بالتنمية المستدامة بوصفها قيمة إنسانية، «إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا يَخْتَصُّهُمْ اللَّهُ بِالنِّعَمِ لِمَنَافِعِ الْعِبَادِ، فَيَقْرُرُهَا فِي أَيْدِيهِمْ مَا بَدَّلُوها، فِإِذَا مَنَعُوها نَزَعَهَا مِنْهُمْ، ثُمَّ حَوَّلَهَا إِلَى غَيْرِهِمْ»⁽⁶⁾. وهذا مدحٌ للقائمين على أمر التنمية تنظيراً وتحليلاً وعملاً.

(1) فؤاد عبد المنعم أحمد، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2001، ص 53.

(2) الخراج هو ما يفرض على رقاب الأرض من حقوق تؤدي عنها، لذا فهو ضريبة تفرض على عين الأرض بوصفها ملكية عامة، سواء أكان المالك مسلماً أو غير مسلم.

(3) محمد عبده (شراح)، نهج البلاغة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ص 409.

(4) أحمد أسعد محمود إبراهيم، السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مصدر سبق ذكره، ص 57.

(5) حسن لطيف كاظم، الإسلام والتنمية الاقتصادية: سعة المفهوم وتكامله، مجلة دراسات اقتصادية، (بغداد: بيت الحكمة)، العدد (25)، 2011.

(6) محمد عبده (شراح)، نهج البلاغة، ج 4، مصدر سبق ذكره، ص 99.

القضاء على الفقر

ما يزال الفقر واحداً من المشكلات التي تؤزّق صناع القرار عبر العالم، وهذه المشكلة تتباين من حيث المدى والشمول ونطاق التأثيرات بحسب أوضاع كل بلد، وخصائص كل مجتمع، لكنّها في البلدان النامية تُعدّ أكثر عمقاً وتأثيراً في أوضاع الناس، إذ نجد أنّ 10% من سكانها ما يزالون يعيشون وأسرهم على أقل من 1.90 دولار يومياً. وعلى الرغم من التقدّم المحرز في عدد من الدول ولا سيّما في شرق آسيا، ما يزال حوالي 42% من سكان إفريقيا جنوب الصحراء يعيشون تحت خط الفقر المتدنّي، هذا الذي بالكاد يقترب من تأمين الاحتياجات الغذائيّة التي تضمن البقاء على قيد الحياة.

ويضع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة رقماً طموحاً جداً يتطلع - عن طريقه - إلى إيجاد عالم خالٍ من الفقر المدقع بحلول عام 2030، عبر اتخاذ مجموعة من التدابير منها توفير الحماية الاجتماعيّة للجميع، والانتفاع الكفوء من الأراضي والموارد الاقتصاديّة، والحد من تأثر السكان بالكوارث المتصلة بالتغير المناخي والكوارث الاجتماعيّة والاقتصاديّة. فضلاً عما يتضمّن معنى الاستدامة (Sustainability) الذي يُشير إلى توفير حاجات الجيل الحاضر، من دون المساومة على مقدرة الأجيال القادمة في أن تتحرّر من الفقر والحرمان وتمارس قدراتها الأساسيّة⁽¹⁾، وتعني تحقيق التوازن بين النظم البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.

وقد حقّق الإمام هدف القضاء على الفقر في دولته بفضل السياسات التي طبّقها، التي تقوم على العدل والمساواة، إذ «إنّ مسألة الفقر قد انتهت في عهد الإمام علي (عليه السلام)، إذ لم تذكر المصادر التاريخيّة وجود فقراء في عهده»⁽²⁾.

(1) UNDP, Human Development Report 1996, p56

(2) حسين علي الشهرهاني، التغير في السياسة المالية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء، 2017، ص 270.

في معنى الفقر

توجد مفهومات عدّة للفقر بحسب زاوية النظر إليه، منها:

- هناك من يرى أنّ الفقر هو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وبهذا المعنى فالفقر هو الشخص الذي لا يستطيع تأمين احتياجاته الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن بشكل كافٍ، وهو ما يُعبّر عنه بمستوى الكفاف. وعلى مستوى الفقه الإسلاميّ فالفقير هو من له بلغة في العيش، وقد انقسم أهل اللغة في تحديد درجة الفقر والمسكنة، فقد ذهب الأصمعي والأصهاني إلى أنّ الفقير أشدّ حالاً من المسكين، مستدلين بقوله عزّ وجلّ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 273)، ﴿مُسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾، أي مسكيناً ذا فقر. الفقير «هو الشخص الذي يعاني من حاجة ماليّة في حياته ومعاشه مع أنه يعمل ويكتسب، لكنّه لا يسأل أحداً مطلقاً برغم حاجته لعفته وعزّة نفسه. أمّا المسكين فهو أشدّ حاجة من الفقير، وهو العاجز عن العمل، فهو مضطر لأن يستعطي الناس ويسألهم. والدليل على ذلك أنّ الأصل اللغوي لكلمة مسكين مأخوذ من مادة السكون، لأنّ المسكين لشدة فقره كأنه سكن وأخلد إلى الأرض»⁽¹⁾.

- وهناك من يرى أنّ الفقر هو عدم امتلاك شيء، فالفقير هو المعدم، وأمّا الغني فهو من له ملكية منقولة وغير منقولة تعينه، وبهذا المعنى تُصبح الملكية مصدر الدخل الأوحد، ومن لا يملكون أصولاً، لا تتوفر لديهم أسباب لكسب الرزق.

- وفي العصر الحديث أصبح الرأي السائد حتى وقت قريب هو ربط الفقر بمستوى معين من الدخل (أو الإنفاق)، فانخفاض الدخل إلى ما دون حد أدنى معين، وطنياً أو دولياً، يعني وقوع فئة من الأفراد في براثن الفقر، وفي عام 1970 حدّد البنك الدولي قيمة الدخل بمبلغ 300 دولار سنوياً، محتسباً بتعادل القوة الشرائية لحلّ مشكلة التفاوت بمستويات المعيشة بين البلدان، وتم تغيير هذه القيمة مع تغير قيمة الدولار.

(1) ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ج6، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، قم، 1426 هـ، ص 94.

- وقد ظهر في السنوات القليلة الماضية مفهوم يوسّع من نطاق الحاجات التي ينبغي توافرها للعيش الكريم، فظهر مفهوم الفقر متعدد الأبعاد الذي لا يكتفي بمعيار الدخل حاكماً في تحديد الفقراء عن غيرهم، منطلقاً من مفهوم حقوق الإنسان، وتعدّد الحاجات وضرورتها لحياة كريمة.

- وفي الإسلام يكتسب الفقر أبعاداً أخرى أوسع من مجرد انخفاض الدخل أو إشباع الحاجات الأساسية، إذ يُشير مفهوم حدّ الكفاية إلى النفقات الضرورية التي تكفل كفاية الإنسان واكتفائه على نحو متوسط، تراعى فيه درجته الاجتماعية ودرجة رخاء وغنى المجتمع الذي يعيش فيه⁽¹⁾. وقد عبّر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن حدّ الكفاية بقوله إنه توفير القوام من العيش، أي ما به تستقيم حياة الفرد ويصلح أمره، ويكون ذلك بإشباع احتياجاته التي تجعله يعيش في مستوى المعيشة السائد⁽²⁾. فقد أعطت الشريعة الإسلامية لكل فرد الحق في أن يتمتع بمستوى كريم من العيش يتناسب مع ظروف الدولة وإمكانياتها، بحيث تحقق له حدّ الكفاية بكلّ ما يشتمل عليه من الضروريات والكماليات التي لا تقف إلا عند حد الاعتدال وعدم الإسراف، ويعلو هذا الحدّ بمقدار ما يتلاءم مع تطور المجتمع وتقدمه.

وتأسيساً على ما تقدم، فالفقر يرتبط بعدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الأساسية لحياة كريمة، لعدم التمكن من الوصول إلى الموارد الاقتصادية التي تضمن للفقراء العيش الكريم، وإن كان المظهر الأبرز هو انخفاض الدخل أو انعدامه لأسباب مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

وقد تظهر في حياة الأفراد أحداث وظروف تضعهم في إطار الفقر والمسكنة، قال الإمام علي (عليه السلام): «ثلاثة من أعظم البلاء: كثرة العائلة، وغلبة الدين، ودوام المرض»⁽³⁾. وهذه الأسباب في الاصطلاح المعاصر:

(1) محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، سلسلة عالم المعرفة (89)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، ص 166.

(2) عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة (63)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983، ص 62.

(3) كافي الدين أبو الحسن علي بن محمد اللبثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، تحقيق الشيخ حسين الحسنبي البيرجندي، دار الحديث، قم، 1376، ص 222.

- ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية والعمريّة.

- تراكم المديونية.

- المرض والعوق.

وفي جميع هذه الحالات لا يستطيع الفرد أن ينهض بأعباء معيشتة، ويقع في براثن الفقر، بسبب الظروف الاستثنائية القاسية التي يعاني منها وأسرته.

الفقر في فكر الإمام (عليه السلام): الحق بدل الإحسان (الغايتمان الأولى والثانية).

ليس مبالغة لو قلنا: «إنّ الحديث عن حقوق الإنسان كما أقرها الشرع الإسلامي أو كما فصلها كتاب الله والسنة الشريفة يأخذ في قول الإمام وعمله طابعه الصحيح ووجه الحق»⁽¹⁾. ولعلنا ننتقل من نص مهم للإمام (عليه السلام) يؤكد على أنّ الناس: «صِنْفَانِ إِمَّا أَحَقُّ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ»⁽²⁾، هذا النص التأسيسي لحقّ الإنسان الأصيل سواء بـ«إنسانيته» أو بـ«دينه» مرادف لحقوق الإنسان بالمعنى المعاصر في الحياة الكريمة، والتمتع بها مادياً وجسدياً ومعنوياً ونفسياً وروحياً، في ظلّ التحرر من الجهل والخوف والفقر والمرض وكل ما قد ينال من كرامته، القائمة على أساس رفض كل أشكال التمييز بحسب اللون أو العرق أو الدين.

وقد رفض الإمام منهج تقسيم البشر على أساس العرق أو العنصر القومي، على الرغم من أنّه أكرم الناس نسباً وحسباً وكرامة، وفي ذلك ورد عنه قوله: «الدَّلِيلُ عِنْدِي عَزِيزٌ حَتَّى آخَذَ الْحَقَّ لَهُ، وَالْقَوِيُّ عِنْدِي ضَعِيفٌ حَتَّى آخَذَ الْحَقَّ مِنْهُ»⁽³⁾، ذأطهر الناس أعرافاً أحسنهم أخلاقاً⁽⁴⁾، وهذا التوجّه يقرب هذه النوعية من تحقيق التنمية المستدامة، لأنّ أفضل الناس عنده «أنفعهم للناس»⁽⁵⁾.

(1) حسن الزين، الإمام علي بن أبي طالب وتجربة الحكم، دار الفكر الحديث، بيروت، 1994، ص 154.

(2) محمد عبده (شراح)، نهج البلاغة، ج 1، مصدر سبق ذكره، 84.

(3) المصدر السابق نفسه، ج 1، ص 89.

(4) ناصح الدين أبو الفتح عبد الواحد بن محمد التميمي الأمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، المفهرس من كلام أمير

المؤمنين علي بن أبي طالب، ترتيب وتدقيق: عبد الحسن ذهيني، دار الهادي، بيروت، 1992، ص 37.

(5) المصدر السابق نفسه، الحكمة 5001، ص 188. والحكمة 9078، ص 318.

من جهة أخرى فإنَّ الإمام (عليه السلام) قد ميّز بين نوعين من الحقوق، إذ قال (عليه السلام): «جعل الله سبحانه حقوق عباده مقدمة لحقوقه، فمن قام بحقوق عباد الله كان ذلك مؤدياً إلى القيام بحقوق الله»⁽¹⁾. ويرى زكي الميلاد أن في هذا النص ثلاثة عناصر مترابطة هي:

- العنصر الأول: تقرير أن الحقوق تنقسم على قسمين هما: حقوق الله تعالى، وحقوق العباد، أي حقوق الإنسان بالمعنى المعاصر.
- العنصر الثاني: تقرير العلاقة المتلازمة بين هذين النمطين من الحقوق، أي العلاقة التي تتحدد في أن حقوق العباد هي مقدمة لحقوق الله تعالى.
- العنصر الثالث: ضرورة الالتفات إلى حقوق العباد وإعطائها الأولوية، لأنّها الطريق المؤدية للقيام بحقوق الله تعالى.

وقد حظي الفقر والفقراء بعناية فائقة في فكر الإمام علي، وقد حث أصحابه، بل والناس جميعاً على تحسين أوضاع الفقراء ومساعدتهم، من منظور حقوقي تقدمي فقد قال (عليه السلام) في إحدى خطبه: «إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مَنَعَ بِهِ غَنِيٌّ وَاللَّهُ تَعَالَى سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ»⁽²⁾. وفي هذا فهم عميق للنصوص القرآنية التي أعطت للفقراء حقاً معلوماً في أموال الأغنياء لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (المعارج: 24 و25).

رأى (عليه السلام) أن الدولة الإسلامية مسؤولة عن تأمين العيش الكريم، وتوفير المستلزمات الضرورية لجميع المواطنين في الأمصار الإسلامية، وكان (عليه السلام) يركّز على حماية الطبقة الضعيفة من المجتمع والفقراء، ويولي عناية خاصة بالأيتام وأسر الشهداء، فكان يهتم بهم شخصياً كلما وافته الفرصة⁽³⁾.

(1) زكي الميلاد، الإسلام وحقوق الإنسان: تطور الفكر الإسلامي المعاصر من التأصيل إلى التقنين، كتاب المجلة العربية، 180، الرياض، 1432 هـ، ص 23

(2) محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، ج4، مصدر سبق ذكره، ص78.

(3) محمد كاظم الطباطبائي ومحمود نجاد الطباطبائي، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، ج2، دار الحديث، قم، 1427 هـ، ص300.

وهنا يظهر البعد الحقوقي واضحاً في هذا النص، فهو لا يطلب من الأغنياء مد يد المساعدة والعون للفقراء من منطلق الإحسان والشفقة والعطف؛ بل لأنه حق مفروض في أموال الأغنياء لحساب الفقراء، وأن لا يستأثروا بالنعم والثروات تاركين غيرهم فريسة للفقير والجوع؛ لأن أموالهم إنما جمعت في ظلّ عدم المساواة والانحياز الاجتماعي لغير مصلحة الفقراء، بل استأثرت بها الأغنياء في ظلّ نظام غير عادل لتوزيع الدخل والثروة، لذا فمن العدل أن يُعاد التوزيع لمصلحة الفقراء، من دون أن يغفل (عليه السلام) أهمية تشجيع الأغنياء على بذل الأموال لمساعدة الفقراء سواء أكانت صدقة: «اسْتَنْزِلُوا الرِّزْقَ بِالصَّدَقَةِ»⁽¹⁾ أو عن طريق الصدقة والزكاة: «سُوِّسُوا إِيمَانَكُمْ بِالصَّدَقَةِ وَحَصَّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ»⁽²⁾.

إنّ هذه النظرة الشاملة للفقير وتجريمه وربطه بحقوق الإنسان التي تظهر واضحة في فكر الإمام علي (عليه السلام)، نجدها قد تأخرت في الفكر الإنساني الاعتيادي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، الذي نصّ على أنّ «لكلّ شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمّن ذلك الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته»⁽³⁾. وتحوّلت قضية الفقر وإنهائه في ظلّ عناية الأمم المتحدة، ولا سيّما منذ العقد السادس من القرن العشرين، إلى قضية أخلاقية واجتماعية وسياسية وعالمية.

وقد حدّد الامام علي الفئات التي لها هذا الحق في أموال الأغنياء، وهم أربع فئات:

- المهمشون سياسياً.

- المستبعدون من أطر التنمية.

- المهمشون اقتصادياً.

- غير القادرين على العمل.

إذ يظهر هذا في قوله (عليه السلام): «ليس لهم في الإمارة نصيب ولا في العمارة حظ

(1) محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، ج4، مصدر سبق ذكره، ص34.

(2) محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، ج4، مصدر سبق ذكره، ص35.

(3) الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 25.

ولا في التجارة مال ولا في الإجارة معرفة وقدرة، ففرض الله في أموال الأغنياء ما يقوتهم ويقوم به أودهم»⁽¹⁾.

من جهة أخرى، نبّه الإمام (عليه السلام) إلى أمر لم يلتفت إليه الفكر السوسيولوجي والسياسي إلا مؤخراً، عندما ربط الفقر بالمواطنة في قوله: «الْغِنَى فِي الْغُرْبَةِ وَطَنٌ، وَالْفَقْرُ فِي الْوَطَنِ غُرْبَةٌ»⁽²⁾. إذ إنَّ الفقر يفرض اغتراباً سياسياً، بالنسبة للفقراء، فيجعلهم غرباء في أوطانهم، وهذا الاغتراب السياسي، له تبعات سلبية وآثار اجتماعية وسياسية عميقة تطل الأفراد والمجتمع.

الضمان الاجتماعي حق للجميع (الغاية 1 - 3)

قبل ظهور نظم الحماية الاجتماعية، وفي مجتمع الكفاف الذي كان سائداً في دار الإسلام، التفت الإمام علي إلى أهمية تأسيس نظام للحماية الاجتماعية لجميع الفئات بقطع النظر عن الهوية القومية والعرقية والدينية، تأسيساً على قاعدة الناس «إِذَا أَحْ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِذَا نَظِيرُ لَكَ فِي الْخَلْقِ» التي كان ملتزماً بها ويطبقها في جميع المواقف.

فقد اقترح الإمام (عليه السلام) على الخليفة عمر بن الخطاب أن يكون هناك أموال تخصص للضمان الاجتماعي كما كان سائداً في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتؤخذ هذه الأموال من الفائض بعد توزيع العطاء للفئات المستحقة للزكاة ممن لا يضمن عطاؤهم العيش الكريم لهم ولأسرهم، لذا اقترح (عليه السلام) مبدأ الضمان الاجتماعي، وطبقه في سنوات خلافته المباركة، أما الفئات المشمولة بالضمان الاجتماعي فهم⁽³⁾:

- اليتامى والأرامل: فقد كان يدعو اليتامى من أجل أخذ حصصهم من أموال بيت المال التي يتم تحصيلها. وقد كان يباشر هذه الأمور بنفسه من دون أن يتركها لموظفيه الذين قد لا يشعرون بالحاجة الفعلية لهذه الفئة الاجتماعية المستضعفة.

(1) محمد الريشهري، ميزان الحكمة، ج 2، دار الحديث، بيروت، د.ت.، ص 1150.

(2) محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، ج 4، مصدر سبق ذكره، ص 478.

(3) حسين علي الشهرهاني، التغيير في السياسة المالية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مصدر سبق ذكره، ص 272 -

- الفقراء والمساكين: وهم المعدمون في المجتمع الذين يعيشون على أموال الزكاة، والتي لا تسد كامل حاجتهم، وأمر في كتابه إلى واليه على مصر مالك بن الحارث الأشتر أن يخصص لهم رواتب ثابتة عن طريق تخصيص حصة من بيت المال، ومن عائدات أراضي الصوافي التابعة لبيت المال. على أن ذلك لا يختص بمصر وحدها، بل هو سياسة عامة تنطبق على جميع أراضي دولة الإسلام.

- السجناء الذين لا يمتلكون المال: إذ حدّد لهم رزقاً يعيشون منه في داخل السجون، ويشمل العطاء المقدم لهم الألبسة والأطعمة، وكان (عليه السلام) أول من قام بهذا العمل.

- الفقراء من غير المسلمين، وهو أمر لاف في سياسة الإمام (عليه السلام)، إذ إنّ مبادئ المساواة بغض النظر عن الدين أو العرق أو القومية لم تظهر إلا في العصر الحديث، وكان الإمام أول من طبقها.

ومن اللافت للتنبّه أنّ سياسته في الضمان الاجتماعي اعتمدت على أسس علمية وتقدير لما يُصطلح عليه في وقتنا الحاضر بـ «خط الفقر» والذي يُمثل الحد الأدنى من الدخل أو الانفاق الذي يحتاجه الفرد أو الأسرة حتى يتمكنوا من توفير مستوى معيشي لائق في بلدهم. وقد وضع (عليه السلام) خطأً للمسلم الذي يستحق الزكاة هو امتلاكه 50 درهماً فما دون⁽¹⁾.

ولعلنا في هذا المقام نقف عند حادثة شهيرة تتعلق بمروره برجل كبير في السن يسأل الناس المعونة بسبب عدم شموله بنظام الإعانات التي كان يصرفها الإمام على مواطني دولته من بيت المال، وقد تساءل منكرًا هذا الوضع الذي يحط من كرامة الإنسان: من هذا؟ قالوا يا أمير المؤمنين نصراني، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): «استعملتموه حتى إذا كبر وعجز منعموه، أنفقوا عليه من بيت المال»⁽²⁾. ومن هذه الحادثة يُمكن استخلاص عدد من الدروس والأسس الأخلاقية والقانونية والفقهية، ومنها:

- أولوية التعامل الإنساني في الإسلام مع كبار السن على أي دين كانوا.

- شمول جميع مواطني الدولة الإسلامية بآليات الحماية والضمان الاجتماعي.

(1) حسين علي الشرهاني، التغيير في السياسة المالية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مصدر سبق ذكره، ص 171.

(2) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج 11، مؤسسة البيت، بيروت، د.ت، ص 49.

- مسؤولية الحاكم تجاه رعيته والالتفات إلى مشكلاتهم وهمومهم.
- عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، وهو المبدأ الذي تأخر ظهوره حتى القرن الحادي والعشرين، «الذي لا يعني الوصول إلى أفقر الفقراء فحسب، بل يتطلّب مكافحة التمييز وعدم المساواة المتزايدة داخل البلدان وفيما بينها، وأسبابها الجذرية»⁽¹⁾. والذي تم النص عليه في الإطار المشترك بشأن عدم ترك أي شخص خلف الركب، وأقره مجلس الرؤساء التنفيذيين في تشرين الثاني (نوفمبر) 2016⁽²⁾.
- أهمية التكافل الاجتماعي في المجتمع والفرد والحاكم والمجتمع حين قال: «أَقْبِلُوا ذَوِي الْمُرُوءَاتِ عَشْرَاتِهِمْ فَمَا يَعْثُرُ مِنْهُمْ عَائِرٌ إِلَّا وَيَدُ اللَّهِ بِيَدِهِ يَرْفَعُهُ»⁽³⁾.
- وجود مجالات أخرى لتوسيع نطاق الشمول بتقديمات الحماية الاجتماعية لفئات أخرى ولا سيّما العاجزين عن العمل بسبب المرض أو البطالة. فقد أوصى (عليه السلام) بأهمية «رحمة المجهود وأصحاب البلاء»⁽⁴⁾.

(الغاية 1-4): كفالة تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيّما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية

كان البرنامج الإصلاحي الأول الذي بدأه الإمام أيام خلافته هو حلّ (مشكلة الفقر)، ولا سيّما ما ينتج عن سياسات الدولة وترسيخها لنظام طبقي بسبب عدم المساواة في العطاء من بيت المال⁽⁵⁾.

وكان الإمام علي (عليه السلام) يرى أنّ الأرض التي فتحت عنوة تكون للمسلمين جميعاً، ولا تملك ملكية فردية، إذ أشار على الخليفة عمر بن الخطاب بتوزيع أراضي

(1) UN Sustainable Development Group, Universal Values: Principle Two: Leave No One Behind (<https://unsdg.un.org/2030-agenda/universal-values/leave-no-one-behind>) 22022/8/

(2) Ibid.

(3) محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، ج 4، مصدر سبق ذكره، ص 6.

(4) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج 42، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1983، ص 203.

(5) حسين علي الشهراني، التغيير في السياسة المالية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مصدر سبق ذكره، ص 244.

العراق، وقد أخذ الخليفة برأيه⁽¹⁾، وكان هذا ما منع تشكل نظام اقطاعي إسلامي في أرض العراق. «وعد القائمون على زراعتها وخدمتها مستأجرين لها بمبلغ معين، يدفعونه كل عام يسمى بالخراج، إذ يتساوى في دفع الخراج المسلم وغير المسلم»⁽²⁾.

إنَّ نقص خبرة المسلمين الأوائل بالزراعة كون أغلبهم من الجزيرة العربية، قد يؤدي إلى تخريب تلك الأراضي الخصبة أو بيعها ومن ثم تضييع هذه الثروة وإضعاف الاقتصاد الإسلامي من جهة، وإن فلاحها تلك المنطقة أصبحوا رعايا للدولة الإسلامية، وهي مسؤولة عنهم، لذا فإن توزيع الأراضي قد يعرضهم للفقر والجوع والحرمان، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية تؤثر سلباً في استقرار الدولة، من جهة ثانية، فضلاً عن خسارة الدولة لخبراتهم ومعارفهم الزراعية⁽³⁾. «ويبدو أنَّ الخبرة العملية التي كان يتمتع بها الإمام علي (عليه السلام) كانت سبباً في هذا التغيير، إذ كان يعمل بالزراعة لمدة طويلة بعد أن ابتعد عن العمل السياسي في الفترة التي سبقت خلافته، كذلك أراد أن يخفف الضريبة عن الفلاحين بالمقدار الذي لا يضر بهم أو باقتصاد الدولة. وعلى الرغم من أنه سار في جباية الضريبة على أساس المساحة، لكنّه أدخل عنصر خصوبة التربة وكمية الإنتاج كعناصر رئيسة في جباية الضريبة، فلم يأخذ الضريبة من مساحة الأرض سواء أكانت مزروعة أو لا، بل إنه جباها من الأراضي بحسب الكمية التي تنتجها هذه الأرض. وهذا يؤدي إلى العدالة في جباية الضريبة أولاً، ومساعدة الفلاح الذي تصاب أرضه بأفة تؤدي إلى قلة الإنتاج ثانياً، لكن هذه الطريقة في احتساب الضريبة كانت متعبة بالنسبة لموظفي الدولة الإسلامية، لأنها تحتاج إلى خبرة بالأراضي الزراعية، وأمانة في تحديد الضريبة، ومراقبة مستمرة لإنتاج الأرض، وهذا يعني أنَّ الدولة تكون مراقبة لنسب الضرائب وقريبة من الفلاحين، ويتبع ذلك توظيف أعداد كبيرة من العمّال من أجل التدقيق في النسب المأخوذة»⁽⁴⁾.

وحتّ الإمام علي (عليه السلام) على تشجيع النشاط الاقتصادي وتيسير سبل الكسب

(1) وردت الحادثة في: أحمد بن يحيى بن جابر المعروف بالبلاذري، فتوح البلدان، ج 2، نشره ووضع ملاحقه وفهارسه الدكتور صلاح الدين المنجد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص 326.

(2) أحمد أسعد محمد إبراهيم، السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مصدر سبق ذكره، ص 111.

(3) حسين علي الشهرهاني، التغيير في السياسة المالية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مصدر سبق ذكره، ص 116.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 129.

حتى أنه «كره أن يأخذ من سوق المسلمين أجراً»⁽¹⁾، بل إنه في نص آخر يساوي بين المسجد والسوق لا من ناحية القدسيّة، بل لجهة كونهما ساحة لكسب الثواب فقال (عليه السلام): «سوق المسلمين كمسجدهم، فمن سبق إلى مكان فهو أحق به إلى الليل، وكان لا يأخذ على بيوت السوق كراء»⁽²⁾. بل إنَّ المسجدَ مكان لكسب رضى الله تعالى، في حين يُمكن للسوق أن يكون مكاناً تنال فيه مرضاة الله تعالى عبر انتفاع الناس وتقديم السلع والخدمات في إطار من الالتزام الأخلاقي والشرعي بالمعاملات.

وعلق محمد عمارة على محورية دور الفلاحين في ذلك العصر قائلاً: «احتلت مكانة الطبقة التي تفلح الأرض وتستزرعها مكاناً بارزاً ومهماً في الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب.. بل إنه جعل مكان هذه الطبقة أبرز مكانة وأهمية بالقياس إلى باقي الطبقات، فلقد كانت المجتمعات التي فتحت في العراق والشام ومصر مجتمعات زراعية بالدرجة الأولى... وكان المرتبطون بالأرض يمثلون الأغلبية العددية للسكان»⁽³⁾.

ومن ناحية أخرى شجّع (عليه السلام) عمل العمّال والفلاحين، إذ ورد في مصححة عمر بن يزيد: «أنّه سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أخذ أرضاً مواتاً تركها أهلها، فعمرها وأجرى أنهارها وبنى فيها بيوتاً، وغرس فيها نخلاً وشجراً، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: من أحيا أرضاً من المؤمنين فهي له، وعليه طسقتها»⁽⁴⁾ يؤدّيه إلى الإمام (عليه السلام) في حال الهدنة»⁽⁵⁾. ولمّا كانت طبقة الفلاحين أكثر الطبقات كدحاً، وأشقها عملاً؛ إذ إنّ طبيعة عملهم تفرض عليهم نمطاً معيناً من الحياة ومقداراً أكبر من الجهد، هذا العمل المرهق يجب أن يقابله مستوى من المعيشة ومقدار من الدخل يُشعر هذه الطبقة بأنّها حين تعمل لا تُستغل لمصلحة الآخرين، بل تعمل لنفسها في الدرجة الأولى. فضلاً عن أن «الملكية الخاصة من أعظم الأسباب الدافعة إلى

(1) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج 101، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1983، ص 254.

(2) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج 21، مؤسسة ال البيت، بيروت، د.ت، ص 300.

(3) محمد عمارة، الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب، دار الثقافة الجديدة، 1977، ص 50.

(4) ضريبة معلومة.

(5) مرتضى الأنصاري، كتاب المكاسب ج 4، إعداد لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مجمع الفكر الإسلامي، قم، 1378. ص 14.

ازدهار العمل»⁽¹⁾، فإذا امتلك العامل الأرض كان ذلك دافعاً مضافاً لإعمارها وتفعيل النشاط الاقتصادي.

وحينما تُفرض الضرائب الفادحة على الفلاحين بما لا يتناسب مع دخلهم، مع إهمال عمارة الأرض وصيانتها «يشعر هؤلاء الفلاحون أنهم لا يعملون لأنفسهم، ولا يجنون من وراء كدحهم المرهق شيئاً ذا قيمة، بل يعملون لغيرهم، ويستغلون لهذا الغير استغلالاً بشعاً، وذلك يخلق في نفوسهم كراهية عملهم والتذمر منه. إن هذه المعاملة التي تُحدث هذا الشعور وتدفع إلى هذا الموقف تخلف في المجتمع آثاراً ضارة قد تقوض المجتمع من أساسه»⁽²⁾.

وكان رأيه في ذلك مبنياً على النظر في أحوال هذه الفئات الاجتماعية، فعن «عمار بن ياسر، قال: كنت وعلي بن أبي طالب رفيقين في غزوة... ورأينا أناساً يعملون في عين لهم وفي نخل، فقال لي علي بن أبي طالب: يا أبا اليقظان، هل لك أن تأتي هؤلاء القوم، فننظر كيف يعملون؟ قلت: إن شئت، فجئناهم فنظرنا إلى عملهم ساعة». وهذا يدل على عناية الإمام بالعمل وسبل تطويره والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المضمار، ويقول كاتب معاصر عن توجيه الإمام في هذا الصدد: «هناك دليل آخر على سداد رأيه وبعد غوره، وهو نقل عاصمة الخلافة من الجزيرة إلى العراق، إنَّ هذا العمل يدلُّ على عبقرية البطل المجدد الذي لا يرهب التجديد ولا يخاف الانبعاث في حياة الأمة، وقد كان صنيعه تجديداً كلياً ويكاد يكون ثورة على جفاف الجزيرة العربية وشحها المخيف وفقرها المهرب وخرابها البائس إلى رفاهية العراق وعظمة موارده وسعة ثروته وجلال عمارته، وكان صنيع الإمام علي يدلُّ على عبقرية فذة، فهو يسبق الزمن ولا يجعل الزمن يسوقه إلى التطور الحتمي»⁽³⁾.

وبالنسبة لتحفيز الاستثمار والقيام بالإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، فقد كان الإمام يمنع من ادخار أربعة آلاف درهم فما فوقها وإن أدى المسلم زكاتها، لأنَّه منع لدفع الاستثمار، إذ قال (عليه السلام): «أربعة آلاف درهم فما دونها نفقة، وما فوقها كنز»، إذ يرى أن «كنز الأموال فيه تعطيل وإبطال لوظائف المال الأساسية وحبس عن أداء هذه الوظائف»⁽⁴⁾.

(1) محمد مهدي شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، بيروت، د. ت، ص 86

(2) المصدر السابق نفسه، ص 90

(3) غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) رؤية علمية، ط2، بغداد، 2008، ص 332.

(4) أحمد أسعد محمود إبراهيم، السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مصدر سبق ذكره، ص 49.

العدالة الاجتماعية

تعدّ العدالة - في مفهوم الشريعة الإسلامية - ضرورة إنسانية تقود إلى انتظام العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي قوام أمر المجتمع ومنطق تحرره وتقدمه. والخاصية الأساس المميزة لمضمون التنمية في الإسلام هي تُلَازم العدالة الاجتماعية مع النمو الاقتصادي، لذا فإنّ مفهوم التنمية في الإسلام ينسحب إلى التوزيع العادل لثمار عملية التنمية بحيث ينال كل فرد جزاء عمله بعد توفير حدّ الكفاية لكل فرد في المجتمع. وتنطوي العدالة في الإسلام على تطبيق إجراءات فريدة لإعادة توزيع الدخل من أجل ضمان حصول أولئك الذين لم يضمن لهم السوق الحصول على نصيب عادل بواسطة التحويلات الإجبارية (وفي مقدمتها الزكاة) والتحويلات الاختيارية (التبرعات، الوقف، وأعمال البر والإحسان...).

قال الإمام علي (عليه السلام): «لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللَّهِ أَلَا وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي الدُّنْيَا وَيَضَعُهُ فِي الْآخِرَةِ وَيُكْرِمُهُ فِي النَّاسِ وَيُهِينُهُ عِنْدَ اللَّهِ»⁽¹⁾، لأنّه كان يؤمن بـ «أَنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَالْجَوْرُ عَلَيْهِ أَضْيَقُ». فقد كان يساوي بين الناس في الحقوق والواجبات قال عباس محمود العقاد فيه: «لا محاباة لقوي ولا إجحاف بضعيف، وقد عمد إلى القطائع التي وزعت قبله على المقرّبين والرؤساء، فانتزعها من القابضين عليها وردها إلى مال المسلمين لتوزيعها بين من يستحقونها على سَنَةِ الْمَسَاوَاةِ»⁽²⁾. إلّا أنّ الإمام (عليه السلام) تحمّل أعباء كثيرة نتيجة تطبيقه العدالة، ولا سيّما المساواة في العطاء، وقد اعترض بعض الصحابة إلى حدّ قتاله مثلما فعل الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله التيمي، اللذين اعترضوا وقالوا له: «لقد سويت بيننا وبين من لا يماثلنا». وقال له سهل بن حنيف: «هذا غلامي بالأمس وقد أعتقته اليوم»، فقال (عليه السلام): «نعطيه كما نعطيك فأعطي كل واحد منهم ثلاثة دنانير، ولم يفضل أحداً على أحد»⁽³⁾.

(1) نهج البلاغة - خطب الإمام علي (عليه السلام) - ج 2 - دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، ص 7

(2) عباس محمود العقاد، عبقرية الإمام علي، مؤسسة هنداوي، ط 2، 2014، ص 96.

(3) حسن الزين، الإمام علي بن أبي طالب وتجربة الحكم، مصدر سبق ذكره، ص 170 - 171.

ومن أمثلة العدالة عند الإمام (عليه السلام):

- منع الازدواج الضريبي، فقد قال: «لا يجتمع عُشر وخراج على أرض واحدة، وإذا أدى إخراجها فلا شيء عليها فيما بقي وإن كانت مائة وسق»⁽¹⁾. فلم يفرض على الأرض الخراجية إلا الخراج ولم يفرض أية ضريبة أخرى⁽²⁾.

- مراعاة المقدرة التكاليفية ومصادر الدخل، إذ قال في هذا الصدد: «واعلم أنه ليس شيء بأدعى إلى حُسن ظنِّ راعٍ برعيته من إحسانه إليهم وتخفيفه المئونات عليهم وترك استكراهه إياهم على ما ليس له قبْلهم»⁽³⁾. وقال أيضاً: «فإن شكوا ثقلاً أو علةً أو انقطاع شرب أو بالة أو إحالة أرض اعتمرها عرق أو أجحف بها عطش حَفقت عنهم بما تزجو أن يصلح به أمرهم ولا يتقلن عليك شيء حَفقت به المئونة عنهم فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك مع استجلابك حُسن ثنائهم وتبجحك باستفاضة العدل فيهم مُعتمداً فضل قوتهم بما ذخرت عندهم من إجمامك لهم والثقة منهم بما عودتهم من عدلك عليهم ورفقك بهم فربما حدث من الأمور ما إذا عولت فيه عليهم من بعد احتملوه طيبة أنفسهم به فإن العُمران مُحتمل ما حملته وإنما يؤتى خراب الأرض من إغواز أهلها وإنما يعوز أهلها لأشرف أنفس الولاة على الجمع وسوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم»⁽⁴⁾. ويتضح من النص أن تدهور القطاع الزراعي إنما يكون نتيجة فقر أهله، وعندما يكونوا كذلك لن يتمكنوا من زيادة معدلات الاستثمار إلى المستوى الذي يسهم في تحسين مستوى الإنتاجية الزراعية، وتحقيق متطلبات التنمية الريفيّة بالاصطلاحات المعاصرة.

العمل اللائق ومنع السخرة

اثبتت الدراسات المعاصرة ارتباط الفقر بالعائد من العمل وتفاقم مشكلة البطالة، لذا فإن العمل اللائق ومكافحة البطالة يعدان مكوناً أساسياً في السياسات الحالية لمواجهة الفقر في

(1) شرف الدين الحسين بن أحمد بن الحسين الصنعاني، الروض النضير: شرح مجموع الفقه الكبير، ج2، دار الجيل، بيروت، 1980، ص 635.

(2) يحيى بن ادم القرشي، الخارج، المكتبة السلفية، القاهرة، 1347 هـ، ص 168.

(3) محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، ج3، ص 99.

(4) محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، ج3، ص 99.

أيّ بلد. ذلك أن الزيادة الكبيرة في عدد الراغبين في الحصول على فرص العمل يجعلهم يتنافسون على وظائف متدنية المهارة والأجر ويجعلهم عرضة للاستغلال.

وقد منع الإمام (عليه السلام) نظام السخرة والعمل القسري، أي استغلال جهد وعمل الإنسان من غير مقابل باستخدام القوة والإجبار، قال (عليه السلام): «وصّى رسول الله لا سخرة على مسلم»⁽¹⁾، لذلك وجّه عماله بمنع السخرة بكافة أشكالها، إذ قال: «لا تسخروا المسلمين فتخلوهم ومن سألكم غير الفريضة فقد اعتدى فلا تعطوه»⁽²⁾.

فضلاً عن ذلك فقد كان يُدين - بشدّة - منع العامل من الأجر وتأخيرها، فعن أصبغ بن نباتة: «كنت جالساً عند أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) في مسجد الكوفة، فأثأه رجل من بجيلة يُكْتَى أبا خديجة، قال: يا أمير المؤمنين، أعندك سرٌّ من سرّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تُحدّثنا به؟ قال: نعم، يا قنبر آتني بالكتابة... مكتوب فيها: بسم الله الرحمن الرحيم... إن لعنة الله وملائكته والناس أجمعين على من ظلم أجيراً أجره»⁽³⁾. وقد يكون الظلم في تقليل الأجر أو تأخيرها.

إنّ العالم المعاصر قد تأخّر في إدانة هذا النوع من العمل الاستغلالي، حتى عام 1930 عندما أقرّت الاتفاقية الدولية رقم 29 لسنة 1930 الخاصة بمنع السخرة أو العمل الجبري، والتي تعززت بالاتفاقية الدولية رقم 105 بشأن تجريم العمل بالإجبار.

من جهة أخرى كان الإمام (عليه السلام) يحثّ الناس على الموازنة ما بين المشاغل الدنيوية والأخروية، وثمة نصوص يُمكن حملها على الحثّ على العمل اللائق والاستمتاع بأوقات الراحة مع الحفاظ على وقت العمل، والموازنة ما بين وقت الفراغ ووقت العمل، فقال (عليه السلام): «لِلْمُؤْمِنِ ثَلَاثُ سَاعَاتٍ فَسَاعَةٌ يُنَاجِي فِيهَا رَبَّهُ وَسَاعَةٌ يَرْمُ مَعَاشَهُ وَسَاعَةٌ يُخَلِّي بَيْنَ نَفْسِهِ وَبَيْنَ لَدَّتْهَا فِيمَا يَحِلُّ وَيَجْمُلُ، وَلَيْسَ لِلْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ شَاخِصاً إِلَّا فِي ثَلَاثِ

(1) غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) رؤية علمية، مصدر سبق ذكره، ص 333.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 333.

(3) الميرزا النوري، مستدرک الوسائل، ج 14، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط 2، 1988، ص

مَرَمَّةٍ لِمَعَاشٍ أَوْ خُطْوَةٍ فِي مَعَادٍ أَوْ لَذَّةٍ فِي غَيْرِ مُحَرَّمٍ⁽¹⁾. ويروى عنه (عليه السلام) حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن الله عز وجل غافر كل ذنب، إلا رجل اغتصب أجيراً أجره، أو مهر امرأة»⁽²⁾.

التكافل الاجتماعي

التكافل لغة من كفل وأعال، وقد ورد في القرآن الكريم في قصة السيدة مريم: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ (آل عمران: 37). وفي المعنى الاصطلاحي تعني تعاون أبناء المجتمع على تحقيق الخير ودفع الظلم والجور، قال تعالى في التوكيد على التكافل: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ (النساء: 36).

وينطوي التكافل الاجتماعي على مسؤولية أفراد المجتمع كافة بعضهم عن بعض بالتكافل والتضامن لتأمين حد الكفاف لكل فرد وجوباً، وإشباع حاجاتهم من دون إفراط أو تفريط على مستوى حد الكفاية⁽³⁾. فالإسلام يوفّر الضمان والكفاية لكل أفراد المجتمع، ويشمل هذا الضمان المنتجين الذين يبذلون جهوداً بناءة في خدمة المجتمع وتحقيق التقدم له ثم يتعرضون للخسارة⁽⁴⁾، ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 280).

حرص (عليه السلام) على إقامة مجتمع متكافل متوازن تسوده الألفة، فقد كتب لأحد ولاته «فَمَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَلْيَصِلْ بِهِ الْقَرَابَةَ وَلْيُحْسِنْ مِنْهُ الضِّيَافَةَ وَلْيُفِئِكَ بِهِ الْأَسِيرَ وَالْعَانِيَّ وَلْيُعْطِ مِنْهُ الْفَقِيرَ وَالْغَارِمَ وَلْيُصْبِرْ نَفْسَهُ عَلَى الْحُقُوقِ وَالنَّوَائِبِ ابْتِغَاءَ الثَّوَابِ فَإِنَّ فَوْزاً بِهَذِهِ

(1) محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، ج3، مصدر سبق ذكره، ص 93.

(2) محمد الريشهري، ميزان الحكمة، مصدر سبق ذكره، ص 989.

(3) أنور عبد الكريم، الاقتصاد الإسلامي: مصطلحات ومفاهيم، في: ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية (سطيف) (الجزائر) 14 - 20 أيار / مايو 1991، ط 2، تحرير: منذر قحف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة 2001، ص 38.

(4) فهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص 92.

الْخِصَالِ شَرَفُ مَكَارِمِ الدُّنْيَا وَدَرْكُ فَضَائِلِ الآخِرَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». وقال ابن أبي الحديد في شرح هذا النص: «هذا الكلام يتضمّن ذم من يخرج ماله إلى الفتيان والأقران والشعراء ونحوهم، ويتبغى به المدح والسمعة، ويعدل عن إخراجه في وجوه البر وابتغاء الثواب، قال (عليه السلام): ليس له من الحظ إلا محمّدة اللثام وثناء الأشرار، وقولهم: ما أجود يده! أي ما أسمحه! وهو بخيل بما يرجع إلى ذات الله، يعنى الصدقات وما يجرى مجراها من صلة الرحم والضيافة وفك الأسير والعاني، وهو الأسير بعينه، وإنما اختلف اللفظ والغارم: من عليه الديون»⁽¹⁾.

وفي نص آخر قال (عليه السلام): «وَإِذَا وَجَدْتَ مِنْ أَهْلِ الْفَاقَةِ مَنْ يَحْمِلُ لَكَ زَادَكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَيُؤَافِيكَ بِهِ عَدَاً حَيْثُ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَاعْتَنِمَهُ وَحَمَلَهُ إِيَّاهُ وَأَكْثَرَ مِنْ تَرْوِيدِهِ وَأَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ فَاعْلَمْكَ تَطَلُّبُهُ فَلَا تَحِدُهُ وَاغْتَنِمَ مِنْ اسْتَقْرَضَكَ فِي حَالِ غِنَاكَ لِيَجْعَلَ قَضَاءَهُ لَكَ فِي يَوْمِ عُسْرَتِكَ وَاغْتَنِمَ أَنْ أَمَامَكَ عَقَبَةٌ كَثُودًا الْمُخِيفُ فِيهَا أَحْسَنُ حَالًا مِنَ الْمُثْقِلِ وَالْمُبْطِئُ عَلَيْهَا أَقْبَحُ حَالًا مِنَ الْمُسْرِعِ وَأَنْ مَهْبِطُكَ بِهَا لَا مَحَالَةَ إِمَّا عَلَى جَنَّةٍ أَوْ عَلَى نَارٍ فَارْتَدَّ لِنَفْسِكَ قَبْلَ نُزُولِكَ وَوَطِيءِ الْمَنْزِلِ قَبْلَ حُلُولِكَ فَلَيْسَ بَعْدَ الْمَوْتِ مُسْتَعْتَبٌ وَلَا إِلَى الدُّنْيَا مُنْصَرَفٌ»⁽²⁾.

(الغاية 1 - 5): بناء قدرة الفقراء والفتيات الضعيفة على الصمود، والحد من تعرضهم وتأثرهم بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها

أمر الإمام (عليه السلام) - بشكل صريح - ولاته وحثهم على العمل الجادّ بالتخفيف من الأعباء الماليّة والماديّة المستحقة لصالح الدولة في حالات الأزمات والكوارث، بما يعزّز قدراتهم على الصمود، إذ قال (عليه السلام): «فَإِنْ شَكَّوْا ثِقَلًا أَوْ عِلَّةً أَوْ انْقِطَاعَ شَرْبٍ أَوْ بِأَلَّةٍ أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا عَرَقٌ أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرَجُّو أَنْ يَصْلَحَ بِهِ أَمْرُهُمْ وَلَا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمُثُونَةَ عَنْهُمْ فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلَادِكَ»⁽³⁾.

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، الجزء التاسع، دار الكتاب العربي، بغداد، 2007، ص 74.

(2) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، الجزء الثالث، دار الكتاب العربي، بغداد، 2007، ص 47.

(3) محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، ج3، مصدر سبق ذكره، ص 97.

(الغايتان 1 - أ و 1 - ب)

نصّت هاتان الغايتان على «كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بوسائل منها التعاون الإنمائي المعزز من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيّما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ برامج وسياسات ترمي إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده». و«وضع أطر سياسية سليمة على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر»⁽¹⁾.

طبّق الإمام في أثناء سنوات حكمه قواعد جديدة في محتواها، سابقة لزمانها، لتعدها وشمولها على أنواع متغايرة من المجالات الحيوية للإنسان والمجتمع، وقد أطلق عليها أغلب الباحثين من غير الشيعة «إصلاحات علي»، وقد نجحت في التخفيف من الفقر إلى حد إنهائه في بعض الأقاليم، وتمّ مساعدة أقاليم أخرى أصابتها الأزمات وأسهمت في إنعاش اقتصادها وتطوير الأنشطة التجارية فيها وتحقيق شيء من التقدم التنموي⁽²⁾.

فالسياسةُ عنده (عليه السلام) - من هذا المنظور - هي سعي الحاكم إلى توفير الحياة الكريمة لشعبه، ووضعهم في مسار الحق والعدل. ومن عهده لمالك الأشر: «وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ بِهِمْ وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبْعاً ضَارِباً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ إِمَّا أَحْكُ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ»⁽³⁾. وفي هذا العهد دلالات عديدة، استنبط الباحثون منها بحوثاً كثيرة في مجالات الحكم والسياسة والحقوق، وهذا التصنيف المساواتي للبشر في هذا العهد له دلالاته في سياق النص ومناسبته، فهو عهد إلى عامه على مصر ذات التعددية الدينية، فمجتمعا آنذاك منقسم بين مسلمين وغير مسلمين، ففيهم الأقباط المسيحيون وفيهم اليهود، لذا فإن الإمام يضع مقياساً عاماً لتعامل الحاكم مع مواطني الدولة، على أساس من المساواة أمام الدولة التي يجسدها الحاكم، فهم منه إمّا إخوان له في الإسلام، أو نظراء في خلق الله، وهذا يعدّ أوسع نطاق لتعريف المواطنين. وهذا تجسيد

(1) الأمم المتحدة، إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ص 2.

(2) نزيه محي الدين، السياسة الاقتصادية للإمام علي، مؤسسة الإمام الحسين وحدة البحوث والكتابات، دت، ص 12.

(3) محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، ج3، مصدر سبق ذكره، ص 84.

لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (المتحنة: 8).

الخاتمة:

لقد حفل فكر الإمام (عليه السلام) بإطلاقات معرفية سبق فيها عصره في كافة المجالات، ومنها التخفيف من الفقر والحماية الاجتماعية، وذلك عبر تأكيده على منهج الحق والعدل الإنساني في التعامل مع الآخر، بغض النظر عن الجنس والعرق والقومية والدين، وبذا فقد مهد فكره (عليه السلام) لظهور فكر إنساني يستلهم آيات الله تعالى ما فيه رفعة البشر وصلاحتهم.

ومثل الفقر واحداً من انشغالات الإمام في مجتمع كان يعيش في ظروف الحرمان والشح في شبه الجزيرة العربية، فانبرى بفكره ونصائحه للخلفاء وتطبيقاته العملية عندما تسنم أمر المسلمين ليجتث الفقر من جذوره، عبر صياغة سياسة عامة تتحسس أوضاع الناس وتستجيب لحاجاتهم.

المراجع

- 1 - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، الجزء التاسع، دار الكتاب العربي، بغداد، 2007.
- 2 - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، الجزء الثالث، دار الكتاب العربي، بغداد، 2007.
- 3 - أحمد أسعد محمود إبراهيم، السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1997.
- 4 - أحمد بن يحيى بن جابر المعروف بالبلاذري، فتوح البلدان، ج 2، نشره ووضع ملاحقه وفهارسه الدكتور صلاح الدين المنجد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956.
- 5 - الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.
- 6 - الأمم المتحدة، إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 7 - أنور عبد الكريم، الاقتصاد الإسلامي: مصطلحات ومفاهيم، في: ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية (سطينف) (الجزائر) 14 - 20 أيار / مايو 1991، ط 2، تحرير: منذر قحف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة 2001.
- 8 - الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج 21، مؤسسة آل البيت، بيروت، د.ت، ص 300.
- 9 - الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج 11، مؤسسة آل البيت، بيروت، د.ت.
- 10 - حسن الزين، الإمام علي بن أبي طالب وتجربة الحكم، دار الفكر الحديث، بيروت، 1994.
- 11 - حسن لطيف كاظم، الإسلام والتنمية الاقتصادية: سعة المفهوم وتكامله، مجلة دراسات اقتصادية، (بغداد: بيت الحكمة)، العدد (25)، 2011.

- 12- حسين علي الشرهاني، التغيير في السياسة المالية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء، 2017.
- 13- زكي الميلاد، الإسلام وحقوق الإنسان: تطور الفكر الإسلامي المعاصر من التأصيل إلى التقنين، كتاب المجلة العربية، 180، الرياض، 1432 هـ.
- 14- شرف الدين الحسين بن أحمد بن الحسين الصنعاني، الروض النضير: شرح مجموع الفقه الكبير، ج2، دار الجيل، بيروت، 1980.
- 15- عباس محمود العقاد، عبقرية الإمام علي، مؤسسة هنداوي، ط2، 2014.
- 16- عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة (63)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983.
- 17- غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) رؤية علمية، ط2، بغداد، 2008.
- 18- فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، (د.ت).
- 19- فؤاد عبد المنعم أحمد، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2001.
- 20- كافي الدين أبو الحسن علي بن محمد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، تحقيق الشيخ حسين الحسن البيرجندي، دار الحديث، قم، 1376.
- 21- محمد الريشهري، ميزان الحكمة، ج2، دار الحديث، بيروت، د.ت.
- 22- محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج42، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1983.
- 23- محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج101، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1983.
- 24- محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

- 25- محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، سلسلة عالم المعرفة (89)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985.
- 26- محمد عمارة، الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب، دار الثقافة الجديدة، 1977.
- 27- محمد كاظم الطباطبائي ومحمود نجاد الطباطبائي، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، ج2، دار الحديث، قم، 1427 هـ.
- 28- محمد مهدي شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، بيروت، د. ت.
- 29- مرتضى الأنصاري، كتاب المكاسب ج 4، إعداد لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مجمع الفكر الإسلامي، قم، 1378.
- 30- الميرزا النوري، مستدرک الوسائل، ج 14، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط2، 1988.
- 31- ناصح الدين أبو الفتح عبد الواحد بن محمد التميمي الأمدى، غرر الحكم ودرر الكلم، المفهرس من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ع، ترتيب وتدقيق: عبد الحسن ذهيني، دار الهادي، بيروت، 1992.
- 32- ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ج6، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، قم، 1426 هـ.
- 33- نبيل سرور، علي بن أبي طالب: رائد كل العصور، المركز الإسلامي الثقافي، بيروت، 2015.
- 34- نزيه محي الدين، السياسة الاقتصادية للإمام علي، مؤسسة الإمام الحسين وحدة البحوث والكتابات، د. ت.
- 35- نهج البلاغة - خطب الإمام علي (عليه السلام) - ج 2 - دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- 36- يحيى بن آدم القرشي، الخارج، المكتبة السلفية، القاهرة، 1347 هـ.

- 37 - UN Sustainable Development Group, Universal Values: Principle Two: Leave No One Behind (https://unsdg.un.org/2030_agenda/universal_values/leave_no_one_behind) 2/8/2022.
- 38 - UNDP, Human Development Report 1996.

منهج الإمام علي (عليه السلام) في القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي

أ.د. حسن لطيف كاظم

أستاذ التنمية المستدامة بجامعة الكوفة

يعدّ نقصُ الغذاء تحدياً جدياً للبشرية في كلّ العصور، على الرغم من أنّ الأرض لم تبخل في تنفيذ إرادة الخالق عز وجل، ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ (فصلت: 10)، أي «جعلها مباركة قابلة للخير والبذر والغراس، (وقدر فيها أقواتها)، وهو: ما يحتاج أهلها إليه من الأرزاق والأماكن التي تزرع وتغرس»⁽¹⁾.

حدّر الإمام (عليه السلام) - في أكثر من نص وحادثة - من الجوع بوصفه خطراً يواجه الفرد والمجتمع إذ قال: «ويح ابن آدم أسير الجوع صريع الشيع غرض الآفات خليفة الأموات»، وهذا النص ممكن حمله على أكثر من وجه، منها أنّه يعني فهم الطبيعة البشريّة وتأثرها بأوضاع الأمن الغذائي الذي يجعل فقدانها الناس عرضة لفقدان المنفعة الاجتماعيّة والتمكين بأنواعه⁽²⁾.

ويرى الإمام في الأمن الغذائي أحد أسباب الرسالة المحمديّة، وإدماج التكافل الغذائي في ضمن منظومة الأخلاق الإسلاميّة، «لا يشبع المؤمن وأخوه جائع»⁽³⁾.

وفرض الامام ضرورة ضمان الأمن الغذائي على السلطة الحاكمة، مثلما فرض على

(1) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ج7، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، ط2، الرياض، 1999، ص 166.

(2) كافي الدين أبو الحسن علي بن محمد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، تحقيق الشيخ حسين الحسن البيرجندي، دار الحديث، قم، 1376، ص 505.

(3) كافي الدين أبو الحسن علي بن محمد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، مصدر سبق ذكره، ص 539.

ولاته مواساة من عزّ عليهم قوت يومهم، ومعايشة الحاكم لمشكلاتهم، فقد كتب إلى أحد ولاته على البصرة: «بَلِّغْنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ الْبُصْرَةِ دَعَاكَ إِلَى مَادِيَّةٍ فَأَسْرَعْتَ إِلَيْهَا تُسْتَطَابُ لَكَ الْأَلْوَانُ وَتُنْقَلُ إِلَيْكَ الْحِفَانُ وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّكَ تُحِبُّ إِلَى طَعَامِ قَوْمٍ عَائِلُهُمْ مَجْفُوفٌ وَعَيْنُهُمْ مَدْعُوٌّ فَانظُرْ إِلَى مَا تَقْضُمُهُ مِنْ هَذَا الْمَقْضَمِ فَمَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ عِلْمُهُ فَالْفِظْهُ وَمَا أَثْبَنْتَ بِطَيْبٍ وَجُوهِهِ فَنَلِّ مِنْهُ»⁽¹⁾.

وأكثر من ذلك، فقد كان هو بنفسه من يواسي الفقراء بعمله ويعيش حياتهم، «من أجل أن يكون قريباً من الفقراء، ويتعرف على أثر الجوع عليهم، فيجوع مثلهم ويشعر بمعاناتهم»⁽²⁾. فقد أجاب بعض من سأله عن زهده وتقشفه وعيشه حياة الفقراء: «ويحك إن الله عز وجل فرض على أئمة العدل أن يقدرُوا أنفسهم بضعفة الناس، كيلا يتبغ بالفقير فقره، فألقى عاصم بن زياد العباء ولبس الملاء»⁽³⁾.

الغاية 2 - 1: القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفتات الضعيفة

روي أنه (عليه السلام) مرّ بيت امرأة مسكينة لها أطفال صغار يبكون من الجوع، وهي تشاغلهم وتلهيهم حتى يناموا، وكانت قد أشعلت ناراً تحت قدر فيها ماء لا غير، وأوهمتهم أن فيها طعاماً تطبخه لهم، فعرف أمير المؤمنين (عليه السلام) حالها، فمشى ومعه قنبر إلى منزله، فأخرج قوصرة تمر وجراب دقيق و شيئاً من الشحم والأرز والخبز، وحمله على كتفه الشريف، فطلب قنبر حمله فلم يفعل. فلما وصل إلى باب المرأة استأذنها للدخول، فأذنت له فوضع شيئاً من الأرز في القدر ومعه شيء من الشحم، فلما فرغ من نضجه عرفه للصغار وأمرهم بأكله، فلما شعوا أخذ يطوف بالبيت ويبيع لهم، فأخذوا في الضحك. فلما خرج (عليه السلام) قال له قنبر: يا مولاي، رأيت الليلة شيئاً

(1) غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) رؤية علمية، مصدر سبق ذكره، ص 379.

(2) حسين علي الشرهاني، التغيير في السياسة المالية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء، 2017، ص 262.

(3) مولاي محمد صالح المازندراني، شرح أصول الكافي، ج 7، تحقيق: علي عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، ط2، بيروت، 2008، ص 45.

عجيباً قد علمت سبب بعضه وهو حملك للزاد طلباً للثواب، أما طوافك بالبيت على يديك ورجليك والبعبة فما أدري سبب ذلك! فقال (عليه السلام): يا قنبر، إني دخلت على هؤلاء الأطفال وهم يبكون من شدة الجوع، فأحببت أن أخرج عنهم وهم يضحكون مع الشبع، فلم أجد سبباً سوى ما فعلت⁽¹⁾.

من جهة أخرى «تذكر الروايات أنه كتب إلى ولاته أن يعملوا ولائم في شهر رمضان من أجل إطعام الفقراء المحتاجين، وهذه الولائم ينفق عليها من بيت المال»⁽²⁾.

الغاية 2 - 2: إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030

سعى الإمام علي (عليه السلام) إلى تحقيق الأمن الغذائي بوصفه جزءاً من حق الأفراد والأسر في الضمان الاجتماعي، وأسس تجربة فريدة في إطعام المحتاجين في حياة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم. وقد نزلت في حقهم الآية الكريمة: ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ﴿ (سورة الإنسان: 8 - 9). «قَالَ عَطَاءٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَذَلِكَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - (رضي الله عنه) - نَوْبَةً أَجْرَ نَفْسِهِ يَسْتَقِي نَخْلًا بِشَيْءٍ مِنْ شَعِيرٍ لَيْلَةً حَتَّى أَصْبَحَ، وَقَبَضَ الشَّعِيرَ وَطَحَنَ ثُلُثَهُ، فَجَعَلُوا مِنْهُ شَيْئًا لِيَأْكُلُوهُ، يُقَالُ لَهُ: الْحَزِيرَةُ، فَلَمَّا تَمَّ إِنِّصَاجُهُ، أَتَى مِسْكِينٌ فَأَخْرَجُوا إِلَيْهِ الطَّعَامَ، ثُمَّ عَمِلَ الثُّلُثَ الثَّانِي، فَلَمَّا تَمَّ إِنِّصَاجُهُ أَتَى يَتِيمٌ فَسَأَلَ فَأَطْعَمُوهُ، ثُمَّ عَمِلَ الثُّلُثَ الْبَاقِي، فَلَمَّا تَمَّ إِنِّصَاجُهُ أَتَى أَسِيرٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَطْعَمُوهُ، وَطَوَّأُوا يَوْمَهُمْ ذَلِكَ، فَأُنزِلَتْ فِيهِ هَذِهِ الْآيَةُ»⁽³⁾.

«نرى أن الإنسانية المتجذرة في الروح لدى علي (عليه السلام) وأهل بيته عليهم السلام هي انطلاقة الفكر الواعي بمواجهة الواقع من حوله: الواقع الاجتماعي والسياسي، يحمله الفرد المسؤول من منطلق شعوره بثقل دوره كخليفة لله في الأرض»⁽⁴⁾.

(1) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، ج 4، ص 4، دار الحديث، قم، 1421 هـ، ص 209.

(2) حسين علي الشراهاني، التغيير في السياسة المالية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مصدر سبق ذكره، ص 275.

(3) أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، أسباب نزول القرآن، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص 470.

(4) نبيل سرور، علي بن أبي طالب: رائد كل العصور، مصدر سبق ذكره، ص 16.

ويشير بعض الباحثين إلى أن رؤية الإمام للأمن الغذائي جاءت على محورين يكمل أحدهما الآخر⁽¹⁾:

- الأول: التأكيد على حقّ الضمان ضد الجوع، إذ فرض الإمام (عليه السلام) على الحاكم أن يُحقق الأمن الغذائي لرعيته، ويُبعد عنه شبح الجوع وفقدان الأمن الغذائي، إذ قال (عليه السلام): «وَمِنَ الْفَسَادِ إِضَاعَةُ الزَّادِ». لكن ذلك لا يعني أن المطلوب من الحاكم توفير ما يسدّ الرق أو عيش الكفاف، بل تحقيق الكفاية الغذائية، إذ قال (عليه السلام): «إذا أطعمت فأشبع».

- الثاني: عدم الانجرار وراء شهوات الطعام، «إِنَّمَا يَنْظُرُ الْمُؤْمِنُ إِلَى الدُّنْيَا بِعَيْنِ الاِغْتِبَارِ وَيَقْتَاتُ مِنْهَا بِبَطْنِ الاِضْطِرَارِ». رفض الإمام أن يكسر الجوع إرادة المؤمنين أو يذلهم، إذ قال (عليه السلام): «أمقت العباد إلى الله من كان همه بطنه وفرجه»، ومن «كانت همته ما يدخل بطنه كانت قيمته ما يخرج منه». ويحذر من جعل الغذاء أولية في فكر الإنسان وسلوكه لأنها ستؤدي إلى عواقب سلبية للفرد والمجتمع، إذ قال (عليه السلام): «إياكم والبطنة فإنها مقساة للقلب مكسلة عن الصلاة مفسدة للجسد». فالأمر يتعلق بالموازنة بين الحاجة وعدم الإسراف في الطعام وإهمال الفقراء والمحرومين، فضلاً عن الآثار الصحية السلبية للإكثار من الطعام، الذي يُعبر عنه بلغتنا المعاصرة بسوء التغذية، والبدانة واحدة من مظاهره، إذ تُشير بيانات منظمة الصحة العالمية إلى أن 1.9 مليار شخص حول العالم يعانون من فرط الوزن أو السمنة، بالمقابل يعاني 462 مليون شخص من انخفاض الوزن⁽²⁾.

الغاية 3 - 3: مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية

لم يكن خطاب الإمام وسياسته تقتصر على المسلمين فحسب، فقد اتجه (عليه السلام) إلى سابقة لم يألفها المجتمع المسلم آنذاك، عندما أسس للشراكة بين الأديان في التنمية

(1) غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) رؤية علمية، مصدر سبق ذكره، ص 376 - 382.

(2) منظمة الصحة العالمية، سوء التغذية، <https://www.who.int/ar/news/malnutrition> تاريخ الزيارة 2022/8/7.

(العمارة)، وهذا ما يتجلى بوضوح في كتابه إلى قرظة بن كعب الأنصاري⁽¹⁾ «أما بعد فإن رجلاً من أهل الذمة من عمالك ذكروا نهراً في أرضهم قد عفا وادفن وفيه لهم عمارة على المسلمين، فانظر أنت وهم، ثم اعمر وأصلح النهر، ولعمري لأن يعمرُوا أحب إلينا من أن يخرجوا أو يقصروا في واجب من صلاح البلاد والسلام»⁽²⁾. «وكان هذا العمل زيادة على فائدته للفلاحين، فإنه يسهم في انتعاش الأراضي الزراعية التي تقع في تلك المنطقة ويعود بالفائدة على اقتصاد الدولة»⁽³⁾.

وفضّل الإمام عمارة الأرض من طرف غير المسلمين على أخذ الضرائب منهم (الخراج)، في إطار نظرة تنموية تُعلي الشراكة في العمارة على الفرائض الماليّة وجبايتها لمصلحة بيت المال (الخزانة العامة)، وهو أمر متقدّم على الفهم الموجود في تلك الحقبة، إذ لم تعرف المجتمعات الحديثة المبادلة بين الالتزام الضريبي والقيام بالمشروعات العامّة إلا في العقود الأخيرة، بعدما أدركت المجتمعات الحديثة أولوية التنمية والمبادرات المجتمعية على الالتزام المالي لمصلحة الضرائب وجبايتها.

عن الإمام الباقر (عليه السلام) قال: «إِنَّ عَلِيًّا (عليه السلام) كَانَ يَكْتُبُ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ: أَنْشُدْكُمْ اللَّهَ فِي فَلَاحِي الْأَرْضِ أَنْ يُظْلَمُوا قَبْلَكُمْ»⁽⁴⁾، لأهمية هذه الفئة الاجتماعية في تحقيق الأمن الغذائي لسكان الدولة. وقد أُلزِمَ الإمام (عليه السلام) الدولة المتمثلة بالولاية بالناية بالفلاحين ومعرفة احتياجاتهم، من أجل تقديم المعونات اللازمة لهم، وزيادة إنتاجية الأرض، وألزمهم أيضاً بالإنفاق على مشاريع الإصلاح الزراعي في الأزمات ومنها الفيضانات، وقلة المياه، لأنّ الفلاحين في هذه الحالات لا يستطيعون مواجهتها بأنفسهم، لذا ينبغي على الدولة ضمان تلك المواجهة عن طريق الإنفاق المباشر أو الاستغناء عن

(1) أبو عمرو قرظة بن كعب بن ثعلبة بن عمرو بن كعب بن الإطابة صحابي عاش في البصرة وتوفي في الكوفة عام 50 هـ.

(2) محمد باقر المحمودي، منهاج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، مطبعة النعمان، (النجف - 1968)، 29/5 - 30؛ حسن الميرجهاني الأصبهاني، مصباح البلاغة، (مستدركات نهج البلاغة)، الجزء الثاني، مؤسسة التاريخ الإسلامي، بيروت، 2008، ص 245.

(3) حسين علي الشرهاني، التغيير في السياسة المالية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مصدر سبق ذكره، ص 279.

(4) محمد كاظم الطباطبائي ومحمود نجاد الطباطبائي، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، ج2، دار الحديث، قم، 1427 هـ، ص 430.

ضريبة الخراج «الإعفاءات الضريبية بالاصطلاح المعاصر»، ولا سيما في الحالات التي تصاب بها المحاصيل الزراعية بآفات طبيعية⁽¹⁾.

قال علي (عليه السلام): «مَنْ وَجَدَ مَاءً وَتُرَابًا ثُمَّ افْتَقَرَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ»⁽²⁾، ففي هذا النص تشجيع على الزراعة، وحث على امتنانها، فقد شجّع الإمام (عليه السلام) على الكشف عن مصادر المياه، وأمر بحفر الآبار لأهميتها في ازدهار الزراعة. وعن أيوب بن عطية الحذاء قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «قَسَمَ نَبِيُّ اللَّهِ الْفِيءَ، فَأَصَابَ عَلِيًّا أَرْضًا، فَاحْتَفَرُ فِيهَا عَيْنًا، فَخَرَجَ مَاءٌ يَنْبَعُ كَهَيْئَةِ عُنُقِ الْبَعِيرِ، فَسَمَاهَا يَنْبَعُ، فَجَاءَ الْبَشِيرُ يَبْشُرُ. فَقَالَ (عليه السلام): بَشْرُ الْوَارِثِ هِيَ صَدَقَةٌ بَتَّةً بَتْلَاءَ [لا تُوَهَّبُ وَلَا تَبَاعُ وَلَا تَوْرَثُ]، فِي حَجِيجِ بَيْتِ اللَّهِ، وَعَابِرِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَبَاعُ، وَلَا تُوَهَّبُ وَلَا تَوْرَثُ فَمَنْ بَاعَهَا أَوْ وَهَبَهَا فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا»⁽³⁾.

وكان (عليه السلام) يمتلك أراضٍ زراعية في المدينة المنورة، وهي عبارة عن أرض موات أحيائها بيده عن طريق العمل فيها، وحفر الآبار من أجل سقيها، وقد وصلت إيراداتها السنوية مبلغ 40000 دينار من الذهب، إلا أنه خصصها للفقراء والمحتاجين بعد وفاته⁽⁴⁾.

(الغاية 2 - 5) الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات المدجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية

قال (عليه السلام): «اتَّقُوا اللَّهَ فِي عِبَادِهِ وَبِلَادِهِ فَإِنَّكُمْ مَسْئُولُونَ حَتَّى عَنِ الْبِقَاعِ وَالْبُهَائِمِ»⁽⁵⁾. وسع الإمام - في هذا النص - نطاق المسؤولية عن الناس والأرض والكائنات الحية، وهذا ما يستوعبه مفهوم النظام البيئي في الوقت المعاصر.

(1) حسين علي الشرهاني، مصدر سبق ذكره، ص 280.

(2) محمد الريشهري، ميزان الحكمة، مصدر سبق ذكره، ص 1142.

(3) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج 41، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1983، ص 39 - 40.

(4) حسين علي الشرهاني، مصدر سبق ذكره، ص 262.

(5) العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج 32، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1983، ص 42.

(الغايتان 2- ب و 2- ج) منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية.

كان الإمام (عليه السلام) يتخذ موقفاً إيجابياً من التجار، سواء أكانوا مسلمين أم لم يكونوا، ممن يمارسون الأعمال التجارية في الدولة الإسلامية، فقد وفر لهم الأمن من أجل أن يتمكنوا من جلب السلع والمنتجات الزراعية وغير الزراعية، وأكد ذلك بقوله: «إِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ وَجُلَابُهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ»⁽¹⁾.

وفي الوقت نفسه كان الإمام يُدين الاحتكار ويصفه بقوله: «الاحتكار جريمة»⁽²⁾. وتعليل ذلك أنه «بَابُ مَضْرُوءَةٍ لِلْعَامَّةِ وَعَيْبٌ عَلَى الْوَلَاةِ فَاُتَمَّنَعُ مِنَ الْاِحْتِكَارِ»⁽³⁾. وللإمام رأي صريح في الأسعار، فقد سئل جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) عن التسعير، فقال: «ما سَعَّرَ أمير المؤمنين علي (عليه السلام) على أحد ولكن من نقص عن بيع الناس قيل له بع كما يبيع الناس وإلا فارع من السوق إلا أن يكون طعامه أطيب من طعام الناس»⁽⁴⁾. وهذا ما يصطلح عليه في الاقتصاد المعاصر بسياسة منع الاحتكار.

وبالمثل كان الإمام حريصاً على جودة الأطعمة ونزاهة الأسواق فقد ورد عن الإمام الحسين (عليه السلام): إِنَّهُ (عَلِي) رَكِبَ بَغْلَةً رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الشَّهْبَاءَ بِالْكُوفَةِ، فَأَتَى سَوْقاً سَوْقاً، فَأَتَى طَاقَ اللَّحَامِينَ، فَقَالَ بِأَعْلَى صَوْتِهِ: يَا مَعْشَرَ الْقَصَابِينَ، لَا تَنْخَعُوا، وَلَا تَعَجَلُوا الْأَنْفُسَ حَتَّى تَزْهَقَ، وَإِيَّاكُمْ وَالنَّفْعَ فِي اللَّحْمِ لِلْبَيْعِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَنْهَى عَنِ ذَلِكَ»⁽⁵⁾.

(1) محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، ج 3، مصدر سبق ذكره، ص 99.

(2) مهدي حسين التميمي، الإمام علي (عليه السلام): التدبير القيادي للدولة، العتبة العلوية المقدسة، النجف الأشرف، 2015، ص 11.

(3) محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، ج 3، مصدر سبق ذكره، ص 100.

(4) حسين الطباطبائي البروجردي، جامع أحاديث الشيعة، ج 18، ص 76.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 42.

الخاتمة:

مثّل الجوعُ مادةً تاريخيةً في عصر الإمام علي (عليه السلام) وما بعده، بسبب طبيعة الظروف التي عاشها المجتمع الإسلامي، وجور الحكام والولاة، وقد أسس فكره (عليه السلام) لمقاربة استثنائية لمكافحة الجوع، عبر أنسنة السياسة العامة، وتوكيد مسؤوليات الحاكم تجاه مواطني الدولة الإسلامية أيّاً كان دينهم وانتماءؤهم، فكان يباشر بنفسه تفقد أحوال مواطنيه، مؤسساً قاعدة استثنائية في الحكم لم يقدر غيره على اتباعها، فقد كان يعيش كفاف أفقر مواطنيه تطبيقاً لقوله (عليه السلام): «هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ وَيَقُودَنِي جَشَعِي إِلَى تَخْيِيرِ الْأَطْعِمَةِ وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوْ الْيَمَامَةِ مَنْ لَا طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ وَلَا عَهْدَ لَهُ بِالشَّبَعِ»⁽¹⁾. سابقاً زمنه في ربط هذه المقاربة بالسياسات العامة الأخرى، ولا سيما ما يتعلق منها بالزراعة وتوفير الغذاء وحماية الحياة البرية.

(1) محمد جواد مغنية، الشيعة في الميزان، دار الشروق، بيروت، 1973، ص 388.

المراجع

- 1- أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، أسباب نزول القرآن، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- 2- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ج7، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، ط2، الرياض، 1999.
- 3- حسن الميرجهاني الأصبهاني، مصباح البلاغة، (مستدركات نهج البلاغة)، الجزء الثاني، مؤسسة التاريخ الإسلامي، بيروت، 2008.
- 4- حسين الطباطبائي البروجردي، جامع أحاديث الشيعة، ج 18، المطبعة العلمية، قم، 1399هـ.
- 5- حسين علي الشرهاني، التغيير في السياسة المالية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء، 2017.
- 6- حسين علي الشرهاني، التغيير في السياسة المالية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، مصدر سبق ذكره.
- 7- حسين علي الشرهاني، التغيير في السياسة المالية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب.
- 8- العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج32، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1983.
- 9- غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) رؤية علمية، ط2، بغداد، 2008.
- 10- كافي الدين أبو الحسن علي بن محمد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، تحقيق الشيخ حسين الحسن البيرجندي، دار الحديث، قم، 1376.
- 11- محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، ج 4، دار الحديث، قم، 1421 هـ.

- 12- محمد الريشهري، ميزان الحكمة، ج 2، دار الحديث، بيروت، د.ت.
- 13- محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج 41، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1983.
- 14- محمد باقر المحمودي، منهاج السعادة في مستدرک نهج البلاغة، مطبعة النعمان، (النجف - 1968)، 5/ 29 - 30.
- 15- محمد جواد مغنية، الشيعة في الميزان، دار الشروق، بيروت، 1973
- 16- محمد عبده (شارح)، نهج البلاغة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
- 17- محمد كاظم الطباطبائي ومحمود نجاد الطباطبائي، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، ج 2، دار الحديث، قم، 1427 هـ.
- 18- منظمة الصحة العالمية، سوء التغذية، (https://www.who.int/ar/news_room/fact_sheets/detail/malnutrition) تاريخ الزيارة 2022 / 8 / 7.
- 19- مهدي حسين التميمي، الإمام علي (عليه السلام): التدبير القيادي للدولة، العتبة العلوية المقدسة، النجف الأشرف، 2015.
- 20- مولي محمد صالح المازندراني، شرح أصول الكافي، ج 7، تحقيق: علي عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، ط 2، بيروت، 2008.
- 21- نبيل سرور، علي بن أبي طالب: رائد كل العصور، المركز الإسلامي الثقافي، بيروت، 2015.

الصحة والتنمية المستدامة في نهج البلاغة

أ.د. المتمرس. يحيى كاظم محمد السلطاني

كلية الصيدلة - جامعة الكوفة

أولاً: ما التنمية المستدامة؟

تُعرّف التنمية المستدامة Sustainable Development SD بأنها مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة لـ للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين الظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية حتى لا نحمل كوكبنا فوق طاقته، ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد⁽¹⁾.

والاستدامة هي القدرة على التحمل والاستمرار في المحافظة على استراتيجية تحقيق التنمية من دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم، لأن الاستدامة تنظر إلى توفير البيئة السليمة بوصفها هدفاً أساسياً، بتركيز التنمية المستدامة في تطوير البنى التحتية والحفاظ على البيئة النظيفة لتحقيق النمو.

وقد جاء تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تأخذ بالحسبان الأبعاد الاقتصادية لحسن استثمار الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الفرد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة. وإن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، عن طريق التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، من دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية⁽²⁾.

(1) عن موقع <https://www.mewa.gov.sa>

(2) ar.m.Wikipedia, org..

نشأة مصطلح التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة أول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع حصل بعد استعماله في تقرير «مستقبلنا المشترك»، المعروف باسم «تقرير برونتلاند»⁽¹⁾ الصادر عام 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك هارلم برونتلاند. وقد عرّف هذا التقرير التنمية المستدامة بأنها: «التنمية التي تستجيب لمتطلبات الحاضر من دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية في الاستجابة لحاجاتهم الخاصة»⁽²⁾. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة رسمياً في أيلول (سبتمبر) من عام 2015 لتبدأ من عام 2016 وتنتهي في عام 2030.

وتألف مضايمين التنمية المستدامة من 17 هدفاً تمثل في مجموعها 169 غاية. وقد استهدفت التنمية المستدامة القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة وتحقيق الرفاه وجعل المدن أكثر استدامة، ومكافحة التغيرات السلبية للمناخ وحماية المحيطات والغابات من الظروف والمؤثرات غير الطبيعية.

أبعاد التنمية المستدامة:

هناك جملة من الأبعاد تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يُمكن إحراز تقدّم كبير في تحقيق هذه الأهداف عند حصول تقدّم متزامن في أربعة من الأبعاد على الأقل. وهذه الأبعاد هي⁽³⁾:

1 - البعد التقني:

أدّت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أثراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، إذ أسهمت في كثير من التطوّرات لتحسين أداء المؤسسات الخاصّة، وعزّزت أنشطة البحث،

(1) غرو هارلم برونتلاند: سياسية نرويجية ودبلوماسية وطبيبة وأصبحت رئيسة وزراء النرويج. كما كانت إحدى الزعماء الدوليين في التنمية المستدامة والصحة العامّة، ولدت في عام 1939.

(2) عن كتاب «Our Common Future»: باللغة الإنكليزية مؤلف من قبل لجنة تُعرف بلجنة برونتلاند / مطبعة جامعة أوكسفورد، 1987.

(3) الخزعلي، الدكتور جعفر طالب أحمد: تاريخ الفكر الاقتصادي، ج 1، المكتب المصري للمطبوعات، 2020.

وأسهمت في تحديث أنماط المؤسسة الجديدة التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، وحفّزت النمو الاقتصادي، وأوجدت كثيرًا من فرص العمل ممّا حدّ من الفقر والبطالة وسهّل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي. وقد أدّت الاتصالات أثرًا كبيرًا في تحقيق التنمية المستدامة أيضًا، إذ أسهمت الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية في تدريب المزارعين للإسهام في تحسين الإنتاج الزراعيّ.

2 - البعد البيئي:

وتسعى التنمية المستدامة إلى إنجاز عدد من الأهداف البيئية، ومن بينها ترشيد استعمال الموارد القابلة للنضوب، بهدف ترك بيئة ملائمة ومماثلة للأجيال القادمة، نظرًا لانعدام بدائل أخرى لتلك الموارد، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع تحديد الكمية المراد استعمالها بشكل دقيق، وعدم الإفراط في استعمال المبيدات الزراعية وتجنّب الاستعمال المفرط للأسمدة الكيماوية والعمل على حماية المناخ من الاحتباس الحراريّ.

3 - البعد الاقتصادي:

تسعى التنمية الاقتصادية في البلدان الثرية إلى إجراء عدد من التخفيضات المتتالية في مستويات استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة، فمثلًا استهلاك الطاقة الناتجة من الغاز والفحم والنفط في الولايات المتحدة أعلى منها في الهند بـ 33 مرة.

ويتعلّق البعد الاقتصادي بشكل عام بإنتاج ما يغطّي جميع حاجيات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى معيشته، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عن طريق دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاج.

وهناك أهداف ثلاثة من مقومات التنمية المستدامة ترتبط بالجانب الاقتصادي هي:

أ - المياه:

تهدفُ الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع

كفاءة استعمال المياه في التنمية الزراعية والصناعية.

ب - الغذاء:

تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج بشكل عام من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

ج - الصحة:

وتهدف الاستدامة الاقتصادية أيضاً إلى زيادة الإنتاجية عن طريق الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والفضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.

وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة البيئية والأنظمة الأخرى الداعمة للحياة.

4 - البعد الاجتماعي:

تتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في المساواة والإنصاف. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك نوعين من الإنصاف هما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية للمرأة وجميع فئات المجتمع.

ثانياً: الصحة والرفاه والتنمية المستدامة: مكانة الصحة في أهداف التنمية المستدامة:

أشرنا فيما سبق إلى مفاهيم التنمية والتنمية المستدامة التي تعتمد بالأساس على العنصر البشري لتحقيق أهدافها ومبادئها. وما دام العنصر البشري هو الأساس في تنفيذ كثير من أهداف التنمية المستدامة إذن لا بد من العناية بالعنصر البشري كمرحلة أساسية للنهوض بالواقع البيئي والتربوي والاقتصادي والمعاشي في عموم أرجاء الكرة الأرضية.

وقد أصبح العالم على قناعة تامة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة الجيدة في الحاضر والمستقبل. وبعبارة أخرى فإن ضمان الحياة الصحية وتحقيق الرفاه للجميع من كل الأعمار يعدُّ عنصراً لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة. وأن للأشخاص الأصحاء أهمية حاسمة في بقاء المجتمعات، لذلك فليس من المستغرب أن توجد أهداف إنمائية تتصل اتصالاً وطيداً بالصحة.

وقد حققت إنجازات كبيرة فيما يتصل بزيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات، إلا أن العمل نحو تحقيق الغاية الرامية إلى خفض الوفيات النفاسية مع حلول عام 2030 إلى سبعين حالة لكل مائة ألف ولادة يتطلب تحسينات بالرعاية الطبيّة المتّصلة بالولادة⁽¹⁾.

ويتطلّب تحقيق الغاية الرامية إلى خفض وفيات الأجنة بسبب الأمراض غير السارية إلى الثلث مع حلول عام 2030 وجود تقنيات أكثر كفاءة لاستعمالها في الوقود النظيف في أثناء الطهي، فضلاً عن التثقيف الفعال في ما يتصل بمخاطر التبغ.

وتوجد حاجة إلى مزيد من الجهود المبذولة في سبيل القضاء التام على طائفة واسعة من الأمراض والتصدّي للقضايا الصحيّة القائمة والناشئة. بالتركيز في إتاحة تمويل فعال للنظم الصحيّة، ولتحسين خدمات الصرف الصحيّ والنظافة، وزيادة فرص زيارة الأطباء، لتقديم النصائح المتّصلة بسبل الحدّ من تلوث المحيطات، فإنّ من الممكن إحراز تقدّم كبير في المساعدة على إنقاذ ملايين النفوس.

ويتطلب النهوض بالواقع الصحيّ للفرد والمجتمع تحقيق ما يأتي:

1 - توفير المستشفيات التخصصية الحديثة.

2 - توفير الكوادر الطبيّة المتخصصة.

3 - توفير الدواء.

4 - نشر الوعي الصحيّ.

(1) الأمم المتحدة: أهداف التنمية المستدامة، يناير 2016.

- 5 - تنفيذ مبدأ الضمان الاجتماعي.
- 6 - العمل على خلق بيئة صحيّة ملائمة في المجتمعات.
- 7 - العناية بالصحة المدرسيّة.
- 8 - العناية بطبّ الأسرة.
- 9 - العناية بالطبّ النفسيّ.
- 10 - العمل على توفير البيئة الملائمة لمعيشة الإنسان.

غايات التنمية المستدامة المتّصلة بالصحة والرفاه:

هناك ثلاث عشرة غاية من أصل مائة وتسع وستين غاية كحدّ أدنى تكون متّصلة في ظلّ الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، وهو ضمان الصحة الجيدة وتحقيق الرفاهية لجميع الأعمار، نُشرت في الملحق الثاني من ملاحق تقرير منظمة الصحة العالميّة الصادر في نيسان (أبريل) من عام 2016. وهذه الغايات هي⁽¹⁾:

- 1 - خفض النسبة العالميّة للوفيات النفاسيّة، أي خفض نسبة الأمّهات إلى 70 حالة لكلّ 100.000 مولود حيّ بحلول عام 2030.
- 2 - وضع حدّ لوفيات المواليد والأطفال التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030.
- 3 - وضع حدّ لأوبئة الإيدز والسلّ والملاريا والأمراض المداريّة المهملة، ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى.
- 4 - تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية، وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين.
- 5 - تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان.
- 6 - خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف.
- 7 - ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسيّة والإنجابيّة.

(1) الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 - منظمة الصحة العالميّة - جمعية الصحة العالميّة التاسعة والستون (ج) 69 / 15، 8 نيسان / أبريل 2016.

- 8- تحقيق التغطية الصحيّة الشاملة وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحيّة الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على اللقاحات الأساسية الجيدة والفعالة والميسورة.
- 9 - الحدّ بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة.
- 10 - تعزيز تنفيذ الاتفاقيات الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة تعاطي التبغ في جميع البلدان.
- 11 - توفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات للجميع بأسعار معقولة ودعم البحث والتطوير في مجال صناعة وتوفير اللقاحات والأدوية.
- 12 - زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، زيادة كبيرة.
- 13 - تعزيز قدرات جميع البلدان ولا سيّما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحدّ من المخاطر وإدارة المخاطر الصحيّة.

الكورونا وأهداف التنمية المستدامة:

لوحظ أنّ انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) في السنوات الأخيرة أثر تأثيراً بليغاً في عديد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمياه النظيفة والنظافة الصحيّة، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والحدّ من أوجه عدم المساواة، والعمل المناخي، والسلام والعدل، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وقد أظهر فيروس كورونا عدداً من السلبيات في المجال الصحيّ ممّا أثر في ارتفاع أعداد الوفيات على مستوى العالم لأسباب من أهمّها:

- 1 - عدم وجود أعداد كافية من المستشفيات في الدول.
- 2 - عجز بالمستلزمات الطبية والأجهزة ومنها أجهزة التنفس الاصطناعي.
- 3 - عجز شديد في الأطباء وتقديم الخدمة الطبية.
- 4 - عدم وجود خطط مسبقة لمواجهة الكوارث الطارئة.

وكان عام 2020 عاماً حافلاً بالنشاطات الجادة في كثير من دول العالم، وذلك على المستويين الحكومي وغير الحكومي، من أجل وضع الحلول اللازمة لمقاومة هذا الوباء الذي اكتسح العالم وأثر في كثير من أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁾.

ثالثاً: الصحة والرفاه في نهج البلاغة

نهج البلاغة «نهج الحياة»:

عُرِفَ الإمامُ علي (عليه السلام) بعلومه الغزيرة سواء كانت تلك العلوم دينية أم دنيوية. وقد تضمّن «نهج البلاغة» كثيراً من الإشارات اللامعة والومضات الساطعة والكلمات البليغة الناصعة في صياغة مفهوم الصحة بأدقّ الصور وأجمل الحكم والدُّرر حتّى بات لها بليغ الأثر في حياة عموم البشر.

ونظراً لما ورد في هذا النهج البليغ من حكم وكلمات وخطب ووصايا في مختلف شؤون الحياة أصبح من السهولة بمكان تسمية هذا النهج بـ«نهج الحياة» لما له من علاقة متينة ومباشرة بمختلف العلوم في الحياة.

وقد تعرّض نهج البلاغة إلى كثير من الأمور ذات الصلة بالإنسان وبيئته، ومن بين هذه العلوم نشير إلى العلوم الطبيّة والصحة العامّة وهو موضوع دراستنا في هذا الفصل، فجاء النهج غزيراً بأقوال الإمام (عليه السلام) ونصائحه ووصاياه الخاصّة بالطبّ والصحة العامّة.

وقد تعرّض الإمام علي (عليه السلام) لعموم أهداف التنمية المستدامة في نهجه البليغ، فقد أشار بصورة أو بأخرى إلى أهميّة كلّ هدف وآليات تنفيذه، وتمّ التعرّض لذلك بحسب الأهداف الموجودة في هذا الكتاب. أمّا بشأن ما يتعلّق بالصحة والرفاه ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة فقد أشار الإمام (عليه السلام) إلى ذلك بوضوح في أكثر من مجال.

(1) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: دراسة تأثيرات (كوفيد - 19) على أهداف التنمية المستدامة، القاهرة (2020).

الصحة والتنمية المستدامة في نهج البلاغة:

تؤدّي الصحة الجيدة - بوصفها واحداً من أهداف التنمية المستدامة البارزة - أثراً مهماً جداً في تحقيق كثير من أهداف هذه التنمية التي تسعى بمجموعها لخدمة الإنسان، وهو على سطح الكوكب. ومن ناحية أخرى فإنّ هذه الأهداف تصبُّ في مضمار تهيئة مستلزمات توفير الصحة عن طريق تحقيق التنمية وإدامتها. ولا يُمكن لأهداف التنمية أن تتحقّق ما لم تتوافر ظروف صحيّة ملائمة للبشر وهم يعيشون على الأرض.

وهناك علاقة وطيدة جداً بين ما ورد من حكم وخطب وكلمات للإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة وعموم أهداف التنمية المستدامة. وقد التفتت الأمانة العامة للأمم المتّحدة لهذا الموضوع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فاتخذ الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان قراراً باتخاذ كلمة أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) في عهده لمالك الأشتر بعين الاعتبار فاعتمد العهد كلّ وثيقة دوليّة، وعدّه واحداً من مصادر التشريع الدوليّ بعد أن قرأ كلمة مترجمة لأمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) فافتتن بها وقال: قول علي ابن أبي طالب: «يا مالك إنّ الناس إمّا أخٌ لك في الدّين أو نظيرٌ لك في الخلق». هذه العبارة يجب أن تعلق على واجهات كلّ المنظّمات وهي عبارة يجب أن تنشدها البشريّة.

وكانت الأمم المتّحدة قد أصدرت في عام 2002 تقريرها باللغة الإنكليزية الذي يقع في مائة وستين صفحة أعدّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصّ بحقوق الإنسان وتحسين البيئة والمعيشة والتعليم، إذ تمّ فيه اتخاذ الإمام علي (عليه السلام) من قبل المجتمع الدولي شخصية متميّزة ومثلاً أعلى في إشاعة العدالة والرأي الآخر واحترام حقوق النّاس جميعاً مسلمين أو غير مسلمين، وتطوير المعرفة والعلوم وتأسيس الدولة على أسس التسامح والخير والتعددية وعدم خنق الحريّات العامّة⁽¹⁾. وكانت غالبية دول العالم قد صوّتت على كون عهد علي بن أبي طالب لمالك الأشتر أحدَ مصادر التشريع للقانون الدوليّ. وفي ذلك العهد وصايا لكلّ حاكم عن تنشئة الدول ودعم الحكم. وأنّ الأمم المتّحدة - وبصفة عاجلة - تنادي أمة العرب أن يقرّوها ويطلّعوا عليها للالتزام بأدائها وعدّها نموذجاً لهم.

(1) تقرير الأمم المتحدة - عهد الإمام علي لمالك الأشتر مصدر لتشريع القانون الدولي، 2002.

وقد بيّنت الأمم المتّحدة في تقريرها المذكور أنّ الإمام علياً (عليه السلام) هو رائد العدالة الإنسانيّة والاجتماعيّة وتمّت تسميته بـ«حكيم الشرق» من دون منازع، واتخذته رمزاً لهذه العدالة.

وتضمّن التقرير مقتطفات من وصايا أمير المؤمنين (عليه السلام) الموجودة في «نهج البلاغة» التي يوصي بها عمّاله وقادة جنده، إذ يشير التقرير إلى أنّ هذه الوصايا الرائعة تُعدّ مفخرة لنشر العدالة وتطوير المعرفة واحترام حقوق الإنسان.

الصحة العامّة والمرض في نهج البلاغة:

في مجال الحديث عن الجسم في حالتي الصحة والمرض، قال الإمام علي (عليه السلام): «إنّ للأبدان حالات ستأ: الصحة والمرض، والنوم واليقظة، والموت والحياة، وكذلك الأرواح فإنّ صحّتها اليقين ومرضها التردد ونومها الغفلة ويقظتها التوجّه وموتها الجهل وحياتها العلم»⁽¹⁾.

وقوله: «الصحة أفضل النعم»⁽²⁾.

وقوله: «ألا وإنّ من البلاء الفاقة، وأشدّ من الفاقة مرض البدن، وأشدّ من مرض البدن مرض القلب، ألا وإنّ من النعم سعة المال، وأفضل من سعة المال صحة البدن، وأفضل من صحة البدن تقوى القلب»⁽³⁾.

و«لا عيش أهنأ من العافية»⁽⁴⁾.

و«المرض حبس البدن»⁽⁵⁾.

وقبل الحديث عن العلاقة بين الصحة العامّة للفرد والتنمية المستدامة لا بدّ من إلقاء الضوء على مفهوم الصحة وعلاقته بالمرض فيما يأتي:

(1) الخليلي، محمد: طب الإمام الصادق، ص 5.

(2) الطبرسي، ري الدين أبي نصير الحسن بن فضل: مكارم الأخلاق، ص 358.

(3) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج 19، ص 337.

(4) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج 17، ص 492.

(5) الأمدي، ناصح الدين أبو الفتح: غرر الحكم ودرر الكلم، ص 483.

فالصحة Health تعني خلو الجسم من الأمراض، وهي توفر المكونات الأساسية للجسم بالمناسيب الطبيعية المقدرة له، وهي تعبر عن العافية التي يتمتع بها الإنسان، فهي حقاً كما قال الإمام (عليه السلام): «لا عيش أهنأ من العافية»، و«الصحة أفضل النعم».

وقد عرّفت منظمة الصحة العالمية (WHO) الصحة على أنّها: «المعافاة الكاملة جسمياً ونفسياً واجتماعياً لا مجرد انتفاء المرض أو العجز».

أمّا المرض Disease أو الداء Illness فهو أيّ انحراف أو اختلال في التركيب الطبيعيّ أو الوظيفة الطبيعية لجزء من الجسم أو لعضو من أعضائه أو أجهزته مقروناً بأعراض وعلامات ممّيزة ومرتبطة بأسباب قد تكون معروفة أو غير معروفة. ويمكن تعريف المرض أيضاً بأنه انحراف في مكونات الجسم الداخلية عن مناسيبها الطبيعية، أو اختلال في ثبات البيئة الداخلية للجسم Homeostasis.

وعن المرض قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «المرض حبس البدن»⁽¹⁾.

والمرض بشكل عام إمّا أن يكون عضويّاً، أي إصابة عضو معيّن من أعضاء الجسم، أو نفسياً قد يكون ناجماً عن مرض عضويّ في بعض الأحيان.

والمعروف أنّ لكلّ كائن من الكائنات الحيّة، واطئاً كان أم راقياً، نباتاً أو حيواناً أو إنساناً، لكلّ منهم مرض أو أمراض خاصّة به. وقد تكون هناك أمراض مشتركة بين بعض الكائنات الحيّة الموجودة في البيئة الواحدة.

ولكلّ علة من تلك العلل دواء يمكن الاستفادة منه للتخلّص منها. وقد جسّد الإمام علي (عليه السلام) ذلك كله بقوله: «لكلّ حي داء، لكلّ علة دواء»⁽²⁾.

مجالات أخرى ذات صلة بالصحة والرفاه:

سبق أن أشرنا إلى أنّ أهداف التنمية المستدامة تكون معنيّة بالحفاظ على كوكبنا بسكّانه وأرضه ومائه وسمائه، من أجل تحقيق الرفاه لبني الإنسان واستدامة الحياة الصحيّة الطبيعيّة ليعمّ الرخاء في أرجاء المعمورة.

(1) الآمدي، ناصح الدين أبو الفتح: غرر الحكم ودرر الكلم، ص 483.

(2) الحرّاني، أبو محمد الحسن بن شعبة: تحف العقول، ص 208.

وإلى جانب الصحة فقد عرض الإمام علي (عليه السلام) كثيراً من الأهداف التي سُمّيت في وقتنا الحاضر بأهداف التنمية المستدامة تكون ذات صلة بالصحة والرفاه، نحو القضاء على الفقر وضمان التعليم وتحقيق الاقتصاد السليم وحماية البيئة وحفظ الكائنات الحيّة وغيرها من الأهداف الأخرى.

التنمية المستدامة والبيئة:

نظراً للعلاقة المتينة بين الصحة العامّة للفرد والبيئة Environment التي يعيش فيها، خصّصت الأمم المتّحدة هدفاً من أهدافها، وهو الهدف الخامس عشر، للعناية بشؤون البيئة، الأمر الذي يؤدّي إلى ضمان صحّة الفرد ورفاهه.

وقد أسست أول منظمة بيئية في العالم في الخامس من تشرين الأول (أكتوبر) في عام 1948، وتعدّ من أكبر المؤسسات في العالم من حيث المعلومات عن البيئة وطبيعتها، ويقع مقرها في سويسرا وتضمّ أكثر من 200 حكومة وألف منظمة غير حكومية وحوالي عشرة آلاف متطوّع⁽¹⁾.

ومن التقارير الرائدة في هذا المجال ما نُشره الاتحاد العالمي للبيئة في عام 1950 كأوّل تقرير حول حالة البيئة العالميّة، وقد استهدف هذا التقرير دراسة حالة ووضعيّة البيئة في العالم.

وفي عام 1972 انعقد مؤتمر ستوكهولم الذي تطرّق إلى البيئة والمشكلات التي تهدّدها ولا سيّما استنزاف الثروات الطبيعيّة.

أما في عام 1980 فقد أصدر الاتحاد الدوليّ للحفاظ على البيئة (IUCM)⁽²⁾ تقريراً تحت عنوان «الاستراتيجية الدوليّة للبقاء»، ظهر أوّل مرّة فيه مفهوم التنمية المستدامة.

أمّا في عام 1987 فقد أصدرت اللجنة العالميّة للبيئة والتنمية تقريراً بعنوان «مستقبلنا المشترك»، وكان ذلك برئاسة رئيسة وزراء النرويج هارلم برونتلاندا بالإشارة إلى أنّه لا

(1) تنمية مستدامة بيئياً/ يكيبيديا.

(2) International Union for Conservation of Nature.

يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية. وفي هذا الاجتماع تجسدت فكرة التنمية المستدامة.

وفي عام 1992 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يُعرف بـ «قمة الأرض» في ريو دي جانيرو بالبرازيل. ومن أهم نتائجه ظهور جدول أعمال القرن (أجندة) 21.

وفي عام 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي والمواد الطبيعية.

ومن ناحية أخرى فقد أكدت تقارير الخبراء في اللجنة الدولية لتغيير المناخ أن أنشطة الإنسان هي المسؤولة عما وصلت إليه الأخطار على مستقبل البشرية برمتها من تلوث للهواء والانبعاثات الغازية في الغلاف الجوي وارتفاع حرارة الكرة الأرضية وغير ذلك من الظواهر المضرّة الأخرى.

وفي مجال العلاقة بين البيئة والإنسان قال الإمام علي (عليه السلام): «اتقوا الله في عباده وبلاده فإنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم»⁽¹⁾، وفي ذلك إشارة إلى أن الإنسان يجب أن يتحمّل المسؤولية أمام البيئة التي يعيش فيها.

ثم قال (عليه السلام): «ولا يثقلن عليك شيء خففت بالمؤونة عنهم، فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك، وتزيين ولايتك، مع استجلابك حسن ثنائهم، وتبجحك باستفاضة العدل فيهم، معتمداً فضل قوتهم، بما ذخرت عندهم من إجهامك لهم والثقة منهم بما عودتهم من عدلك عليهم في رفقك بهم»⁽²⁾.

العوامل المؤثرة في الصحة العامة:

يتعرّض الإنسان لأنواع مختلفة من الأمراض في حياته، فهي إما أن تكون بيئية ومنها الملوثات والجراثيم المسببة للمرض، أو ذاتية ومنها سوء التغذية، أو تكون نفسية ناجمة

(1) محمد عبده: نهج البلاغة - خطب الإمام علي، ج 2، الخطبة: 167، ص 80.

(2) ابن أبي الحديد: نهج البلاغة، تحقيق فائق محمد خليل، ج 17، الحكمة 55.

عن مسببات جسميّة أو اجتماعيّة أو اقتصاديّة أو غيرها. وهناك جملة من العوامل تؤثر في الصّحة العامّة للفرد نذكر من بينها ما يأتي:

1 - الجنس:

أكدت الدراسات على تباين نسب حدوث الأمراض بين الإناث والذكور، إذ إنّها في الإناث تكون أكثر في الغالب ممّا هو عليه في الذكور، وربّما يعود ذلك إلى طبيعة التركيب البدنيّ كتركيب الجهاز التناسلي مثلاً، وبعض الوظائف الخاصّة المرتبطة به كالحمل والرضاعة والدورة الشهرية وما إلى ذلك.

2 - العمر:

يرتبط العمر ارتباطاً كبيراً بصّحة الفرد، إذ إنّ الأداء البيولوجيّ للعضو البدنيّ يبدأ بالتضاؤل بمرور الزمن فتقلّ بذلك كفاءة الأعضاء. ويجسّد الإمام علي (عليه السلام) ذلك عن طريق أقواله الآتية:

«من بلغ السبعين اشتكى من غير علة»⁽¹⁾.

و«من أخطأه سهم المنية قيده الهرم»⁽²⁾.

والهرم هو مرحلة ما قبل الموت، وهذه هي سنّة الحياة، إذ لا يوجد كائن خالد، فالخلود لله وحده سبحانه وتعالى.

3 - الغذاء:

يؤدّي الغذاء أثراً مهمّاً في بناء الجسم وتسيير وظائفه المختلفة، لذلك ينبغي تناول الأغذية في ضمن برامج خاصّة تنسجم مع الصّحة العامّة للفرد وإلا أدّى الإفراط بها أو التقليل منها إلى حدوث أمراض معيّنة. وفي هذا المجال عني الإمام علي (عليه السلام) عن طريق أقواله الشهيرة التي يؤكّد فيها عدم الإسراف في تناول الطعام، إذ يقول (عليه السلام):

(1) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، تحقيق فاتن محمد خليل، ج 20، ص 324.

(2) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، تحقيق فاتن محمد خليل، ج 20، ص 380.

«لا تطلب الحياة لتأكل، بل اطلب الأكل لتحيا»⁽¹⁾.

و«من اقتصر في أكله كثرت صحته، وصلاح فكرته»⁽²⁾.

و«من قلّ طعامه قلّت آلامه»⁽³⁾.

و«من غرس في نفسه محبة أنواع الطعام، اجتنى ثمار فنون الأسقام»⁽⁴⁾.

و«إيّاك والبطنة، فمن لزمها كثرت أسقامه، وفسدت أحلامه»⁽⁵⁾.

و«كم من أكلة منعت الموت»⁽⁶⁾.

و«لا فطنة مع بطنة»⁽⁷⁾.

و«كثرة الأكل والنوم تفسدان النفس وتجلبان المضرة»⁽⁸⁾.

و«لا تنال الصحة إلا بالحمية»⁽⁹⁾.

و«من لم يصبر على مريض الحمية طال سقمه»⁽¹⁰⁾.

و«المعدة بيت الأدواء والحمية رأس الدواء ولا صحة مع النهم»⁽¹¹⁾.

و«لا تجتمع الصحة والنهم»⁽¹²⁾.

ويفهم من ذلك أنّ من ابتعد عن التّخمة والإسراف في تناول الطعام قلّت أمراضه؛ لأنّ في ذلك إجهاداً كبيراً لأعضاء الجسم المختلفة التي ينبغي أن تؤدي أدوارها الوظيفية على

(1) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج 20، ص 333.

(2) الواسطي، أبو الحسن علي بن محمد: عيون الحكم والمواعظ، ص 155.

(3) المصدر نفسه، ص 137.

(4) المصدر نفسه، ص 426.

(5) المصدر نفسه، ص 96.

(6) المجلسي، محمد باقر: بحار الأنوار، ج 73، ص 166.

(7) الواسطي، أبو الحسن علي بن محمد: عيون الحكم والمواعظ، ص 532.

(8) المصدر نفسه، ص 389.

(9) النوري، ميرزا حسين: مستدرک الوسائل، ج 16، ص 453.

(10) الأمدّي، ناصح الدين أبو الفتح: غرر الحكم ودرر الكلم، ص 320.

(11) المصدر نفسه، ص 483.

(12) المصدر نفسه.

وفق السياقات الطبيعِيَّة. فَرُبَّ إنسان أفرط بالأكل فابتلي بالتخمة، في حين إذا مرضت معدته تعذَّر عليه الأكل أياماً وجرت عليه أسقاماً.

ولم يترك الإمام علي (عليه السلام) أمراً يتعلَّق بصحَّة الإنسان وعافيته إلا وعرضه بشيء من عين الحكمة وخالص البلاغة، وفي ذلك تجسيد للعلاقة الوطيدة بين كلِّ من الصحَّة والتغذية بعموم أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وقد استمدَّ الإمام (عليه السلام) أقواله تلك من القرآن الكريم، ففي مقولته الرائعة: «إِنَّ فِي الْقُرْآنِ لآيَةً تَجْمَعُ الطَّبَّ كُلَّهُ»⁽¹⁾، ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾⁽²⁾. هكذا أكَّد الإمام (عليه السلام) قيمة الغذاء.

ويستعد النظام الغذائيُّ على الحفاظ على الصحَّة العامَّة للفرد، فالجسم يستمدُّ طاقته ليقوم بأداء وظائفه من تلك المواد الغذائية، مواد صلبة كانت أو سائلة، لتحافظ على ما يُعرف بنظام ثبات البيئة الداخليَّة للجسم Homeostasis.

وبحسب ما هو معروف فإنَّ الغذاء يحتوي على مكونات رئيسة كالكاربوهيدرات والبروتينات والدهون والأحماض الأمينيَّة والفيتامينات والأنزيمات والهرمونات والأملاح والمعادن وغيرها.

4 - البيئة:

تؤثر العوامل البيئية السلبية المختلفة في الصحَّة العامَّة للفرد. ومن بين هذه العوامل نذكر الملوثات الناتجة عن المصانع وعوادم السيَّارات ووسائل النقل الأخرى، والمواد المشعَّة، وتلوث المياه والغذاء، وانحسار الغابات والمساحات المزروعة، وزيادة التصحُّر، وغيرها. وكلُّ ذلك يؤثر في صحَّة الفرد ويؤدِّي إلى حدوث أمراض مختلفة، لذلك ينبغي توفير بيئة نظيفة لتؤدِّي دوراً نافعاً في تحقيق صحَّة أفضل للمجتمع للحفاظ على سلامة أفرادهم وصحتهم.

(1) النوري، ميرزا حسين: مستدرک الوسائل، ج 16، ص 453.

(2) سورة الأعراف: الآية 31.

5 - التدخين:

ثبت أن المواد الناتجة عن التدخين تؤثر تأثيراً بليغاً في صحة الإنسان، فأصبحت أضرارها مقرونةً بالسرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي.

6 - الخمر والمخدرات:

أما الخمر فهي مرتبطة بالآثار السلبية التي تتركها عبر الأمراض الجسدية كتشمع الكبد، والنفسية والاجتماعية بسبب تأثيرها في نشوء التصرفات السلبية لدى متعاطيها. وأما تناول المخدرات فإنه يؤثر في حياة الإنسان من النواحي الصحية والنفسية والاجتماعية أيضاً، فيؤدّي بالفرد إلى الميل للجريمة والغرق في مستنقع الانحرافات الجنسية.

7 - الاضطرابات النفسية:

تؤدّي الاضطرابات النفسية آثاراً مهمة في صحة الإنسان، وهي كما يقول عنها الإمام (عليه السلام): «والهمّ نصف الهرم»⁽¹⁾. و«اطرح عنك واردات الهموم بعزائم الصبر وحسن اليقين»⁽²⁾

ويؤدّي الهمّ والاكئاب Depression إلى حدوث كثير من الاضطرابات الجسمية بسبب الإفرازات التي يحرّرها الجسم عند حدوث الاكتئاب.

8 - درجة تحمّل المرض:

هناك درجات من التحمّل للمرض يواجهها الإنسان تختلف باختلاف طبيعة عمل جهازه المناعي، لذلك يقول الإمام علي (عليه السلام): «امشِ بدائك ما مشى بك»⁽³⁾، أي: ما دام الداء سهل الاحتمال فإنه يمكن للمرء أن يمارس أعماله، أما إذا أعياه المرض فينبغي الاستراحة له.

(1) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج 18، ص 341.

(2) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج 1، ص 324.

(3) العاملي، محمد بن الحسن الحر: الوسائل، ج 2، ص 408.

وأكثر من ذلك فإنّ الذي يُصاب بأمراض معيّنة قد تفيدته تلك الأمراض في استحداث مناعة مكتسبة لتعينه في مقاومة الأمراض التي قد تصيبه لاحقاً، فينقلب بذلك الداءُ دواءً، بحسب ما قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في حكمته: «رَبِّ داء انقلب دواء»⁽¹⁾.

ومن ناحية أخرى فإنّ كثرة الأمراض التي يتعرّض لها الفرد تؤدّي إلى صعوبة الشفاء في الغالب. وقد جسّد الإمام (عليه السلام) ذلك بمقولته المعروفة: «من كثرت أدواؤه لم يعرف شفاؤه»⁽²⁾.

9 - الانحدار الوراثي:

تؤدّي الوراثة أثراً كبيراً في نقل الأمراض من الآباء إلى الأبناء. ويظهر الزواج بين الأقارب كثيراً من الأمراض الوراثية الموجودة في العائلة وذلك بصورة أكثر ممّا هو عليه عند الزواج من غير الأقارب.

10 - الفقر والتخلّف العلمي:

تسود المجتمعات الفقيرة والمتخلّفة علمياً كثير من الأمراض بسبب غياب أو قلة الوعي الصحيّ من جهة، وعدم توافر مستلزمات التقدّم الصحيّ من جهة أخرى، ومنها المياه الصالحة للشرب والمستشفيات والأدوية والأجهزة المساعدة على تشخيص وعلاج الأمراض.

11 - العمل:

تؤدّي طبيعة عمل الإنسان أثراً مهماً في صحّته، لذا ينبغي اتخاذ التدابير الصحيّة اللازمة للحفاظ على حياته من الأمراض التي قد تصيبه جرّاء قيامه بعمله اليومي، ومن ذلك الجلوس أو الوقوف غير الطبيعيين أو عند استعمال الأجهزة أو المستلزمات الواقية من الأضرار الناجمة عن ممارسة العمل. ومن الأمثلة على ذلك التعرّض لضربة الشمس عن طريق وجوده في موقع العمل لمدة طويلة، أو التعرّض للمواد السامة أو المؤذية أو غير ذلك.

(1) الأمدي، ناصح الدين أبو الفتح: غرر الحكم ودرر الكلم، ص 484.

(2) المصدر نفسه.

وصايا الإمام (عليه السلام) للطبيب والمريض:

ولعلّ من أبرز اهتمامات أمير المؤمنين (عليه السلام) في الجوانب الصحيّة ما قدّمه من نصائح ووصايا لكلّ من الطبيب والمريض ليكونا على بينة تامّة في الإسهام بالنهوض بالواقع الصحي لأفراد المجتمع، وبذلك يتحقّق واحد من أبرز أهداف التنمية المستدامة إلى جانب أنّ الصّحة الجيدة للناس تؤدّي أدواراً رئيسة في تحقيق الأهداف الأخرى للتنمية والعمل على استدامتها على وجه الكرة الأرضيّة.

وبمثل ذلك جسّد نهج البلاغة طبيعة العلاقة بين «الطبيب» و«المريض»، عن طريق الوصايا البليغة للإمام (عليه السلام) لكلّ منهما، فعن «الطبيب» قال الإمام (عليه السلام): «من تطبّب فليتق الله ولينصح ويجتهد»⁽¹⁾.

وهناك وصايا مهمّة أخرى منها ما يأتي:

- 1 - أن يكون الطبيب مخلصاً في مهنته وملتزمًا بأخلاقياتها، وأن يكون على قدر عالٍ من المسؤوليّة المهنيّة.
- 2 - أن يكون أميناً على أسرار مرضاه.
- 3 - أن يجتهد في المتابعة العلميّة لتخصصه ليواكب ما يستجدّ من تطورات علميّة في مجال عمله.
- 4 - أن يُحسن التعامل الإنسانيّ مع المريض بخلق جسور مبنية على الثقة لتحقيق الهدف المطلوب من اللقاء بينهما لتوفير العلاج المناسب للأخير.
- 5 - أن يُحسن استجواب المريض عن علامات مرضه وما يشكو منه لتكوين فكرة كافية عن المرض.
- 6 - أن لا يلحق الأذى بالمريض بأيّ شكل من الأشكال.
- 7 - أن يتحدّث الطبيب مع مريضه بصورة تنمّ عن اهتمامه بمعاناته وبطريقة تكون خالية من الترفّع، ولا سيما مع المرضى الذين لم يتلقوا تعليماً عالياً.

(1) المجلسي، محمد باقر: بحار الأنوار، ج 62، ص 74.

ومن الجدير بالذكر أنّ للمريض حقاً على الطبيب في أن يشرح له المرض بطريقة مبسّطة ومفهومة ودبلوماسية، وأن يبيّن ما سيكون عليه الحال بعد العلاج ولا سيّما إذا كان مرضه من الأمراض المستعصية.

- 8- أن يكون عفيفاً في التعامل مع المرضى وأن لا يتعامل معهم بالمحرّمات.
- 9- أن لا يكون عبوساً في وجه المريض لأنّ ذلك قد يوحي إليه بأنّه ميؤوس منه. وقيل إنّ الابتسامة التي يبديها الطبيب للمريض والكلمة الطيبة هما نصف العلاج.
- 10- أن تكون لديه معرفة دقيقة بتاريخ المرض الذي يعاني منه المريض ليتمكّن من اتخاذ قراره الصائب في تشخيص المرض.
- 11- أن يعمل بتعاون مع زملائه في ضمن فريق العمل الواحد إن اقتضى منه ذلك، لأنّ الأمر قد يتطلّب تضافر جهود أكثر من اختصاص واحد لتوفير العلاج الدوائي أو الجراحي للمرضى.
- 12- أن يتحقق من تشخيص المرض بصورة دقيقة، ويمكنه في هذه الحال الاستعانة بالمختبرات والأجهزة الطبيّة الساندة التي تسهم في إعطاء الصورة الكاملة عن طبيعة المرض.

ومن وصاياه المهمة الأخرى في هذا المجال قوله (عليه السلام): «من تطبّب فليأخذ البراءة من وليّه وإلّا فهو له ضامن»⁽¹⁾.

وتتمثّل براءة الدّمة في الوقت الحاضر بالسماح بموجب تأييد تحريري (ورقة موافقة) يأذن به المريض أو وليّه أو من ينوب عنه رسمياً للطبيب بإجراء ما يلزم من علاج طبيّ سواء كان ذلك بالجراحة أم بالدواء، وبذلك يُخلى الطبيب مسؤوليته من نتائج المداخلة الطبيّة أو الجراحية التي قد تؤوّل أحياناً إلى إصابة المريض بأذى أو إلى وفاته.

وأكثر من ذلك فقد ذهب النبي الكريم محمد صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه ليشمل الناس الذين يدعون الطبّ وهم ليسوا كذلك، بقوله: «من تطبّب ولم يُعلم منه الطب قبل ذلك فهو ضامن»⁽²⁾.

(1) الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحق: الكافي، ج 7، ص 364.

(2) ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر: الطب النبوي، ص 106 - 107.

ويفيد ذلك في أنّ من ادّعى معرفة الطبّ ولم يُعرف ذلك عنه، أي أنّه لم يكن طبيباً، فهو ضامن لما قد يسببه العلاج الذي يصفه للمريض أو ما تسببه الجراحة التي يجريها من أذى. أمّا حكم ووصايا الإمام (عليه السلام) لـ «المريض» في مجال الحفاظ على الصحة العامة للفرد فهي كثيرة جداً. وإذا ما تحققت فإنّها ستؤدّي إلى توفير الصحة الجيدة للفرد وتحقيق الأهداف الأخرى المساعدة على إدامة التنمية على وجه الكرة الأرضية. ومن هذه الأقوال نذكر ما يأتي:

«لا شفاء لمن كتم طبيبه داءه»⁽¹⁾.

و«من كتم مكنون دائه عجز طبيبه عن شفائه»⁽²⁾.

و«من كتم الأطباء مرضه خان بدنه»⁽³⁾.

(1) الأمدي، ناصح الدين أبو الفتح: غرر الحكم ودرر الكلم، ص 483.
(2) شيخ الإسلام، حسين: هداية العلم في تنظيم غرر الحكم، ص 564.
(3) المصدر نفسه.

المصادر والمراجع

- 1 - «القرآن الكريم».
- 2 - ابن أبي الحديد: «شرح نهج البلاغة». تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، الدار اللبنانية للنشر، الطبعة الأولى (2009).
- 3 - ابن أبي الحديد: «نهج البلاغة»، شرح الشيخ محمد عبده، تحقيق فاتن محمد خليل، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).
- 4 - ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر: «الطب النبوي». بيروت، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى (1990).
- 5 - الأمدي، ناصح الدين أبو الفتح: «غرر الحكم ودرر الكلم»، بيروت، مؤسسة الأعلمي، (من دون تاريخ).
- 6 - الأمم المتحدة - أهداف التنمية المستدامة - جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، كانون الثاني (يناير) / 2016.
- 7 - أهداف التنمية المستدامة - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) FAO (2022).
- 8 - تقرير الأمم المتحدة (باللغة الإنكليزية) - عهد علي لمالك الأشرم مصدر لتشريع القانون الدولي، (2002).
- 9 - تنمية مستدامة بيئياً / ويكيبيديا.
- 10 - الحراني، أبو محمد الحسن بن شعبة: «تحف العقول عن آل الرسول». لندن، مطبوعات أهل البيت الإسلامية العالمية، (من دون تاريخ).
- 11 - الخزعلي، الدكتور جعفر طالب أحمد: «تاريخ الفكر الاقتصادي». الجزء الأول، القاهرة / المكتب المصري للمطبوعات، (2020).

- 12- الخليلي، محمد: «طب الإمام الصادق»، النجف الاشرف، المطبعة الحيدرية، الطبعة الخامسة (1970).
- 13- السلطاني، الدكتور يحيى كاظم: «الطب والصحة العامة في نهج البلاغة»، النجف الاشرف، العتبة العلوية المقدسة - قسم الشؤون الفكرية والثقافية - دار الكفيل للطباعة والنشر (2014).
- 14- شيخ الإسلام، حسين: «هداية العَلَم في تنظيم غرر الحكم»، قم، مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر، الطبعة الثانية (2007).
- 15- الطبرسي، رضي الدين أبو نصير الحسن بن فضل: «مكارم الأخلاق»، بيروت، دار الأندلس (د.ت).
- 16- طه حسين: «الفتنة الكبرى - علي وبنوه»، القاهرة، دار المعارف بمصر، (2014).
- 17- العاملي، محمد بن الحسن الحر: «الوسائل»، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، (2007).
- 18- كتاب «(Our Common Future)»، باللغة الإنكليزية، تأليف لجنة برونتلاند، مطبعة جامعة أوكسفورد (1987).
- 19- الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحق: «الكافي»، بيروت، دار الأضواء، الطبعة السابعة (1985).
- 20- المجلسي، محمد باقر: «بحار الأنوار»، بيروت، مؤسسة الوفاء، (1988).
- 21- محمد عبده: «نهج البلاغة - خطب الإمام علي (عليه السلام)»، قم، دار الذخائر، الطبعة الأولى (1412هـ).
- 22- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: «دراسة تأثيرات كوفيد».
- 23- منظمة الصحة العالمية: «الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون (ج69/15)، 8 نيسان (أبريل) عام (2016).
- 24- النوري، ميرزا حسين: «مستدرك الوسائل»، قم، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى (1407هـ).

25- الواسطي، أبو الحسن علي بن محمد: «عيون الحكم والمواعظ»، تحقيق حسين الحسني، قم، دار الحديث، (2019).

26 .ar.m.Wikipedia. org..

27 .Pages<pages<<https://www.mewa.gov.sa>.

ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد

وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

أ.د. أحمد جاسم جبار الياسري

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

مقدمة:

قال الشيخ محمد عبده في مقدّمة شرح نهج البلاغة: «تصفّحتُ بعض صفحاته من مواضع مختلفات، فكان يُخيّل لي في كلِّ مقام أنّ حروباً شَبَّتْ، وغاراتُ سُنتت، وأنَّ للبلاغة دولةً، وللصفاحة صولةً، وأنَّ جحافل الخطابة، وكتائب الذرابة في عقود النظام، وصفوف الانتظام، تنافح بالصفيح الأبلج، والقويم الأملج، فما أنا إلاَّ والحق منتصر والباطل منكسر... وأنَّ مدبر تلك الرواية وباسل تلك الصولة هو حامل لوائها الغالب، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، فتارة كنت أجدني في عالم تعمره من المعاني أرواح عالية، في حلل من العبارات الزاهية، تطوف على النفوس الزاكية، وتدنو من القلوب الصافية، توحى إليها رشادها، وتقوّم منها مُرادها، وطوراً كانت تتكشف لي الجمل عن وجوه باسرة، وأنياب كاشرة، قد تحفّزت للوثاب، ثم انقضّت للاختلاب، فخلبت القلوب عن هواها، وأخذت الخواطر دون مرماها، وأحياناً كنت أشهد أنّ عقلاً نورانياً لا يُشبهه خلقاً جسدياً فصل عن الركب الإلهي واتّصل بالروح الإنساني، فخلعه عن غاشيات الطبيعة، وسما به إلى الملكوت الأعلى. وليس في أهل هذه اللغة إلا قائل بأنّ كلام الإمام علي (عليه السلام) هو أشرف الكلام، وأبلغه بعد كلام الله وكلام نبيه، وأغزره مادة، وأرفعه أسلوباً»⁽¹⁾.

(1) محمد عبده، نهج البلاغة، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، الجزء الأول، ص 3 و4 و6.

تميّز الإمام علي من بين الصحابة بالعلم الغزير الذي نقله عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو الذي ربّاه وأهله للإمامة، إذ قال فيه (صلى الله عليه وآله وسلم): «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب»، وقال الإمام علي (عليه السلام): «لقد علّمني حبيبي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ألف باب من العلم يفتح لي من كل باب ألف باب».

فهو فذٌّ من أفاذ العقل، وقطب الإسلام وموسوعة المعارف الإسلاميّة والعربيّة، ليس من علم عربي إلا وقد وضع أصله أو أسهم في وضعه، لقد فهم الإمام علي (عليه السلام) الإسلام فقهاً وعملاً، وكان مسجده (عليه السلام) في الكوفة كمسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في حلقات الدرس والعلم، وسماع صوت القرآن فيه.

كان الإمام علي بن أبي طالب عالماً فذاً، وحكيماً بارعاً، وفيلسوفاً حاذقاً، وأديباً مفوّهاً، نال من البلاغة وقوة الخطابة وسرعة البديهة ما لم ينله أحد على مر العصور. فهو بحق معجزة الدهر، وقد صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندما قال: «أنا مدينة العلم وعلي بابها».

يمثل المجتمع المتعلّم رافداً معرفياً مهمّاً وجديداً سواء على صعيد الأطر الفكرية والمنهجية أم النظرية الاقتصادية، أم على مستوى التطبيقات العملية ومجالات السريان، ويعدّ أداة محورية في قياس مدى قدرة البلدان على حيازة أسباب التقدم وامتلاك ناحية مقوماته اللازمة لنجاح خططها وبرامجها للتنمية الاقتصادية الشاملة، إذ لم يعد رأس المال المادي أو الثروات الطبيعية تمثّل المصدر الأساس للاقتصاد، بل رأس المال المعرفي. فالمواد الخام لم تعدّ تؤلف العامل المهم في الإنتاج، بل يمكن أن تصبح كذلك عندما تستعمل هذه المواد أدوات لتطبيق الأفكار والمعارف. وتجلّى ذلك في كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) في كتاب نهج البلاغة الذي تنفرد لغته عن لغة غيره كونه متماسك النصوص، ونادراً ما يتحقق هذا التماسك في نصوص أخرى غير القرآن الكريم، وهذا دليل على قيمة «نهج البلاغة وعلو لغته عن لغة المخلوقين»⁽¹⁾، ولا سيّما أنّ الشريف الرضي عندما جمع

(1) هادي شندوخ حميد السعيد، الحذف صورته ودلالاته في كتاب نهج البلاغة، جامعة البصرة، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004، ص 133 - 134.

نهج البلاغة، كان جلّ قصده أن يُخرج للناس جانباً من كلام أمير المؤمنين الذي يتضمّن عجائب البلاغة، وغرائب الفصاحة، وجواهر العربية، وثواقب الكلم، الدينيّة والدينيّة، ما لا يوجد مُجتمعاً في كلام ولا مجموع الأطراف في كتاب⁽¹⁾. لذلك نسعى من خلال هذا البحث الى عرض أهم طروحات الإمام علي في نهج البلاغة والخاصة في جانب العلم وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع بما ينسجم ويتلائم مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030.

أولاً: التنشئة التعليمية في فكر الإمام علي

التنشئة التعليميّة والاجتماعيّة هي العمليّة التي يكتسب الأفراد بمقتضاها التعليم والمعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم والدوافع والتجريدات والأنماط التي تؤثر في تكيّفهم بين بيئته الطبيعيّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وعلى الرغم من أنّ التنشئة التعليميّة والاجتماعيّة تمتد بوصفها عملية تعلّم في مراحل حياة الفرد المختلفة، إلّا أنّ مراحل الطفولة تعدّ أكثر المراحل حساسيّة وتأثراً بها، وعلى الرغم من مركزية الأطفال في عملية التنشئة، فنادرًا ما يُنظر إليهم بوصفهم أفراداً فاعلين ومؤثرين في هذه العمليّة، إلّا أنّ هذه النظرة التقليديّة بدأت بالتغيّر تدريجياً في أوائل الثمانينات نتيجة للدراسات الاجتماعية والنفسية والأثرولوجيّة، التي أكّدت أهمية تنشئة الطفل الاجتماعيّة وأسلوب تعلّمه واكتسابه للمعرفة في عملية التنشئة. إذ توجد ثلاثة أنواع من التنشئة هي: الأسلوب المتسلّط، والمتساهل، والحازم. وتبيّن الأبحاث أنّ الاطفال الذين تربّوا في كنف والدين يستعملان الأسلوب الحازم أظهروا تكيفاً أكبر من الناحية النفسيّة والاجتماعيّة، وكانت درجاتهم أعلى في التحصيل العلمي وتقدير الذات، أمّا الأسلوبان الآخران في التنشئة فإنّهما يؤثران سلباً في حياة الطفل وشخصيته⁽²⁾.

فلا غرابة أن نجد الإمام عليّاً يشدّد على طلب العلم والتعلّم منذ الصغر، وطالما سعى

(1) رياض حسين ومؤيد سعيد، أثر تضمين نصوص من نهج البلاغة للإمام علي (عليه السلام) في تحصيل طلبة المرحلة الثانية في قسم اللغة العربية بكلية التربية الأساسية في مادة البلاغة العربية، مجلة الفتح، جامعة ديالى، العدد الثامن والأربعون، 2012، ص 207.

(2) ساسي سيفان، عملية نشر المعرفة العلمية (في علم الاجتماع التربوي)، متاح على الموقع الإلكتروني <http://www.alarabimag.com/arabil/data>

إلى نشر العلم ومحو الأمية، واتخذ من جامع الكوفة مدرسةً له. وخيرٌ مثال خطبه القيمة في تبجيل العلم وتكريم كل من يسعى له من جهة، وذمّ الجهل من جهة أخرى، لأنّ العلم مفتاح لكل خير لما له من أهمية في الوصول إلى الكمال. وأكد الإمام (عليه السلام) على أهمية العلم لأنّ نظرته إلى التربية والتعليم أكثر شمولاً واتساعاً من العلماء والفقهاء المعاصرين، إذ يتوسّع الإمام (عليه السلام) في هذا النشاط ليشمل جميع نواحيه الفكرية والاجتماعية والأخلاقية والدينية والدينيّة من أجل خلق الإنسان الفاضل القريب من الكمال، إذ قال (عليه السلام) في نهج البلاغة: «أَوْضَعُ الْعِلْمَ مَا وَقَفَ عَلَى اللِّسَانِ وَأَرْفَعُهُ مَا ظَهَرَ فِي الْجَوَارِحِ وَالْأَرْكَانِ»⁽¹⁾.

وقال (عليه السلام): «فَبَادِرُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِ تَصْوِيحِ نَبْتِهِ»⁽²⁾، فقصد بالمبادرة - هنا - كناية عن ذهاب رونقه، أو عن اختفائه بفقدانه (عليه السلام)⁽³⁾؛ لأنّه رافد أساس للعلم الإلهي بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وعن طريق ذلك يؤكّد على استثارة العلم واستخراجه من أهله، وأراد بأهله نفسه الشريفة، لذا قال في مورد آخر من خطبه في نهج البلاغة: «مِنْ قَبْلِ أَنْ تُشْغَلُوا بِأَنْفُسِكُمْ عَنْ مُسْتَنَارِ الْعِلْمِ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهِ»⁽⁴⁾، لذلك نبّه (عليه السلام) من خطر الانشغال بالأمور الدنيوية التي تنتهي إلى طاعة الشيطان، فلا بدّ من أخذ المبادرة في تحصيل العلم وأخذه من منابعه السليمة، المتمثلة بمحمد وآل محمد صلوات الله عليهم أجمعين.

ويمكن أن يفهم هذا النص على أنّه إشارة إلى أنّ طلب العلم وتحصيله منذ الصغر والبكورة في العمر بصورة صحيحة كالنقش على الحجر، أي يترسخ في الذهن ترسخاً ثابتاً ولا يمكن بعد ذلك زواله، قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾⁽⁵⁾، أي الثابتون فيه من لا يختلف في علمه⁽⁶⁾. وفي آية أخرى قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا

(1) الشيخ فارس الحسون، محقق طبعة نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، ص 790.

(2) نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص 203.

(3) العلامة المحقق ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، صنفها المحقق الشيخ حسن زادة الأملي، تحقيق علي عاشور، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2003، ص 250.

(4) الشيخ فارس الحسون محقق طبعة نهج البلاغة، مصدر سابق، ص 235.

(5) سورة آل عمران، الآية: 7.

(6) عبد الله شبر، تفسير القرآن الكريم، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1999، ص 50.

مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴿١١﴾، وهذه الآية - بإطلاقها - تؤكد على حسن الذكر في الدنيا والكرامة في الجنة، إذ يرفع العلماء منهم درجات من حيث المكانة العالية للعلماء والعلم⁽²⁾. مع تبيان أن ما يتعلمه الحدث في صغره ينفعه في مستقبله. والعلوم التي تنفعه هي الدين وشرائعه كي يعمر قلبه بالتقوى والإيمان والخشية من الله في كل عمل يقوم به، ليزهد في الدنيا ولا يغتر بمفاتيحها، فتأخذ عليه نفسه وتسلبه عقله وتنسيه آخرته.

ومن العلوم التي ينتفع بها علم الأخلاق حتى يميز بين الحق والباطل، والخير والشر، والصواب والخطأ، وحتى تتحسن علاقته بالآخرين ويشعر بالمسؤولية مع كل عمل يقوم به، ومدى ارتباط هذه المسؤولية بالحرية والثواب والعقاب، فضلاً عن منفعة هذه العلوم لقوام أمور الدنيا. إذ على المعلم أن يبت في مبادئ هذه العلوم، لأنها ضرورية له ومنها الطب لبقاء الأبدان، والحساب لتسهيل المعاملات والمواريث والزراعة والصناعة والتجارة والحياسة والسياسة وغير ذلك من العلوم النافعة له في دنياه. إذ لا بد للمتعلم من أن يقف على هذه العلوم منذ صغره، فترسخ في ذهنه وتنمو بنموه، وتتطور بتطور عقليته.

وهكذا يكون التعليم قد زود الطفل بمادة علمية مهمة، فيشرب وعقلية متفتحة، ونفسه تتوق إلى المزيد منها لمواجهة تيار الحياة المتجدد باستمرار، ولن تحصل له هذه العلوم بدون تعلم.

إنَّ نَشَرَ الْعِلْمِ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ عَالِمٍ، فلا ينبغي له أن يرضنَّ به أو يمنعه سائليه، فهو ملك للجميع وليس له فقط، يتصرف به كما يشاء، ومن يفعل ذلك إنما يعارض توجيهات السماء التي حثت على طلب العلم وبذله لمحو آثار الجهل والضلال، قال (عليه السلام): «مَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الْجَهْلِ أَنْ يَتَعَلَّمُوا حَتَّى أَخَذَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُعَلَّمُوا»⁽³⁾.

بين الإمام علي أن الناشئ (المتعلم) - الذي ما يزال في مرحلة الطفولة - يمتاز بخصيشتين هما⁽⁴⁾:

(1) سورة المجادلة، الآية 11.

(2) عبد الله شبر، مصدر سابق، ص 542.

(3) التربية والتعليم في نهج البلاغة، http://gadir.free.fr/Ar/Imamali/Nhji/Imamali_ve_Nahji/3/14/14d.htm

(4) خمائل شاكر الجمالي، الرؤية التربوية عند الإمام علي كتاب (نهج البلاغة أنموذجاً)، جامعة بغداد، مركز إحياء التراث العلمي العربي، ص 7.

- الأولى: الاتكالية وتولد مع ولادة الإنسان، لضعفه من الناحية الطبيعية فتجعله أكثر اعتماداً على غيره من أفراد المجتمع الكبار.
- الأخرى: المرونة التي تتضمن تلك الحال الخاصة التي تتيح للطفل فرصة التكامل والتبدل والتحول التدريجي لاكتساب النضج الذي يحتاجه في تدبير شؤون العيش والحياة.

وقد ركز الإمام علي في هاتين الخصيلتين في رسالة له إلى الإمام الحسن: «أَيُّ بُنَيِّ إِيَّيْ لَمَّا رَأَيْتُنِي قَدْ بَلَغْتَ سِنًا وَرَأَيْتُنِي أَرْدَادٌ وَهَنَا بَادَرْتُ بِوَصِيَّتِي إِلَيْكَ وَأُورِدْتُ خِصَالًا مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يَعْجَلَ بِي أَجْلِي دُونَ أَنْ أَفْضِيَ إِلَيْكَ بِمَا فِي نَفْسِي أَوْ أَنْ أَنْقَصَ فِي رَأْيِي كَمَا نُقِصْتُ فِي جِسْمِي أَوْ يَسْبِقَنِي إِلَيْكَ بَعْضُ غَلَبَاتِ الْهُوَى وَفِتَنِ الدُّنْيَا فَتَكُونَ كَالصَّعْبِ النَّفُورِ وَإِنَّمَا قَلْبُ الْحَدِيثِ كَالأَرْضِ الْخَالِيَةِ مَا أُلْقِيَ فِيهَا مِنْ شَيْءٍ قَبْلَتْهُ فَبَادَرْتُكَ بِالْأَدَبِ قَبْلَ أَنْ يَقْسُو قَلْبُكَ وَيَسْتَعِزَّ لُبُّكَ لِتَسْتَقْبَلَ بِحَدِّ رَأْيِكَ مِنَ الْأَمْرِ مَا قَدْ كَفَاكَ أَهْلُ التَّجَارِبِ بِغَيْبِهِ وَتَجَرِبَتُهُ فَتَكُونَ قَدْ كُفَيْتَ مَثُونَةَ الطَّلَبِ وَعُوفِيَتْ مِنْ عِلَاجِ التَّجْرِبَةِ»⁽¹⁾.

فقد أكد الإمام علي أهمية الخصيلتين بتعبيره البليغ عن الاتكالية: «فَتَكُونَ قَدْ كُفَيْتَ مَثُونَةَ الطَّلَبِ»، ويعني بذلك أنه سيسأله أو سيسأل غيره حتماً في هذه الأمور، فلذلك بادر الإمام قبل أن يبادر إليه غيره. وعبر عن المرونة في أول الأمر والسلوك القابل للتعديل، ثم بعد ذلك يتخذ شكلاً معيناً، وقد يثبت عليه فالإمام بادر إلى نصحه قبل أن يتأثر بغيره بقوله: «أَوْ يَسْبِقَنِي إِلَيْكَ بَعْضُ غَلَبَاتِ الْهُوَى وَفِتَنِ الدُّنْيَا فَتَكُونَ كَالصَّعْبِ النَّفُورِ وَإِنَّمَا قَلْبُ الْحَدِيثِ كَالأَرْضِ الْخَالِيَةِ مَا أُلْقِيَ فِيهَا مِنْ شَيْءٍ قَبْلَتْهُ»، مشيراً بذلك إلى مرحلة النضج ومرحلة التكامل الإنساني⁽²⁾.

أكد علي وظيفة الآباء بقوله: «مروا أولادكم بطلب العلم»، ولما كان العلم في الصغر كالنقش على الحجر، توجب استثمار مرحلة الطفولة لكسب العلم أفضل استثمار، على وفق برامج علمية تتبع مبدأ الأولوية أو تقديم الأهم على المهم، ولا سيما ونحن في زمن يشهد ثورة علمية ومعرفية هائلة، وفي عصر يوصف بالسرعة والتخصص. وقد تناغمت وصايا أمير المؤمنين - بشكل كبير - مع أهداف التنمية المستدامة التي تهدف إلى ضمان أن يتمتع جميع

(1) الشيخ فارس الحسون محقق طبعة نهج البلاغة، مصدر سابق، ص 635.

(2) خمائل شاكر الجمالي، مصدر سابق، ص 8.

البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني منصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030، كذلك ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.

ثانياً: التعليم في فكر الإمام علي

يرى الإمام علي أن الإنسان هو غاية الوجود ومن أجله خلق الله ما خلق، إذ بعد أن خلق الله الكون وربّه أحسن ترتيب، ونظمه أجلّ تنظيم، وأتمّ مرافقه على أكمل وجه، وجمع فيه ما تشتهي الأنفس، وتلد الأعين، أخرج الله الإنسان وأسكنه فيه على أن يكون خليفته في أرضه يحيا في كنفها، ويعيش في خيراتها ويمضي إلى أقواله وأفعاله ونواياه ومقاصده وفقاً لإحكام الله وإرادته مطيعاً مدعناً، شاكراً، إلاّ أنّه خالف أمر الله، وسلك بوحى من نفسه الأمّارة بالسوء، فجذبته الدنيا إليها وحجبت عنه الرؤية السليمة، فبات أسير أوهامه وشهواته. وعلى الرغم من ذلك كثيرة هي الخطب والكلمات التي تضمّنّها نهج البلاغة وهي تدعو إلى طلب العلم وأخذه من أي مصدر كان، وتحثّ على العمل حتى لا تبقى التربية والتعليم مجرد نظريات لا فائدة منها في عالم الواقع، لذلك فإنّ الإمام علياً (عليه السلام) يدعم القول بالعمل، وقد أدرك الإمام هذا الأمر وطبقه على سائر تفاصيل حياته، فالتربية والتعليم التي تعتمد الكمية في أساليبها ليست مقبولة ما دامت لا تستند إلى الكيفية والنوعية. فهذه النوعية لا فائدة منها إذا لم تقترن بالفاعلية، فالعلم لا يُراد لذاته بل لأجل التغيير والنمو في شخصية الفرد والمجتمع، قال (عليه السلام): «لا تجعلوا علمكم جهلاً ويقينكم شكاً إذا علمتم فاعملوا وإذا تيقتم فأقدموا».

هذه النظرية للتعليم والتربية التي انفرد بها الإمام هي أكثر شمولاً وعمقاً عند مقارنتها مع أغلب النظريات المختصة في التعليم والتربية، فمثلاً نرى أنّ فلاسفة التعليم والتربية قد قصروا نشاطها على جانب معين من حياة الفرد (أفلاطون - أرسطو - جولز سيمون)، لكنّه توسّع في هذا النشاط ليشمل جميع نواحيه الفكرية والاجتماعية والأخلاقية والدينية والديوية⁽¹⁾.

(1) صالح بن عبد الله الدرويش، تأملات في نهج البلاغة، 2007، للمزيد انظر في الموقع الإلكتروني <https://arabic.balaghah.net/content/>

يتبين من خطب الإمام علي في نهج البلاغة أن العلم مفتاح كل خير، لما له من أهمية كبيرة في الوصول إلى الكمال، فالإنسان العالم يرى الأمور غير التي يراها الإنسان الجاهل، لذا أكد الإمام (عليه السلام) على أهمية العلم، وقال: «بادروا»، والمبادرة تعني المسارعة والتعجيل لأهميته. فقد عمل الإمام علي (عليه السلام) - منذ بداية الدعوة الإسلامية حتى توليه الخلافة - على تشجيع المسلمين على طلب العلم والمعرفة، وأدى ذلك إلى انتشار العلماء والأدباء والخطباء في عصره بشكل لم يسبق له مثيل. وبدأت المدرستان الكوفية والبصرية تمارسان وظيفه بالغة الأهمية في الحياة الأدبية واللغوية، وبدأت قواعد اللغة العربية تبرز إلى الوجود في عصر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وانتشر الخط العربي بأنواعه وزخارفه وفنونه المختلفة.

وذكر صاحب كتاب «العقد الفريد» ابن عبد ربه مقالة للإمام علي في فضل العلم تعدد من أروع ما قيل في العلم، وتوضح مدى عناية الإمام علي بالعلم والعلماء. فنقل ابن عبد ربه ذلك عن كميل النخعي، إذ قال: أخذ بيدي علي بن أبي طالب، فخرج بي إلى ناحية الجبانة، فلما أصبح (يعني بلغ الصحراء) تنفس الصعداء، ثم قال: يا كميل: «إِنَّ هَذِهِ الْقُلُوبَ أَوْعِيَةٌ فَخَيْرُهَا أَوْعَاهَا فَاحْفَظْ عَنِّي مَا أَقُولُ لَكَ النَّاسُ ثَلَاثَةٌ فَعَالِمٌ رَبَّانِيٌّ وَمُتَعَلِّمٌ عَلَى سَبِيلِ نَجَاةٍ وَهَمَّجٌ رَعَاةٌ أَتْبَاعُ كُلِّ نَاعِقٍ يَمِيلُونَ مَعَ كُلِّ رِيحٍ لَمْ يَسْتَضِيئُوا بِنُورِ الْعِلْمِ وَلَمْ يَلْجِئُوا إِلَى رُكْنٍ وَثِيقٍ يَا كَمِيلُ الْعِلْمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَالِ الْعِلْمُ يَحْرُسُكَ وَأَنْتَ تَحْرُسُ الْمَالَ وَالْمَالُ تَنْقُصُهُ النَّفَقَةُ وَالْعِلْمُ يَزُكُّوهُ عَلَى الْإِنْفَاقِ وَصَنِيعُ الْمَالِ يَزُولُ بِزَوَالِهِ»⁽¹⁾. وقال (عليه السلام): «يَا كَمِيلُ هَلَاكَ خُزَانُ الْأَمْوَالِ وَهُمْ أَحْيَاءُ وَالْعُلَمَاءُ بَاقُونَ مَا بَقِيَ الدَّهْرُ أَعْيَانُهُمْ مَفْقُودَةٌ وَأَمْثَالُهُمْ فِي الْقُلُوبِ مَوْجُودَةٌ هَا إِنَّ هَاهُنَا لَعِلْمًا جَمًّا وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ لَوْ أَصَبْتُ لَهُ حَمَلَةً بَلَى أَصَبْتُ لَقِنَا غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَيْهِ مُسْتَعْمِلًا آلَةَ الدِّينِ لِلدُّنْيَا وَمُسْتَظْهِرًا بِنِعْمِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ وَبِحُجَجِهِ عَلَى أَوْلِيَائِهِ أَوْ مُنْقَادًا لِحَمَلَةِ الْحَقِّ لَا بَصِيرَةَ لَهُ فِي أَحْنَائِهِ يَنْقَدِحُ الشُّكُّ فِي قَلْبِهِ لِأَوَّلِ عَارِضٍ مِنْ شُبْهَةِ الْأَلَا دَا وَلَا ذَاكَ أَوْ مِنْهُمَا بِاللَّذَّةِ سَلِسِ الْقِيَادِ لِلشَّهْوَةِ أَوْ مُعْرَمًا بِالْجَمْعِ وَالْإِدْحَارِ لَيْسَا مِنْ رِعَاةِ الدِّينِ فِي شَيْءٍ أَقْرَبَ شَيْءٍ شَبَهَا بِهِمَا الْأَنْعَامُ السَّائِمَةُ كَذَلِكَ يَمُوتُ الْعِلْمُ بِمَوْتِ حَامِلِيهِ اللَّهُمَّ بَلَى لَا تَحْلُو الْأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ إِمَّا ظَاهِرًا مَشْهُورًا وَإِمَّا خَائِفًا مَغْمُورًا لَيْتَلَا تَبْطُلَ

(1) الشيخ فارس الحسون محقق الطبعة نهج البلاغة، مصدر سابق، ص 808.

حُبَّجَ اللَّهُ وَبَيَّنَّاهُ وَكَمْ ذَا وَآيِنَ أَوْلِيكَ أَوْلِيكَ وَاللَّهِ الْأَقْلُونَ عَدَدًا وَالْأَعْظَمُونَ عِنْدَ اللَّهِ قَدْرًا يَحْفَظُ اللَّهُ بِهِمْ حُجَجَهُ وَبَيِّنَاتِهِ حَتَّى يُودِعُوهَا نُظْرَاءَهُمْ وَيَزْرَعُوهَا فِي قُلُوبِ أَشْبَاهِهِمْ هَبْجَمَ بِهِمُ الْعِلْمَ عَلَى حَقِيْقَةِ الْبَصِيْرَةِ وَبَاشَرُوا رُوحَ الْيَقِيْنِ وَاسْتَلَانُوا مَا اسْتَوْعَرَهُ الْمُتَرْفُونَ وَأَنْسُوا بِمَا اسْتَوْحَشَ مِنْهُ الْجَاهِلُونَ وَصَحَبُوا الدُّنْيَا بِأَبْدَانٍ أَرْوَاحُهَا مُعَلَّقَةٌ بِالْمَحَلِّ الْأَعْلَى أَوْلِيكَ خُلَفَاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ وَالدُّعَاةُ إِلَى دِينِهِ آهَ آهَ شَوْقًا إِلَى رُؤْيَتِهِمْ أَنْصَرِفْ يَا كُمَيْلُ إِذَا شِئْتَ»⁽¹⁾.
ونظراً لأهمية هذه المقالة وما تحمله من معانٍ سامية، فقد ذكرتها العديد من أمهات الكتب العربيَّة التي تعنى بالتعليم والتراث العربي والإسلامي.

وهذا ينطبق مع ما قاله الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) في بيان مكانة العلماء: «العلماء ورثة الأنبياء»، والمراد أنّ الأنبياء لم يكن من شأنهم وعاداتهم جمع الأموال والأسباب كما هو شأن أبناء الدنيا، وعلى العلماء أن يسيروا على منهج الأنبياء والأولياء الصالحين. ويظهر ذلك بشكل جلي في قول الرسول (صلى الله عليه وآله) لأبي ذر رضوان الله عليه، حين قال: «يا أبا ذر فضل العلم خير من فضل العبادة، واعلم أنكم لو صليتم حتى تكونوا كالحنايا وصمتم حتى تكونوا كالأوتار ما ينفعكم ذلك إلا بورع، يا أبا ذر إن أهل الورع والزهد في الدنيا هم أولياء الله تعالى حقاً»⁽²⁾. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ العلم والزهد موضوعان متقاربان جدّاً، إذ نجد أغلب العلماء السابقين رضوان الله عليهم كانوا زهاداً في الدنيا، إذ تفرغوا وتركوا كلّ ملذات الدنيا من أجل العلم وتعلّمه وتعليمه لفائدة المجتمع حتى يسيروا المسار الناجح.

ولا شكّ في أنّ أفضل العلوم التي ينبغي للمؤمنين السعي إليها هو تحصيل العلوم الدينيَّة، لأنّها تعدّ من أفضل العلوم على الإطلاق، وهذا لا يعني أنّ بقية العلوم لا فائدة فيها، إذ إنّ إثبات الشيء لا ينفي ما عداه، فبعض العلوم ضروريَّة جدّاً لحياة الإنسان واستقراره، ولكنّ العلوم الدينيَّة أفضلها وأكثرها ثواباً، لأنّها تُعنى بنشر علوم النبي الأكرم وأهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين، والحفاظ على التراث الإسلامي بالوسائل المتيسّرة كافّة، لإعطاء المعرفة

(1) الشيخ فارس الحسون محقق الطبعة نهج البلاغة، مصدر سابق، ص 811.

(2) العلامة المجلسي، بحار الأنوار، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983،

والوعي بين المجتمع، ولا سيَّما أنَّ مجتمعنا متعطشٌ لهذه العلوم التي تنقذهم من الجهل في دينهم ودنياهم. وتوجد روايات كثيرة حول ثواب هداية شخص واحد، فكيف بتغيير مجتمع كامل يترتب عليه سعادة الدنيا والآخرة. وهذا ما أشار إليه الإمام علي (عليه السلام) في مواضع عدة منها: «الدنيا كلُّها جهل إلا مواضع العلم والعلم كله حجة إلا ما عمل به والعمل كلُّه رياء إلا ما كان مخلصاً، والإخلاص على خطر حتى ينظر العبد بما يختم له».

وهذا ما أكَّد عليه التقرير الدولي الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام 2003، في أساليب الإمام علي في محاربة الجهل والأمية وتطوير المعرفة، إذ تضمَّن التقرير أيضاً مبدأ الإمام علي (عليه السلام) للحاكم الصالح، التي وردت في نهج البلاغة، وفيها يقول: «مَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلنَّاسِ إِمَامًا فَلْيَبْدَأْ بِتَعْلِيمِ نَفْسِهِ قَبْلَ تَعْلِيمِ غَيْرِهِ، وَلْيَكُنْ تَأْدِيبُهُ بِسِرِّهِ قَبْلَ تَأْدِيبِهِ بِلِسَانِهِ، وَمُعَلِّمٌ نَفْسِهِ وَمُؤَدِّبٌهَا أَحَقُّ بِالْإِجْلَالِ مِنْ مُعَلِّمِ النَّاسِ وَمُؤَدِّبِهِمْ».

وقد ظهرت مقالات الإمام في الحث على التعليم في ضمن مقاصد أهداف التنمية المستدامة 2030، التي تتمثل في ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد وميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030، فضلاً عن الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنيَّة والمهنيَّة، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرَّة بحلول عام 2030⁽¹⁾.

ثالثاً: الإمام علي ونشر العلم

كان الإسلام في طليعة الأديان الداعية إلى العلم والتعلُّم وتيسير سبل طلبه وأخذه من أي مصدر كان، وكان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يشجع التعليم قولاً وعملاً، فيطلق سراح أسرى الحروب إذا علّموا المسلمين القراءة والكتابة، مما يدل على الأهمية التي كان يعطيها للعلم والتعليم في بناء الفرد والجماعة.

إذ بينت العديد من الدراسات أن التعليم أساس نجاح الفرد والمجتمع، لذلك تنفق

(1) مقاصد أهداف التنمية المستدامة 2030.

الحكوماتُ في الأمم المتقدِّمة نفقاتٍ أعلى على التعليم، موقنة أنَّ في التعليم قوةً كبيرةً في ترقية الفرد والنهوض بالمجتمع إلى حياة راقية وعيشة راضية، والتاريخُ خيرٌ دليل على أنَّ بالتعليم تحيا الشعوب بعد موتها، وتنتبه من غفلتها. ولم يختلف الإمام علي عن الدعوة التي أطلقها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في طلب العلم وممارسته في الحياة، وهو الذي كان يعدّ الجهلَ الفقرَ الأكبر الذي يقود إلى العمى والضلال، في حين أنَّ العلمَ يحلّق بالإنسان في رحاب المعرفة والفضيلة ويسمو به عن الصغائر ليعيش في ملكوت الحق فقال: «اعلموا أنَّ كمالَ الدينِ طلبُ العلمِ والعملُ به»⁽¹⁾.

عُني الإمام علي بنشر العلم بين المسلمين وطالبهم بالاغتراف من مناهله والتسلّح به، فهو أفضل وسيلة لبقاء الإنسان وخلوده. وجاءت أقواله وحكمه وخطبه تبياناً لمدى عمق تفكيره وفلسفته الواضحة التي أدّت إلى تطوير المجتمع العربي ثقافياً وأدبياً، فبرز في عهده علماء اللغة وجهابذتها وجمهرة من الخطباء والمفكرين.

كانت له جهودٌ كبيرةٌ في جمع القرآن. ويروي ابن النديم في فهرسته ذلك بقوله: «قال ابن المنادي: حدثني الحسن بن العباس، قال أخبرت عن عبد الرحمن بن أبي حماد، عن الحكم بن ظهير السدوسي، عن عبد خير عن علي (عليه السلام) أنَّه رأى من الناس طيرة عند وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فأقسم أنه لا يضع عن ظهره رداءه حتى يجمع القرآن، فجلس في بيته ثلاثة أيام حتى جمع القرآن، فهو أول مصحف جمع فيه القرآن من قلبه»، من أجل الحفاظ على العلم واستمرار ديمومة معارفه وأخذه من مصادره السليمة⁽²⁾.

قال الإمام علي في فضل العلم: «مَنْهُمَانِ لَا يَشْبَعَانِ طَالِبُ عِلْمٍ وَطَالِبُ دُنْيَا»، و«تعلّموا العلمَ فَإِنَّ تَعَلَّمَهُ حَسَنَةٌ، ومدارسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه من لا يعلمه صدقة وهو عند الله لأهله قرابة»، و«أيها الناس اعلموا أنَّ كمال الدين طلب العلم والعمل به»، «العالم أفضل من الصائم القائم المجاهد، وإذا مات العالم تُلم في الإسلام ثلثة لا يسدها إلا خلف منه»، «كفى بالعلم شرفاً أن يدعيه من لا يحسنه، ويفرح به إذا نسب إليه، وكفى بالجهل ذمّاً أن يبرأ منه من هو فيه»، و«قيمة كل امرئ ما يحسنه»⁽³⁾.

(1) رياض حسين ومؤيد سعيد، مصدر سابق، ص 211.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) الشيخ فارس الحسون محقق طبعة نهج البلاغة، مصدر سابق، ص 788.

وتكررت مقولته في غير موضع ومناسبة: «سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقُدُونِي»، وقوله: «فتح لي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من العلم ألف باب» لبيان أهمية شأن العلم.

أمّا ما ورد على لسان الإمام (عليه السلام) حول التوحيد وما يرتبط به تحديداً، فقد أثار تنبه الباحثين المعاصرين بأن ما ورد في نهج البلاغة من أقوال سبقت زمن علم الكلام المعروف، وهو أبرز علوم الحضارة الإسلامية، بدءاً من منتصف القرن الثاني الهجري، زمن الإمام الصادق (عليه السلام)⁽¹⁾. وللإمام علي (عليه السلام): «لا يؤخذ العلم إلا من أربابه»، وفيما نسب إليه: «ما لي أرى الناس إذا قرب إليهم الطعام ليلا تكلفوا إنارة المصابيح ليصروا ما يدخلون بطونهم! ولا يهتمون بغذاء النفس بأن ينيروا مصابيح ألبابهم بالعلم! ليسلموا من لواحق الجهالة، والذنوب في اعتقاداتهم وأعمالهم»⁽²⁾.

وسئل (عليه السلام) عن الخير ما هو؟ فقال: «لَيْسَ الْخَيْرُ أَنْ يَكْثُرَ مَالُكَ وَوَلَدُكَ، وَلَكِنَّ الْخَيْرَ أَنْ يَكْثُرَ عِلْمُكَ، وَأَنْ يَعْظُمَ حِلْمُكَ، وَأَنْ تُبَاهِيَ النَّاسَ بِعِبَادَةِ رَبِّكَ، فَإِنْ أَحْسَنْتَ حَمِدَتِ اللَّهُ، وَإِنْ أَسَأْتَ اسْتَغْفَرَتِ اللَّهُ، وَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا إِلَّا لِرَجُلَيْنِ: رَجُلٍ أَذْنَبَ ذُنُوبًا فَهُوَ يَتَدَارَكُهَا بِالتَّوْبَةِ، وَرَجُلٍ يُسَارِعُ فِي الْخَيْرَاتِ»⁽³⁾.

سعى الإمام إلى رفع مكانة العلم، إذ ركّز في مكانة المحروم من العلم: «إِذَا أَرَدَ اللَّهُ عَبْدًا حَظَرَ عَلَيْهِ الْعِلْمَ»⁽⁴⁾. إذ أكد على جانب مهم وهو أن مسألة العلم والتزوّد به ليس لها حدود، ولا يمكن أن تتوقف عند مستوى معين، قال (عليه السلام): «كُلُّ وَعَاءٍ يَضِيقُ بِمَا جُعِلَ فِيهِ إِلَّا وَعَاءَ الْعِلْمِ فَإِنَّهُ يَتَّسِعُ بِهِ»⁽⁵⁾. وعنه (عليه السلام) - مما كتبه للأشتر حين ولاه مصر -: «وَأَكْثَرُ مَدَارَسَةِ الْعُلَمَاءِ وَمُنَاقَشَةِ الْحُكَمَاءِ فِي تَثْبِيْتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرٌ بِإِدْرَاكِهِ وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ».

ومن جانب آخر بين الشهيد الثاني (الشيخ زين الدين العاملي) رضوان الله عليه في

(1) الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) والعرفان، في رحاب نهج البلاغة: <https://arabic.balaghah.net/content>

(2) الشيخ علي النمازي الشاهرودي، مستدرک سفینه البحار، ج 6، ص 537 <http://shiaonlineibrary.com>

(3) الشيخ فارس الحسون محقق طبعة نهج البلاغة، مصدر سابق، ص 791.

(4) نهج البلاغة، الحكمة 288.

(5) الشيخ فارس الحسون محقق طبعة نهج البلاغة، مصدر سابق، ص 822.

كتاب منية المرید: أن الله سبحانه جعل العلم هو السبب الكلي لخلق هذا العالم العلوي والسفلي طراً، وكفى بذلك جلاله وفخراً، قال الله تعالى في محكم الكتاب تذكرة وتبصرة لأولي الأبواب: «اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا»، وكفى بهذه الآية دليلاً على شرف العلم، ولا سيما علم التوحيد الذي هو أساس كل علم ومدار كل معرفة، الذي جعل سبحانه العلم أعلى شرف وأول منة امتن بها على ابن آدم بعد خلقه وإبرازه من ظلمة العدم إلى ضياء الوجود، فقال سبحانه في أول سورة أنزلها على نبيه محمد صلى الله عليه وآله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾⁽¹⁾.

إنَّ عملية نشر العلم والحث على التعلُّم والمعرفة العلميَّة عمليَّة مهمَّة، إذ يعدُّ التعليم - بوصفه نشاطاً معرفياً - أحد أوجه هذه العمليَّة، وأنَّ الدافع المعرفي للتعليم والتعلُّم يكمن في أنَّ وراء هذه العمليَّة دافعاً معرفياً، وهذا الواقع لا يعتمد على إثابة خارجية، فقد تكمن إثابته في الإشباع وفي الغاية الناجحة للتعليم، فهو يعني بهذا التعبير دافعاً فطرياً، ويظهر بدرجة واضحة في الجو التفاعلي بالمركز الثقافي، أو يبدأ في رغبة الشباب في التنافس والتفوق، وفي هذا الإطار نعتد على مقولة: إنَّ التعلُّم هو اكتساب للمعرفة مَهَمًا كان نوعها، والاحتفاظ بمعارف خاصَّة، تكون للفرد إطاراً مرجعياً يفسر به الخبرات والمواقف التي يمرُّ بها.

ومن هذا المنطق يمكن القول إنَّ مفهوم التعلُّم يقترن بمعرفة أنَّ الدوافع المرتبطة بالتعلُّم هي دوافع ذاتيَّة تكمن إثباتاتها في النشاط المرتبط بموضوع التعلُّم نفسه، ومن ثمَّ الدافع المعرفي. وهنا نشير إلى نقطة مهمة هي أنَّ أحد هذه الدوافع في عملية التعلُّم هو الاكتساب المستمر للمعرفة الذي يتطلَّب أسلوباً معيَّناً في التعلُّم يتلاءم مع مطالب التعلُّم المستمر، وقد لا يلائمه الأسلوب التقليدي المعتمد على مدرس معين ومنهاج محدد وطريقة نمطية في التعلُّم، ولكن ما يلائمه أكثر يُسمَّى بأسلوب التعلُّم الذاتي، ويُمكن الإشارة إلى خصائص الشخص ذي الدافع التعليمي والمعرفي العالي، وهي⁽²⁾:

(1) محمد الريشهري، ميزان الحكمة، ج 3، ص 2064. <http://shiaonlineibrary.com>

(2) محمد عبد الجبار الشمري، حامد كريم الحدراوي، عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤسسات الاقتصاد المعرفي، دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص 189.

- 1- الإقبال على إتقان المعلومات وصياغة المشكلات وحلّها.
- 2- الرغبة في تناسق الأفكار والاتجاهات والمعارف والقيم.
- 3- الرغبة في معالجة الموضوعات المعرفيّة والعلميّة.
- 4- الميل إلى الغامض من الموضوعات والأشياء والاستجابة بملل إلى ما هو مألوف وشائع، ويُمكن تقديم تعريف إجرائي للدوافع المعرفيّة للتعلّم على أنّه رغبة الفرد المستمر لاكتساب المعارف أو زيادتها، وحرصه على المعالجة اليدويّة لموضوعات المعرفة.

رابعاً: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم في فكر الإمام (عليه السلام)

إنّ ديننا الإسلامي حفظ حقوق المرأة في التعليم منذ السنة الهجرية الأولى إلى وقتنا الحالي بعيداً عن العقليات التي تجعل المرأة حبيسة الجهل والفقر، سجين المنزل منعزلة عن مجتمعها، فحرمها من التعليم والعمل بحجة البعد عن الفتنة، وهو الإسلام كذلك أم العادات والتقاليد أم الجهل من يقود إلى هذا الحال؟ هناك آراء ومعتقدات خاطئة في مجتمعاتنا العربية تنتهك حق المرأة في التعليم بعيداً عما أجازها الدين الإسلامي حول تعليم المرأة تحت ضوابط تحفظ حقها في التعليم على وفق شريعتنا الإسلامية. (العلم نور والجهل ظلام)، إنّ ديننا الإسلامي جعل الفرق بين العالم والجاهل كالفرق بين الوجود والعدم.

كانت المرأة في زمن الرسول كالرجال في التعليم من حيث الأمر والتكليف، لذا رخص لها الخروج لطلب العلم والتفقه في الدين وسؤال العلماء، فعن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال جاءت امرأة إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقالت: يا رسول الله ذهب الرجال بحديثك، فاجعل لنا من نفسك يوماً نأتيك فيه تعلّمنا ممّا علّمك الله قال: «اجتمعن يوم كذا وكذا»، فاجتمعن فأتاهن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فعلمهن ممّا علّمه الله، ثم قال: «ما منكن من امرأة تقدم بين يديها من ولدها ثلاثة إلا كانوا لها حجاً من النار»، فقالت امرأة: واثنين واثنين فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «واثنين واثنين واثنين» رواه البخاري ومسلم. فهذا الحديث يدلُّ على طلب المرأة للتعليم

وأحقيتها في التعلّم والبحث عنه منذ عصر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، هذا هو ديننا الذي يحثّ المرأة على التعلّم منذ زمن بعيد⁽¹⁾.

إنّ الإسلام عندما أباح للمرأة أن تتعلّم أحاط تعلّمها بقوانين وضوابط وآداب، وربط بين التعليم والتربية، ومن ذلك ضوابط الاختلاط في الأماكن العامّة منعاً للفساد الذي نراه أحياناً في أماكن العلم المختلطة والذي نشاهد عواقبه المدمّرة على الأخلاق والفضائل بسبب البعد عن الإسلام وتربيته. وهناك ضابط مهم غفلت عنه كثير من النساء هو اللبس الساتر مع عدم إبداء الزينة وبعيداً عن التشبّه بالرجال مما يبعد العلم عن مقصوده وهدفه، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾⁽²⁾. هذا هو ديننا الإسلامي الذي يحمي حقوق المرأة ومن أهمها حق التعليم.

إنّ تكريم الإسلام للمرأة هو صلب الحديث عن المساواة بين الرجل والمرأة في الإسلام، وإذا أردنا أن نعرف حكم الشرع وموقف الإسلام فعلينا أن نذهب إلى القرآن الكريم، إذ نجد فيه مساواة كاملة في الأمر أو النهي، وآيات تشمل على ذكر الرجال والنساء على حدّ سواء بنوع من التساوي اللغوي والمعنوي. ومن الصّعب تناول كلّ الآيات التي تترجم هذا البعد المساواتي، لذلك سنكتفي بهذه الآية الكريمة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾⁽³⁾.

تكشف هذه الآية بشكل واضح المساواة بين النساء والرجال بتركيزٍ دقيقٍ على طبيعتهما وصفتهما الإنسانيّة، فرسالة الوحي القرآني في هذا الموضوع تنتقل من جمع المذكّر، الذي يشمل النساء والرجال، إلى عرض الصفة البشريّة للمؤنث والمذكّر، في تكرار واضح يُشير

(1) للمزيد انظر: <https://lakhasly.com>

(2) سورة الأحزاب، الآية 59.

(3) سورة الأحزاب، الآية 35.

إلى غاية المساواة في الخطاب القرآني. والإمام علي (عليه السلام) أول من طبّق القرآن الكريم في نهجه بعد الرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

إنَّ تقديرَ الإمام علي واحترامه للمرأة وشخصيتها، واعترافه بإنسانيتها ومكانتها هو أمر لا شكَّ فيه، فسيرته العمليّة هي تجسيد حيّ لذلك، سواء في تعامله مع زوجته السيدة فاطمة عليها السلام، أو في إعداده وتربيته لبناته وعلى رأسهن السيدة زينب عليها السلام وموقفها مع الإمام الحسين، وفي تربيته جيل رسالي من النساء كن يستمعن إليه ويترددن عليه، وقد قمن بوظائف مُهمّة في الحياة الإسلاميّة، فقد كانت المرأة تخرج مع علي (عليه السلام) في معاركه، كما كانت تخرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قبل. وقد سجّل لنا التاريخ مواقف مشرقة لبعض النساء اللاتي تربين في مدرسة الإمام علي (عليه السلام)، من ذلك المرأة الهمدانيّة الوافدة الشهيرة على معاوية بن أبي سفيان، التي قدّمت مرافعة رائعة في مجلس معاوية، بيّنت فيها مكانة الإمام علي وعدالته، وأشارت إلى السر في تربّعه على عرش القلوب، وهكذا غيرها من النساء. قال الإمام علي: «إنَّ الزوجةَ الصالحةَ كنزُ الرجل»، أي أنّ المرأة مشروعٌ اقتصاديٌّ واجتماعيٌّ واستثماريٌّ للرجل، وفي الوقت نفسه هي أمٌّ ومربيةٌ للأجيال، إذا حسنت تربيته وتعليمها، أي أنّ المرأة هي عنصر مهم في المجتمع، فهي الأم والزوجة والمعلمة والأخت والمربية للأجيال القادمة، وهنا جعل الإمام علي (عليه السلام) المرأة كلّ المجتمع. فنهجُ الإمام علي - لتحقيق المساواة بين الجنسين - قام على أساس تحقيق العدالة، فلا يُمكن تحقيق المساواة بين الجنسين إلّا عن طريق تحقيق العدالة والقضاء على الفقر والاستغلال والظلم ورفع شخصيّة المرأة المسلمة، فقد قام الإمام علي باسترجاع الأموال والأراضي الزراعيّة المغتصبة والقضاء على التسلّط، ودعم المرأة في كل نواحي الحياة الاجتماعيّة عن طريق توفير الحقوق للمرأة المطلقة، وتوفير الرواتب لها وللأرامل واليتامى وإعطاء المرأة الحق في الطبابة العسكريّة، إذ كانت النساء ترافق الرجال أيام الحروب لتوفير الطعام والطبخ والعلاج، أي أنّ المرأة لها الحق في المشاركة لدعم الرجال في الحروب، ويُمكن توضيح المساواة بين الجنسين عند الإمام علي عن طريق الآتي⁽¹⁾:

(1) المرأة في نظر الإمام علي (عليه السلام)، <https://family-guidance.net/contents/view/details?id=666>

- 1 - العدل بين الجنسين في إعطاء كل ذي حق حقه.
- 2 - التساوي في القيمة الإنسانيّة، قال الإمام علي: خُلق الناس من طين واحد، فقد ساوى بينهما في المسؤولية العامّة والخاصة والثواب والعقاب.
- 3 - التساوي بالحقوق المدنية، والتعاقد والبيع والشراء.
- 4 - ساوى في حق إبداء الرأي للمرأة والرجل.
- 5 - ساوى في حق العمل.

إنّ أغلب المسارات التي أكّد عليها الإمام علي (عليه السلام) تتناغم مع أهم مقاصد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التي تتمثّل في ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، ومن ذلك التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالميّة وتقدير التنوع الثقافي وتقدير إسهام الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030⁽¹⁾.

إنّ القضاء على أشكال التمييز ضد النساء والفتيات لا يمثّل حقّاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، بل هو أيضاً عامل حاسم في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة. وقد ثبت مراراً وتكراراً أن تمكين النساء والفتيات له أثر مضاعف، ويساعد على دفع النمو الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات. ولذلك منذ عام 2000 جُعِلت المساواة بين الجنسين محورَ عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هذا الصعيد منذ ذلك الحين. فاليوم توجد أعداد أكبر من الفتيات في المدارس مقارنة بما كانت عليه في الماضي، وحققت معظم مناطق العالم تكافؤاً بين الجنسين في التعليم الابتدائي. وتسعى أهداف التنمية المستدامة إلى الاستفادة من هذه الإنجازات لضمان وضع حد للتمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان. إذ لا تزال هناك أوجه كبيرة من عدم مساواة في سوق العمل في بعض المناطق، مع حرمان المرأة بصورة منتظمة من المساواة في الحصول على الوظائف، لذلك فإنّ أهداف التنمية المستدامة تسعى إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع

(1) مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030، مع ضمان أن تلم نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030، بالإضافة إلى العمل على بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع⁽¹⁾.

خامساً: وصف صفات المعلم في نهج البلاغة

يرى الإمام علي في تشخيص صفات المعلم بأنه الشخص الوحيد الذي له القدرة على تولي مهام تربية وتعليم الإنسان، هو الشخص الذي ربى نفسه، إذ أصبح مصداقاً للإنسان الصالح والمرقي في مدارج الإنسانية العالية، فيقول الإمام علي (عليه السلام): «مَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلنَّاسِ إِمَامًا فَلْيَبْدَأْ بِتَعْلِيمِ نَفْسِهِ قَبْلَ تَعْلِيمِ غَيْرِهِ وَلْيَكُنْ تَأْدِيبُهُ بِسِيرَتِهِ قَبْلَ تَأْدِيبِهِ بِلِسَانِهِ وَمُعَلِّمٌ نَفْسِهِ وَمُؤَدِّبٌهَا أَحَقُّ بِالْإِجْلَالِ مِنْ مُعَلِّمِ النَّاسِ وَمُؤَدِّبِهِمْ»⁽²⁾.

أكد في هذا النص على ضرورة وجود صفتين أساسيتين في موضوع التربية والتعليم بالنسبة للمعلم:

- الصفة الأولى: المربي والمعلم يجب أن يبدأ بتأديب نفسه وترويضها قبل تأديب غيره، ليكون مؤهلاً لأداء مهنة التعليم، ويكون أهلاً للتصدي لمسألة تربية الآخرين.

- الصفة الأخرى: يجب على المربي أن يربي الآخرين بسلوكه وعمله، أي يطابق فعله كلامه، لأن التربية بالقول من دون فعل لا تحقق الهداية فحسب، بل قد تكون سبباً في عزوف الآخرين عن العلم.

إذ أكد الإمام علي أهمية تحول العلم النظري الى سلوك عملي، وإلا أصبح العالم والجاهل سواء، إذ قال الإمام علي (عليه السلام): «وَإِنَّ الْعَالِمَ الْعَامِلَ بَعِيرٌ عَلِمَهُ كَالْجَاهِلِ الْحَائِرِ الَّذِي لَا يَسْتَفِيقُ مِنْ جَهْلِهِ بَلِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ وَالْحَسْرَةُ لَهُ أَلْزَمُ وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ الْوَمُ»⁽³⁾.

(1) مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

(2) الشيخ فارس الحسون محقق الطبعة، نهج البلاغة، مصدر سابق، ص 785.

(3) نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص 252.

إنَّ أفكارَ الإمام علي جاءت متناسقة مع ما أعلنت عنه منظّمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتّحدة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في مؤتمر جوماتيان التي أكّدت على ضرورة دفع العمليّة العلميّة والتقنيّة إلى الأمام بحيث يصبح المجتمع كاملاً ذا معرفة علميّة قادراً على التكيف مع العالم الجديد القائم على المعرفة، وكذلك يجب أن يكون المعلمون في الألفية الثالثة العامل المحدد لنوعيّة التعليم على المستويات كافّة، وأنّ التقنيّة سوف تزيد ولن تقلل من الحاجة إلى معلمين جيدين وأساليب تدريبيّة بارعة، إذ تقول مارجريت ريل: إننا بحاجة إلى زيادة استثماراتنا في الموارد البشريّة وفي التنمية المهنيّة للتربويين⁽¹⁾، أي أنّ هناك حاجةً إلى نمط جديد من المعلمين يكونون أنموذجاً للمهارة البارعة ووسيلة اتصال جيدة في 2030. وبذلك يجب على المعلم في ظلّ أهداف التنمية المستدامة أن يمتلك الصفات الآتية:⁽²⁾

- 1- التخصص العلمي.
- 2- التدريب والتأهيل العلمي.
- 3- أن يوجّه الطلبة لأقصر الطرق وأنجحها، تساعدهم على تنمية وتطوير مهاراتهم وقدراتهم المعرفيّة.
- 4- أن تكون لديه القدرة على الإصغاء وتفهم ظروف الطلبة وإقامة علاقات جيدة معهم داخل المدرسة وخارجها مما يمكنه من أن يؤدي وظيفة المرشد.
- 5- أن يكون ناقلاً جيّداً ومؤتمناً على تاريخ الأجيال السابقة وثقافته.
- 6- أن تكون لديه القدرة على تشخيص المشكلات واتخاذ القرار لمعالجتها.
- 7- أن تكون لديه القدرة على تشخيص مواهب الطلبة وميولهم ومساعدتهم على تطويرها وتوجيهه بالاتجاه العلمي الصحيح.

(1) رون ديفيز، أصوات الأمل (التعليم والتدريب في القرن الحادي والعشرين)، 2002، ص 19.

(2) عبد الرحمن الهاشمي، فائزة العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2006، 178.

سادساً: ضمان حق العالم على المتعلم في فكر الإمام علي

إذا كان للمتعلّم على المعلّم حق تربيته، وتأديبه وتزويده بالعلوم والمعارف حتى تستقيم نفسه، وتتوق إلى ممارسة الفضائل لتصبح ملكة تطبع سلوكه في مجريات حياته، فإنّ للعالم على المتعلّم حقوقاً ينبغي احترامها والتقيّد بها، تقديراً له ولمهنته التي هي من أشرف المهن وأصعبها على الإطلاق. من هذه الحقوق ما رواه الإمام (عليه السلام)، إذ قال: «من حق العالم على المتعلّم إلاّ يكثر عليه السؤال ولا يعتته في الجواب، ولا يلحّ عليه إذا كسل، ولا يفشي له سراً، ولا يغتاب عنده أحداً، ولا يطلب عشرته، فإذا زل تأتيت أوبته، وقبلت معذرتة، وإن تعظّمه وتوقره ما حفظ أمر الله وعظّمه، وألاّ تجلس أمامه، وإن كانت له حاجة سبقت غيرك إلى خدمتها فيها. ولا تضجرن من صحبته، فإنّما هو بمنزلة النخلة ينتظر متى يسقط عليك منها منفعة. وخصّه بالتحية واحفظ شاهده وغائبه وليكن ذلك كله لله عزّ وجلّ»⁽¹⁾.

الخاتمة:

لقد كان للإمام علي (عليه السلام) جهود خاصة في نشر العلم والمعرفة، إذ ظهر ذلك وبشكل جلي من خلال اهتمامه بالعلم والعلماء ونشر العلم بين المسلمين، فقد طالبهم بالاغتراف من مناهله والتسلح به، فهو أفضل وسيلة لبقاء الإنسان وخلوده. فأغلب أقواله وحكمه وخطبه جاءت تبين مدى عمق تفكيره وفلسفته الواضحة التي أدت إلى تطوير المجتمع العربي ثقافياً وأدبياً، فبرز في عهده علماء اللغة وجهابذتها وجمهرة من الخطباء والمفكرين. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن خطب الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة في العلم والمعرفة جاءت متقاربة جداً مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030، إذ نجد أغلبها كانت تهدف إلى طلب العلم والمعرفة من أجل تعلمه وتعليمه لفائدة المجتمع حتى يسيرا في المسار الناجح. وكثيرة هي الخطب والكلمات التي تضمنها (النهج) وهي تدعو إلى طلب العلم وأخذه من أي مصدر كان، وتحث على العمل حتى لا تبقى العلوم مجرد نظريات لا فائدة منها في عالم الواقع. لذلك فهو يدعم القول بالعمل، وهذا هو الحق الذي يشهد به العمران والتقدم والتطور الحاصل في المجتمعات من ذلك (العلم مقرون

(1) التربية والتعليم في نهج البلاغة: http://gadir.free.fr/Ar/Imamali/Nhji/Imamali_ve_Nahji/3/14/14d.htm

بالعمل، فمن علم عمل).. إذ لا خير في علم بلا عمل. ولا بد للعارف من أن يكون عاملاً حتى لا يكون علمه حجة عليه، وهي بذلك تنسجم اليوم مع أغلب أهداف التنمية المستدامة 2030 التي تسعى أغلب بلدان العالم إلى تحقيقها.

المصادر

- 1 - محمد عبده، نهج البلاغة، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، الجزء الأول.
- 2 - هادي شندوخ حميد السعيد، الحذف صورته ودلالاته في كتاب نهج البلاغة، جامعة البصرة، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004.
- 3 - رياض حسين ومؤيد سعيد، أثر تضمين نصوص من نهج البلاغة للإمام علي (عليه السلام) في تحصيل طلبة المرحلة الثانية في قسم اللغة العربية بكلية التربية الأساسية في مادة البلاغة العربية، مجلة الفتح، جامعة ديالى، العدد الثامن والأربعون، 2012.
- 4 - ساسي سيفان، عملية نشر المعرفة العلمية (في علم الاجتماع التربوي)، متاح على الموقع الإلكتروني <http://www.alarabimag.com/arabi/data>
- 5 - فارس الحسنون: محقق الطبعة، نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام).
- 6 - المحقق ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، صنفها المحقق الشيخ حسن زادة الأملي، تحقيق علي عاشور، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.
- 7 - سورة آل عمران، الآية: 7.
- 8 - عبد الله شبر، تفسير القرآن الكريم، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1999.
- 9 - سورة المجادلة، الآية 11.
- 10 - التربية والتعليم في نهج البلاغة، http://gadir.free.fr/Ar/imamali/Nhj/Imamali_ve_
Nahj/3/14/14d.htm

- 11 - خمائل شاکر الجمالی، الرؤیة التربویة عند الإمام علی کتاب (نهج البلاغة انموذجاً)، جامعة بغداد، مرکز إحياء التراث العلمي العربي.
- 12 - صالح بن عبد الله الدریش، تأملات في نهج البلاغة، 2007، للمزيد انظر في الموقع الإلكتروني <https://arabic.balaghah.net/content/>
- 13 - العلامة المجلسي، بحار الأنوار، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983.
- 14 - مقاصد أهداف التنمية المستدامة 2030.
- 15 - الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) والعرفان، في رحاب نهج البلاغة: <https://arabic.balaghah.net/content>
- 16 - الشيخ علي النمازي الشاهرودي، مستدرك سفينة البحار، ج 6، <http://shiaonlinelibrary.com>
- 17 - محمد الريشهري، ميزان الحكمة، ج 3، <http://shiaonlinelibrary.com>
- 18 - محمد عبد الجبار الشمري، حامد كريم الحدراوي، عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤسسات الاقتصاد المعرفي، دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- 19 - للمزيد انظر: <https://lakhasly.com>
- 20 - سورة الأحزاب، الآية 59.
- 21 - سورة الأحزاب، الآية 35.
- 22 - المرأة في نظر الإمام علي (عليه السلام)، https://family_guidance.net/contents/view/details?id=666
- 23 - رون ديفيز، أصوات الأمل (التعليم والتدريب في القرن الحادي والعشرين)، 2002.
- 24 - عبد الرحمن الهاشمي، فائزة العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2006.

حقوق المساواة بين الجنسين: بين رؤية الإمام عليّ (عليه السلام) وأهداف التنمية المستدامة

الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم جاسم الياسري

المقدمة:

تُعَدُّ حقوق المساواة بين الجنسين من الموضوعات التي نالت عنايةً واسعةً في الإسلام، فقد نظّم الإسلام علاقة الإنسان بالإنسان الآخر، لغرض منع التضارب في المصلحة الشخصية وحماية مصالح المسلمين جميعاً، وهذا ما أسس له الرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم)، وسار على خطاه الإمام عليّ (عليه السلام) في تطبيق الحقوق والمبادئ الإنسانيّة، فكانت رؤيته مميّزة في كتاب نهج البلاغة الجامع للمعارف الإلهيّة والأسرار النبويّة والقواعد السياسيّة وآداب الحرب وترغيب العابدين وتخويف الأمراء والسلاطين وإرشادهم في الحلم وبسط العدل للمسلمين، فهو يتضمّن المعاني الروحيّة والتربية الرساليّة والقيم الأخلاقيّة، وكان موثلاً لكلّ الدراسات الإسلاميّة والمعارف الإنسانيّة. وقد شرّع الإمام عليّ أروع صور العدالة الإنسانيّة على الصعيدين الفكري والعملي، وأحيا اسم العدل في النفوس المظلومة، وعالج جميع القضايا بصورة موضوعيّة وشاملة بما فيها حقوق المساواة بين الجنسين، ووضع الأنظمة لإصلاح حياة الإنسان، لذلك تمّ اختيار النصوص من نهج البلاغة بما يتوافق والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المتضمّن (حقوق المساواة بين الجنسين) وبشكل يُبيّن أسبقية تلك النصوص في بيان حقوق المساواة بين الجنسين والمبادئ الإنسانيّة في نهج البلاغة قبل أهداف التنمية المستدامة التي ظهرت في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ممّا يدلّ على مدى حقيقة الرُقّيّ الفكريّ الذي كان يتمتّع به الإمام عليّ (عليه السلام) في بيان تلك الحقوق التي تمّ بموجبها تقسيم البحث على عدة مطالب، فضلاً عن مقارنتها مع الحقوق والقيم والمبادئ التي أقرّها الإعلان العالمي في مواده.

المطلب الأول: وحدة الخطاب:

وهو أسلوب استعمله أمير المؤمنين في خطبه البلاغية للتأثير في المتلقي، فهو أسلوب تتوافر فيه صراحة المعنى وبلاغة الأداء وقوة الإقناع الدامغة، وقد نالت الخطب النصيب الأكبر في نهج البلاغة بسبب فصاحة الإمام وقدرته على تكوينها، فضلاً عن تنوع موضوعاتها، لذلك حوت بعض الخطب جزءاً من موضوع المرأة، أي أن الخطبة ليست خاصة بها إلا أنها تضمنت بعض حقوق المرأة، وكان أصل هذه الحقوق مُطلقاً من نظرة الإسلام إلى المرأة على أساس أنها مساوية للرجل في الإنسانيّة، فكانت الخطابات موجّهة لهما بنسق واحد، إذ إن خطب الإمام عليّ (عليه السلام) وكلماته كانت تنطلق من رؤية فلسفية خاصة عن المرأة ودورها في الحياة، فهي لا تحيد عن نصوص القرآن الكريم، لأنّ الإمام ربيب القرآن، وهو من العترة الطاهرة الذين قال فيهم رسول الله صلّى الله عليه واله وسلّم: «بأنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»، وانطلاقاً من ذلك دعا الإمام إلى المساواة بينهما في كلّ شيء وإلى تحريرها وإعطائها الحرية الكاملة واحترام إنسانيتها وكرّمها كما كرّمها القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾⁽¹⁾. والخطاب - هنا - موجه إلى المرأة كالرجل بأنّ الأفضل عند الله هو الأتقى، فالأخير هو الذي يبلغ مقام التكريم سواء كان رجلاً أم امرأة. وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾⁽³⁾. وقد وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تدلّ على تساوي الخطاب الإلهي للرجل والمرأة من دون تمييز، لأنّها تنظر إلى الجوانب المعنوية والكمالية في التقرب إلى الله تعالى والتدرج في طريق الكمال، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ

(1) سورة الحجرات، الآية 13.

(2) سورة آل عمران، الآية 195.

(3) سورة الأحزاب، الآية 35.

فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا⁽¹⁾. وعلى ذلك فقد استعمل الإمام مصطلح (الناس) الذي يعبر عن اسم الجنس الإنساني ويشمل جميع البشر، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً⁽²⁾﴾، بمعنى أن الرجل والمرأة مخلوقان من نفس واحدة إلا أنهما يختلفان في التركيب الفسيولوجي، إذ أكدت أغلب خطبه على المساواة في الخطاب الموجه للناس سواء كان ذكراً أم أنثى، وذلك قوله في خطبة له: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ لِي عَلَيْكُمْ حَقًّا وَلَكُمْ عَلَيَّ حَقٌّ فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَيَّ فَالنَّصِيحَةُ لَكُمْ وَتَوْفِيرُ فَيْئِكُمْ عَلَيْنُكُمْ وَتَعْلِيمُكُمْ كَيْلًا تَجْهَلُوا وَتَأْدِيبُكُمْ كَيْمًا تَعْلَمُوا وَأَمَّا حَقِّي عَلَيْكُمْ فَالْوَفَاءُ بِالْبَيْعَةِ وَالنَّصِيحَةُ فِي الْمَشْهَدِ وَالْمَغِيبِ وَالْإِجَابَةُ حِينَ أَدْعُوكُمْ وَالطَّاعَةُ حِينَ أَمْرُكُمْ⁽³⁾».

في هذه الخطبة لم يميّز الإمام بين رجل أو امرأة، فالكلّ هم رعيته والكلّ بايعوه يوم الغدير رجالاً ونساءً، فضلاً عن مبايعته بعد مقتل عثمان. ويعكس هذا الخطاب مضامينه التربويّة والتوعويّة ومفاهيم قيّمة تصلح لكلّ زمان ومكان، إذ يعكس التواصل والتآلف بين السلطة والرعيّة بشرط أن تكون خالصة لله تعالى، وأن يقوّم الحاكم بأموّر تخدم رعيته لما فيه العدل والصلاح.

وفي خطبة أخرى ورد قوله: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ اثْنَانِ اتِّبَاعُ الْهُوَى وَطُولُ الْأَمَلِ⁽⁴⁾». لقد تضمّن نهج البلاغة بعض الجزئيات وهي جزئية الخطاب الاجتماعي التي تخصّ سلوك المرأة في المجتمع وتعمل في الوقت نفسه على تنظيم حياتها في المنظومة الاجتماعيّة بوصفها جزءاً من تلك المنظومة المكوّنة من الأسرة. والمرأة بحدّ ذاتها كان لها نصيب في ذلك الخطاب تمثل بجزء ما يتعلّق بتكوينها وسلوكياتها والمطالبة بحقوقها⁽⁵⁾. ومن جملة كلامه الذي فيه وحدة الخطاب للجنسين هو: «مَعَاشِرَ النَّاسِ إِنَّ النَّسَاءَ نَوَاقِصُ

(1) سورة النساء، الآية 124.

(2) سورة النساء، الآية 1.

(3) الشريف الرضي، نهج البلاغة (المختار من كلام أمير المؤمنين)، تحقيق قيس بهجت العطار، العتبة العلوية المقدسة، 2016، خطبة 34، ص 133.

(4) المصدر السابق نفسه، خطبة 42، ص 141.

(5) خالد حوير الشمس، المرأة في نهج البلاغة: الصورة وتسويغات الخطاب، مجلة تسليم، مجلة فصلية محكمة، المجلد الخامس، العددان التاسع والعاشر، 2019، ص 459.

الإيمان نواقص الحُظوظِ نواقص العُقُولِ»⁽¹⁾، إذ يُوَضِّح هذا الخطاب منطلقين أساسيين أولهما: إبراز الصورة الحقيقية للمرأة في أعين الرجال لتكون دستوراً يعمل عليه الرجل في حياته معها سواء كان زوجاً أم أباً أم أخاً، وثانيهما: معنيُّ بالنساء الذي يتضمّن التناغم بين آيات القرآن الكريم وبين كلامه (عليه السلام).

مهّد الإمام عليّ (عليه السلام) في وحدة خطابه لكلا الجنسين الأرضية الخصبة في عصرنا الحالي لأغلب المؤسسات الدولية التي تُعنى بحقوق الإنسان، ففي العام الأول للأمم المتحدة قرّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1946 إنشاء هيئة حكومية رئيسة مكرّسة حصرياً لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سُمّيت بـ (لجنة وضع المرأة)، وكان من أوائل إنجازاتها هو ضمان لغة محايدة بين الجنسين في مشروع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽²⁾.

المطلب الثاني: حق المساواة بالعدل (العدالة الاجتماعية):

يُعدُّ مبدأ العدالة أحد الأنظمة الاجتماعية التي يتمّ عن طريقها تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، فهو قيمةٌ من قيم الدين ومعيّارٌ للشريعة. ومن هذا المنطلق تمسك الإمام بهذه القيم بمقدار تمسكه بدينه، وتشدّد في الالتزام بقيم العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة ورفضه التام لأيّ ممارسة أو تطبيق عملي يحيد عنها، اقتضاءً للمصالح العليا ولاعتبارات سياسية، فضلاً عن أنّها تمثل القيمة العليا للحاكم وتحقق رضا الله تعالى.

عُنِيَ الإمام عليّ بموضوع العدل من كلّ جوانبه سواء من جانب التوجيهات والمواعظ والنصح للآخرين، أم من جانب التطبيق الفعلي والممارسة العملية في أوساط الرعية، وقد جاء هذا التشديد على تطبيق العدل والمساواة بين الناس اقتضاءً لمصالح الدولة الإسلامية ولاعتبارات اجتماعية وسياسية، ولابتعاد سياسة الدولة الإسلامية في زمن الحكّام الثلاثة السابقين عن القيم الإسلامية الأصلية وحدود العدل الإلهية التي وُجِدَتْ لتحقيق المساواة. فمرتکز هذه العدالة عند الإمام عليّ هو أن يتساوى لديه الجميع، إذ لا فرق بين إنسان

(1) الشريف الرضي، مصدر سابق، كلام 79، ص 177.

(2) الأمم المتحدة، المساواة بين الجنسين، قضايا عالمية. <https://www.un.org/>

وإنسان، فصفتهم الإنسانية واحدة وقضيتهم بميزان الوجود واحدة، وهم لا يتمايزون إلا بما يعملون وما ينفعون⁽¹⁾.

وقد أشار الامام - في خطبته في اليوم الثاني بعد مبايعته -، إلى الأموال التي بددها عثمان على أهله وأقاربه، بقوله: «وَاللَّهِ لَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تَزَوَّجَ بِهِ النَّسَاءَ وَمَلَكَ بِهِ الْإِمَاءَ لَرَدَدْتُهُ فَإِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَالْجَوْرُ عَلَيْهِ أَضْيَقُ»⁽²⁾. ومن خطابه يبيّن أنّ الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي تحرّك باتجاه كفيات متناقضة وبعيدة عن روح الإسلام وقيمه وأخلاقياته وظهرت سلوكيات وممارسات بعيدة عن الخلق والإنسانية، والتمس الإمام عليّ وجود بوادر انحراف كبيرة في جسد الدولة الإسلامية، سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية، وفي ظلّ هذه الأوضاع يرى الإمام أن من واجبه الشرعيّ أن يعمد إلى استرجاع الأموال وجميع الحقوق إلى أهلها ولا يبقى أحد حقّه مسلوباً أو ضائعاً، وقد أكّد ذلك عبد الله بن عباس بذي قار، والإمام يخصف نعله، قال: «فَقَالَ لِي: مَا قِيَمَةُ هَذَا النَّعْلِ، فَقُلْتُ: لَا قِيَمَةَ لَهَا فَقَالَ (عليه السلام) وَاللَّهِ لَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ إِمْرَتِكُمْ إِلَّا أَنْ أُقِيمَ حَقّاً أَوْ أُدْفَعَ بَاطِلاً»⁽³⁾.

ويتحدّث الإمام عن قضية في غاية الأهمية بالنسبة إلى الحُكّام ذوي النفوذ؛ لأنّها كثيراً ما كانت محلّ ابتلاء لهم وغالباً ما فشِل بعضهم في تحقيقها، وهي أنّ قواعد العدالة يجب أن تكون شاملة لكلّ الرعايا من دون استثناء، فقد بلغ من عظيم ما سنّه الإمام في عهده أنّه أمر الحُكّام أن يساوا بين جميع طبقات المجتمع حتّى في اللحظة والنظرة، إذ قال: «وَأَسَ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظَرَةِ وَالْإِسَارَةِ وَالنَّجِيَّةِ حَتَّى لَا يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ وَلَا يَيْئَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ»⁽⁴⁾، لذلك ركّزت خطب الإمام - لا سيّما بعد مبايعته -، في العناية الكبيرة بمسألة العدالة والإنصاف وتطبيق مبدأ المساواة بين الرعية، فالعدالة من منظوره تُعدُّ هاجساً حياً يتفاعل معه ويسعى إلى تحقيقها، لذلك وضع المبادئ الأساسية التي يعمل بها الولاة والعاملون في جميع الأمصار الإسلامية الواقعة تحت حكمه لغرض تطبيق العدالة والمساواة بين الأفراد، إذ قام نهج الإمام عليّ في تحقيق المساواة بين الجنسين على أساس

(1) جورج فرداح، ورائع نهج البلاغة، دار الغدير للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2002، ص50.

(2) الشريف الرضي، مصدر سابق، كلام 15، ص97.

(3) المصدر السابق نفسه، خطبة 33، ص130.

(4) المصدر السابق نفسه، كتاب 46، ص634.

تحقيق العدالة، فلا يُمكن تحقيق المساواة إلاّ عن طريق تحقيق العدالة والقضاء على الفقر والاستغلال والظلم ورفع شخصية المرأة المسلمة، ومن جملة هذه المبادئ هي:

أولاً: اختيار الولاية بالتوافق مع الرعية:

سعى الإمام عليّ طوال مدّة حياته في ترسيخ مبدأ المساواة والعدالة مع جميع الناس، ولا سيّما في مدّة حكومته، إذ تمّ اختيار الولاية من ذوي السابقة في الدين والجهاد، ومن ثمّ أعطاهم عهداً يقرأونه أمام الناس، فإن أقرّته الناس، كان ذلك العهد بمثابة العقد بينه وبينهم. وبهذه الطريقة فقد عمل على ربط ولايته وعمّاله في الأمصار بالشعب بمثل ما ارتبط به، فكان شديد المراقبة لهم، إذ كتب إلى أحد عمّاله: «وَإِخْفِضْ لِلرَّعِيَّةِ جَنَاحَكَ وَابْسُطْ لَهُمْ وَجْهَكَ وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ وَأَسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظَرَةِ وَالْإِشَارَةِ وَالتَّحِيَّةِ حَتَّى لَا يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ وَلَا يَبْأَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ»⁽¹⁾، لقد كانت هذه الخطوة في تعيين الولاية منسجمة مع مبادئه في تحقيق العدالة والمساواة بين الناس. واليوم نحن نشهد أن أغلب حكومات الدول الديمقراطية تتشكّل عن طريق انتخاب الشعب لها والموافقة على حكمه باستثناء الحكومات الاستبدادية.

ثانياً: شخصية الحاكم العادلة:

يرى الإمام عليّ أن عدل الولاية هو شيء بالغ الأهمية، وهو ما تتطلّع إليه الرعية لما مرّت عليهم من حكومات ظالمة قبل حكومته، قد جهدت في ظلم الناس وسلب ثرواتهم كما في حكومة عثمان. وفي عهده لمالك الأشرى أمره بإنصاف الناس بقوله: «أَنْصِفِ اللَّهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوَى مِنْ رَعِيَّتِكَ فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمُ وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللَّهِ كَانَ اللَّهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ وَمَنْ خَاصَمَهُ اللَّهُ أَدْحَضَ حُجَّتَهُ»⁽²⁾.

ومن كتاب له إلى عامله محمد بن أبي بكر، قال فيه: «فَاخْفِضْ لَهُمْ جَنَاحَكَ وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ وَابْسُطْ لَهُمْ وَجْهَكَ وَأَسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظَرَةِ حَتَّى لَا يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ

(1) الشريف الرضي، مصدر سابق، كتاب 46، ص 633.

(2) المصدر السابق نفسه، عهد 53، ص 644.

لَهُمْ وَلَا يَيَّاسُ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ»⁽¹⁾. ومن كتاب أرسله إلى عامله على البصرة عثمان بن حنيف لما بلغه أنه دُعي إلى وليمة قوم من أهلها، فقال له: «أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَأْمُومٍ إِمَامًا يَفْتَدِي بِهِ وَيَسْتَضِيءُ بِنُورِ عِلْمِهِ، أَلَا وَإِنَّ إِمَامَكُمْ قَدْ اكْتَفَى مِنْ دُنْيَاهُ بِطَمْرِيهِ، وَمِنْ طُعْمِهِ بِقُرْصِيهِ أَلَا وَإِنَّكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ وَلَكِنْ أَعِينُونِي بِوَرَعٍ وَاجْتِهَادٍ وَعِفَّةٍ وَسَدَادٍ، فَوَاللَّهِ مَا كَنْزْتُ مِنْ دُنْيَاكُمْ تَبْرًا وَلَا ادَّخَرْتُ مِنْ غَنَائِمِهَا وَفِرًّا وَلَا أَعَدَدْتُ لِبَالِي ثَوْبِي طِمْرًا... أَفَنَعُ مِنْ نَفْسِي بَأَنْ يُقَالَ هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا أُشَارِكُهُمْ فِي مَكَارِهِ الدَّهْرِ أَوْ أَكُونَ أَسْوَأَ لَهُمْ فِي جُشُوبَةِ الْعَيْشِ»⁽²⁾.

ثالثاً: محاسبة الولاة المقصرين:

ويعدُّ هذا الأمر في غاية الأهمية في الدولة الإسلامية، وأهميته نابعة من منع الظلم والحيثف وتحقيق العدالة والمحافظة على أموال المسلمين وعدم التعدي على حقوق الناس والتجاوز على حرياتهم واستعمال السلطة بشكل لا يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية. ومن جملة كتبه التي وجهها إلى عماله يوبِّخهم بها على تصرّفاتهم ويتوعدهم بالمحاسبة على أعمالهم، وقد سار الإمام على هذا المنهج في دور حكومته، فكان يراقب الولاة والعمال ويمعن في محاسبتهم وقد بلغه عن بعض عماله أنه استأثر ببعض أموال المسلمين فكتب إليه قائلاً: «أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَلَّغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ رَبَّكَ وَعَصَيْتَ إِمَامَكَ وَأَخْزَيْتَ أَمَانَتَكَ بَلَّغَنِي أَنَّكَ جَرَدْتَ الْأَرْضَ فَأَخَذْتَ مَا تَحْتَ قَدَمَيْكَ وَأَكَلْتَ مَا تَحْتَ يَدَيْكَ فَارْفَعْ إِلَيَّ حِسَابَكَ وَاعْلَمْ أَنَّ حِسَابَ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ حِسَابِ النَّاسِ وَالسَّلَامُ»⁽³⁾.

كان الإمام شديد المحاسبة لعماله حتى وإن كانوا من المقرَّبين، فعندما يلمس منهم شيئاً من التقصير لا يتوانى عن حسابهم، ومن هؤلاء الحكام عامله عبد الله بن العباس الذي يُعدُّ من المقرَّبين فهو ابن عمه، وقد بلغ الإمام أن هذا الحاكم قد تجاوز على المال العام، فأرسل إليه كتاباً يوبِّخه فيه، ومن جملة كلامه قوله: «أَيُّهَا الْمَعْدُودُ كَانَ عِنْدَنَا مِنْ أَوْلِي الْأَبَابِ كَيْفَ تُسَيِّغُ شَرَابًا وَطَعَامًا وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ تَأْكُلُ حَرَامًا وَتَشْرَبُ حَرَامًا وَتَبْتَاعُ الْإِمَاءَ وَتَنْجِحُ النِّسَاءَ مِنْ

(1) الشريف الرضي، مصدر سابق، عهد 27، ص 581.

(2) المصدر السابق نفسه، كتاب 45، ص 627.

(3) المصدر السابق نفسه، كتاب 40، ص 621.

أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدِينَ الَّذِينَ آفَاءَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْأَمْوَالُ وَأَحْرَزَ بِهِمْ هَذِهِ الْبِلَادَ فَاتَّقِ اللَّهَ وَارْزُدْ إِلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ أَمْوَالَهُمْ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ ثُمَّ أَمْكَنِّي اللَّهُ مِنْكَ لِأَعْدِرَنَّ إِلَى اللَّهِ فِيكَ وَلَا ضَرْبَتَكَ بِسَيْفِي الَّذِي مَا ضَرْبَتْ بِهِ أَحَدًا إِلَّا دَخَلَ النَّارَ»⁽¹⁾، وعليه نلاحظ أنّ الإمام قد استعمل مفردات قويّة وقاسية بشأن الولاة المفسدين الذين يستولون على أموال الناس.

رابعاً: عزل من ثبت خيانتة:

كان الإمام عليّ (عليه السلام) لا يخصّ بالولايات إلاّ أهل الأمانات، وإذا بلغه عن أحدهم خيانة كتب إليه: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف: 85)، إذا أتاك كتابي هذا فاحتفظ بما في يدك من أعمالنا حتّى نبعث إليك من يستلمه منك»⁽²⁾.

ومن جملة عمّاله الذين عزلهم ما نُقِلَ عن استرجاع حقّ المرأة الهمدانية، إذ جاءت إحدى النساء إلى الإمام عليّ (عليه السلام) وهي (سودة بنت عمارة)، وكان يُريد أن يُصليّ فلما رآها انفتل عن صلاته وأقبل إليها، فسألها ما حاجتك؟ فشكت له عن ظلم أحد ولاته، فبكى (عليه السلام) ثمّ قال: «اللهم أنت الشاهد عليّ وعليهم وإنّي لم آمرهم بظلم خلقك ولا بترك حقك». وبعدها كتب كتاباً خلع فيه ذلك الوالي وأعطاه للمرأة. وجاء في نصّ الكتاب: (بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف: 85)، فإذا قرأت كتابي هذا فاحفظ بما في يدك من عملنا حتّى يقدم عليك من يقبضه منك، والسلام»⁽³⁾.

(1) الشريف الرضي، مصدر سابق، كتاب 41، ص 623.

(2) القاضي نور الله التستري، إحقاق الحق وإزهاق الباطل، الناشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي، 1409 هـ، ج 8، ص 546.

(3) محمد عليّ محمد رضا، حقوق الإنسان جدل النظرية وإشكالية الممارسة: حقوق الإنسان عند الإمام عليّ (عليه السلام) أنموذجاً، مؤسسة علوم نهج البلاغة، العتبة الحسينية المقدسة، 2017، ص 81.

حارب الإمام الفساد والطبقيّة التي تتولّد من الفساد المالي والإداري، فعالج قضية في المجتمع تكرر على مرّ السنين، وهو لا يقصد الوالي بحدّ ذاته فحسب، بل يريد الديمومة الصلاحية والتجدّد في تطبيق العدالة على كلّ الولاة وفي كلّ مكان وزمان. واليوم تعيش دول العالم أكثر حالات التمايز الطبقيّ بين أفراد المجتمع بين غنيّ وفقير، إذ لا توجد عدالة في توزيع الثروة حتّى في الدول الإسلاميّة، وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2019 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنّ أكثر من 1.3 مليار شخص يعيشون في فقر متعدّد الأبعاد، إذ يُغطّي الدليل العالمي للفقر متعدّد الأبعاد 101 دولة، يعيش فيها 77% من سكّان العالم، ويعيش واحد من كلّ خمسة أشخاص في المناطق النامية على أقلّ من 1.25 دولار يومياً وأنّ أغلب هؤلاء الأشخاص يعيشون في منطقتي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء⁽¹⁾.

المطلب الثالث: المساواة في العطاء:

حرّر الإسلام المرأة من تقاليد الجاهليّة وأعرافها المقيتة، وأعرّها ورفع منزلتها وقرّر مساواتها بالرجل في الإنسانيّة ووحدة المبدأ والمعاد، إذ ساوى بين المرأة والرجل فيما تقتضيه الحكمة والصلاح، ومن هذه النظرة عُني الإمام عليّ (عليه السلام) بحقوق المرأة الاجتماعيّة على وفق المنهج الإسلاميّ لِمَا لها من وظيفة في بناء وترسيخ العلاقات الإنسانيّة، ولا سيّما في مجال الأسرة. ولَمَّا تسنّم الإمام عليّ (عليه السلام) منصب الخلافة الظاهريّة رفض سياسة التمييز في العطاء التي كانت سائدة في عهد الحكّام السابقين، لِمَا لها من آثار سلبية في المجتمع، واتخذ قرارات بإلغاء تلك السياسة وساوى بين الناس من دون أيّ تفضيل أو تمييز، وقد جاء في خطبته في اليوم الثاني من يوم بيعته قوله: «ألا وأيّما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يرى أنّ الفضل له على من سواه لصحبته، فإنّ الفضل النير غداً عند الله وثوابه وأجره على الله، وأيّما رجل استجاب لله وللرسول فصدق ملّتنا ودخل في ديننا واستقبل قبيلتنا فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده فأنتم عباد الله والمال مال الله يقسّم بينكم بالسويّة لا فضل فيه لأحد على

(1) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2019، ص 68.

أحد، وللمتقين عند الله غداً أحسن الجزاء وأفضل الثواب لم يجعل الله الدنيا للمتقين أجراً ولا ثواباً وما عند الله خيرٌ للأبرار وإذا كان غداً إن شاء الله فاغدوا علينا فإن عندنا ما لا نقسمه فيكم ولا يتخلفن أحدٌ منكم عربي ولا عجمي كان من أهل العطاء أو لم يكن إلا حضر إذا كان مسلماً حراً. أقول قولِي هذا وأستغفرُ الله لي ولكم»⁽¹⁾، إلا أن هذه السياسة لم تلقَ قبولاً لدى بعض الأفراد الذين اتفقوا فيما بعد لإظهار الخلاف، ممّا أدى إلى شقِّ صفوف المسلمين. ثم جاء سهل بن حنيف وقال: «يا أمير المؤمنين هذا غلامي بالأمس، وقد اعتقته فقال: نُعطيه كما نُعطيك، فأعطى كل واحد منهما ثلاثة دنائير ولم يفصل أحداً على أحد»⁽²⁾.

وجاءته امرأتان فأعطاهما على حدٍّ سواء، فلما ولتا سفرت إحداهما وقالت: يا أمير المؤمنين فضّلني الله بما فضّلك الله به وشرفك! قال وبما فضّلني الله وشرفني؟ قالت برسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال: صدقت. قال: وما أنت؟ قالت: أنا امرأة من العرب وهذه من الموالي. فتناول شيئاً من الأرض، ثم قال: قد قرأت ما بين اللوحين، فما رأيت لولد إسماعيل على ولد إسحاق فضلاً ولا جناح بعوضة⁽³⁾.

عمل الإمام على إزالة الفوارق الطبقيّة الموجودة في المجتمع منذ اللحظة الأولى لحكومته عن طريق تضييق دائرة الفقر ورفع مستوى المعيشة للفقراء والمحرومين، لأنهم يؤلفون الشريحة الكبرى من المجتمع، لذلك أعدّ لهم وضعاً خاصاً ولكل صنف، فضلاً عن إنصافهم والإنفاق عليهم من بيت المال، إذ أوصى الإمام في عهده لمالك الأشر بقوله: «ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحقُّ رفدهم ومعونتهم»⁽⁴⁾، ومن ثمَّ يوصي بالتأكيد عليهم مرّة أخرى في العهد نفسه لمالك الأشر، وذلك قوله: «ثمَّ الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمُحتاجين وأهل البؤسى والزمنى فإن في هذه الطبقة قانعا ومعتراً واحفظ لله ما استخفظك من حقه فيهم واجعل لهم قسماً من بيت مالك وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد»⁽⁵⁾. إذ يأمره الإمام بأن يتقي الله في أفراد

(1) ابن ابي الحديد، كتاب شرح نهج البلاغة، شبكة الإمامين الحسينين للتراث الإسلامي، ج 7، ص 37.

(2) المصدر السابق نفسه، ج 7، ص 38.

(3) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي في الكتاب والسنة والتاريخ، دار الحديث، قم، ج 4، ص 194.

(4) الشريف الرضي، مصدر سابق، عهد 53، ص 651.

(5) المصدر السابق نفسه، عهد 53، ص 659.

هذه الطبقة برعاية حقوقهم، وتكرار لفظة الجلالة مُشعراً بأهمية الموضوع وذلك لما ذكره عليه الإمام من أنّ هذه الطبقة من الناس لا حيلة لهم ولا يملكون وسيلة لتأمين حوائجهم، ومن ثمّ حدّد الإمام أصنافهم وهم: المساكين والمحتاجون وأهل البؤسى الذين وقعوا في البؤس وسوء الحال من شدّة الفاقة، وأهل الزمى الذين أُصيبوا بالزمانة، أي المقعدون غير القادرين على العمل. ومن ثمّ طلب منه أن يجعل لهم قسماً من بيت المال وقسماً آخر من الأراضي التي لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب من قبل المسلمين، وكانت صافية لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فلما قبض رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم صارت لفقراء المسلمين ولما يراه الإمام من مصالح الإسلام⁽¹⁾.

ومن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) أوصى به عمّاله بضرورة دفع حقوق النساء الأرامل: «أَتَرَجُو أَنْ يُعْطِيَكِ اللَّهُ أَجْرَ الْمُتَوَاضِعِينَ وَأَنْتَ عِنْدَهُ مِنَ الْمُتَكَبِّرِينَ وَتَطْمَعُ - وَأَنْتَ مُتَمَرِّغٌ فِي النَّعِيمِ تَمْنَعُهُ الضَّعِيفَ وَالْأُرْمَلَةَ - أَنْ يُوجِبَ لَكَ ثَوَابَ الْمُتَصَدِّقِينَ؟»⁽²⁾، نلاحظ دفاع الإمام عن حقوق المرأة، ولا سيّما الأرامل منهنّ، بحيث ويخّ حكّامه الذين لا يدفون لهن الحقوق في مختلف المدن والبلدان.

مثلت الإجراءات التي قام بها الإمام في مدّة حكومته دستوراً يُقتدى به لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعيّة بين الجنسين، وهو ما تسعى إليه أهداف التنمية المستدامة في الوقت المعاصر، لغرض تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين وضعهم المعاشي، إذ تؤكد أغلب المنظمات الدوليّة ضرورة تجديد بواعث عنايتها بتمكين المرأة من أسباب القوّة الاقتصاديّة لإطلاق القدرات الخلاقة والكامنة لدى المرأة عن طريق توسيع الفرص الاقتصاديّة أمامها وزيادة مشاركتها في الأنشطة الاقتصاديّة. ووفقاً لتقارير البنك الدولي فقد يتوقّع أن يرتفع عدد الفقراء للوقوع في الفقر المدقع بحدود 75 - 95 مليون شخص سنوياً ممن يعيشون على 1.90 دولار أو أقلّ للفرد في اليوم، وكانت النساء والعمالة ذات الأجور المنخفضة أكثر الشرائح تضرراً بسبب الاضطرابات الناجمة عن أزمة كورونا

(1) ابن أبي الحديد، مصدر سابق، ج 17، ص 86.

(2) الشريف الرضي، مصدر سابق، كتاب 21، ص 573.

والحرب في أوكرانيا⁽¹⁾، ومن هنا فإن المكاسب التي حققتها المرأة من الفرص الاقتصادية تعدّ قاصرة وغير متناسبة مع ما تملكه المرأة من طاقات وقدرات كبيرة، لأنّ زيادة مشاركة المرأة في القوّة العاملة وارتفاع ما ستحقّقه من دخل هما أمران مرتبطان بالنجاح في الحدّ من وطأة الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين، ولن تستفيد المرأة وحدها من تمكينها من أسباب القوّة الاقتصادية، بل سيعود ذلك النفع والفائدة أيضاً على الرجال والأطفال والمجتمع بأسره، فضلاً عن أنّ تعزيز فرص حصول المرأة على الموارد الاقتصادية والماليّة عن طريق رفع الحواجز التي تحول دون تمكينها اقتصادياً، للقضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع ما يُسهم بقدر كبير في تحقيق التنمية المستدامة بعامّة، والهدف الخامس بخاصّة.

وضّح تقريرُ البنك الدولي الخاصّ بمكافحة الفقر بجميع أبعاده أنّ خفض معدّل الفقر إلى أقلّ من 3% بحلول عام 2030 هو أمرٌ بعيد المنال بسبب الأزمات الحاليّة منها جائحة كورونا وآثار الصراع الدائر في أوكرانيا، الأمر الذي أدّى إلى استنزاف الموارد الماليّة للحكومات بسبب التدابير الماليّة العامّة التي تمّ تطبيقها في ظلّ هذه الأزمات، لذلك لا يُمكن لمحاولة الحدّ من الفقر أن تحدث ما لم تتخذ الحكومات تدابير سريعة وملموسة على صعيد السياسات⁽²⁾.

ولضمان حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم نلحظ أنّ الأمم المتحدة ركّزت في خطة التنمية العالميّة المكوّنة من سبعة عشر هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، وجعلت وظيفة المرأة هو الحاسم في تلك الأهداف، وتكريس الهدف الخامس من تلك الأهداف لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، إلّا أنّ الفوارق بين الجنسين ما تزال واضحة في المجال الاقتصاديّ، فعلى الرغم من التقدّم الذي تحقّق على مدى العقود إلّا أنّ المرأة ما تزال تكسب أقلّ من الرجال في سوق العمل على مستوى العالم وبنسبة 20%، فضلاً عن أنّ هناك 143 دولة ضمّنت المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها، إلّا أنّ هناك 52 دولة لم

(1) مجموعة البنك الدولي، 2021، <https://www.albankaldawli.org/>

(2) مجموعة البنك الدولي، 2021، <https://www.albankaldawli.org/>

تتم بعد بهذه الخطوة⁽¹⁾. وأكدت المادة الثامنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون⁽²⁾.

المطلب الرابع: حق الحياة وعدم الاضطهاد:

يعدُّ حق الحياة أمراً مقدساً في الشريعة الإسلامية، فهو هبة الله تعالى للإنسان، لكن لا قيمة للحياة ما لم تتكامل بالأمن اللازم لكي يعيش الإنسان أسبابها بالشكل الذي يمكنه من أداء وظائفه الأساسية في الأرض، لذا يعدُّ حق الحياة بمنزلة الدعامة الأساسية في منظومة حقوق الإنسان عند الإمام عليّ (عليه السلام)، لأنها طرف فاعل وجوهري في معادلة الوجود البشري، إذ انبثقت رؤيته للإنسان بوصفه قيمة عليا ومحوراً لهذا الكون، لأنه أشرف المخلوقات وخليفة الله في الأرض، بحسب ما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾⁽³⁾.

سعى الإمام طوال مدة حياته إلى إبراز حق الأمن بوصفه جزءاً من حق الحياة، وصيرره محوراً لحركته السياسية في حفظ الدماء للمسلمين ومن هم تحت حكم الإسلام، بغض النظر عن دياناتهم، ليعيش كلُّ إنسان آمناً مطمئناً على حياته من دون خوفٍ أو وجلٍ أو تهديد من أحدٍ أو سلطة، بقوله (عليه السلام) لمالك الأشر في عهده إليه: «إِيَّاكَ وَالِدَّمَاءِ وَسَفْكَهَا بغيرِ حِلِّهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى لِنِقْمَةٍ وَلَا أَعْظَمَ لِتَبَعَةٍ وَلَا أَحْرَى بِزَوَالِ نِعْمَةٍ وَأَنْقِطَاعِ مُدَّةٍ مِنْ سَفْكِ الدَّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا... فَلَا تُقَوِّينَّ سُلْطَانَكَ بِسَفْكِ دَمِ حَرَامٍ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُضْعِفُهُ وَيُوهِنُهُ بَلْ يُزِيلُهُ وَيَنْقُلُهُ، وَلَا عُذْرَ لَكَ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا عِنْدِي فِي قَتْلِ الْعَمْدِ»⁽⁴⁾. ووفقاً لهذه العهد نجد أنّ الإمام كان حاسماً في موضوع حفظ الدماء، وأعطى الحرية للمجتمع بشكلها المطلق من دون وجود ضوابط ومقررات تحدُّ من إرادتهم، التي إذا سُلبت منهم أدى ذلك إلى القضاء على الروح الإنسانية وتداعى أسس الحياة الاجتماعية وينحدر الإنسان إلى مراتب متدنية،

(1) الأمم المتحدة، المساواة بين الجنسين، قضايا عالمية. <https://www.un.org/>

(2) الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة الثامنة.

(3) سورة البقرة، الآية 30.

(4) الشريف الرضي، مصدر سابق، عهد 53، ص 666.

لذلك لا بدّ ومن وجود إطار قانوني يعمل على وضع الضوابط واللوائح المدنيّة التي تحدّ من حرّيته بشكل لا يتمّ التجاوز على الحدود والتشريعات الإلهية. وبهدف منع الاعتداء على حياة الآخرين فقد تصدّى الإمام (عليه السلام) لهذه المسألة في محاولة للحدّ منها عن طريق اعتماده على عنصرين هما⁽⁵⁾:

العنصر الأول: معنوي إنساني:

يضمنُ هذا العنصرُ استمرارية الإمام بتوجيه خطابه دائماً للإنسان من أجل الإنسان بهدف التربية والإرشاد والنصح والتصحيح للمسيرة الإنسانيّة، ويحذر من كلّ من يفكر في إزهاق نفس بغير وجه حقّ قائلاً: «اللَّهُمَّ احْقِنُ دِمَاءَنَا وَدِمَاءَهُمْ وَأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِنَا وَبَيْنَهُمْ وَاهْدِهِمْ مِنْ ضَلَالَتِهِمْ حَتَّى يَعْرِفَ الْحَقَّ مَنْ جَهَلَهُ وَيَرْعَوْيَ عَنِ الْغَيِّ وَالْعُدْوَانِ مَنْ لَهَجَ بِهِ»⁽⁶⁾.

ومن خطبة له ينصح فيها الناس يقول: «لَا يَسْتَقِيمُ إِيمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ، وَلَا يَسْتَقِيمُ قَلْبُهُ حَتَّى يَسْتَقِيمَ لِسَانُهُ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى وَهُوَ نَقِيٌّ الرَّاحَةِ مِنْ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ سَلِيمٌ اللَّسَانِ مِنْ أَعْرَاضِهِمْ فَلْيَفْعَلْ»⁽⁷⁾. ومن هنا عمل الإمام على تربية الفرد على درجة رفيعة من الورع والتقوى بشكل يجعله مشمولاً بعناية الله بسبب كَفِّ الأذى عن الناس واحترام أموالهم وأعراضهم وأنفسهم.

العنصر الثاني: قانوني مادي:

ويتضمّن هذا العنصر مسألة القصاص الوارد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾⁽⁸⁾، ويعدّ الإمام القصاص إجراءً عملياً للحدّ من سفك الدماء، وانتقاماً من القاتل وتطهيراً للمجتمع من جريمة القتل التي تخلُّ بالأمن والنظام العامّ للدولة، لذلك كان لتطبيق الإمام لموضوع القصاص على مستوى الجانب العمليّ وظيفة مهمّة في ترسيخ واحترام حقوق الآخرين.

(5) غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام عليّ (عليه السلام)، رؤية علمية، بغداد، 2008، ص 60.

(6) الشريف الرضي، مصدر سابق، كلام 206، ص 495.

(7) المصدر السابق نفسه، خطبة 176، ص 391.

(8) سورة البقرة، الآية 178.

عَمَلُ الإِمَامِ عَلِيٍّ (عليه السلام) على بناء الإنسان والحياة الإنسانيّة على أسس المحبّة والوئام والإيثار؛ لأنّ الإنسان غاية الرسالة الإسلاميّة لتنمية إيمانه وأخلاقه وحياته الخاصّة والعامّة، وقد تحمّل الإمام في سبيل تثبيت هذه القيم المبدئيّة كثيراً من المظالم والضغوط من أعداء الإسلام الذين يهدّدون أمن المسلمين وحياتهم وخيرات بلادهم ويغدرون بالمسلمين ويعتدون على بلادهم ويسرقون ثرواتهم، وقد تصدّى لها في خطبه ورسائله وعهوده التي أكّدت على نبذ الغدر والتأكّد على جهاد العدو. ففي خطبة للإمام عليّ ينهى عن الغدر ويحذّر منه، وذلك قوله: «لَقَدْ أَصْبَحْنَا فِي زَمَانٍ قَدِ اتَّخَذَ أَكْثَرُ أَهْلِهِ الْعَدْرَ كَيْسًا وَنَسَبَهُمْ أَهْلُ الْجَهْلِ فِيهِ إِلَى حُسْنِ الْحِيلَةِ مَا لَهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ»⁽¹⁾.

وفي كتاب أرسله إلى أهل الكوفة يحثّهم على الجهاد، قال فيه: «فَأَسْرِعُوا إِلَى أَمِيرِكُمْ وَبَادِرُوا جِهَادَ عَدُوِّكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»⁽²⁾، لقد استطاع الإمام من هذه الصياغة الدقيقة للكلمات والتوجيه المركّز نحو العدو أن يجعل المسلمين متراسين متماسكين بعيدين عن الإثارات المُمرّقة لجهودهم ووحدة صفوفهم، لذلك أكّد ضرورة إعداد العدة والمبادرة في صدّ الاعتداء للدفاع عن المسلمين من دون تمييز بين رجل أو امرأة، فتارة نراه يدافع عن عثمان بن حنيف في البصرة عندما قدّم عليه طلحة والزبير بصحبة عائشة ناكثين بيعة الامام عليّ، ودار قتالاً بينهما، ومن ثمّ تعاهدوا وتعاقدوا على إيقاف الحرب على أن يبقى عثمان بن حنيف في دار الإمارة خليفة للإمام عليّ (عليه السلام)، لكن سرعان ما غدروا به وأخلفوا العهد معه فقتلوا حراسه وأسروه واتفقوا لحيته وجفون عينيه، ثمّ أودعوه السجن واستولوا على بيت مال المسلمين⁽³⁾. وقد ذكر الإمام عليّ أصحاب الجمل بقوله: «فَقَدِمُوا عَلَيَّ عَامِلِي بِهَا وَخُزَّانِ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِهَا فَقَتَلُوا طَائِفَةً صَبْرًا وَطَائِفَةً عَدْرًا فَوَاللَّهِ لَوْ لَمْ يُصِيبُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا مُعْتَمِدِينَ لِقَتْلِهِ بِلَا جُرْمٍ جَرَّهُ لِحَلِّ لِي قَتْلِ ذَلِكَ الْجَيْشِ كُلِّهِ»⁽⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر أنّ الإمام عليّاً (عليه السلام) قد أوصى عثمان بن حنيف عاملة في

(1) الشريف الرضي، مصدر سابق، خطبة 41، ص 141.

(2) المصدر السابق نفسه، كتاب 1، ص 552.

(3) أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، دار الجبل، بيروت، 1992، ص 1023.

(4) الشريف الرضي، مصدر سابق، خطبة 172، ص 382.

البصرة بكتاب قال فيه: «فإذا قدموا عليك فادعهم إلى الطاعة والرجوع إلى الوفاء بالعهد والميثاق الذي فارقونا عليه، فإن أجابوا فأحسن جوارهم ما دموا عندك»⁽¹⁾. لقد انطلق الإمام في التعامل مع هؤلاء الناكثين للبيعة من بوتقة المضامين الإسلامية الحقة لرسم السياسة التي ينبغي أن تُتبع للتعامل معهم، إذ يمثل هذا الخطاب قمة المروءة وحسن المعاملة والترويج لثقافة السلام بدل الحرب مع الخصوم، إذ لم يأمر الإمام عامله بالمواجهة العسكرية فوراً بل جعل العفو وحقن الدماء من الأولويات في سياسته، فضلاً عن ذلك طلب منه أن يُحسن معاملتهم ما داموا عنده.

وفي جانب آخر نراه يدافع عن المرأة المسلمة والمعاهدة في الأنبار ويرفض تعرّضها للاضطهاد، فقد جاء قوله في نهج البلاغة: « وَلَقَدْ بَلَّغْنِي أَنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ وَالْأُخْرَى الْمُعَاهِدَةَ فَيَنْتَزِعُ حِجْلَهَا وَقُلْبَهَا وَقَلَائِدَهَا وَرُعْنَهَا مَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ إِلَّا بِالْأَسْتِرْجَاعِ وَالْأَسْتِرْحَامِ»⁽²⁾، لذلك نجد الإمام يستنكر الاعتداء على النساء المسلمات والمعاهدات وبعده سلباً لحق الحياة وزعزعة للأمن ونشراً للخوف والعنف في قلوب الناس، فقد كشف الإمام عن عمق اللوعة التي كانت في صدره مستغرباً ما حدث بقوله: «فَلَوْ أَنَّ أُمَّراً مُسْلِماً مَاتَ مِنْ بَعْدِ هَذَا أَسْفَافاً مَا كَانَ بِهِ مَلُوماً بَلْ كَانَ بِهِ عِنْدِي جَدِيراً»⁽³⁾.

نلاحظ مدى الضعف الذي وصل إليه المسلمون بحيث لم تهتز أحاسيسهم وغيرتهم تجاه تلك الحملات المروعة والمأساوية التي أهلكت الحرث والنسل، وطالت الأموال والأنفس والأعراض، فضلاً عن ذلك لم يفرّق الإمام بين المرأة المسلمة والمعاهدة لما تعرضت له من انتهاك الحرمه والتطاول على حليتها، مما يكشف لنا مدى ضرورة التزام الدولة الإسلامية بالدفاع عن حقوق الأقليات الدينية التي تعيش تحت ظل الدولة الإسلامية. وبالتأكيد فإن الإمام لا يختص بخطبته على زمان من دون زمان، فضلاً عن أنه لا يقتصر على هجوم جيش معاوية على الأنبار فحسب، بل يتضمن قاعدة عامة تسري على كل الأزمنة وعلى كافة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، بضرورة التصدي لكل اعتداء والدفاع عن الأعراض.

(1) الميرجهاني، مصباح البلاغة (مستدرک نهج البلاغة)، 1388هـ، ص 138.

(2) الشريف الرضي، مصدر سابق، خطبة 27، ص 118.

(3) المصدر السابق نفسه، خطبة 27، ص 118.

ويرى الإمام أنّ أيّ اعتداء على أي إنسان أو إزهاق حياة إنسان، بغض النظر عن هوية ذلك الإنسان، هو اعتداء على الحقوق الأساسية للإنسان وأهمّها حقّ الحياة، فضلاً عن ذلك هو اعتداء على الإرادة الإلهية المانحة للحياة، لذلك يرى أنّ جريمة الاعتداء على المرأة المسلمة والمعاهدة هو تهديد بالقتل وإهانة للإنسان، ذلك أنّ للمسلم حرمة في نفسه وأهله وماله ولا يجوز التعدي عليه. وتمتدّ هذه الحرمة لتشمل جميع الأفراد القاطنين في أمصار الدولة الإسلامية سواء كانوا من المسلمين أم غيرهم، ومما يؤكد ذلك كتبه إلى عمّاله على الخراج، إذ قال: «ولا تُحْشِمُوا أَحَدًا عَنْ حَاجَتِهِ وَلَا تَحْسِبُوهُ عَنْ طَلَبَتِهِ وَلَا تَبِعَنَّ لِلنَّاسِ فِي الْخَرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ وَلَا دَابَّةً يَعْتَمِلُونَ عَلَيْهَا وَلَا عَبْدًا وَلَا تَضْرِبَنَّ أَحَدًا سَوْطًا لِمَكَانِ دِرْهَمٍ وَلَا تَمَسَّنَّ مَالَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ مُصَلًّا وَلَا مُعَاهِدًا إِلَّا أَنْ تَحِدُوا فَرَسًا أَوْ سِلَاحًا يُعَدَى بِهِ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ»⁽¹⁾، لذلك نرى الإمام قد خطب الناس ودعاهم إلى الجهاد عندما سيطر جيش الأمويين على الأنبار وقتلوا مجموعة من الجند وهيمنوا على مقدراتهم، لأنّ دعوته كانت أسلوباً لإثارة الحمية والنخوة في النفوس لإقامة الحدود على المعتدين وفرض الأمن والطمأنينة في الحياة الفرديّة والاجتماعيّة، وهي من الأمور الأساسية التي سعى إلى تحقيقها في دولته.

وقال (عليه السلام): «لا تَهَيِّجُوا النِّسَاءَ بِأَدَى وَإِنْ شَتَمْنَ أَعْرَاضَكُمْ وَسَبَبْنَ أُمَّرَاءَكُمْ فَإِنَّهُنَّ ضَعِيفَاتُ الْقُوَى وَالْأَنْفُسِ وَالْعُقُولِ إِنْ كُنَّا لَنُؤَمِّرُ بِالْكَفِّ عَنْهُنَّ وَإِنَّهُنَّ لَمْشَرِكَاتٌ»⁽²⁾، لقد وصف الإمام المرأة بالضعف وبموجب ذلك يُفَعِّلُ الإمام نظاماً قانونياً يتقرّر بموجبه حقّ احترام المرأة بشكل مميّز، لأنّها إنسان أولاً، ولأنّها امرأة ثانياً، لذلك أوصى الجيش بأن لا يروّع النساء مستغلين السلطة التي لديهم لإثارة الخوف في نفوس الآخرين، إذ شهد تاريخ البشرية عدداً من الحروب وكانت الغاية منها الطمع وحبّ الاستعلاء والسيطرة والثأر، ناهيك بارتكاب أفظع الجرائم بحقّ الإنسانيّة، ويُسْتثنى من ذلك حروب الأنبياء والأولياء، لأنّ غاياتها إطفاء نار الفتنة⁽³⁾، اعتماداً على قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾⁽⁴⁾،

(1) الشريف الرضي، مصدر سابق، كتاب 51، ص 639.

(2) المصدر السابق نفسه، وصية 14، ص 567.

(3) ناصر مكارم الشيرازي، نفحات الولاية، مكتبة الفقاهة، ج 6، ص 333.

(4) سورة البقرة، الآية 193.

وكذلك الدفاع والوقوف بوجه المهاجم بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾⁽¹⁾، لذلك يوصيهم الإمام (عليه السلام) بأن الأصول الإنسانية يجب أن لا تغيب في المعركة وأن يتم التعامل مع العدو بأرقى أنواع السلوك الإنساني.

ومن الجدير بالذكر أن علة هذه التوصية عند الإمام للمقاتلين تكمن في أن النساء يفقدن القدرة على القتال والمواجهة العسكرية، الأمر الذي من شأنه أن يكرّس الحقد في قلوبهن فينطلقن بالسب والشتم للتفريغ عن هذا الحقد وإبراز العداء للطرف المقابل، وبما أن نفوس النسوة ضعيفة فتكون ترجمة انتقامهن عن طريق السب والشتم، لذلك لا ينبغي على ذوي العقول أن يردوا عليهن بالمثل وأن يسمحوا لهن بالتفريغ عن ذلك الحقد حتى تهدأ نفوسهن وتسكن عواطفهن، وهذا ما فعله الإمام في معركة الجمل بعد أن لحق بأصحابها الهزيمة، فقد جسّد على أرض الواقع هذا الأمر الأخلاقي، فبينما هو يسير في أزقة البصرة كانت إحدى النساء واقفة أمام باب بيتها، فالتفت للإمام وقالت: «يا قاتل الأحبة لا مرحباً بك أيتم الله منك ولدك كما أيتمت بني عبد الله بن خلف»، فلم يرد الإمام عليها، ولكنه وقف وأشار إلى ناحية دارها، فهمت إشارته، وكانت قد سترت عندها عبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم⁽²⁾. وكذلك الحال صنع الإمام مع زوج الرسول صلى الله عليه وآله وسلم تلك المرأة التي انحرفت عن مسارها الصحيح، وأضحت آلة بيد الانتهازين والعاملين في الشأن السياسي وفي مقدمة ذلك طلحة والزبير، مما أذى إلى سفك دماء المسلمين، وبعد أن خمدت نار الحرب قام بإرسال هذه المرأة بغاية التكريم احتراماً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أخيها وحشد من النساء والحرس إلى المدينة.

نرى أن الإمام علياً قد عمل على حفظ القيم الأخلاقية والمبادئ الإنسانية في الحروب من موقع الوعي والالتزام لتكون عبرة للقادة في المجتمعات المعاصرة، إلا أن العصر الحالي يشهد عدم الالتزام بأي من هذه القيم والمبادئ حتى من الجهات التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان، فهي تصنع خلاف تلك المبادئ.

وفي وقتنا الحاضر نشهد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد مبدأ عدم جواز

(1) سورة البقرة، الآية 191.

(2) ناصر مكارم الشيرازي، مصدر سابق، ج9، ص165.

التمييز، ويعلن أنّ جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وأنّ لكلّ إنسان حقّ التمتع بجميع الحقوق والحريّات الواردة في الإعلان العالمي من دون أيّ تمييز بما في ذلك التمييز القائم على أساس الجنس⁽¹⁾.

المطلب الخامس: حق المشاركة السياسية:

تشغل المرأة في التاريخ الإسلامي موقعاً رفيعاً وعالياً، إذ رفع الإسلام شأنها ومنحها إنسانيتها وكرامتها بعد أن حطّت الجاهليّة من مكانتها، والتاريخ يخلّد لنا ذكرى عدد من النساء اللاتي ارتقين سنام العظمة وبلغن ذروتها، إذ أسس الإسلام النظرة الإسلاميّة لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة قبل عدّة قرون، وهي نظرة عميقة أبعد ما تكون من دعاوى التهميش، إذ راعى الاختلاف بينهما في القدرات الطبيعيّة كما خلقها الله، وسمح للمرأة بدور فعّال في المجتمع والحياة العامّة ودعاها للعلم والمعرفة وهي تتمتع كالرجل بحقوقها المدنيّة ومن بينها العمل وتحقيق المكاسب عن طريق التجارة، فقد أعطى الإسلام للمرأة وزنها الاجتماعي في تدبير شؤون الحياة بالإرادة والعمل، فلها أن تستقلّ بالإرادة، ولها أن تستقلّ بالعمل وتمتلك نتاجهما، كما للرجل ذلك من غير فرق، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت⁽²⁾.

واعترف الإسلام بحقوقها السياسيّة بقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽⁴⁾، والمراد من الأُمَّة بقوله تعالى: الجماعة، وهي الأعمّ من الرجال والنساء، إذ إنّ تصدّي الأُمَّة لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الاجتماعيّة واجب على الكلّ كفاية، ولا فرق بينهما في التصدّي لهذه الفريضة الاجتماعيّة المهمّة.

(1) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، المادة الثانية.

(2) محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، شبكة الإمامين الحسينين للتراث والفكر الإسلامي، ج2، ص284.

(3) سورة التوبة، الآية 71.

(4) سورة آل عمران، الآية 104.

أجاز الإسلام للمرأة التصدي لكل عمل لا ينافي واجباتها، سواء أكان ذلك العمل عملاً اجتماعياً أم فردياً، فالمرأة عندما تكون في مواقع قيادية يجب عليها أن تزيد من شأنها وقيمتها ومكانتها الاجتماعية وصلابتها في العقيدة والإيمان.

إنّ المرأة المسلمة إذا كانت قوية في إرادتها، وصلبة في عقيدتها وإيمانها بالله تعالى، ومحافظة على شرفها وكرامتها، فلها أن تتصدى لكافة المناصب القيادية، ولا فرق من هذه الناحية بين الرجل والمرأة، والتاريخ الإسلامي يوثق لنا نماذج شامخة وصوراً مشرقة للمرأة ودورها السياسي والاجتماعي في الأمة. وعلى وفق الروايات التي وردت في شرح نهج البلاغة لأغلب الكتاب والمفسرين نرى أنّ الإمام علياً قد أعطى المرأة تقديراً واحتراماً لشخصيتها واعترافه بإنسانيتها ودورها؛ إذ نجد ذلك في سيرته العملية عن طريق تعامله مع السيدة الزهراء (عليها السلام)، وفي إعداده وتربيته لبناته وعلى رأسهن السيدة زينب (عليها السلام)، أو تربيته لجيل رسالي من النساء اللواتي كنّ يستمعن إليه، وقد قمن بأدوار مهمّة في الحياة الإسلامية، فقد كانت المرأة تخرج مع الإمام عليّ في حروبه كما كانت تخرج مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من قبل. فكانت السيدة فاطمة أول النساء اللواتي قمن بدور مهمّ في الحياة الإسلامية، إذ سمح الإمام عليّ (عليه السلام) للسيدة فاطمة الزهراء عليها السلام التصدي للظلم والدفاع عن الحقّ إبان خلافة أبي بكر لمنعها فذلك إرث أيها، إذ كانت من أوائل من تصدى لأبي بكر حين اعتلى المنبر في المسجد وادّعى الخلافة، إذ دخلت عليه وهو في حشد من المهاجرين والأنصار، فضرب بينها وبينهم بحجاب، ثمّ أنّت أنّه أجهد لها القوم بالبكاء، وبعدها انتظرتهم حتى إذا هدأوا افتتحت كلامها بالحمد لله عزّ وجلّ والصلاة على الرسول ص، وبعدها خطبت بالناس إلى أن وصلت إلى قولها: «وأنتم الآن تزعمون أن لا إرث لنا، يا ابن أبي قحافة أترث أباك ولا أترث أبي، لقد جئت شيئاً فرياً فدونكها مخطومة مرحولة تلقاك يوم حشرك، فيعمّ الحكّم الله والزعيم محمد والموعود القيامة وعند الساعة يخسر المبطلون»⁽¹⁾.

بهذه الخطبة استطاعت الزهراء (عليها السلام) أن تهزّ عروش الظالمين من أجل المطالبة بالحقّ والعدالة والحرية، وعلى الرغم من قصر حياة الزهراء (عليها السلام) بعد

(1) ابن أبي الحديد، مصدر سابق، ج 16، ص 38.

أبيها إلا أنّها بذلت كلّ ما في وسعها من فداءٍ وتضحيةٍ في الدفاع عن الإسلام والتذكير بحق الإمام عليّ (عليه السلام)، إذ كانت السيدة فاطمة برفقة بعلها وابنيها تدور على بيوت ومجالس المهاجرين والأنصار وتدعوهم إلى الالتفاف حول قيادة الإمام عليّ⁽¹⁾، وهذا الحقّ المسلوب قد ذكره الإمام في خطبة له بقوله: «أما والله لقد تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَى»⁽²⁾، مُعرباً فيه عن أسفه وابتئاسه لخروج الخلافة عن محورها الأصليّ الذي خَطَّطَ له التشريعات الإلهية وأبلغه النبي للأمة، وكذلك خطبته في حقّ الزهراء (عليها السلام) في فذك، إذ قال: «بَلَى كَانَتْ فِي أَيْدِينَا فَذَكَ مِنْ كُلِّ مَا أَظَلَّتْهُ السَّمَاءُ فَشَحَّتْ عَلَيْهَا نَفُوسُ قَوْمٍ وَسَخَّتْ عَنْهَا نَفُوسُ قَوْمٍ آخَرِينَ وَنِعْمَ الْحَكْمُ لِلَّهِ»⁽³⁾.

أشار الإمام إلى أحيّة خطاب الزهراء ووقوفها بوجه الظالمين، لذلك كانت السيدة فاطمة خيرَ مصداقٍ للمرأة المشاركة في السياسة التي عاشت في كنف الإسلام وفي ظلّ مختلف الحضارات الأخرى، فقد عبّرت عن إنسانيتها وتبوّأت مكانتها السامية في الإسلام فكان دورها متكيّفاً على وفق طبيعة المبدأ، ولأنّها في المستوى العامّ إنسانة كالرجل برزت شخصيتها لامعةً وضّاءةً، وسجّلت بطولاتها في التاريخ ذكراً عطراً كأروع ما تسجّله إنسانة مستقلة لها عقيدتها ورسالتها السماوية.

وتقف السيدة زينب موقفها المعروف في كربلاء، إذ تميّزت بالبلاغة والجرأة والفصاحة في الحديث، وقد سجّل لنا التاريخ الإسلامي صفحاتٍ من نور في نهضتها مع الإمام الحسين، وسجّلت في التاريخ الإسلامي أروع الصفحات التي كتبتها بالتضحية والفداء وخطتها بدماء الشهداء، وكيف لا تكون كذلك وهي ابنة الزهراء (عليها السلام) وابنة أمير المؤمنين (عليه السلام)، فمن المؤكّد أنّ من تربّى في بيت النبوة والرسالة أن يستلهم معالي الصفات ومكارم الأخلاق والعلم والمعرفة والخطابة، فقد كان لحضورها المميّز في تلك الواقعة أهمية في إظهار أحيّة ثورة الإمام الحسين وفضح السلطات الحاكمة الظالمة آنذاك في الكوفة والشام، إذ تعدّ خطبة السيدة زينب في الكوفة في ذروة الفصاحة وقمة البلاغة

(1) حسن الصفار، المرأة العظيمة، قراءة في حياة السيدة زينب بنت عليّ عليهما السلام، شبكة الإمامين الحسنين للتراث والفكر الإسلامي، ص 72.

(2) الشريف الرضي، مصدر سابق، خطبة 3، ص 83.

(3) المصدر السابق نفسه، كتاب 45، ص 628.

وتميّزت شخصيتها بعدم الوهن والانكسار أمام عامل بني أمية على الرغم من انتشار الشرطة والحرس المسلحين وازدحام الناس، فأخذت توبّخهم وتعنّفهم بالكلام بإزاء ما اقترفه من جرائم ضدّ آل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقد كانت السيدة زينب مؤهلة للقيام بهذا الدور الكبير ومجابهة الحكّام والسلاطين وإظهار الحقّ، وكيف لا تكون كذلك وهي حفيدة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو إمام الفصاحة وقد ورثت الخطابة منه ومن أبيها وأمّها.

وكذلك احتجّت السيدة زينب (عليها السلام) على عبّيد الله بن زياد في مجلسه عندما قال لها: الحمد لله الذي فضحككم وقتلكم وأكذب أئمة ووثككم، فردّت عليه بنفس مطمئنة وبروح قويّة: الحمد لله الذي أكرمنا بنبيّه محمّد صلى الله عليه وآله وسلم وطهرنا من الرجس تطهيراً، وإنّما يُفتضح الفاسق ويكذب الفاجر وهو غيرنا والحمد لله⁽¹⁾. من هذا الكلام نستشف أنّ السيدة زينب عليها السلام كان لها الدور القيادي في المشاركة السياسيّة والإعلاميّة في نجاح ثورة الإمام الحسين (عليه السلام) وبموافقته، إذ قامت بفضح المجرمين ومرتكبي الجريمة على مرأى ومسمع الحكّام والسلاطين وفي عقر دارهم، ومن ثمّ فإنّ دور المرأة في التصديّ للحكّام الفاسدين لا يقلُّ شأنًا عن دور الرجل وهو ما نعرفه عن دور الإمام عليّ بن الحسين (عليه السلام) في خطبته ضدّ الفاسدين والحكّام في الشام.

قامت السيدة زينب في المشاركة بالأمر المهمّة التي تتعلّق بالدولة الإسلاميّة على أكمل وجه يمكن أن يقوم به إنسان، بل يعجز أيُّ إنسان بأن يقوم بمثل هذا الدور القيادي باستثناء الإمام المعصوم، إذ أكملت السيدة زينب مسار الحركة الإصلاحية التي قام بها الإمام الحسين بعد شهادته لحفظ الإسلام من الضياع ونصرة الدين والرسالة الإسلاميّة، فضلاً عن حماية الإمام عليّ بن الحسين من القتل على يد الطغاة، فقد كانت سدّاً منيعاً ومحاميةً عن الأراميل واليتامى وتحملت مسؤولية رعاية السبايا من اعتداء الجيش الأموي، ومن ثمّ فإنّ مسؤولية المرأة لا تقلُّ عن مسؤولية الرجل تجاه مجتمعه وأمّته.

ومن النساء اللواتي واجهن السلطة الحاكمة هي سودة بنت عمارة، وكان لها دورٌ فعّالٌ

(1) محمد كاظم القزويني، زينب الكبرى عليها السلام من المهدي إلى اللحد، مكتبة الفقاهة، ج 1، ص 348.

في حربِ صفين، إذ كانت تحفّز الجيش بأبياتها الشعرية التي كانت تنشدّها في ولاية أمير المؤمنين ضدّ معاوية. وبعد استشهاد أمير المؤمنين ذهبّت إلى معاوية لتقديم الشكوى ضدّ أحد الولاة الذي ولاّه معاوية على مدينتهم، وعندما دخلت على معاوية عرفها فجعل يؤبّبها على تحريضها عليه أيام صفين، حتى قال: ما حاجتك؟ قالت: إنّ الله مُسألك عن أمرنا وما افترض عليك من حقنا ولا يزال يقدم علينا من قبلك من يسمو بمكانك ويبطش بقوة سلطانك فيحصدنا حصد السنبل ويدوسنا دوس الحرمل، يسومنا الخسف ويذيقنا الحتف، هذا بسر بن أرطاة قدم علينا فقتل رجالنا وأخذ أموالنا ولولا الطاعة لكان فينا عزّ ومنعة فإنّ عزلته عنّا شكرناك وإلاّ كفرناك، فقال معاوية: إيّاي تهددين بقومك يا سودة؟ لقد هممت أن أحملك على قتب أشوس، فأردك له فينفذ فيك حكمه. فأطرت رأسها وأخذت تنشد أبياتاً بحق أمير المؤمنين وبيان عدله في حادثة لها مع الإمام وقد شكّاه. فعندما سمع معاوية ذلك أحسّ بحرج موقفه، فقال معاوية: اكتبوا لها كما تريد واصرّفوها إلى بلدها غير شاكية⁽¹⁾.

في ظلّ الدول الإسلامية وغير الإسلامية باستثناء المستبدة منها، تكون الدول راعية لكافة حقوق الإنسان وتضمن له جميع الحريات المسؤولة، ومن ذلك الحرية الشخصية والفكرية والعقائدية وحرية التعبير وإبداء الرأي، والحرية السياسية التي تعني إمكانية الأفراد من رجال ونساء من إشغال المناصب الإدارية والإسهام في إدارة الأمور السياسية، والنقد وحرية التعبير في حدود قوانين الدولة. ففي الدول الإسلامية تكون المساواة بين الأفراد هي الأصل العام ومنها مساواة الرجل بالمرأة، فلا تُستثنى المرأة من مساواتها مع الرجل في الحقوق الاجتماعية والفردية والفكرية وحرية التعبير وإبداء الرأي، فهي بإمكانها أن تشقّ طريقها في الحياة الثقافية والعمل في ظلّ محافظتها على حجابها الذي يلزمها الإسلام به.

وفي الوقت الحاضر نجد أنّ كلّ دولة سواء أكانت إسلامية أم غير إسلامية، تؤكّد مشاركة أبناء الأمة من النساء والرجال الأكفأ في تبادل الأفكار والخبرات العلمية والعملية في كافة أجهزة الدولة وتشكيلاتها والمشاركة في الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والتعليمية وغيرها. فضلاً عن أنّ الشرعية الدولية لحقوق الإنسان في وثيقة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، قد تضمّنت حقوق المرأة من ضمان

(1) الشيخ عباس القمي، سفينة البحار، شبكة الإمامين الحسينين للتراث والفكر الإسلامي، ج4، ص329.

شخصيتها المدنية وذمتها الماليّة المستقلة. على وفق بيانات البنك الدولي لعام 2021، إذ بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في المقاعد البرلمانية الوطنية بحدود (26)⁽¹⁾، وتعدّ مشاركة المرأة في البرلمان أحد العناصر المهمّة في قياس المساواة بين الجنسين، فضلاً عن أنّها تُعدّ محوراً رئيساً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، وقد بيّنت الاتفاقية ضمن بنودها أنّ التمييز ضدّ المرأة يشكّل انتهاكاً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويُعدّ عقبة أمام مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في حياة بلدهما السياسيّة ويعوّق نمو رخاء المجتمع ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها⁽²⁾.

الخاتمة:

جاء الدين الإسلامي بمبادئ تحكم التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأفراد المجتمع بشكل يضمن لهم العدالة الاجتماعية والعيش الكريم وتحقيق المساواة، وهذه المبادئ أقرتها النصوص القرآنيّة وعمل بها الرسول (صلى الله عليه وآله)، ودعا إليها الإمام عليّ (عليه السلام) في أيام خلافته وطبّقها على الواقع العمليّ وشدّد على تطبيقها وإعادة إحيائها في نفوس الناس، إذ قامت فلسفة الحكم عنده على ثلاثة أمور هي: الحق، العدل، ورضا الرعية، وقد ألزم ولاته وعمّاله في الأمصار الإسلاميّة بما ألزم به نفسه، لأنّ هذه الأمور هي الدعائم الأساسيّة للدولة في تحقيق تلك المبادئ، وانطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلاميّة التي نادى بالعدالة والمساواة فإنّ الإمام آمن بالمساواة بين الرجل والمرأة بشكل يحافظ على التنوّع في الخصوصيات الإنسانيّة التي يتمايز فيها الطرفان مع إعطاء كلّ منهما فرصة التحرك في دائرة خصوصيّته بحريّة، لذلك رسّخ الإمام منظومة حقوق المرأة في تجربة إنسانيّة متميّزة سواء على المستوى الفكري أم على الواقع العملي، وذلك ما نجده في الخطاب المحايد، والخطاب المنتصر للمرأة وعدم التعرّض لها والمطالبة بحقوق الأراذل، والسماح لهنّ بالمشاركة السياسيّة، فقد حملت تلك الخطابات في طيّاتها رؤية اجتماعيّة ورؤية اقتصاديّة ورؤية سياسيّة.

(1) مجموعة البنك الدولي، بيانات عام 2021. <https://data.albankaldawli.org/>

(2) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة، المادة الثانية (ب)، 1997.

لقد سبق الإمام عليّ المجتمع الدولي في وضع حقوق المساواة بين الجنسين، التي لم يصل إليها المجتمع الدولي إلا في النصف الثاني من القرن الماضي، إذ أصبحت المساواة بين الجنسين جزءاً من القانون الدولي لحقوق الإنسان بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948.

المصادر والمراجع:

- 1- الرضي، الشريف، نهج البلاغة (المختار من كلام أمير المؤمنين)، تحقيق قيس بهجت العطار، العتبة العلوية المقدسة، 2016.
- 2- الشمس، خالد حوير، المرأة في نهج البلاغة: الصورة وتسويغات الخطاب، مجلة تسليم، مجلة فصلية محكمة، المجلد الخامس، العددان التاسع والعاشر، 2019.
- 3- الأمم المتحدة، المساواة بين الجنسين، قضايا عالمية. <https://www.un.org/>
- 4- جرداق، جورج، روائع نهج البلاغة، دار الغدير للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2002.
- 5- التستري، القاضي نور الله، إحقاق الحق وإزهاق الباطل، الناشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي، 1409هـ، ج8.
- 6- رضا، محمد عليّ محمد، حقوق الإنسان جدل النظرية وإشكالية الممارسة: حقوق الإنسان عند الإمام عليّ (عليه السلام) أنموذجاً، مؤسسة علوم نهج البلاغة، العتبة الحسينية المقدسة، 2017.
- 7- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2019.
- 8- ابن أبي الحديد، كتاب شرح نهج البلاغة، شبكة الإمامين الحسنين للتراث الإسلامي، ج7.
- 9- الريشهري، محمد، موسوعة الإمام علي في الكتاب والسنة والتاريخ، دار الحديث، قم، ج4.
- 10- مجموعة البنك الدولي، 2021، <https://www.albankaldawli.org/>
- 11- الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة الثامنة.
- 12- السعد، غسان، حقوق الإنسان عند الإمام عليّ (عليه السلام)، رؤية علمية، بغداد، 2008.

- 13- النمري، أبو عمر يوسف بن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، دار الجبل، بيروت، 1992.
- 14- الميرجهاني، مصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة)، 1388هـ.
- 15- الشيرازي، ناصر مكارم، نفحات الولاية، مكتبة الفقاهة، ج6.
- 16- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، المادة الثانية.
- 17- الطباطبائي محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، شبكة الامامين الحسنين للتراث والفكر الإسلامي، ج2.
- 18- الصفار، حسن، المرأة العظيمة، قراءة في حياة السيدة زينب بنت عليّ عليهما السلام، شبكة الامامين الحسنين للتراث والفكر الإسلامي.
- 19- القزويني، محمد كاظم، زينب الكبرى عليها السلام من المهد إلى اللحد، مكتبة الفقاهة، ج1.
- 20- القمي، الشيخ عباس، سفينة البحار، شبكة الامامين الحسنين للتراث والفكر الاسلامي، ج4.
- 21- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، الأمم المتحدة، المادة الثانية (ب)، 1997.

ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدام في فكر الإمام علي (عليه السلام)

دراسة تحليلية لمضمون خطب وأقوال الإمام علي (عليه السلام)
على وفق نهج البلاغة

أ. د. يوسف حجيم سلطان الطائي أ. د. عباس مزعل مشرف السهلاني

جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

يُعدّ البشر من أهمّ الموجودات في الكون، إذ خلقه الله في أحسن تقويم، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، وهذا دليل على إتقان الصنع الإلهي للكائن الذي خلقه الله سبحانه وتعالى وسخر كل شيء لخدمته، وهذا المخلوق يحتاج إلى البقاء والنمو والتكاثر وهذه فلسفة بيولوجية لا بدّ منها. وهنا بدأ التخوّف من انحسار المواد الغذائية وشحّتها وعدم تلبية احتياجات ورغبات هذه الأعداد المتزايدة، ممّا ولّد الحرص على تقنين أنماط الاستهلاك فيما بين الأفراد والمجتمع لتقليل الهدر والضياع لأهمّ مصادر البقاء التي تتسم بالندرة والمحدودية.

وهذه الندرة والمحدودية حتمت على المفكرين الاقتصاديين التفكير في كيفية تنظيم أنماط الاستهلاك بصورة مثلى مع ضرورة خلق إنتاج مستدام وبطرق تقنية متطورة لزيادة إنتاج المواد التي يحتاج إليها المستهلك الحالي والمستهلك المستقبلي (الأجيال القادمة). وهنا تحتم على الجميع في هذه المعمورة التكاثر والتكامل من أجل الحفاظ على الثوابت البيئية، ولا سيّما الأرض وكيفية استغلالها بصورة مثلى والعمل على تقليص

الهدر والضياع في هذه الموارد واستعمالها استعمالاً أمثل لتغطية الحاجات الفعلية لحاجات المستهلك ومتطلباته.

وبحسب التنبؤات والتقارير الدولية التي تؤكد بأنّ في عام 2050 سيكون عدد سكان العالم تقريباً 9.5 تسعة مليارات ونصف المليار، وهذا عدد كبير جداً، وأغلب هذه النسبة تفضّل العيش في المدن ممّا تتعاظم متطلباتهم، وهنا لا بدّ من انتهاج الاستراتيجيات التي تحقّق التوازن فيما بين الموارد الماديّة والبشريّة وترشيد الاستهلاك الحاليّ وأدّخاره للاستهلاك المستقبليّ، وهذا لا يمكن أن يتحقق إذا لم تتضافر الجهود العالمية، لأنّ المشكلة ليست مقتصرة على دولة أو مجتمع معيّن بحدّ ذاته، بل تخصّ العالم بأسره، وهنا لا بدّ أن تكون العناية أيضاً بإيجاد أنماط إنتاج متطورة وذات كفاءة مثلى وكلفة منخفضة مع التركيز في السيطرة على الانبعاثات والملوّنات وتقليلها إلى أقلّ ما يمكن.

في بحثنا هذا سيتمّ تسليط الضوء على تحليل المضمون لبعض خطب وأقوال الإمام علي التي ركّزت في تحديد الاستهلاك بصورة مثلى والتركيز أيضاً في كيفية بناء صناعة متكاملة لرفد المجتمع بالمنتجات التي تحقق رغباتهم مع الحفاظ على البيئة لذلك المجتمع، وهذا يدلّ على أنّ العناية بالإنسان والمحيط الذي يعيش فيه هو ليس وليد اللحظة بل كان التركيز فيه في عهد الإمام علي، وسيتمّ التطرّق لمتطلّبات الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة، وكان عدد المتطلّبات أحد عشر متطلّبات تابعة لهذا الهدف، وهذا ما سنحاول إثباته إن شاء الله في بحثنا الحاليّ، ولا سيّما الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة الذي ركّز في ضمان وجود أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام. والذي تكون أهدافاً فرعية وهي كما موضحة في أدناه:

المبحث الأول: ضمان وجود أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام

أولاً: الاستهلاك:

في هذا المبحث سيتمّ التطرّق إلى الربط الفلسفيّ والمنطقيّ للفكر الاستهلاكيّ والإنتاجيّ الذي نادى به الإمام علي (عليه السلام) بما يتطابق مع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام والمأخوذة من أقواله وخطبه.

1 - مفهوم عام:

هنالك عدد من الرؤى الاقتصادية والإدارية التي ركز فيها الإمام (عليه السلام) التي تتوافق مع النظريات الاستهلاكية والإنتاجية في الوقت الحاضر، وأهم المبادئ الأساسية التي ركز فيها الإمام في بناء الدولة المستدامة تعتمد على بناء اقتصاد مستدام، وهذا كان واضحاً في عهده لمالك الأشتر. ولو تمّ التدقيق في عهد الإمام (عليه السلام) لمالك الأشتر، الذي ركز في نقطة أساسية عند بناء الدولة ذات الاقتصاد والاستهلاك المستدام وهي أن تكون هنالك معرفة تامة بالمجتمع، أي المستهلكين وكيفية توجيههم نحو الاستهلاك المقنن، إذ قال له: «اعلم يا مالك أنني قد وجهتك إلى بلادٍ قد جرت عليها دُولٌ قبلك»، أي دولة كانت ذات تفكير اقتصادي عالٍ، ولديها معرفة في أنماط الاستهلاك والإنتاج، وهذه الدولة كانت في وقت ما متكاملة اقتصادياً، وتوجد فيها مقومات الاقتصاد الناجح والمستدام، وخير دليل على ذلك قول الله سبحانه تعالى لنبية يوسف (عليه السلام): ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾، بمعنى الدراية والمعرفة الاقتصادية التامة في كيفية تنظيم الاستهلاك والإنتاج في ذلك الوقت باستعمال الطرائق الإدارية الاقتصادية في إدارة السلع الاستهلاكية وما يقابلها من وسائل الإنتاج المختلفة واستعمال عملية التوزيع العادل لهذه المواد على المستهلكين. ومن وصايا الإمام علي (عليه السلام) أيضاً بأن مصر توالى عليها الحكام والملوك وما زالت آثارهم باقية، أي كان فيها حركة إعمار واضحة المعالم، وهذه الدولة ليست مثل كل الدول، لأن رعيتهما قد خبروا الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجربوا الدولة المدنية، فإذا أردت النجاح بتأسيس اقتصاد أو دولة قوية فعليك بديمومة الاقتصاد وترشيد الاستهلاك والحفاظ على المجتمع والبيئة. ما عليك إلا أن تطبّق الأبعاد الآتية التي هي موجودة في ضمن نصّ العهد: «هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ الْأَشْطَرِّ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ حِينَ وُلَاهُ مِصْرَ»⁽¹⁾:

- جباية خراجها (البعد الاقتصادي).

- جهاد عدوها (البعد التنافسي).

(1) العلامة المجلسي (1983)، بحار الأنوار، تحقيق علي الغفاري، دار نشر مؤسسة الوفاء بيروت لبنان، ط3، ج74، ص240.

- استصلاح أهلها (البعد الاجتماعي).

- عمارة بلادها (البعد البيئي)

ومما تقدم يتضح بأن أول بُعد أو هدف ركّز فيه الإمام (عليه السلام) هو البعد الاقتصادي، وكيف يُمكن أن تؤسس الدولة على هذا البعد، ومن ثمّ البعد التنافسي والاجتماعي والبيئي، وهذه المحاور هي الأساس لبناء أيّ اقتصاد مستدام.

وتّم وصف الاستهلاك والإنتاج بأنهما مصدران دافعان للاقتصاد العالمي، ولكنهما يعتمدان فقط على استعمال البيئة والموارد الطبيعية بطريقة تستمرّ في إحداث آثار مضرّة على الكوكب. ووفقاً لبرنامج (الأمم المتحدة للبيئة) ما يزال دمج الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي يمثل تحدياً عالمياً رئيساً حتى اليوم. رافق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي في القرن الماضي تدهور بيئيّ أضرّ بالأنظمة التي يعتمد عليها مستقبلنا⁽¹⁾.

مفهوم الاستهلاك على وفق الرؤية الإسلامية:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً﴾، هذه الآية المباركة تركّز في استراتيجية الاستهلاك بوصفها أهمّ استراتيجية ممكنة الاعتماد عليها في تنظيم خيارات هذه المعمورة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها، ومن مضامين هذه الآية المباركة هو انتهاج الطرق السليمة في الحصول على المأكّل من هذه الأرض، وأن يكون التّاج المستخرج منها على وفق القياسات الصحيحة ليكون مباحاً وحلالاً على البشر بوصفهم الخليفة الشرعيّ للحفاظ على هذه الأرض ومواردها الطبيعية.

وهنالك أحاديث نبويّة شريفة ركّزت في أهميّة الزراعة بمختلف أنواعها من أجل ديمومة الحياة، ولكلّ عامل يستطيع أن ينتج فله من الأجر والثواب، بحسب قول الرسول عليه وعلى آله الصلاة واتّم التسليم: «ما من مسلم يغرّس غرساً أو يزرع زرعاً فياكل منه طيراً أو إنساناً أو بهيمةً إلاّ كان له به صدقة»⁽²⁾.

(1) «Sustainable consumption and production», United Nations Sustainable Development

(2) الميرزا النوري، مستدرك الوسائل، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، دار نشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط2، 1988م، ج13، ص460.

وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ (النمل: 60). هذه الآية المباركة تؤكد أهمية البيئة الخضراء وأهمية المياه أيضاً، ولا سيما مياه الأمطار وكيفية استغلالها لمصلحة البيئة، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّىٰ يَغْرُسَهَا فَلْيَغْرُسْهَا»⁽¹⁾.

وهذا الحديث الشريف يشير إلى أهمية الإنتاج الزراعي بوصفه المورد الأساس لصناعة كافة المنتجات، ويمكن خلق الإنتاج المستدام مما يولد في الجانب الآخر الاستهلاك لهذا الإنتاج والعمل على ديمومة الأنشطة التجارية والتبادل الاقتصادي للسلع والمنتجات من أجل إيصالها إلى أماكن استهلاكها، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «ما من امرئ يُحْيِي أَرْضاً فَتَشْرَبُ مِنْهَا كَبِدٌ حَرِيٌّ، أَوْ تَصِيبُ مِنْهَا عَافِيَةٌ، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَىٰ لَهُ بِهِ أَجْرًا»، وعنه (صلى الله عليه وآله وسلم): «من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر، وما أكلت العافية منها فهو له صدقة»⁽²⁾.

هذه الأحاديث المباركة ما هي إلا منهج عمل لخليفته والعمل على تشجيع الإنتاج الزراعي الذي ترتبط به الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني، وهذه الفلسفة تؤكد أن يكون الإنتاج متوافراً وموجوداً وذا طبيعة مستدامة حتى لو كان آخر يوم في الحياة، أي أن الإنسان عليه أن يديم الاقتصاد بحسب روافده الرئيسة.

للاستهلاك أهمية خاصة في النظام الاقتصادي بأكمله، ذلك أن كل فرد في المجتمع يعدّ مستهلكاً. وإذا كانت الغالبية العظمى من أفراد المجتمع منتجة ومستهلكة في الوقت نفسه، إلا أنه قد توجد فئة من المجتمع غير منتجة إطلاقاً، فهي تعيش على أموال مدخرة أو ورثتها عن طريق القرابة أو أمتها عن طريق سهل سريع وهي أموال خامدة قد لا تُستثمر. أمّا في جانب الاستهلاك فلا يوجد بين الأفراد غير مستهلك، وقد يكون الاستهلاك مُشبعاً لحاجات ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وقد يكون الاستهلاك مُشبعاً لحاجات ثانوية، وهذا هو استهلاك الكماليات⁽³⁾.

(1) محمد الريشهري، ميزان الحكمة تحقيق دار الحديث، دار نشر مطبعة دار الحديث، قم.

(2) المصدر نفسه.

(3) الرماني، زيد بن محمد، الاستهلاك في الإسلام: https://darululoom_deoband.com

مفهوم الاستهلاك والإنتاج في فكر الإمام علي (عليه السلام):

أغلب وصايا الإمام علي لمالك الأثتر وغيره ركزت في كيفية إدارة الدولة وكيف يُمكن تشجيع الصناعة والعناية بالاقتصاد الخاصّ بها، من أجل الحفاظ على النوع البشريّ وعدم السماح للتبذير في المواد الإنتاجيّة، لأنّها خاصّة بالجيل القادم وهي من مدخراته الرئيّسة التي تمكّن الدولة من البقاء والاستدامة. وفي مجال التنمية الاقتصاديّة المستدامة التي ركّز فيها الإمام (عليه السلام) وتوفير حاجات المواطنين، نجد نصّاً منقولاً في أكثر من مصدر تاريخيّ، أنّ عليّاً خاطب أهل الكوفة قائلاً: «ما أصبح في الكوفة أحد إلا ناعماً - أي مرفهاً -، وإنّ أدناهم منزلة ليأكل من البرّ، ويجلس في الظلّ - له مسكن -، ويشرب من ماء الفرات»⁽¹⁾.

وهذا يؤكّد حرص الإمام على الرفاهيّة الاقتصاديّة التي لا بدّ أن تعمّ المجتمع، ولا سيّما في مجتمع الكوفة وتوفير المستلزمات الأساسيّة وهي المأكل لسدّ متطلّبات الحياة اليوميّة، وتحقيق الأمن الغذائيّ لهذا العدد الهائل من السكّان مع التركيز في توفير المياه الصالحة للشرب فضلاً عن توفير السكن اللائق للمجتمع. وهذه العوامل حالياً أغلب الدول تحاول توفيرها لمواطنيها مع التركيز في تحديد أنماط استهلاكيّة تؤمّن العيش الرغيد في ظلّ الظروف البيئيّة السائدة. قال الإمام علي (عليه السلام): «ألا لا يعدلنّ أحدكم عن القرابة يرى بها الخصاصة»⁽²⁾. والخصاصة هنا إشارة إلى الحاجة أو الفقر الشديد، مثلاً حاجة الفرد للاستهلاك من أجل البقاء، وحاجة المجتمع للاقتصاد من أجل النمو والتطور أو حاجة المجتمع بعبءه لبعض أو حاجة الفرد لعشيرته. وهنا لا بدّ من معالجة هذه الحال في كيفية التدبير.

وقال الإمام علي (عليه السلام): «التبذير عنوان الفاقة»، وقال أيضاً: «من افتخر بالتبذير احتقر بالإفلاس»⁽³⁾، هنا ركّز الإمام (عليه السلام) في أهمّ سلبية قد تصيب الاستهلاك ألا وهو التبذير الذي يُعدّ من صور البذخ وعدم العناية بمقدرات الأجيال القادمة، لأنّ أنماط

(1) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، تحقيق مركز بحوث دار الحديث الناشر دار الحديث، قم، ج 4، ص 203.

(2) الشيخ محمد عبده، نهج البلاغة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ج 1، ص 62.

(3) الشيخ الكليني، الكافي، تحقيق علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلاميّة تيراز، ج 4، ص 54.

الاستهلاك عندما تكون غير مدروسة ومقننة، فإنها تستنزف المنتجات الحالية ويكون عليها السحب عالياً جداً، ممّا يُقلل من كمّيتها لاحقاً ممّا يسبب إرباكاً في المستقبل وعدم تحقيق الاستدامة المنشودة. قال الإمام علي (عليه السلام): «يا معشر التُّجار اتقوا الله»⁽¹⁾، وهذا القول المبارك يدلّ على نقاط عدة منها:

حارب بشدة عملية التبذير في الموارد الطبيعيّة التي قد يكون فيها إسراف عالٍ، لأنّها مدخّرات الأجيال القادمة، قال (عليه السلام): «للمسرف ثلاث علامات: يأكل ما ليس له ويشترى ما ليس له، ويلبس ما ليس له»⁽²⁾.

وهنا تمّ التركيز في التبذير وعدم الإسراف، لأنّ عملية الشراء غير المخطط لها والمأكّل والملبس خارج حاجة الفرد هذا الإسراف وتبذير للموارد الطبيعيّة التي لا بدّ أن تُراعى، لأنّها ذخيرة الأجيال القادمة، ومحاربة الغشّ الصناعي الذي قد يؤثّر في أنماط الاستهلاك بصورة عامّة. التركيز في جودة المنتجات المراد إنتاجها لتكون أطول عمراً ممّا يقلّل الاستهلاك لموارد الطبيعة.

التركيز في الأسعار وعدم ارتفاعها ممّا يؤثّر في المستهلكين وأنماط الاستهلاك. قال الإمام (عليه السلام): «كلّ حكرة تضرّ بالناس وتغلي السعر عليهم فلا خير فيها»⁽³⁾. العناية بعوامل الإنتاج والعناية بالمجتمع والمستهلكين ورغباتهم.

العمل على محاربة الفقر والفاقة. عندما تكون المنتجات بأسعار عالية وجودة رديئة، فإنّها ستقلل من دخول الأفراد ممّا يؤثّر ذلك في القوة الشرائية للفرد ممّا يولّد مستويات من البشر تحت خط الفقر، قال (عليه السلام) لابنّه مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنَفِيَّةِ: «يَا بُنَيَّ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكَ الْفَقْرَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْهُ فَإِنَّ الْفَقْرَ مَنْقَصَةٌ لِلدِّينِ مَدْهَشَةٌ لِلْعَقْلِ دَاعِيَةٌ لِلْمَقْتِ»⁽⁴⁾.

(1) المصدر نفسه، ج 5، ص 151.

(2) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة، ط2، ج3، ص167.

(3) محمد الريشهري، ميزان الحكمة، تحقيق دار الحديث، الناشر دار الحديث، قم، ج1، ص666.

(4) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، تحقيق مركز بحوث دار الحديث، الناشر دار الحديث، قم، ج10، ص214.

وأكد الإمام (عليه السلام) على أن يكون العيش رغيداً، ويحق لكل فرد أن يعيش حياة اقتصادية مقبولة وسلسة، قال: «ثُمَّ أَسْكَنْ سُبْحَانَهُ آدَمَ دَاراً أَرْغَدَ فِيهَا عَيْشُهُ»⁽¹⁾، ومضمون هذا القول إن الله سبحانه وتعالى يؤكّد على الرفاهية الاقتصادية للبشر وأن يعيش بمكان تتوافر فيه المتطلبات الاقتصادية والاستهلاكية والبيئية كما كان نبيُّ الله آدم (عليه السلام)، والمقصود هنا عندما يعمّ التكافل الاقتصادي وتنظيم الاستهلاك، فإن أغلب البشر سيحققون تلبية حاجاتهم الأساسية من السلع والمنتجات، وهذا يقود إلى حال من الاستقرار الاقتصادي والرفاه الشامل والعيش بطمأنينة في الحاضر والمستقبل.

وعندما صنّف الإمام علي (عليه السلام) المجتمع سبع طبقات، كانت طبقة المستهلكين وأصحاب الحاجة هم الطبقة السابعة، التي يقوم بخدمتهم الحاكم أو متخذ القرار، وهذا الطبقة لا بدّ أن تُنظّم وتحدّد على وفق شرائح بحسب أنماط استهلاكهم، قال (عليه السلام): «ثُمَّ اللَّهُ اللَّهُ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَى وَالزُّمْنَى فَإِنَّ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتَرّاً... واجعل لهم قسماً من بيت مالك وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد... وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم ممن تقتحمه العيون»⁽²⁾.

ركّز الإمام (عليه السلام) في الطبقة السفلى وهم المستهلكون، وبطبيعة الحال فإن عدد المستهلكين هو أكبر من عدد باقي الطبقات، لأنهم السواد الأعظم، وهنا لا بدّ أن تتم رعايتهم وتلبية احتياجاتهم، وجعل لهم موازنة من الدولة بصرف مبالغ معينة لشراء منتجات لهم أو تشغيلهم أو إعطائهم من غلات الصوافي أي الغنائم، وهذه الطبقة التي لا بدّ أن تُنظّم عملية الاستهلاك لهم من أجل الحفاظ على السلع وإمكانية الإمداد لها لتوفير المستلزمات الضرورية للبقاء، وأن تكون تحت رعاية الحاكم أو الدولة.

وفي موضع آخر قال الإمام (عليه السلام): «وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَلَّا يُقَارُوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ، وَلَا سَعْبٍ مَظْلُومٍ»⁽³⁾، ويقصد بهذا الحديث إذا اعترى الإنسان كثرة الأكل وأصبح

(1) الشيخ الحوزي، تفسير نور الثقلين، تصحيح وتعليق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار نشر مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم - إيران، ج 1، ص 63.

(2) ابن شعبة الحراني، تحف العقول، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، نشر دار مؤسسة النشر الإسلامي (التابعة) لجماعة المدرسين بقم المشرفة (إيران)، ص 141.

(3) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم - إيران، ج 1، ص 202.

هنالك كرب نتيجة امتلاء البطن بالطعام وهذا فيه إفراط مهما كان الشيء المستهلك، وهذا دليل واضح على استئثار الظالم للحقوق والتجاوز عليها.

من قراراته أيضاً: «واحدفوا عني فضولكم واقصدوا قصد المعاني»، وذلك يعني الاقتصاد في وقت الحاكم والاقتصاد في وقت العمال والموظفين، والوقت له قيمته الكبرى، ومجموعة هذه الأوقات تؤلف ثروة كبيرة للبلاد لو صرفت في القضايا الاستهلاكية والإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق استثمار الوقت المستعمل للاستثمار.

وعلى ذلك فإن التأميم المقصود به ملكية الدولة للصناعات الأم، خطأ فاحش، وتدخل الدولة في الإنتاج المباشر خطأ آخر، وكل ذلك من أسباب تزايد الفقر، لذلك قال الإمام علي (عليه السلام) في عهده لمالك الأشتر: «ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَدَوِي الصَّنَاعَاتِ وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْرًا... وَتَفَقَّدْ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ...»، وقال (عليه السلام): «وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الخِرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ». فمسؤولية الحاكم هي الرعاية وتوفير الأمن الاقتصادي والعناية بسلامة مسيرة عملية الإنتاج لا الإنتاج للسلع أو الخدمات. وهذا يقودنا إلى الإدارة الحكيمة التي تحاول الوصول إلى الإدارة المثلى أو المستدامة في عملية توزيع الموارد الطبيعية وكيفية الحفاظ عليها⁽¹⁾.

وكذلك يرى آية الله العظمى المرجع الديني السيد صادق الحسيني الشيرازي (دام ظلّه) أن أكثر العالم يعاني من غياب التوازن الاقتصادي على الرغم من التطور الهائل في وسائل كافة الإنتاج، ما يعني أن هناك خللاً في البنية الاقتصادية العالمية، وأنّ الفشل في البرمجة والتخطيط والتنفيذ هو الذي يقف خلف هذا الإرباك الاقتصادي العالمي، وقد شطر المختصون العالم بالمنظور الاقتصادي إلى شمال وجنوب، فالأول هو الشطر المتعمم الغني بحسب ما تشير كثير من الوقائع، والثاني هو الشطر الفقير الذي يعاني من أزمات وموجات متواصلة من الجوع، غير أن أحداً لا يستطيع نفي الفقر بصورة مطلقة من دول وشعوب الشمال، ما يدل على فشل النظام الرأسمالي في ترسيخ قاعدة التوازن الاقتصادي أو ذلك، كما فشل النظام الشيوعي الأممي

(1) كلمة سماحة آية الله السيد مرتضى الحسيني الشيرازي في مؤتمر الإمام علي سلام الله عليه السنوي السادس الذي أقامه مركز الفردوس العالمي للثقافة والإعلام تزامناً مع ذكرى مولد أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في 13 رجب 1427 هـ، وذلك في قاعة بروجستر بالعاصمة البريطانية لندن.

فشلاً ذريعاً أثبتته الوقائع التاريخية التي ما تزال ساخنة حتى الآن، ولا نحتاج إلى أدلة لكي نثبت مشاهد الفقر في دول وشعوب الجنوب فهي تعلن عن نفسها بوضوح من دون حاجة إلى التنقيب أو البحث. ولعلنا نستطيع أن نتساءل: من الذي يقف وراء هذا الإرباك الاقتصادي العالمي؟ وقبل ذلك، مَنْ هو المتضرر الأول من نتائج هذا الإرباك؟ وهذا يعني أن ثمة سياسة اقتصادية متوازنة أتبعها الإمام علي (عليه السلام) إبان حكمه حققت توازناً دقيقاً بين الإنتاج والاستهلاك، وقادت بدورها إلى غياب الفقر. وقد حصل ذلك عبر سياسة اقتصادية تقوم على الدقة والتوازن والمساواة التامة، وهو أمر معروف عن سياسة الإمام علي (عليه السلام) مع الرعية في عموم أمصار الدولة العربية آنذاك⁽¹⁾.

المبحث الثاني: عوامل الإنتاج في فكر الإمام لتحقيق الاستدامة

إنّ من أهمّ عوامل الإنتاج التي ركّز فيها الإمام علي (عليه السلام) حدّها بطبقات معيّنة، وهذا تقسيم اقتصادي قد سبق عصره، وركّز في عدد من العوامل المهمة منها الأيدي العاملة، وتمّ التركيز على أهميّة الأيدي العاملة أو ما يسمّى حديثاً برأس المال البشري، الذي يُمكن عن طريقه أن تحقق المنظّمات الاقتصادية الاستدامة والإبداع والتطور، فإنّ التركيز في العمّال وبعض الطبقات من أجل انسيابية الأعمال الاقتصادية والإنتاجية بكلّ سلاسة وتحقيق الهدف العامّ وهو الإنتاج المستدام. وتكوّنت هذه الطبقات من سبع طبقات هي:

- طبقة جنود الله/ الجيش.
- طبقة الإدار/ الولاية والحكّام.
- طبقة القضاة.
- طبقة العمّال.
- طبقة المزارعين.
- طبقة التُّجار وأصحاب الحرف.
- طبقة المستهلكين من ذوي الحاجة.

(1) الباز، حازم فاضل، (البعد الاقتصادي المستقبلي في تقريب القرآن إلى الأذهان)، سورة الأعراف نموذجاً // <https://annabaa.org/arabic/theholyyquran/991>

من توزيع المجتمع إلى عدة طبقات في هذه الفقرة سيتمّ تسليط الضوء على أربع طبقات تُعدّ المحرّك الأساس لإدارة الاقتصاد والمجتمع من الناحية الاقتصادية ليكون منتجاً وقادراً على توفير المنتجات الضروريّة التي يحتاج إليها المستهلك، وهذه الطبقات هي الآتي:

1 - الطبقة الإداريّة:

وهذه الطبقة تُعنى بالعملية القياديّة والإداريّة للقطاع الاقتصاديّ واتخاذ كافّة القرارات الاقتصاديّة التي تصبُّ في مصلحة المجتمع، وتأخذ على عاتقها ما يأتي:

أ - تحديد أيّ القطاعات الاقتصاديّة المهمّة والمؤثرة في الوضع الاقتصاديّ وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات.

ب - العناية بعملية الاستثمار وما هي أهمّ المنتجات التي يحتاج إليها المجتمع في عهد الإمام علي (عليه السلام)، وأيّ المجالات التي من الممكن أن تستثمر فيها أموال الدولة من أجل رعاية المواطنين. وكان الاستثمار السائد آنذاك الزراعة وبعض الصناعات الحرفيّة.

ت - التخطيط والتنظيم للقطاعات الاقتصاديّة المربحة والمتاجرة مع الدول المجاورة لديمومة الاقتصاد وتدقّق السلع والخدمات للمجتمع، ولا سيّما تجارة الحرير والتوابل والمعدّات العسكريّة والألبسة وغيرها.

ث - التخطيط الاقتصاديّ العامّ، ولا سيّما عملية جباية الخراج والمغانم، وكيف يتمّ رصدھا وإرسالها إلى بيت المال.

ج - الحفاظ على المستهلك البسيط من توفير المستلزمات المعيشيّة ومراقبة الأسعار وجودة المنتجات.

2 - طبقة العمّال:

ويُطلق عليهم تسمية رأس المال البشريّ أو الأيدي العاملة، وهم المخترعون والمبدعون والقائمون على تغيير المادة الأوليّة من حال إلى حال لتكون أكثر فائدة للمجتمع. وكلّما كان المجتمع كفتناً والكلّ فيه ملتزمين بأعمال مناطة بهم، فهذا دليل على أنّ هذا المجتمع هو نشط اقتصادياً ولا يوجد لديه بطالة أو حالات فقر كبيرة.

وتُعدّ اليد العاملة من أهمّ الأساسيات في اقتصاد أيّ بلد، فتعتمد بعض الدول على العمّال

لإدامة العجلة الاقتصادية والصناعية وتقديم الخدمات، ولا سيما إذا كانت الدولة تستقطب الأيدي العاملة الماهرة. ويُمكن تصنيف هذه الطبقة إلى الآتي:

أ - الأيدي العاملة في الزراعة التي تستخدم منتجاتها في صناعة منتجات استهلاكية أو إنتاجية.

ب - الأيدي العاملة في الحرف والصناعات البسيطة الحرفية التي تكون مصدر رزق للأعم الأغلب من المجتمع.

ت - الأيدي العاملة في تقديم الخدمات وإيواء الضيوف.

ث - الأيدي العاملة في المنظمات الصناعية الصغيرة والكبيرة أو الصناعات البدائية والبسيطة والمعقدة، ولا سيما في مجال الكيمياء والطب وغيرها.

ج - الأيدي العاملة في التجارة البينية بين الدولة الإسلامية والمجتمعات الملاصقة لها في تلك المرحلة.

ح - الأيدي العاملة في المجال التربوي والتعليم والخدمات الصحية وغيرها.

هذه الطبقة وبحسب تصنيف الإمام علي (عليه السلام) لها تُعدُّ أهم طبقة وأكثر عدداً لأنها المحرك الأساس للتنمية المستدامة لأيِّ مجتمع، وهنا لا بدّ على الطبقة الإدارية أن تتعامل مع هذه الطبقة بحذر وأن توفر لهم الأجور والرواتب والمكافآت لديمومة العمل الاقتصادي.

3 - طبقة التجار وأصحاب الحرف:

هذه الطبقة هي صاحبة رؤوس الأموال والاستثمارات وأصحاب المصانع التي تقوم بتشغيل طبقة العمال، وكانت التجارة الرابحة آنذاك الصناعات الحرفية والألبسة والأسلحة وفن العمارة وصناعة الطابوق وغيرها. ورَكَز الإمام في التجار في عهده لمالك الأشتر بقوله: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لَا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ، وَلَا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ، فَمِنْهَا جُنُودُ اللَّهِ، مِنْهَا كُتَّابُ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَمِنْهَا قُضَاةُ الْعَدْلِ، وَمِنْهَا عُمَّالُ الْإِنصَافِ وَالرِّفْقِ، وَمِنْهَا أَهْلُ الْحَرْبِ وَالْحَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ، وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصَّنَاعَاتِ». وفي موضع آخر ركّز في: «وَلَا قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعاً إِلَّا بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ، فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ

مَنْ مَرَّافِقِهِمْ، وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرْفِقِ بِأَيْدِيهِمْ مِمَّا لَا يَبْلُغُهُ رِفْقٌ غَيْرِهِمْ»،⁽¹⁾ ثم استوصى بهم قائلاً: يا مالك «ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْرًا، الْمُقِيمِ مِنْهُمْ، وَالْمُضْطَرِّبِ بِمَالِهِ، وَالْمُتَرْفِقِ بِبَدَنِهِ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ، وَجَلَابِهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ، فِي بَرَكَ وَيَحْرِكِ، وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ...». أوصى بهم لأنهم دعامة من دعائم الاقتصاد (تجارة الحبوب وتجارة الزيوت وتجارة الحرير وتجارة التوابل وغيرها)، أما أصحاب الحرف فكانت تتكون من: (النسيج والحياكة، تصنيع العطور، وغيرها).

وهذه الحرف والصناعات البدائية أسهمت في رفد الاقتصاد، وركز فيها الإمام لأهميتها، وأوصى بمعاملة التجار وأصحاب الحرف والصناعات الخاصة بالحدادة والصفارين وصناعة الأسلحة وصناعة الطابوق والزخرفة والبناء وغيرها معاملة جيدة تليق بهم، وفي الوقت نفسه ركّز على تقليل حالات الغش والتلاعب بالجودة والأسعار. وهناك ثلاثة أنواع للمنتجات الصناعية هي:

- أ - السلع الصناعية أو السلع الاستهلاكية اللازمة للاستعمال أو الاستهلاك من المستهلكين أو السلع الصناعية اللازمة للاستعمال من المنتجين في عملية الإنتاج.
- ب - السلع الزراعية التي قد تكون على شكل مواد خام للصناعة ومنها: القطن وقصب السكر أو السلع الاستهلاكية للاستهلاك الفوري.
- ج - المواد الخام الطبيعية، وهي الموارد الطبيعية التي تتوافر في ضمن البلد، مثل المواد الخام الداخلة في الصناعة مثل خام الحديد.

وركز الإمام (عليه السلام) في عدم إهمال الأيدي العاملة، لأنها كانت المورد البشري الذي أخذ على عاتقه صناعة كافة المنتجات في سبيل خدمة الأفراد أو الدولة، إذ قال الإمام (عليه السلام) «استعملتموه، حتى إذا كبر وعجز منعموه؟! أنفقوا عليه من بيت المال»⁽¹⁾. لا يوجد فرق عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) بين أن يكون هذا الإنسان مسلماً أو نصرانياً، يجب أن تتوافر لكل أحد سبل الحياة الكريمة، وحاجاته الأساسية لوجود

(1) الحر العاملي، وسائل الشيعة (آل البيت)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، دار نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ج15، ص66.

ميزان العدالة بين كافة الأفراد ويعاملون بكلّ احترام في دولة تحفظ هيبة مواطنيها مهما كانت انتماءاتهم. ويمكن أن نستنتج من هذا القول الآتي:

أ - المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تشمل الكلّ.

ب - الحفاظ على رأس المال البشريّ حتّى بعد انتهاء مدّة عملهم في المنظومة الاقتصادية بوصفهم أهل خبرة يمكن الاستفادة منهم.

ت - التركيز في بيت المال، أي الموازنة الحكومية التي يجب أن تؤخذ بالحسبان الجوانب الاعتبارية والاحتياط النقديّ لصرفه على عامّة الناس، وهذا يمثل في وضعنا الحاليّ الحقوق التقاعدية للأيدي العاملة التي قدّمت المنتجات الاستهلاكية أو الخدمة العامة للمجتمع.

ث - يدلّ ذلك على العناية المتزايدة بالأفراد، وهم أصحاب الحرف وغيرهم.

وركز الإمام (عليه السلام) في هذه الطبقة، لأنّها أساس مصدر رأس المال والصناعة ومن أهمّ مقوّمات الإنتاج المستدام، ولديهم القدرة على تشغيل طبقة العمّال ليكون هنالك انسيابية في الاقتصاد ودوران العملية الاقتصادية من أجل إشباع طبقة المستهلكين سواء كان المستهلك مباشراً أم غير مباشر.

إنّ العناية بالصناعة هو دليل على رقيّ الشعوب وتقدّمها، وتستطيع أن تحقق التميّز والتفرد في إنتاج منتجات ممكن تصديرها إلى الخارج ممّا تحقق من وفورات في الدخل القومي الذي يصبّ في بيت المال، وهذه الأموال يمكن عن طريقها تطوير المدن والخدمات والتعليم وديمومة الرواتب والأجور لجميع شرائح المجتمع. وإنّ أوّل وصية ركّز فيها الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأثريّ: (جباية خراجها)، أي تحصيل الأموال اللازمة لديمومة عمل الدولة ومتابعة أنشطتها المتنوّعة لتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع العادل للدخل مع التركيز في بناء المدن الصناعية للحرف والأعمال الحرة.

4 - طبقة المستهلكين وذوي الحاجة.

أغلب المنظّمات الصناعية والخدماتيّة تتنافس من أجل ترويج وبيع منتجاتها على الزبون،

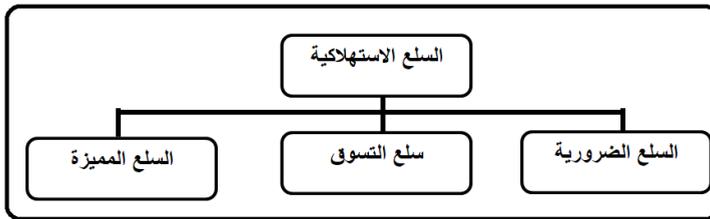
أي التنافس على الأسواق بمختلف أصنافها وأنواعها، وهنا ينقسم المستهلكون إلى جزأين هما⁽¹⁾:

أ - المستهلك: وهو الفرد الذي يستهلك المنتجات مباشرة.

ب - المستعمل الصناعي، وهو الشخص الذي يشتري المنتج الصناعي لإنتاج منتجات أخرى.

وتصنّف السلع الاستهلاكية إلى ثلاثة أصناف على أساس العادات وأنماط شراء المستهلكين، أي كيف ومتى وأين يتم شراء المستهلكين. وهذه السلع الاستهلاكية تنقسم إلى:

1. السلع الضرورية أو سهلة المنال.
2. سلع التسوق.
3. السلع المتميزة (الخاصة).



وأيضاً يمكن أن تُقسّم إلى المنتجات المعمّرة وغير المعمّرة.

1 - السلع غير المعمّرة: وهي السلع التي يكون استعمالها لمدد طويلة، وتكون المنتجات المعمّرة ذات ملموسية ومتانة. ويتم استهلاك المنتجات غير المعمّرة بسرعة وبشكل طبيعيّ ويتم شراؤها بشكل منتظم. مثل السلع الاستهلاكية السريعة، التي يُشار إليها بالمنتجات غير المعمّرة. ومن المعروف أيضاً أنّها سلع استهلاكية يستهلكها الزبون مباشرة. والمستهلكون عادة ما يقضون وقتاً وجهداً أقل في شراء هذه السلع. وتشمل مجموعة متنوعة من المنتجات

(1) الطائي وآخرون، إدارة التسويق، مدخل حديث، دار المناهج طبع في دولة الإمارات العربية، ط 1.

مثل الصابون والبسكويت والشامبو ومعجون الأسنان.. الخ، فهي مرتفعة نسبياً في حجم المبيعات وتكون المنتجات ذات قيمة منخفضة.

ويتم حفظ عدد كبير منها في المخازن لتلبية احتياجات المستهلكين. وتمارس التعبئة والتغليف دوراً رئيساً في جذب انتباه المستهلكين وتتطلب رؤوس أموال لإنشاء مصانع لهذه المنتجات، وتكون للتعاملات التجارية والتوزيع الدور الرئيس في زيادة الاستثمار. وعند انخفاض المنتج يجب إطلاق منتج جديد يتطلب تمويل حملات تسويقية ضخمة لاستمرار التركيز في المنافسة وتحقيق الأحجام والأرباح المرجوة.

2 - السلع الاستهلاكية المعمرة: وهي السلع الملموسة، وتستعمل على مدى مدة طويلة من الزمن. ويتم شراؤها مرة واحدة في غضون سنوات قليلة. أمثلة على ذلك جهاز التلفاز، الثلاجة وما إلى ذلك، إذ ينفق المستهلكون كثيراً من الوقت في جمع المعلومات حول مختلف العلامات التجارية، ويناقد مع المستثمرين ذات العلاقة أو الزبائن الدائمين والتحقق من الأسعار من منافذ البيع المختلفة قبل اتخاذ قرارات الشراء. والمستهلكون يشعرون بالقلق إزاء المخاطر المتصورة وخدمة ما بعد البيع.

أوصى الإمام (عليه السلام) بهذه الطبقة، وأكثر ما تحدّث أمير المؤمنين (عليه السلام) في عهده لمالك الأشر عن الطبقة السفلى أو الفقيرة، وهذه الطبقة تؤلف القسم الأكبر من المجتمع في كل زمان ومكان، لهذا جعل كل تلك الطبقات لحماية ومساعدة هذه الطبقة، حتى تنهض ممّا هي فيه وتنعم بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولو يُصار إلى تأدية حقوقها كاملة في كل زمان لنهضت، ولكن هيهات! فما أن ينتهي عهد، حتى يأتي عهدٌ جديد يُعمّق هوة الفقر والمسكنة، وهكذا تتوسّع هذه القشرة وتكبر وتتأصل جذورها أكثر فأكثر، قال (عليه السلام): «ثُمَّ اللَّهُ اللَّهُ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى، مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ، مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسِ (شدة الفقر) وَالزَّمْنَى (أصحاب العاهات)، فَإِنَّ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتَرّاً. وَاحْفَظْ لِلَّهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ».

قال (عليه السلام): «وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مَالِكِ، وَقِسْماً مِنْ غَلَاتِ صَوَافِي الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ»⁽¹⁾.

(1) شكر، فايز علي (الرعية في عهد علي (عليه السلام) لمالك الأشر).

وقد أكد الكاتب جورج جرداق في كتابه: (عليّ وحقوق الإنسان) أن لعليّ بن أبي طالب في حقوق الإنسان أصولاً وآراء، تمتدُّ لها في الأرض جذور وتعلو لها فروع، أي بمعنى آخر هنا ركّز الإمام عليّ (عليه السلام) في حقوق المستهلك وغيره ولا بدّ من تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي حاجة الزبون ورغبته⁽¹⁾.

المبحث الثالث: مناقشة متطلبات البند الثاني عشر

من خلال دراسة الإدارة المستدامة والاستخدام الكفاء للموارد الطبيعيّة عن طريق ما تقدّم من طرح فكريّ وما تضمّنه من تحليل مضمون أقوال الإمام علي اتضح بأنّ فكرة الإنتاج المستدام والاستهلاك المستدام بحسب ما تمّ توضيحهما ومناقشتهما في المبحث الأوّل والثاني، تنطوي على تركيز واضح في أهميّة الاستهلاك وتدييره والحفاظ على مدّخرات الأجيال وعدم الإسراف والتبذير، هذا من جانب أمّا الجانب الثاني فهو كفيّة تشجيع الصناعة والتّجار وجعلهم أكثر إنتاجيّة والحفاظ على الموارد الطبيعيّة وعدم الإسراف بها.

المطلب الأوّل:

(تنفيذ الإطار العشريّ لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات، وتولي البلدان متقدّمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها).

أكد الإمام (عليه السلام) على هذا المطلب، وذلك عن طريق التركيز في الإنتاج والعناية بالحرف الصناعات المتنوّعة - كما تمّ ذكرها في المبحث الأوّل والمبحث الثاني - إذ ركّز المبحثان في برامج الاستهلاك والإنتاج، من أجل بناء دولة قويّة اقتصادياً تحافظ على مواردها الطبيعيّة وعليها أن تتقن عملية الإنتاج وأن تُقنن عملية الاستهلاك. وهنا لا بدّ من الاعتماد على الموارد البشريّة المبدعة، وهم طبقة العمّال والتّجار الذين لديهم أفكارٌ إبداعية قادرة على إنتاج منتجات متميّزة وذات ضرر محدود على البيئّة، وليس هنالك انبعاثات أو آثار بيئية مستقبلية، وهذا يصبُّ في مصلحة المجتمع والدولة التي يراد لها الاستدامة والتي

(1) جرداق، جورج، عليّ وحقوق الإنسان، الناشر الدار العربية للموسوعات الطبعة الأولى.

تُبنى على الأركان أو الأبعاد الأربعة التي حدّدها الإمام علي (عليه السلام) في متن عهده لمالك الأشتر، حيث تضمّنت الجوانب الاقتصادية (جباية خراجها) والجوانب الاجتماعية (استصلاح أهلها) والجوانب التنافسية (جهاد عدّوها) والجوانب العمرانية والبيئية (عمارة بلادها)⁽¹⁾.

وإذا استطاعت أيّ دولة نامية من التوازن فيما بين مكوّنات التنمية المستدامة اللانهائية التي ركّز فيها الإمام (عليه السلام) استطاعت النهوض باقتصادها، علماً بأنّ التنمية المستدامة في الوقت الحاضر وأغلب العلماء يركّزون فقط في ثلاثة أبعاد، وهي (البعد الاقتصاديّ والبعد الاجتماعيّ والبعد البيئيّ)، في حين أنّ الإمام عليّاً (عليه السلام) أضاف البعد التنافسيّ، وهنا التنافس يشمل كلّ شيء مثل التنافس التكنولوجيّ أو السياسيّ أو العسكريّ أو التسويقيّ أو الإنتاجيّ وغيرها. إذن موضوع التنمية المستدامة ليست وليدة اللحظة، وهذه الأبعاد ليست بجديدة، بل نادى بها أمير المؤمنين قبل أكثر من 1400 سنة، وعندما تُطبق هذه الأبعاد حالياً فالفضل يعود إلى مبتكر هذه الأبعاد، وأكد الإمام (عليه السلام) أنّه لا يُمكن بناء أيّ دولة إذا لم تعتمد على هذه الأبعاد وستكون الدولة مستدامة في اقتصادها وإنتاجها واستهلاكها. وهنا نصح الدول النامية بتطبيق هذه الأبعاد الأربعة من أجل تحقيق النمو والريادة في مختلف المجالات الاقتصادية والبشرية البيئية.

المطلب الثاني:

تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية

ومما تقدّم يتّضح بأنّ الدولة التي أراد الإمام علي (عليه السلام) تأسيسها هي ذات إدارة مستدامة، وهذه الإدارة يجب أن تتضمّن التخطيط السليم والتنظيم المستدام تحت ظلّ قيادة قادرة على تسخير الموارد الطبيعية والبشرية لخدمة هدف الدولة المستدام عن طريق الاستعمال الكفء لهذه الموارد وإمكانية الحفاظ عليها من التبذير والإسراف، لأنّ هذه الموارد هي ملك عام ولجميع الأجيال.

أمّا فيما يتعلّق بالبيئة وإدارة النفايات سواء كانت مضرّة أم غير مضرّة، فهنا ركّز فيها الإمام

(1) العلامة المجلسي، بحار الأنوار، تحقيق علي الغفاري، دار نشر مؤسسة الوفاء بيروت لبنان، ج33، ص599.

علي (عليه السلام) في التوجيه الإداري لمالك الأشتر بقوله: (عمارة بلادها)، والعمارة هنا تتضمن عمليات التخطيط العمراني وتخطيط المدن بأن تكون بصورة متوافقة ومتلائمة مع انسيابية الهواء والدخان لكي لا يؤثر في المجتمع وبناء منظومة لتصريف المياه الآسنة وترتيب حدائق وفضاءات المدن والتباعد فيما بين البيوت.

المطلب الثالث والرابع والخامس:

تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030 وتحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة بصحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020 والحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، عن طريق المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال.

فكان الإمام علي (كل يوم من القصر يطوف في أسواق الكوفة سوقاً سوقاً ومعه الدرّة على عاتقه، وكان لها طرفان، وكانت تُسمّى السبّبة. فيقف على أهل كل سوق فينادي فيهم: «يا معشر التّجار قدّموا الاستخارة، وتبرّكوا بالسهولة، واقربوا من المبتاعين، وتزيّنوا بالحلم، وتناهوا عن اليمين، وجانبوا الكذب، وتجاؤا عن الظلم، وأنصفوا المظلومين، ولا تقربوا الرّبا، وأوفوا الكيل والميزان، ولا تبخسوا الناس أشياءهم، ولا تعثوا في الأرض مفسدين»⁽¹⁾.

وهنا يقصد بهم أصحاب الصنعة وغيرهم، وعملية التحذير هذه جاءت شاملة، ومن الواضح أنّ الخوف من الله يردع التّجار والصناعيين من امتصاص دماء الفقراء عبر الغش والخداع والاحتكار ورفع الأسعار ممّا يسبب اضطهاد الناس. وهنا يمكن تحقيق الآتي:

تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للتعليمات الإسلامية من مبدأ لا ضرر ولا ضرار.

(1) الشيخ المفيد، الأمالي، تحقيق حسين الأستاذ ولي، علي أكبر الغفاري، دار نشر منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم المقدسة، ص 198-199.

الحدّ بدرجة كبيرة من إطلاق النفايات الكيماويّة في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حدّ من أثارها الضارّة على صحّة البشر والبيئة، وذلك بسبب الأذى الذي يمكن أن يُؤثر في المجتمع من مبدأ كون إماطة الأذى صدقة، ولا سيّما على الحرفيين والتّجار وأصحاب الصناعات أن يتمسكوا بالتعليمات والإرشادات الإسلاميّة التي تحرّم الأذى بكافة أشكاله.

الحدّ بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، عن طريق المنع والتخفيض وتهيئة الأماكن الخاصّة بها من منطلق إن الإسلام نظيف، قال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم): «إنّ الإسلامَ نظيفٌ فتنظّفوا، فإنّه لا يدخل الجنّة إلا نظيفاً»⁽¹⁾.

المطلب السادس والسابع:

«تشجيع الشركات، ولا سيّما الشركات الكبيرة غير الوطنيّة، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها وتعزيز ممارسات الشراء العامّ المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويّات الوطنيّة».

وعن الإمام الصادق (عليه السلام)، مرّ أمير المؤمنين (عليه السلام) على جارية قد اشترت لحماً من قصاب وهي تقول: زدني، فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): «زدها فإنّه أعظم للبركة»⁽²⁾.

من هذا الحديث المبارك نرى أنّ عملية الشراء وأحكام الشراء التي حدّدها الإسلام، ولا سيّما التعامل بثقة وأمانة وأن يُوفى الكيل، هي مباركة من الله سبحانه وتعالى وتحقق الاستدامة والبقاء للقائم بعملية البيع، وفي الوقت نفسه سيكون تعامله مصدر جذب للمستهلكين (تعرضوا للتجارة).

والتّجارة والبيع والشراء في الاسلام مبنية على: (على العقل والأمانة والتدبير والمعرفة بفقهاء التجارة وأحكامها، ففي الحديث: (لا يقعدن في السوق إلا من يعقل الشراء والبيع))⁽³⁾.

(1) محمد الريشهري، ميزان الحكمة، تحقيق دار الحديث الطبعة الأولى، الناشر دار الحديث، قم، ج4، ص3303.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص326.

(3) الشيخ وحيد الخراساني، منهاج الصالحين، العبادات، فتاوى مرجع المسلمين زعيم الحوزة العلمية السيد أبي القاسم الموسوي الخوئي، ج1، ص558.

ويتّضح لنا ممّا سبق أنّ التعاملات الشرائية تحتاج إلى ذكاء المشتري وتحتاج إلى ممارسات مبتكرة لتسهّم في وصول الشراء إلى مرحلة الاستدامة، وفقاً لسياسات المجتمع والدولة التي تمارس هذا الحق.

المطلب الثامن والتاسع والعاشر:

«ضمان أن تتوافر للناس في كلّ مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة ودعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة، وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية».

قال الإمام علي (عليه السلام): «وَلَوْ فَكَّرُوا فِي عَظِيمِ الْقُدْرَةِ وَجَسِيمِ النِّعْمَةِ لَرَجَعُوا إِلَى الطَّرِيقِ وَخَافُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ وَلَكِنَّ الْقُلُوبَ عَلِيلَةٌ وَالْبَصَائِرُ مَدْخُولَةٌ أَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى صَغِيرِ مَا خَلَقَ كَيْفَ أَحْكَمَ خَلْقَهُ وَأَتَقَنَ تَرْكِيْبَهُ وَفَلَقَ لَهُ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَسَوَّى لَهُ الْعَظْمَ وَالْبَشَرَ انظُرُوا إِلَى النَّمْلَةِ فِي صِغَرِ جُثَّتِهَا وَلَطَافَةِ هَيْئَتِهَا لَا تَكَادُ تُنَالُ بِلِحْظِ الْبَصَرِ وَلَا بِمُسْتَدْرِكِ الْفِكْرِ كَيْفَ دَبَّتْ عَلَى أَرْضِهَا وَصَبَّتْ عَلَى رِزْقِهَا تَنْقُلُ الْحَبَّةَ إِلَى جُحْرِهَا وَتُعِدُّهَا فِي مُسْتَقَرِّهَا تَجْمَعُ فِي حَرِّهَا لِبَرْدِهَا وَفِي وَرْدِهَا لِصَدْرِهَا مَكْفُولٌ بِرِزْقِهَا مَرْزُوقَةٌ بِوَفْقِهَا لَا يُعْفِلُهَا الْمَنَانُ وَلَا يَحْرِمُهَا الدِّيَانُ وَلَوْ فِي الصِّفَا الْيَابِسِ وَالْحَجَرِ الْجَامِسِ وَلَوْ فَكَّرْتَ فِي مَجَارِي أَكْلِهَا فِي عُلوِّهَا وَسُفْلِهَا وَمَا فِي الْجَوْفِ مِنْ شَرَّاسِيفِ بَطْنِهَا وَمَا فِي الرَّأْسِ مِنْ عَيْنِهَا وَأُذُنِهَا لَقَضَيْتَ مِنْ خَلْقِهَا عَجَبًا وَلَقَيْتَ مِنْ وَصْفِهَا تَعَبًا فَتَعَالَى الَّذِي أَقَامَهَا عَلَى قَوَائِمِهَا وَبَنَاهَا عَلَى دَعَائِمِهَا لَمْ يَشْرِكْهُ فِي فِطْرَتِهَا فَاطِرٌ وَ لَمْ يُعْنَهُ عَلَى خَلْقِهَا قَادِرٌ وَلَوْ صَرَبْتَ فِي مَذَاهِبِ فِكْرِكَ لَتَبَلَّغَ غَايَاتِهِ مَا دَلَّتْكَ الدَّلَالَةُ إِلَّا عَلَى أَنْ فَاطِرَ النَّمْلَةِ هُوَ فَاطِرُ النَّخْلَةِ لِذَقِيقِ تَفْصِيلِ كُلِّ شَيْءٍ وَغَامِضِ اخْتِلَافِ كُلِّ حَيٍّ وَمَا الْجَلِيلُ وَاللَّطِيفُ وَالثَّقِيلُ وَالْحَفِيفُ وَالْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ فِي خَلْقِهِ إِلَّا سَوَاءً. وَكَذَلِكَ السَّمَاءُ وَالْهَوَاءُ وَالرِّيَّاحُ وَالْمَاءُ فَانظُرْ إِلَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنَّبَاتِ وَالشَّجَرِ وَالْمَاءِ وَالْحَجَرِ وَاخْتِلَافِ هَذَا اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَتَفَجُّرِ هَذِهِ الْبِحَارِ وَكَثْرَةِ هَذِهِ الْجِبَالِ وَطُولِ هَذِهِ الْقِلَالِ وَتَفَرُّقِ هَذِهِ اللِّغَاتِ وَالْأَلْسُنِ الْمُخْتَلِفَاتِ فَالْوَيْلُ لِمَنْ أَنْكَرَ الْمُقَدَّرَ وَجَحَدَ الْمُدَبَّرَ زَعَمُوا أَنَّهُمْ كَالنَّبَاتِ مَا لَهُمْ زَارِعٌ وَلَا

لَاخْتِلَافٍ صُورِهِمْ صَانِعٌ وَلَمْ يَلْجَأُوا إِلَى حُبَّةٍ فِيمَا ادَّعَوْا وَلَا تَحْقِيقٍ لِمَا أَوْعَوْا وَهَلْ يَكُونُ بِنَاءً مِنْ غَيْرِ بِنَانٍ أَوْ جِنَايَةً مِنْ غَيْرِ جَانٍ»⁽¹⁾.

ومن هذا الحديث المبارك يتضح مدى عناية الإمام عليه بمكونات الطبيعة وأهميتها للعيش بسلام للجميع، ويمكن تحديد أبعاد هذا الحديث بالآتي:

أ - النظر إلى الحيوانات مهما صغر حجمها، فلا بد أن يكون هنالك دور لها في الطبيعة واكتمالها، ولكل حيوان غاية في هذا الكون رسمه الله له، وهو جزء مهم من الممكن أن يحقق التوازن الطبيعي والحفاظ على النوع الحيواني وأثره على الطبيعة.

ب - أكد الإمام (عليه السلام) على الماء ودوره في الحياة، لأنه يعدّ أهم المكونات الرئيسة للبقاء والنمو وأحد العناصر الأساسية التي يستند إليها التوازن الكوني، ولا بد من الاعتناء به وترشيد استهلاكه واستثماره وعدم تبذيره، ولا سيما في الآونة الأخيرة حيث بدأ ينضب هذا العنصر المهم في الحياة البشرية.

ت - أكد الإمام (عليه السلام) على أهمية السماء والهواء النقي الذي لا بد أن يحافظ عليه من الانبعاثات والنفائات الكيماوية وغيرها، والتركيز في نظافة السماء عن طريق تقليل هذه الانبعاثات التي أثرت في المكونات الرئيسة لطبقات الأرض.

ث - وعندما يتم العناية بالبيئة والأشجار والأنهر والجبال وجمالية الطبيعة والتمتع بمناظر الحيوانات البرية مهما كبرت أو صغرت، فإن ذلك سيكون محورا مهما من محاور السياحة الترفيهية. قال (عليه السلام): «فَانظُرْ إِلَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنَّبَاتِ وَالشَّجَرِ وَالْمَاءِ وَالْحَجَرِ وَاخْتِلَافِ هَذَا اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَتَفَجُّرِ هَذِهِ الْبِحَارِ وَكَثْرَةِ هَذِهِ الْجِبَالِ». وهذا يؤكد العناية بالطبيعة ومكوناتها وأنها ستكون مقصداً سياحياً فضلاً عن دورها في تنقية الهواء والمحافظة على الاستدامة البيئية.

المطلب الحادي عشر:

«ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة التي تشجع على الاستهلاك المُسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بما في ذلك

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ط2، قم - إيران، ج13، ص56.

إعادة هيكلية الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة».

حدّد هذا المطلب بوضوح في ضمن أقوال الإمام علي (عليه السلام) بقوله: «وَكَذَلِكَ السَّمَاءُ وَالْهَوَاءُ وَالرِّيَّاحُ وَالْمَاءُ فَانظُرْ إِلَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنَّبَاتِ وَالشَّجَرِ وَالْمَاءِ وَالْحَجَرِ وَاخْتِلَافِ هَذَا اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَتَفَجُّرِ هَذِهِ الْبِحَارِ وَكَثْرَةِ هَذِهِ الْجِبَالِ وَطُولِ هَذِهِ الْقِلَالِ»⁽¹⁾.

نحصل من هذا الحديث المبارك على عدد من الأفكار والاستنتاجات:

أ- الحفاظ على البيئة، ولا سيما الرياح والهواء والسماء، بحسب ما أشار إليها الإمام (عليه السلام)، إذ تُعدّ طبقة الأوزون الدرع الواقي للبشر وللكوكب، يقلّل الإشعاعات المضرة، وكلّما ارتفعت معدلات الأوزون ستشكّل طبقة واقية للأرض من الأشعة فوق البنفسجية الضارة القادمة من الشمس، إذ تعمل على حجب نسب كبيرة منها بما يضمن التوازن البيئي لاستمرار دورات الحياة الطبيعية للكائنات الحية على الأرض ولا سيما الحيوان والنبات والإنسان.

ب- وتستأثر طبقة الأوزون وسبل حمايتها بمكانة عالمية في النقاش بشأن الحد من التغيرات المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري، وهما ظاهرتان ترتبطان بشكل كبير بحال طبقة الأوزون، وهذا ما أكّد عليه الإمام (عليه السلام) عن طريق الحفاظ على مكونات الطبيعة والعناية بالسماء والرياح والهواء.

ت- ركّز الإمام أيضاً على أهمية النبات الذي يطرح الأوكسجين للطبيعة ويقلّل من ثاني أكسيد الكربون، الذي يُعدّ مضرّاً بالحياة البشرية واستدامتها، وهناك دور مهم لهذه النباتات ولا سيما عملية التمثيل الضوئي، إذ تقوم بامتصاص ثاني أكسيد الكربون وإنتاج الأوكسجين اللازم لحياة جميع الكائنات الحية، وتسهم أيضاً في الحد من حركة الرياح القوية، وتوزيع الأمطار على الأرض. وتساعد النباتات على التخلص من

(1) جورج جرداق، روائع نهج البلاغة، دار نشر مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ط2، ص23.

الغازات السامة والغبار أيضاً. وهنا لا بدّ من التركيز في أصول السياسة الاقتصادية، وتمثل أصول السياسة الاقتصادية في حكومة الإمام علي (عليه السلام) بالدعائم الآتية:

1 - إشاعة ثقافة العمل: إذ يُعدّ الفقر الاقتصاديّ في رؤية الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) معلولاً للتلازم بين ثقافة الكسل والعجز. وإلاّ فإنّ المجتمع الذي تهيمن عليه ثقافة العمل لا يُمكن أن يُصاب أبداً بأفة الفقر، الذي يُعدّ - بدوره - بؤرة لتفشي كثير من الأمراض الماديّة والمعنويّة في المضمارين الفرديّ والاجتماعيّ. وعلى هذا الأساس راح الإمام يشيع ثقافة العمل في ربوع المجتمع بوصف العمل عبادةً، وكان هو نفسه (عليه السلام) عاملاً نموذجياً.

2 - التنمية الزراعيّة: لقد أولى الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) عنايةً فائقةً بالتنمية الزراعيّة من أجل القضاء على الفقر في المجتمع، وراح يقرع الأمة التي تملك الماء والتراب ثمّ تصاب مع ذلك بالفقر، فهو يقول: «من وجد ماءً وتراباً ثمّ افتقر فأبعده الله»، وفي نهج الإمام تتمثل واحدة من ملاكات تقييم كفاءة الأنظمة بمدى التزامها بمبدأ التنمية الزراعيّة، لهذا كان يُعدّ التنمية الزراعيّة في طليعة الوظائف⁽¹⁾، وهذه الأعمال ستقلّل من الفقر والفاقة في المجتمع، وهذا مبتغى الجزء الثاني من المطلب الحادي عشر.

الخاتمة

ممّا تقدم من عرض لأقوال وخطب الإمام علي (عليه السلام) ووفقاً لتحليل المضمون للنصوص التاريخيّة تمّ التوصل إلى الآتي:

- 1 - وضح الإمام علي أهميّة الاستهلاك في المجتمع أنه ولا بدّ من تقنين الاستهلاك للحفاظ على الموارد الطبيعيّة من الضياع والتبذير والمحافظة عليه للأجيال القادمة.
- 2 - عنيت أغلب أقوال الإمام بتحفيز المجتمع بأن يكون إنتاجياً ومصدراً للطاقة لرفد حاجات المجتمع بالمتطلّبات الرئيسة لديمومة الحياة.

(1) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، الناشر دار الحديث، قم، ج4، ص28.

- 3- أغلب وصايا الإمام علي لمالك الأشتر ركزت في كيفية إدارة الدولة وكيف يمكن تشجيع الصناعة والعناية بالاقتصاد الخاص بها من أجل الحفاظ على النوع البشري وعدم السماح للتبذير في المواد الإنتاجية، لأنها خاصة بالجيل القادم، وهي من المدخرات الرئيسة التي تمكن الدولة من البقاء والاستدامة.
- 4- أكد على الإنتاج والعناية بالحرف الصناعات المتنوعة، من أجل بناء دولة قوية اقتصادياً وتحافظ على مواردها الطبيعية وعليها أن تتقن عملية الإنتاج وأن تقنن عملية الاستهلاك.
- 5- ركز في تقسيم المجتمع على عدّة طبقات، ومنها الموارد البشرية المبدعة، وهم طبقة العمّال والتجار الذين لديهم أفكار إبداعية قادرة على إنتاج منتجات متميزة وذات ضرر محدود على البيئة.
- 6- عدّ الطبقة المنتجة أساس مصدر رأس المال والصناعة، ومن أهمّ نجاح مقوّمات الإنتاج المستدام بسبب امتلاكهم القدرة على تشغيل الاقتصاد بعامّة، ليكون هنالك انسيابية في الاقتصاد ودوران العملية الاقتصادية من أجل إشباع طبقة المستهلكين.
- 7- حرص الإمام على الرفاهية الاقتصادية التي لا بدّ أن تعمّ المجتمع وتوفير المستلزمات الأساسية، وهي المأكل لسدّ متطلبات الحياة اليومية، وتحقيق الأمن الغذائي لهذا العدد الكبير من السكّان مع التركيز في توفير المياه الصالحة للشرب فضلاً عن توفير السكن اللائق للمجتمع.
- 8- ركز في العدالة الاجتماعية، إذ لا يوجد فرق عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) بين أن يكون هذا الإنسان مسلماً أو نصرانياً، يجب أن تتوافر لكلّ أحد سبل الحياة الكريمة، وحاجاته الأساسية لوجود ميزان العدالة بين كافة الأفراد ويعاملون بكلّ احترام في دولة تحفظ هيبة مواطنيها ومهما كانت انتماءاتهم.
- 9- أعطى الإمام أهمية أيضاً للنبات الذي بدوره يطرح الأوكسجين للطبيعة ويقلّل من ثاني أوكسيد الكربون الذي يعدّ مضرّاً بالحياة البشرية واستدامتها.
- 10- أهمية التنمية الزراعية في فكر الإمام علي (عليه السلام)، إذ أولى عناية فائقة بالتنمية الزراعية من أجل القضاء على الفقر في المجتمع، وراح يقرّع الأمة التي تملك الماء والتراب ثمّ تُصاب مع ذلك بالفقر.

المراجع والمصادر

- 1 - العلامة المجلسي (1983)، بحار الأنوار - ج 74 - الصفحة 240، الطبعة الثالثة مصححه، تحقيق علي الغفاري، دار نشر مؤسسة الوفاء بيروت لبنان.
- 2 - «Sustainable consumption and production», United Nations Sustainable Development.
- 3 - الميرزا النوري (1988)، مستدرك الوسائل الطبعة الثانية، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - ج 13 - الصفحة 460، دار نشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث بيروت.
- 4 - محمد الريشهري (1416هـ)، ميزان الحكمة، تحقيق دار الحديث، دار نشر مطبعة دار الحديث، قم.
- 5 - المصدر نفسه.
- 6 - الرماني، زيد بن محمد (الاستهلاك في الإسلام). <https://darululoom - deoband.com>
- 7 - محمد الريشهري (1425)، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، تحقيق مركز بحوث دار الحديث الناشر دار الحديث، قم - ج 4 - الصفحة 203.
- 8 - الشيخ محمد عبده (1412)، نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، ج 1، الصفحة 62، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان.
- 9 - الشيخ الكليني (1367 ش)، الكافي تحقيق علي أكبر غفاري، ج 4، الصفحة 54، دار الكتب الإسلامية تيراژ.
- 10 - نفس المصدر الشيخ الكليني، الكافي، ج 5، الصفحة 151.

- 11 - الشيخ الصدوق (1404)، من لا يحضره الفقيه، ج 3، الصفحة 167، الطبعة الثانية، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
- 12 - محمد الريشهري (1375)، ميزان الحكمة، تحقيق دار الحديث، ج 1، الصفحة 666، الناشر دار الحديث، قم.
- 13 - محمد الريشهري (1425)، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، ج 10، الصفحة 214، تحقيق مركز بحوث دار الحديث، الناشر دار الحديث قم.
- 14 - الشيخ الحويزي (1412)، تفسير نور الثقلين ج 1، الصفحة 63، تصحيح وتعليق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار نشر مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع قم - إيران.
- 15 - ابن شعبة الحراني (1404)، تحف العقول، الصفحة 141، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، نشر دار مؤسسة النشر الإسلامي (التابعة) لجماعة المدرسين بقم المشرفة (إيران).
- 16 - ابن أبي الحديد (1959 م)، شرح نهج البلاغة، ج 1 - ص 202، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم - إيران.
- 17 - كلمة سماحة آية الله السيد مرتضى الحسيني الشيرازي في مؤتمر الإمام علي سلام الله عليه السنوي السادس الذي أقامه مركز الفردوس العالمي للثقافة والإعلام تزامناً مع ذكرى مولد أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب في 13 رجب 1427 هـ، وذلك في قاعة بروجستر بالعاصمة البريطانية لندن.
- 18 - الباز، حازم فاضل، (البعد الاقتصادي المستقبلي في تقريب القرآن إلى الأذهان)، سورة الأعراف نموذجاً 991 / <https://annabaa.org/arabic/theholyquran>
- 19 - الحر العاملي (1414)، وسائل الشيعة (آل البيت)، ج 15، الصفحة 66، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، دار نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم.

- 20 - الطائي وآخرون (2021)، إدارة التسويق، مدخل حديث، الطبعة الأولى، دار المناهج طبع في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 21 - شكر، فايز علي، (الرعية في عهد علي لمالك الأشر) / <https://www.erfan.ir/>.
- 22 - جرداق، جورج (2012 م)، علي وحقوق الإنسان، الناشر: الدار العربية للموسوعات الطبعة الأولى.
- 23 - العلامة المجلسي (1983)، بحار الأنوار، ج 33، الصفحة 599، مصححة، تحقيق علي الغفاري، دار نشر مؤسسة الوفاء بيروت لبنان.
- 24 - الشيخ المفيد (1993)، الأمالي، الصفحة 198 - 199، تحقيق: حسين الأستاذ ولي، علي أكبر الغفاري، دار نشر منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم المقدسة.
- 25 - محمد الريشهري (1416 هـ)، ميزان الحكمة، ج 4، الصفحة 3303، تحقيق: دار الحديث الطبعة الأولى، الناشر دار الحديث، قم.
- 26 - نفس المصدر، ج 1، الصفحة 326.
- 27 - الشيخ وحيد الخراساني، منهاج الصالحين، ج 1، الصفحة 558، منهاج الصالحين العبادات فتاوى مرجع المسلمين زعيم الحوزة العلمية السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي.
- 28 - ابن أبي الحديد (1967 م)، شرح نهج البلاغة، ج 13، الصفحة 6. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم - إيران.
- 29 - جورج جرداق (1997 م)، روائع نهج البلاغة، الصفحة 23، دار نشر مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الثانية.
- 30 - محمد الريشهري (1425)، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، ج 4، الصفحة 28، الناشر دار الحديث، قم.

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود

وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

أ.م.د. علي ناجي عطية

كلية الهندسة - جامعة الكوفة

مقدمة:

الهدفُ التاسعُ من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة هو: (إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، ويُمكن النظر إلى هذا الهدف عن طريق ثلاثة مرتكزات: البنى التحتية، والصناعة، والابتكار، إذ تتداخل تلك المرتكزات فيما بينها من حيث التأثير والتأثر وتوفر مستلزماتها لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن الجدير بالذكر أنّ بنية المجتمع بين القرن السابع الميلادي (الأول الهجري) - إذ تولى أمير المؤمنين ع الخلافة - والعصر الحالي ليست واحدة، فقد تطوّرت متطلبات الحياة المدنيّة وتعددت أوجهها وتنوعت مصادرها تماشياً مع تطور الاحتياجات الإنسانيّة وما مرّت به البشريّة من تقدم علمي في شتى المجالات. وعلى الرغم من كون مفاهيم التنمية أصبحت أكثر تعقيداً، لكن الاستدامة بتعريفها الأساس: «تلبية احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصّة»⁽¹⁾ يُمكن اكتشافها بوضوح في سيرة الإمام علي (عليه السلام) وكلماته في خطبه ورسائله ووصاياه. فقد كتب (عليه

(1) <https://www.un.org/en/academic-impact/sustainability>

السلام) لأحد ولاته موصياً إياه: «فَدَعَ الإِسْرَافَ مُقْتَصِداً وَاذْكُرْ فِي اليَوْمِ غَدًا وَأَمْسِكْ مِنَ المَالِ بِقَدْرِ ضَرُورَتِكَ وَقَدِّمِ الفُضْلَ لِيَوْمِ حَاجَتِكَ»⁽¹⁾. وإن كان منهج الحكومة هكذا في إدارة شؤون البلاد، فسيرة الرعية لن تختلف عن هذا التوجه، وبذلك نضمن احتياجات الأجيال القادمة.

يستهدفُ البحثُ دراسةً منهج علي (عليه السلام) في وضع أسس التنمية المستدامة، عن طريق سيرته بوصفه مواطناً في الدولة الإسلامية، وأيضاً بوصفه حاكماً لها، فمع اختلاف عناصر التنمية بين عصرين تفصل بينهما مدّة زمنيّة تُقدر بأربعة عشر قرناً تبقى المفاهيم الأساسية نفسها. ومن أجل تحقيق ذلك كان لا بدّ من فهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع في تلك الحقبة واستنباط المفاهيم الأساسية التي تهدف إليها محاورُ التنمية المستدامة، مع عرض تلك المفاهيم في فكر الإمام علي (عليه السلام) وتسليط الضوء عليها كذلك على وفق النظرة المعاصرة لمنظمة الأمم المتحدة.

البنى التحتية في فكر الإمام علي (عليه السلام):

البنى التحتية: هي البنى الماديّة الأساسيّة اللازمة لتشغيل المجتمع أو لتنشيط الأعمال، ويأتي في مقدمتها: وسائل المواصلات كالطرق، ووسائل الاتصالات كشبكات الهاتف والإنترنت، فضلاً عن شبكات الخدمات العامّة كنظام الصرف الصحي وشبكات المياه والطاقة الكهربائيّة⁽²⁾.

تطورت الحياة الإنسانية كثيراً على مرّ العصور، وأصبحت الحياة المدنيّة للمستقرات البشريّة لا تستغني عن بنى تحتيّة تتطوّر باستمرار مع تغيّر احتياجات الإنسان. فقد أصبحت تلك البنى التحتية الأساس في أيّ خطط للتنمية الاقتصاديّة، فهي تسهم في إنجازها وتحقيق أهدافها في رفاهيّة الإنسان.

ويمكن القول إنّ مصطلح «الخراج» الذي كان يُستعمل سابقاً بوصفه مورداً مالياً رئيساً للأمصار الإسلامية يُشابه ما يُطلق عليه في الوقت الحاضر «الإيرادات العامّة للدولة».

(1) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 21، صفحة 500.

(2) <https://www.marefa.org/simplified> البنية التحتية

وتُعرَّف الإيرادات العامّة بأنها مجموع الأموال التي تجببها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامّة والإيفاء بالاحتياجات العامّة⁽¹⁾. وقد كانت الإيرادات في المجتمع الإسلامي تأتي بشكل رئيس من مصدرين: الزراعة والضرائب، لذلك جاء معنى خراج في معجمات اللغة العربية دالاً على ما يخرج من غلّة الأرض، وكذلك على الإتاوة التي تُؤخذ من الناس⁽²⁾.

إنَّ أهل الخراج - قديماً - هم الزّراع ودافعوا الضرائب بأنواعها، وفي العصر الحديث هم جميع العاملين في مجالات الإنتاج المختلفة، زراعيّة كانت أو صناعيّة، فضلاً عن دافعي الضرائب.

كان نهج أمير المؤمنين (عليه السلام) واضحاً في إدامة البنى التحتية وتطويرها بما يُحقّق استدامة الخراج. فقد جاء في رسالته إلى مالك الأشتر (رضي الله عنه) واليه على مصر: «وَلْيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ»⁽³⁾. فقد وضع الإمام قاعدةً مهمّةً من أجل تحقيق الاستدامة في الإيرادات العامّة، وهي: إنَّ الخراج لا يُمكن الحصول عليه باستمرار إلاّ بعمارة الأرض بكل ما تشمله كلمة عمارة من استصلاح لها وتوفير وسائل الري وغير ذلك. وهذه القاعدة وردت ضمن رسالة وجهها الإمام (عليه السلام) إلى واليه، بمعنى أنّه فرضها جزءاً من المنهج الحكومي في الإدارة. وقد أكّد (عليه السلام) على العناية بالبنى التحتية عن طريق بيان النتائج الكارثيّة في حال لم يتم اعتماد تلك القاعدة آنفة الذكر، إذ كتب (عليه السلام): «وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ: أَخْرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلاً»⁽⁴⁾. إنَّ إهمال البنى التحتية وعدم تطويرها باستمرار ستكون نتائجه خراب البلاد وهلاك العباد، بل أكثر من ذلك فهو يُمثّل تهديداً لوجود الحكومة واستقرارها واستمرارها في القيام بواجباتها تجاه الشعب على وفق المنهج القويم.

لم يكتفِ أمير المؤمنين (عليه السلام) بوضع قواعد الاستدامة بوصفها منهجاً عملياً

(1) <http://arab-ency.com.sy/ency/details/189>

(2) <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/الخراج>

(3) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 581

(4) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 581.

لولاته، بل كانت سيرته الشخصية السلوكية تمثل قدوة يصلح تمثيلها من سائر الناس لأداء الغرض نفسه. فقد جاءت وصيته لابنه الحسن عليهما السلام - بعد عودته من حرب صفين - موضحة لكيفية إدارة الأراضي الموات. فقد أوصى (عليه السلام) ولده الحسن بأن يضع شروطاً على من يتولى أمر تلك الأراضي الزراعية بعده، إذ قال: «وَيَشْتَرِطُ عَلَيَّ الَّذِي يَجْعَلُهُ إِلَيْهِ أَنْ يَتْرَكَ الْمَالَ عَلَيَّ أَصُولِهِ وَيُنْفِقَ مِنْ ثَمَرِهِ حَيْثُ أُمِرَ بِهِ وَهُدِيَ لَهُ وَأَلَّا يَبِيعَ مِنْ أَوْلَادِ نَخِيلِ هَذِهِ الْقَرْيِ وَدِيَّةً حَتَّى تُشْكِلَ أَرْضَهَا غَرَّاساً»⁽¹⁾. كان الإمام (عليه السلام) حريصاً على بقاء الأصول، وهي الأشجار والإنفاق من الثمر بشكل عام، ولا يخفى أهمية ذلك في زيادة الغطاء النباتي ومكافحة التصحر. وقد أكد (عليه السلام) على النخيل بشكل خاص، إذ أوصى بعدم بيع الفسائل، يقول الشريف الرضي (رضي الله عنه) في عبارة «حَتَّى تُشْكِلَ أَرْضُهَا غَرَّاساً»: إِنَّ الْأَرْضَ يَكْثُرُ فِيهَا غَرَّاسُ النَّخْلِ حَتَّى يَرَاهَا النَّازِرُ عَلَيَّ غَيْرَ تِلْكَ الصِّفَةِ الَّتِي عَرَفَهَا بِهَا فَيُشْكِلُ عَلَيْهِ أَمْرَهَا وَيَحْسِبُهَا غَيْرَهَا⁽²⁾. وفي هذا دلالة على زيادة النخيل في الأرض بعد إبقاء الفسائل فيها والامتناع عن بيعها.

ورد في إحدى رسائل الإمام إلى عماله على الخراج، وهو يضع لهم الحدود في تعاملهم مع أهل الخراج، قوله: «وَلَا تَبِيعَنَّ لِلنَّاسِ فِي الْخَرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ وَلَا دَابَّةً يَعْتَمِلُونَ عَلَيْهَا». أهل الخراج هم من يدفع الخراج، وهم - كما مرَّ - صنفان: العاملون في الزراعة ودافعوا الضرائب، ويشير الإمام (عليه السلام) في هذا النص إلى الحاجات الأساسية لهم: «كسوة الشتاء والصيف»، وكذلك أدوات الإنتاج: «الدواب المخصصة للعمل».

يرعى النهج العلوي - في التعامل مع مصادر الواردات لبيت المال - الجوانب الإنشائية، فينهى عمال الخراج من أن يلجئوا الناس إلى بيع حاجاتهم الأساسية لتأمين الخراج. ومن جهة أخرى يضع النهج العلوي أسساً لاستدامة الإنتاج بالنهي عن اضطراب الناس إلى بيع الدواب الضرورية لهم في العمل أو النقل، ومن ثم نقصان الخراج أو عدمه مستقبلاً. وهكذا يحرض الإمام (عليه السلام) على أن يضع الحاكم نصب عينيه صلاح أهل الخراج بجعل هذا الأمر هدفاً استراتيجياً في سياسته، لأنَّ في ذلك مقومات الوجود للدولة والحكومة.

(1) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 24، صفحة 503.

(2) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 51، صفحة 565.

كُتِبَ (عليه السلام) في رسالته للأشتر (رضي الله عنه): «وَتَفَقَّدَ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ فَإِنَّ فِي صَلَاحِهِ وَصَلَاحِهِمْ صَلَاحًا لِمَنْ سِوَاهُمْ وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا بِهِمْ لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ»⁽¹⁾. رسم الإمام (عليه السلام) للحكومات على مرّ العصور سياسة إصلاحية تستهدف صلاح القوى العاملة، فصلاحيهم يعني بيئة عمل صالحة ومنتجة تحقق حياة كريمة للإنسان في داخل كل مجتمع. «كُلُّ النَّاسِ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ»، هذه هي نظرة الإمام (عليه السلام) الإنسانية في استخراج الخراج واستدامته، فهي ترعى الجوانب المختلفة في الحاضر بما يضمن حقوق الأجيال القادمة أيضاً.

تُعَدُّ الأرض من أهمّ البنى التحتية المطلوبة في المجتمع الزراعي، وإعمارها عامل مهم في أيّ خطط للتنمية المستدامة. وقد أشار أمير المؤمنين (عليه السلام) في رسالته إلى مالك الأشتر إلى أحد أسباب خراب الأرض، وهو سياسة الحاكم الخاطئة في التعامل مع أهل الخراج، قال (عليه السلام) في وصف تلك السياسة: «وإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الْأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا، وَإِنَّمَا يُعْوَزُ أَهْلُهَا لِإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوُلَاةِ عَلَى الْجَمْعِ وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقَاءِ وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بِالْعِبَرِ»⁽²⁾.

إنَّ حرصَ الحاكم على جمع المال، وعدم المبالاة بالاستدامة، وترك الاستفادة من البحث التجريبي، هي ثلاثة عوامل حدّدها أمير المؤمنين (عليه السلام) وحدّر منها، لأنّها تؤدي إلى سياسة خاطئة لو اتبعتها أيّ دولة أو حكومة فستكون النتيجة إفقار أصحاب الأرض ومن ثمّ خرابها.

يتحقّق تطوير البنى التحتية في أدبيات التنمية المستدامة المعاصرة عن طريق مشاريع الطرق والمباني وتوليد الطاقة وتوفير المياه مع مراعاة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتلك المشاريع⁽³⁾.

إنَّ تحقيقَ أهداف التنمية المستدامة يعتمد بشكل كبير على البنى التحتية، فالخدمات الصحية والتعليم والحصول على مصادر الطاقة وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي

(1) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 581.

(2) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 582.

(3) <https://www.iisd.org/savi/faq/what-is-sustainable-infrastructure-2/>

يتطلب التطوير في مجال البنى التحتية. وتسهمُ البنى التحتية في إنجاح الأنشطة الاقتصادية، ومن ذلك على سبيل المثال: تسهم شبكات المواصلات والاتصالات على حد سواء في تيسير وصول منافع النشاط التجاري إلى أبعد الأماكن والترويج لها كذلك. ومن جهة أخرى يُساعد تطوير البنى التحتية باتجاه أن تكون صديقة للبيئة على الحفاظ على الموارد الطبيعية، ويُقلل من آثار التغير المناخي، إذ تعمل محطات توليد الطاقة النظيفة التي تعتمد على الرياح أو الشمس على تقليل انبعاث الكربون الذي يتزايد بسبب استعمال الوقود الأحفوري كالنفط والغاز وغيرهما. ويتأثر المجتمع كذلك بالبنى التحتية وتطويرها، فالحصول على الرعاية الصحية والمياه النظيفة وفرص العمل وغير ذلك ستكون متيسرة للجميع على حد سواء⁽¹⁾. يتضح مما تقدم أن البنى التحتية ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة مُهمّة لإيصال الخدمات الأساسية على وفق المرتكزات الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتلك الوسيلة لا يُمكن أن تؤدي هذا الأثر المهم من دون امتلاكها لخاصية الصمود. والمقصود بالصمود: مواجهة الأخطار بأنواعها والتكيف معها وإمكانية استعادة كافة المقومات الأصلية بعد زوال تلك الأخطار. ومن ذلك على سبيل المثال: ينبغي أن تُصمّم شبكات المواصلات وغيرها من المنشآت الأساسية للبنى التحتية لمقاومة الكوارث البيئية كالزلازل والفيضانات.

ركّزت منظمة الأمم المتحدة في شبكات النقل للوصول إلى بنى تحتية مستدامة، إذ إنّ تطوير شبكات المواصلات وتيسير التنقل بين المناطق المختلفة، ولا سيّما الريفية منها، يعمل على تنشيط الإنتاج الزراعي والحيواني. ومن جهة أخرى يسهم كذلك في سهولة إيصال الخدمات بشتى أنواعها لساكني هذه المناطق، مما يعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية للجميع. من جهة أخرى تفتقر العديد من البلدان النامية إلى الموارد البشرية والمالية اللازمة لتطوير بنائها التحتية ضمن خطط التنمية المستدامة ولا سيّما مع وجود الأخطار الطبيعية فيها، ولذلك اتخذت منظمة الأمم المتحدة ثلاثة مؤشرات لمتابعة تنفيذ الدول الأعضاء فيها لخطط العناية بالبنى التحتية، هي:

(1) "The critical role of infrastructure for the Sustainable Development Goals", The Economist Intelligence Unit EIU, 2019.

- نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين عن طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول.
- عدد الركاب وحجم الشحنات (أي المواد المنقولة من بضائع وغيرها)، بحسب وسيلة النقل.
- مجموع الدعم الدولي: «المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلاً عن التدفقات الرسمية الأخرى» إلى البنى التحتية.
- توفر المؤشرات الثلاثة معلومات جيدة عن استفادة الناس من شبكات النقل ومدى فاعليتها في تسهيل الأعمال، وكذلك تتابع التعاون الدولي في مجال العناية بالبنى التحتية كون الأخيرة غالباً ما يكون لها بعد إقليمي أو عالمي. ولكن تلك المؤشرات أغفلت أموراً مهمّة كانت محط عناية الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) يُمكن إيجازها بالآتي:
- إنَّ عمارة الأرض في عبارة الإمام (عليه السلام) التي كتبها في عهده لواليه على مصر لم يكن المقصود منها جانباً دون آخر، فالعمارة تشمل توفير سائر البنى التحتية اللازمة لتكون الأرض صالحة للزراعة. ولم يكن اصطلاح العمارة الذي استعمله (عليه السلام) في التعامل مع البنى التحتية دالاً على وفرة الإنتاج فقط، بل مرتبطاً بشكل وثيق بصلاح حال الإنسان في حياته الكريمة. ففي نفس الكتاب الذي كتبه (عليه السلام) لواليه على مصر جعل صلاح الخراج وصلاح أهله هدفاً واحداً للحاكم لا يقبل التجزئة، فالإنسان أهمُّ من الخراج، وما الخراج إلا لحفظ كرامة الإنسان.
- إنَّ الحفاظ على الأشجار والنخيل كان من الأهداف المهمّة لدى أمير المؤمنين (عليه السلام) كونها جزءاً من التوازن الطبيعي للكون، وبقاؤها ضماناً لحياة الإنسان في بيئة مناسبة. هذا الأمر يُمكن إدراك أهميته في بيئة صحراوية صعبة، عاش فيها المسلمون الأوائل، وحاول (عليه السلام) أن يكون لهم أسوة حسنة في استصلاح الأراضي وزراعتها كما كان ديدنه قبل توليه الخلافة.
- إنَّ توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية واحدٌ من أهمِّ الأمور التي ينبغي مراعاتها عند إنشاء البنى التحتية أو تطويرها. وعلى الرغم من توجيهه (عليه السلام) بمراعاة صلاح

أهل الخراج، كتب في موضع آخر: «وإنَّما يُؤْتَى خَرَابُ الأَرْضِ مِنْ إِعْوَاذِ أَهْلِهَا» ليفسر معنى الارتباط بين صلاح الخراج وصلاح أهله. تلك العلاقة المتبادلة بين صلاح الأرض وصلاح أهلها لن تكون متينة إن لم تتوفر الحياة الكريمة للإنسان. وقد أكَّد الإمام هذا المعنى في كتاب له لعماله على الخراج يأمرهم بعدم الضغط على الناس واضطرابهم لبيع حاجاتهم الأساسيَّة كالملابس والدواب.

الصناعة في فكر الإمام علي:

الصناعةُ في اللغة هي حرفة الصانع، وهي كلُّ علم أو فن يمارسه الإنسان حتى يكون ماهراً فيه ويصبح حرفةً له⁽¹⁾. والصناعة بوصفها أنشطة تُعرَّف بكونها تلك التي تُحوِّل المواد الأولية إلى منتجات ذات قيمة أكبر للناس⁽²⁾. وتسهم الصناعة بكافة أشكالها في تحقيق التنمية بسبب دخولها في شتى الميادين، منها الزراعة التي كانت الأساس لتطور الحياة البشريَّة في العصور الأولى. أمَّا الصناعة فقد ازدادت أهميتها بعد الطفرات النوعية التي حققتها الإنسان في القرون الأخيرة، ففي القرن الثامن عشر الميلادي (القرن الثاني عشر الهجري) ابتكر الإنسان كيفية توليد الطاقة من المياه والبخار في ما يُعرف بالثورة الصناعيّة الأولى لتحوِّل المجتمعات الزراعيَّة إلى صناعيَّة تدريجياً⁽²⁾. وفي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي (الثالث عشر الهجري)، تم اكتشاف مصادر أخرى للطاقة أحدثت نقلة نوعية في مجال الصناعة وهي الكهرباء والنفط والغاز بما يُعرف بالثورة الصناعية الثانية، إذ تطور المحرك البخاري إلى محرك الاحتراق الداخلي. وقد أسهم هذا التقدم الصناعي في تطور البنى التحتيَّة، فتحوِّل النقل من العربات التي تجرّها الخيول إلى السكك الحديدية بعد الثورة الصناعيّة الأولى، ليتطوّر بعدها إلى استعمال السيارات والطائرات بعد الثورة الصناعيّة الثانية.

وعلى الرغم من ظهور الطاقة النوويَّة في القرن العشرين الميلادي (القرن الرابع عشر الهجري) إلا أنَّ ابتكار الإلكترونيات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وأجهزة

(1) <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/الصناعة/>

(2) الموسوعة العربية، المجلد السابع، صفحة 367

الحاسوب يُعد الثورة الصناعيّة الثالثة⁽¹⁾. ويعيش العالم اليوم ثورة صناعية رابعة وهي امتداد للثورة الرقمية السابقة، وذلك عن طريق الاستفادة من الذكاء الصناعي، إذ دخلت الصناعة في مجال الأتمتة والروبوتات⁽²⁾.

إنّ نظرة أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى طبقات المجتمع هي نظرة تكاملية عن طريق تصنيفهم إلى فئات تتكامل فيما بينها من أجل صلاح البلد، فقد كتب لواليه الأشتر (رضي الله عنه): «وَأَعْلَمُ أَنَّ الرِّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لَا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ، وَلَا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ، فَمِنْهَا جُنُودُ اللَّهِ، وَمِنْهَا كِتَابُ الْعَامَةِ وَالْخَاصَّةِ، وَمِنْهَا قِضَاةُ الْعَدْلِ، وَمِنْهَا عَمَالُ الْإِنصَافِ وَالرَّفَقِ، وَمِنْهَا أَهْلُ الْجَزِيَّةِ وَالْخِرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةُ النَّاسِ، وَمِنْهَا التَّجَارُ وَأَهْلُ الصَّنَاعَاتِ، وَمِنْهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكِنَةِ»⁽³⁾. ومن هذه الطبقات التّجّار وأهل الصناعات، إذ بيّن الإمام (عليه السلام) أهمية هذه الطبقة لباقي فئات المجتمع بقوله: «وَلَا قِيَامَ لَهُمْ جَمِيعاً إِلَّا بِالتَّجَارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَافِقِهِمْ وَيُقِيمُونَ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرَفِّقِ بِأَيْدِيهِمْ مَا لَا يَبْلُغُهُ رِفْقٌ غَيْرِهِمْ»⁽⁴⁾. وهكذا يكون سائر الناس في المجتمع المتمثل بتلك الطبقات التي حددها أمير المؤمنين (عليه السلام) لا غنى لهم عن التّجار وأهل الصناعات ولا يمكنهم توفير احتياجاتهم إلا عن طريق هؤلاء. وقد جمع (عليه السلام) التّجار وأهل الصناعات في طبقة واحدة، لأنّ الأمصار تتفاوت في ما يتوافر فيها من صناعات، لذلك لا غنى عن التّجار في نقل المصنوعات من بلد إلى آخر.

رسم الامام علي خطوطاً واضحة لمنهج الحكم في ما يتصل بالعناية بطبقة التّجار وأهل الصناعات، إذ كتب (عليه السلام) للأشتر (رضي الله عنه): «ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتَّجَارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً»⁽⁵⁾. وقد بين (عليه السلام) أقسام هذه الطبقة ليؤكد على العناية بهم: «المُتَمِيمِ مِنْهُمْ وَالْمُضْطَرِّبِ بِمَالِهِ وَالْمُتَرَفِّقِ بِبَدَنِهِ»⁽⁶⁾، فمنهم الذي يعمل في بلده، ومنهم

(1) الموسوعة العربية، المجلد السابع، صفحة 367.

(2) يونغ، لي، «كيف تؤدي البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الثورة الصناعية الرابعة؟»، *News Magazine ITU*، العدد 3، 2017.

(3) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 574.

(4) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 575.

(5) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 583.

(6) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 583.

الذي يتنقل بين بلد وآخر، ومنهم من يتكسب عن طريق الصناعات اليدوية. وبعد الإشارة إلى أقسام التجار وأهل الصناعات، بين الإمام (عليه السلام) أهميتهم في كيان المجتمع، إذ قال: «فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ وَجَلَابُهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ فِي بَرَكَ وَبَحْرِكَ وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ وَحَيْثُ لَا يَلْتَمُّ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا وَلَا يَجْتَرُّونَ عَلَيْهَا»⁽¹⁾. فالتجار وأهل الصناعات لا غنى عنهم في تحقيق احتياجات الناس، فلا يمكنهم أن يوفروها لأنفسهم كصناعتها مثلاً أو السفر إلى الأماكن النائية لجلبها، لذلك شجّع الإمام (عليه السلام) الحاكم على العناية بهذه الطبقة وتأمين عملها، فعمل التجار وذوي الصناعات يسهم في بناء السلام، بل يزدهر في ظل السلم والأمان، إذ قال (عليه السلام): «فَإِنَّهُمْ سَلْمٌ لَا تُخَافُ بَأْتِقَتَهُ وَصُلْحٌ لَا تُخْشَى غَائِلَتُهُ»⁽²⁾.

تركّز الصناعات - في أغلب الأحيان - في المدن الرئيسية من البلاد لما تتطلبه تلك الصناعات من أيدٍ عاملة و مواد أولية وبنى تحتية. وكان منهج الإمام (عليه السلام) في العناية بأهل الصناعات حيثما كانوا من البلاد من أجل تحقيق التصنيع الشامل وتوفير فرص العمل في أبعد المناطق، لذلك حث الإمام (عليه السلام) واليه لتفقد أحوال طبقة التجار وذوي الصناعات في كل مكان: «وَتَفَقَّدُ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ»⁽³⁾، لأن من كان في حضرة الحاكم يسهل عليه العناية به وتفقدته باستمرار، ولكن الذي يعمل في أطراف البلاد قد لا يحصل على المستوى نفسه من الرعاية.

إلى جانب ذلك تضمّن عهد الإمام (عليه السلام) إلى واليه على مصر الإشارة إلى جانب سلبي يتعلق بطبقة التجار وذوي الصناعات يمكن أن يجلب الضرر على عامة الناس وهو الاحتكار. فقد ورد في عهده (عليه السلام) إلى الأشتر (رضي الله عنه): «وَأَعْلَمَ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضَيْقًا فَاحِشًا وَشَحًا قَبِيحًا وَاحْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ وَتَحَكُّمًا فِي الْبِيَعَاتِ»⁽⁴⁾. وقد بين (عليه السلام) ضرر ذلك على العامة في قوله: «وَذَلِكَ بَابٌ مَضْرُوبٌ لِلْعَامَّةِ وَعَيْبٌ عَلَى

(1) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 583.

(2) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 583.

(3) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 584.

(4) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 584.

«الوُلاة»⁽¹⁾، فهو لن يحجب وصول المنفعة إلى الناس فحسب، بل سيؤدي إلى مشكلة حقيقية في إدارة الحكم، وقد أظهرت الدراسات كثيراً مساوئ الاحتكار الصناعي في اقتصاد البلدان لعلَّ من أهمها فقدان المنافسة، وما يترتب على ذلك من إعاقة التطوير في المنتج وتحسين الخدمات المقدمة للناس⁽²⁾. ومن أضرار الاحتكار على الناس ارتفاع الأسعار ورداءة المنتج، وهذا متوقع في ظل اقتصاد تغيب فيه المنافسة بين الشركات.

وتعدّ الصناعة - في إطار التنمية المستدامة المعاصرة - رافداً من الروافد المهمّة للتنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والازدهار الاقتصادي، إذ تنصّ الفقرة الثانية من إعلان ليما (نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة) على ما يأتي: «التصنيع هو محرك التنمية، ذلك أنّ الصناعة تُزِيد في الإنتاجية وفي إيجاد فرص العمل وتدبّر الدخل، ممّا يسهم في القضاء على الفقر والتوجّه إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى»⁽³⁾. وتُعرّف الصناعة بأنّها عملية تحويل المواد الخام إلى منتجات ذات فائدة ويمكن تصنيفها على نوعين، تقليديّة: تشمل الحرف والأعمال اليدوية، وصناعات حديثة تعتمد على المصانع والمعامل ويلزمها معدات ثقيلة لتحويل المواد الأولية إلى مواد أخرى، في حين لا يحتاج النوع الأول إلى معدات وآلات معقّدة مثل أعمال الفخار والحفر على المعادن والحيّاكة⁽⁴⁾.

أمّا الصناعة التحويلية فهي عملية معالجة المواد الخام من أجل تحويلها إلى سلع تامّة الصنع، وذلك عن طريق استخدام الآلات، والأيدي العاملة. وتعدّ الصناعة التحويليّة إحدى الأنواع الرئيسة للصناعة، إذ تبدأ عمليات التصنيع بتصميم المنتج، ثم اختيار المواد الأولية اللازمة للتصنيع، وبعد ذلك تُطبّق عمليات المعالجة المُختلفة بهدف تقديم المنتج النهائي⁽⁵⁾.

وتُصنّف المشاريع الصناعيّة بأنّها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة اعتماداً على عدد العاملين

(1) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 584.

(2) <https://www.masterclass.com/articles/economics-101-what-is-a-monopoly>

(3) مقررات المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وقراراته، ليما، بيرو، كانون الأول 2013.

(4) شمس، محمد ماهر، «دور الصناعة في التنمية الاقتصادية»، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني لمجلة الاقتصاد

الإسلامي في حزيران 2019 <https://www.aliqtisadalislami.net>

(5) <https://www.twi-global.com/technical-knowledge/faqs/faq-what-is-manufacturing>

فيها، وأحياناً تكون صغيرة بالقياس لرأس مالها. وتكمن أهمية الصناعات الصغيرة في كونها تمثل أداة فاعلة في توفير فرص العمل وتقليل نسب البطالة ومحاربة آثار الفقر. كذلك يسهم هذا النوع من الصناعات في تلبية الاحتياجات المحلية من السلع الاستهلاكية الأساسية ومنها الأغذية والملابس. وعلى الرغم من الأثر البالغ للصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل وتحسين الأحوال المعيشية بمؤونة بسيطة، تبقى للصناعات المتوسطة والكبيرة أهمية في خطط التنمية المستدامة. هذا النوع من الصناعات التي أضحت تمتاز به الدول الصناعية الكبرى يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا والبحث العلمي والابتكار وهو ما تفتقر له البلدان النامية.

إنَّ خطط التنمية المستدامة تتطلب أن تكون الصناعات بجميع أنواعها، ولا سيَّما المتوسطة والكبيرة منها، أن يكون تأثيرها في التغيّر المناخي ضمن حدوده الدنيا. ويُقصد بتغيّر المناخ التحوّلات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس، وقد تكون هذه التحوّلات طبيعية فتحدث - على سبيل المثال - عن طريق التغيّرات في الدورة الشمسية. ولكن منذ القرن التاسع عشر، أصبحت الأنشطة البشرية المسبب الرئيس بتغيّر المناخ، ويرجع ذلك أساساً إلى حرق الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط والغاز، وينتج عن حرق الوقود الأحفوري انبعاثات الغازات الدفيئة التي تعمل مثل غطاء يلتف حول الكرة الأرضية، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة⁽¹⁾. وبعدّ ثاني أكسيد الكربون من أهم الغازات الدفيئة، ويمثّل انبعاثه العامل الرئيس للتغير المناخي مما جعل قياس الأنشطة البشرية الضارة بالبيئة مرتبطاً بكمية انبعاث هذا الغاز، لذلك لا يُمكن أن تحقّق البنى التحتية التنموية المستدامة ما لم يجرّ تطويرها بحيث تكون كمية الكربون المنبعث من إنشائها وتشغيلها وصيانتها أقلّ ما يمكن.

ومن جهة أخرى، ستسهم المشاريع الصناعية في تقليل انبعاث الكربون عندما تعتمد على الطاقة المتجددة أو تقلل من حرق الوقود الأحفوري إلى أقل قدر ممكن. اتخذت منظمة الأمم المتحدة ستة مؤشرات لمتابعة تنفيذ الدول الأعضاء فيها لخطط العناية بالصناعة، هي:

(1) <https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change>

- القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة.
- نسبة الصناعات صغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات.
- نسبة الصناعات صغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان.
- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالكيلوغرام لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع.
- نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة.

تستكشف المؤشرات الستة للمنظمة الدولية أثر الصناعة، بأنواعها صغيرة ومتوسطة وكبيرة، في توفير الإيرادات العامة للبلد عن طريق القياس الكمي للأرباح، وكذلك عن طريق عدد العاملين فيها. من جهة أخرى، تتابع المؤشرات مدى حصول الصناعات الصغيرة على الدعم المالي، وكذلك الآثار البيئية للصناعات بشكل عام.

وقد أغفلت الأمم المتحدة موضوعاتٍ مهمّةً يمكن أن تؤثر في تحقيق التصنيع الشامل، ويمكن تلخيصها في ما يأتي:

- التوزيع الجغرافي للصناعات وإمكانية حصول الصغيرة منها على الدعم في الأماكن البعيدة من البلدان. وهو ما كان ضمن منهج الحكم في سيرة أمير المؤمنين (عليه السلام)، إذ أشار إلى حواشي البلاد لضمان توفر إمكانية الصناعة للجميع اعتماداً على توفر المواد الأولية والمهارات. ولا يخفى أثر الصناعات المحليّة، ولا سيّما اليدوية منها، في المناطق الريفية والنائية في توفير مستلزمات الحياة في تلك المناطق، وإن دعمها وتعزيزها من العوامل المهمة للتنمية المستدامة.
- لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التصنيع الشامل وتوفير فرص العمل على نطاق واسع مع وجود الاحتكار، وهذا ما أكد عليه أمير المؤمنين (عليه السلام) في كتابه لواليه على مصر عندما تناول سياسة التعامل مع ذوي الصناعات.

البحث العلمي والابتكار في فكر الإمام علي:

البحث العلمي - على وفق وجهة نظر منظمة اليونسكو - هو عمليات الدراسة والتجربة وصياغة المفاهيم واختيار النظريات التي تدخل في توليد المعرفة العلمية⁽¹⁾. ويقوم البحث العلمي على طلب المعرفة والوصول إليها من أجل تشخيص المشكلات الإنسانية وإيجاد الحلول لها، ما هو قائم منها في الوقت الحالي أو هو متوقع الحدوث مستقبلاً، وللبحث العلمي والابتكار الأثر البالغ في الثورات الصناعية آفة الذكر وتطور البنى التحتية.

وقد أسهم التقدم العلمي للبشرية في القرون الأخيرة في خلق تهديد حقيقي للتوازن الطبيعي والبيئي لكوكب الأرض. فمن جهة تزايد استعمال الموارد الطبيعية بما يهدد بنفادها وعدم بقائها للأجيال القادمة، ومن جهة أخرى زادت المشاكل البيئية لتجعل التوازن الطبيعي للأرض في معرض التهديد والتغير المناخي هو الواجهة الأبرز لهذا الإخلال بالتوازن.

من هنا ظهرت الحاجة إلى نوع جديد من خطط التنمية، إذ تكون الاستدامة هدفاً أساسياً جنباً إلى جنب مع رفاهية الإنسان. إذ يهدف تطوير الصناعة والبنى التحتية - عن طريق الابتكار والبحث العلمي - إلى تحقيق رفاهية الإنسان، ولكنه في عين الوقت يُمكن أن يكون سبباً في عدم تحقق ذلك للأجيال القادمة، بل ويهدد وجودها.

جعل الإمام علي التعليم واجباً من واجبات الحاكم تجاه المحكوم، فقد قال في إحدى خطبه: «فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَيَّ فَالنَّصِيحَةُ لَكُمْ وَتَوْفِيرُ فَيْئِكُمْ عَلَيْكُمْ وَتَعْلِيمُكُمْ كَيْلَا تَجْهَلُوا وَتَأْدِيبُكُمْ كَيْمًا تَعْلَمُوا»⁽²⁾. وقد عني أمير المؤمنين (عليه السلام) بنشر العلم، وحث الناس على طلبه، كونه كفيلاً بتغيير حياتهم نحو الأفضل، فجعل ذلك من حقوق الرعية على الحاكم. وكان التعلم جزءاً أساسياً في وصاياه، إذ قال في إحداها: «أَوْصِيكُمْ بِخَمْسٍ لَوْ ضَرَبْتُمْ إِلَيْهَا أَبَاطَ الْإِبِلِ لَكَأَنَّتَ لِدَلِكِ أَهْلًا» وهو يحث الناس على السفر وشد الرحال من أجلها، وكان منها طلب العلم: «وَلَا يَسْتَحِينَنَّ أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الشَّيْءَ أَنْ يَتَعَلَّمَهُ»⁽³⁾.

إن حياة الإنسان المبنية على التعلم المستمر تكون في تطور دائم وتوفر له فرصاً أفضل

(1) [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/684.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/684.htm)

(2) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، خطبة 34، صفحة 97.

(3) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 76، صفحة 642.

لزيادة قدراته ومهاراته ومن ثمّ تحسين ظروفه المعيشية، وهذا ما أشار إليه الإمام (عليه السلام) في قوله: «كُلُّ وَعَاءٍ يَضِيقُ بِمَا جُعِلَ فِيهِ إِلَّا وَعَاءَ الْعِلْمِ فَإِنَّهُ يَتَّسِعُ بِهِ»⁽¹⁾.

ويرى الإمام أنّ العلم إن لم يكن في موضع التطبيق لن يكون نافعاً، بل سيكون بمنزلة الجهل، إذ قال: «لَا تَجْعَلُوا عِلْمَكُمْ جَهْلًا وَيَقِينَكُمْ شَكًّا إِذَا عَلِمْتُمْ فَاعْمَلُوا وَإِذَا تَيَقَّنْتُمْ فَأَقْدِمُوا»⁽²⁾. من هنا يجب أن تتحوّل العلوم النظرية إلى برامج تطبيقية حتى يكون العلم مثمراً في حلّ مشاكل المجتمع عن طريق البحث العلمي لتوفير الرفاهية لأبنائه.

ويُعرف البحث العلمي بأنّه العمليّة التي يدرس بها العلماء ظاهرةً معينةً باستعمال طرق منهجية لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها⁽³⁾. ويُقاس تقدّم الأمم بمدى ازدهار البحث العلمي كونه يسهم بشكل فعال في حلّ المشاكل من جهة، ويطوّر الحياة في كافة الجوانب عن طريق الابتكار من جهة أخرى. لذلك تحرص المؤسسات التربوية والتعليمية في تلك المجتمعات على تنمية التفكير العلمي لدى أبنائها في كافة المراحل الدراسية. أمّا التفكير العلمي فهو التفكير في محتوى العلم وتسلسل العمليات المنطقية التي تتخللها، بوصفه تصميماً استنتاجياً تجريبياً واختباراً للفرضيات وغيرها من العمليات التي تحاول إيجاد حل لمشكلة معينة⁽⁴⁾.

كان منهج الإمام علي مع مواطنيه - عندما كان حاكماً للدولة أو مع تلامذته عندما كان مواطناً فيها - يحدّث ويشجع على منهجية التفكير العلمي لإعداد الأمة إعداداً صحيحاً عند مواجهة المعضلات. وقد ورد في وصاياه وخطبه وأقواله (عليه السلام) ما يوضّح أهم ميزات التفكير العلمي المعروفة في العصر الحديث، والتي يُمكن إيجازها بالآتي⁽⁵⁾:

1 - التفكير العلمي تراكمي، إذ يضيف كلّ باحث ما توصل له إلى من سبقه من الباحثين مما يؤدّي إلى تراكم المعرفة. وقد أشار علي (عليه السلام) إلى توارث العلوم بين الأجيال المتعاقبة، إذ قال: «الْعِلْمُ وَرَاثَةٌ كَرِيمَةٌ»⁽⁶⁾، فيمكن أن يرث الإنسان من أسلافه كثيراً

(1) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 193، صفحة 670.

(2) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 263، صفحة 688.

(3) <https://study.com/academy/lesson/what-is-scientific-research.html>

(4) <https://mafahem.com/التفكير-العلمي>

(5) <https://mafahem.com/التفكير-العلمي>

(6) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 2، صفحة 627.

من الأمور الماديّة وغير الماديّة، ولكن يبقى الموروث من العلوم نفيساً وكثير الخير، كما تدلُّ على ذلك صفة الكريم. وفي موضع آخر وصف الإمام (عليه السلام) العلماء بقوله: «الْعُلَمَاءُ بِأَقْوَنَ مَا بَقِيَ الدَّهْرُ أَعْيَانُهُمْ مَفْقُودَةٌ وَأَمْثَالُهُمْ فِي الْقُلُوبِ مَوْجُودَةٌ»⁽¹⁾، ليبين للناس أن العلماء أحياء بما يتركونه من إرثٍ علميٍّ.

2- يتَّسَّمُ التفكيرُ العلميُّ بالتنظيم، إذ يتمُّ تنظيم عملية تطوير الفرضيات واختبارها ودقتها لضمان فعالية النتائج. وقد حثَّ (عليه السلام) على منهج المقارنة بين الآراء المختلفة للوصول إلى الرأي الأمثل مع التفكير النقدي لها، إذ قال: «مَنْ اسْتَقْبَلَ وَجُوهَ الْآرَاءِ عَرَفَ مَوَاقِعَ الْخَطَأِ»⁽²⁾.

3- لا بدُّ في التفكير العلمي من البحث عن الأسباب، إذ لا يقتصر العلم على مجرد جمع المعلومات عن الظاهرة واستخلاص الحقائق، بل من المهم شرح أسباب حدوثها. فالتأمل في الظواهر والتفكير في أسبابها كانت القاعدة العامّة التي شجّع الإمام علي (عليه السلام) على اتباعها في التعلم، إذ قال: «لَا عِلْمَ كَالْتَفَكْرِ»⁽³⁾. وقد جعل (عليه السلام) هذا العلم الذي يأتي بعد بحث الأسباب والعلل بمثابة الحقائق التي تتوقف عندها أعدار المتعللين وتقطع عليهم طريق مخالفتها بقوله: «قَطَعَ الْعِلْمُ عُذْرَ الْمُتَعَلِّلِينَ»⁽⁴⁾.

4- يتَّسَّمُ التفكيرُ العلميُّ بالشموليّة واليقين، فالغرض منه هو الوصول إلى استنتاجات وحلول عامّة يُمكن الرجوع إليها في مواقف أخرى كثيرة. وقد جعل الإمام علي (عليه السلام) مراتب متتابعة للوصول إلى العلم، منها: العبرة من التجارب السابقة والتي تؤدي إلى البصيرة، ومن يُبصر يفهم الظواهر، وفهمه هذا يجعله على علم بها، وقد ربَّت هذه المراحل (عليه السلام) بقوله: «وَمَنْ اعْتَبَرَ أَبْصَرَ وَمَنْ أَبْصَرَ فَهَمَّ وَمَنْ فَهَمَّ عَلِمَ»⁽⁵⁾. وقد ذمَّ (عليه السلام) الحكّام الذين لا يستفيدون من العبر وتجارب الغير (نتائج

(1) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 137، صفحة 660.

(2) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 161، صفحة 665.

(3) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 107، صفحة 651.

(4) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 273، صفحة 689.

(5) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 196، صفحة 670.

البحوث التجريبية في عصرنا الحاضر) عندما كتب في عهده لمالك الأشتر (رضي الله عنه): «وإنَّما يُؤْتَى خَرَابُ الأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا وَإِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لِإِشْرَافِ أَنْفُسِ الوَلاةِ عَلَى الجَمْعِ وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالبَقَاءِ وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بِالعِبَرِ»⁽¹⁾.

5- الدقة والتجريد، إذ إنَّ اللغة التي يستخدمها الباحث هي لغة رياضية تقوم على أسس علمية دقيقة لضمان دقة وصحة النتائج. وقد كان (عليه السلام) يؤكِّد على منهج البحث المنطقي في علاج المشكلات بأنواعها للتوصُّل إلى حلول قابلة للتطبيق، فقد سأله سائل عن معضلة فقال له (عليه السلام): «سَلْ تَفْقُهَا وَلَا تَسْأَلْ تَعْتَنَّا فَإِنَّ الجَاهِلَ المُتَعَلِّمَ شَبِيهُ بِالعَالِمِ وَإِنَّ العَالِمَ المُتَعَسِّفَ شَبِيهُ بِالجَاهِلِ المُتَعَنِّتِ»⁽²⁾. إنَّ التفكير المتعصَّب يناقض المنهج العلمي في التفكير، فالمتعصَّب سيدور في حلقة مفرغة لإثبات ما يعتقدُه صواباً ومن ثمَّ سيكون شبيهاً بالجاهل، لأنَّه لن يتوصل إلى شيء غير ما يعتقدُه. تطورت العلوم كثيراً في القرن الماضي وتنوعت التخصصات العلمية حتى أصبحت المشاكل العمليَّة لا تُحل إلا بفريق بحثي متعدّد التخصصات. وقد تحولت الإنجازات العلميَّة والابتكارات من ثمرة لعمل فردي إلى ناتج لعمل فريق متنوع التخصصات. فرض هذا الواقع مفهوماً جديداً في التعليم والتعلم وهو المشاركة أو ما يُسمَّى بالتعلم التعاوني، إذ يتشارك المتعلمون الأنشطة التعليمية على شكل مجموعات. وقد أكَّد أمير المؤمنين (عليه السلام) على المشاورة في منهج الحكم، بل وشجع المؤهلين لتقديم المشورة على المبادرة في هذا المجال فوصف نفسه في إحدى خطبه بقوله: «فَلَا تُكْفُوا عَن مَقَالَةٍ بِحَقِّ أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلِ فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقَ أَنْ أُخْطِئَ»⁽³⁾. ورد هذا النصُّ في خطبة خطبها (عليه السلام) في صفين، وقد بيَّنتُ المنهج الذي وضعه (عليه السلام) لحكمه وما ينبغي لكل حاكم أن يصنعه مع رعيته، إذ مهد لذلك بعبارة سبقتها: «فَلَا تُكَلِّمُونِي بِمَا تُكَلِّمُ بِهِ الجَبَابِرَةَ وَلَا تَحْفَظُوا مِنِّي بِمَا يُحْفَظُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ البَادِرَةِ وَلَا تُخَالِطُونِي بِالمَصَانِعَةِ»⁽⁴⁾. وبذلك أزال الإمام (عليه السلام) الحواجز المعنويَّة التي تجعل المستشارين يهابون الحاكم في تقديم

(1) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 582.

(2) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 309، صفحة 696.

(3) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، خطبة 216، صفحة 447.

(4) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، خطبة 216، صفحة 447.

المشورة الصحيحة ويدهنون الحاكم عندما يكون رأيه خاطئاً. وفي السياق نفسه رسم الإمام (عليه السلام) لواله علي مصر مالك الأشر فكتب له في ضمن عهده له: «وَأَكْثَرُ مُدَارَسَةِ الْعُلَمَاءِ وَمُنَاقَشَةِ الْحُكَمَاءِ فِي تَثْبِيَتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرٌ بِإِدْرَاكِ وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ»⁽¹⁾.

وقد عدَّ (عليه السلام) المشاورة مصدراً قوياً وطريقاً للوصول إلى الحقائق، وظهر ذلك عن طريق وصاياه للناس في مناسبات عديدة، إذ قال: «الاسْتِشَارَةُ عَيْنُ الْهُدَايَةِ وَقَدْ خَاطَرَ مَنْ اسْتَعْنَى بِرَأْيِهِ»⁽²⁾. وقال (عليه السلام) أيضاً: «مَنْ اسْتَبَدَّ بِرَأْيِهِ هَلَكَ وَمَنْ شَاوَرَ الرَّجَالَ شَارَكَهَا فِي عُقُولِهَا»⁽³⁾ و«لَا ظَهِيرَ كَالْمُشَاوَرَةِ»⁽⁴⁾ و«لَا مُظَاهِرَةَ أَوْ تُقَى مِنَ الْمُسَاوَرَةِ»⁽⁵⁾.

يعدُّ البحث العلمي السبب الرئيس في تفوق الدول المتقدمة على الدول النامية، ويظهر ذلك عن طريق تخصيصها لنسبة كبيرة من ناتجها المحلي للإنفاق على البحث العلمي⁽⁶⁾. وتأتي التنمية المستدامة في مقدمة الاحتياجات الإنسانيّة لتحديد وحلّ المشكلات الحالية والمستقبلية للبشرية. وتمثل ثورة المعلومات نقلة نوعية في الحياة البشرية، إذ شهدت ابتكار تقنيات مؤثرة كشبكة الإنترنت والهاتف الخليوي مما وفرّ إمكانية هائلة لنقل المعلومات والاستفادة منها. وتسهم شبكة الإنترنت في توفير فرص عمل ضمن الاقتصاد الرقمي بشرط أن توفر خدمة سريعة ورخيصة وموثوقة. يمكن أن تساعد الرقمنة والتجارة والتسويق الإلكترونيان المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التغلب على تحدياتها وتحسين إمكانية وصولها للأسواق⁽⁷⁾. يُعرف الاقتصاد الرقمي بأنه نشاط اقتصادي يربط بين ملايين الناس والشركات والأجهزة والبيانات والعمليات يوماً عبر الإنترنت⁽⁸⁾. ازدادت بشكل

(1) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، رسالة 53، صفحة 574.

(2) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 199، صفحة 671.

(3) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 150، صفحة 664.

(4) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 49، صفحة 637.

(5) الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، حكمة 107، صفحة 651.

(6) العدواني، د. نادر مبارك، «دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت - دراسة مقارنة»، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد السابع، العدد الحادي عشر، 2021.

(7) يونغ، لي، «كيف تؤدي البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الثورة الصناعية الرابعة»، *ITU News Magazine*، العدد 3، 2017.

(8) <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/digital-economy>

ملحوظ نشاطات الاقتصاد الرقمي بسبب الابتكار المتمثل بالهاتف الذكي المتنقل، إذ أصبحت تلك الأنشطة ميسورة الوصول للجميع.

اتخذت منظمة الأمم المتحدة ثلاثة مؤشرات لمتابعة تنفيذ الدول الأعضاء فيها لخطط العناية بالابتكار والبحث العلمي، هي:

- نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول.
- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة.

تحاول المنظمة الأممية استكشاف مدى عناية البلدان بالبحث العلمي عن طريق عدد العاملين في البحث العلمي والمبالغ المصروفة على البحث العلمي. كذلك تستكشف المنظمة الدوليّة مدى توفر التكنولوجيا للجميع عن طريق وصول خدمة الهاتف المحمول إلى الجميع وفي المناطق المختلفة. وقد أغفلت منظمة الأمم المتحدة بعض العوامل المؤثرة في مجال البحث العلمي والابتكار، يمكن تلخيصها بما يأتي:

إنّ البحث العلمي وما ينتجه من ابتكارات في مجالات متعددة يبدأ من الأساليب المتبعة في التعليم والتعلم في المؤسسات التعليمية. فلا يُمكن لمراكز البحث العلمي أن تنتشر في البلدان وتكون مؤثرة فيها بدون تطوير طرق التعليم والتعلم في كافة المستويات الدراسية، بحيث تكون مبنية على التفكير العلمي والنقدي. ونجد أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قبل قرون عديدة قد وضع حجر الأساس للتفكير العلمي والمنطقي في حل المشكلات.

التفكير المشترك الذي يتدرب عليه الطلبة عن طريق التعلم التعاوني ينشئ جيلاً يؤمن بالعمل الجماعي ومن ثم ينجحون بسهولة عند عملهم ضمن فرق بحثية متعددة التخصصات. حلول المشكلات المختلفة في المجتمع تكون نسبة نجاحها مضمونة في حال اعتمادها على فرق بحثية متعددة التخصص. وقد أكد الإمام علي (عليه السلام) في مناسبات عديدة على أهمية المشاورة والاشتراك في التفكير وعدّه (عليه السلام) مصدر قوة لا مثيل له.

الاعتماد الحكومي على مراكز الأبحاث المتخصصة في التخطيط للمشاريع وحلّ

المشاكل مؤشر مهم لبيان فاعلية البحث العلمي في المنهج الحكومي، وإلا يمكن إنجاز آلاف البحوث والإنفاق عليها ومن ثم تركها من دون تنفيذ. وقد كانت سياسة أمير المؤمنين (عليه السلام) في حكمه مبنية على تشجيع الناس على إبداء الرأي وتقديم المقترحات التطويرية للحاكم ولا يبحث الحاكم عن من يؤيده فقط فضلاً عن طبقة المتملقين التي لا تنفع الحاكم في استقامة حكمه.

خاتمة:

تناول الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وبالرغم من التطور الحاصل على مر العصور في جميع المجالات المتعلقة بالمرتكزات الثلاثة لهذا الهدف، فقد كانت سيرة أمير المؤمنين (عليه السلام) ومنهجه في الحكم متفردة في التنمية المستدامة للمجتمع. لم ينظر (عليه السلام) للإصلاح من جانبه المادي فقط، بل جعل الإنسان المحور الأساس له، إذ ربط بين صلاح الإنسان وصلاح الوضع الاقتصادي للبلاد الذي لا تُصان كرامة الإنسان إلا به. البنى التحتية اللازمة للتنمية المستدامة لا بد أن تسهم في توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع من مأكّل وملبس وسهولة التنقل قبل أن تكون العامل الأساس لزيادة الإيرادات العامة للدولة، وفي الوقت نفسه ينبغي على مشاريع البنى التحتية أن تحافظ على التوازن الطبيعي وزيادة الغطاء الأخضر. هكذا كانت رؤية الإمام علي (عليه السلام) للبنى التحتية وهو ما لم تضعه منظمة الأمم المتحدة في ضمن مؤشراتها لقياس مدى عناية البلدان بالبنى التحتية.

لم يختلف نهج أمير المؤمنين (عليه السلام) في التعامل مع الصناعة عنه في مجال البنى التحتية، فالآثار السلبية للاحتكار على حياة الإنسان كانت مما يوصي (عليه السلام) ولاته على الأمصار بمكافحته لما له ضرر على المجتمع بحجب المنفعة الجيدة وزيادة ثمنها. هذا العامل المهم قد أغفلته الأمم المتحدة عندما وضعت مؤشرات الخاصة بقياس مدى تحقق التصنيع الشامل في البلدان، فضلاً عن إهمال التوزيع الجغرافي لأهل الصناعة، وهو ما كان (عليه السلام) يولي العناية بهم أينما كانوا في أطراف البلاد.

يُقاس تقدم الأمم عن طريق الابتكارات العلمية التي تحققها للبشرية، وكان أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهجه يهدف إلى بناء مجتمع يقوده العلم في كل مجال. إن رؤيته (عليه السلام) في هذا المجال كانت ذات عمق أكبر مما ذهبت إليه المنظمة الأممية في التعامل مع هذا الجانب، إذ تناول (عليه السلام) الجوانب الأساس للوصول إلى مجتمع يسود فيه التفكير العلمي. عُني (عليه السلام) بتطوير أساليب التعليم والتعلم بحيث تكون مبنية على التفكير العلمي والنقدي. ونجد أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قبل قرون عديدة قد وضع حجر الأساس للتفكير العلمي والمنطقي في حل المشكلات عن طريق التفكير المشترك والتعلم التعاوني الذي يكون الأساس للعمل مستقبلاً في ضمن فرق بحثية متعددة التخصصات. وقد كانت سياسة أمير المؤمنين (عليه السلام) في حكمه مبنية على تشجيع الناس على إبداء الرأي وتقديم المقترحات التطويرية للحاكم، فالاعتماد الحكومي على مراكز الأبحاث المتخصصة في التخطيط للمشاريع وحلّ المشاكل مؤثر مهم لبيان فاعلية البحث العلمي في المنهج الحكومي.

المصادر والمراجع

- 1 - https://www.un.org/en/academic_impact/sustainability
- 2 - الشريف الرضي، «نهج البلاغة»، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطار، مؤسسة الرافد للمطبوعات، 2010.
- 3 - <https://www.marefa.org//simplified> البنية التحتية
- 4 - http://arab_ency.com.sy/ency/details/189
- 5 - <https://www.almaany.com/>
- 6 - https://www.iisd.org/savi/faq/what_is_sustainable_infrastructure_2/
- 7 - «The critical role of infrastructure for the Sustainable Development Goals», The Economist Intelligence Unit EIU, 2019.
https://mawdoo3.com/cite_note_Fz9EzKKwLx_2
- 8 - مفهوم الصناعة وتطورها
- 9 - يونغ، لي، «كيف تؤدي البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الثورة الصناعية الرابعة»، ITU News Magazine، العدد 3، 2017.
- 10 - https://www.masterclass.com/articles/economics_101_what_is_a_monopoly
- 11 - مقررات المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وقراراته، ليما، بيرو، كانون الأول 2013.
- 12 - شمس، محمد ماهر، «دور الصناعة في التنمية الاقتصادية»، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني لمجلة الاقتصاد الإسلامي في حزيران 2019 <https://www.aliqtisadalislami.net>

-
- 13 . <https://www.twi-global.com/technical-knowledge/faqs/faq-what-is-manufacturing>
- 14 . <https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change>
- 15 . [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/684.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/684.htm)
- 16 . <https://study.com/academy/lesson/what-is-scientific-research.html>
- 17 . <https://mafahem.com/التفكير-العلمي>
- 18 - العدواني، د. نادر مبارك، «دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت - دراسة مقارنة»، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد السابع، العدد الحادي عشر، 2021.
- 19 . <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/digital-economy>

الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان

بين رؤية الإمام علي (عليه السلام) وأهداف التنمية المستدامة 2015 - 2030

أ.د. حيدر نعمة بخيت

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

المقدمة:

في جميع بلدان العالم يواجه الأفراد والجماعاتُ فرصاً غير متكافئة للغاية لتحسين أوضاعهم اقتصادياً واجتماعياً ناجمة من عدم المساواة، لأسباب قد ترجع إلى لون البشرة أو الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو المعتقد أو القومية أو مكان الإقامة. وهذه الأسباب أولاً تُعدّ غير أخلاقية عندما يميّز بين الأفراد على أساسها، وثانياً تؤثر في الرفاهية العالمية؛ لأنها تحدّ من فرص التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، لذا بعد انتهاء الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة للمدة 2000 - 2015، اتفق قادة العالم في أيلول من عام 2015 على تحديد أهداف جديدة للتنمية المستدامة، شرّعت خطط تنفيذها رسمياً من أول كانون الثاني عام 2016 ولغاية عام 2030، عدّت فيها التنمية عبارة عن طيف واسع وليس أن تتجسد في حالة معيّنة، فالبلدان الفقيرة تضمّ جيوباً للثراء الفاحش نتيجة التمايز الطبقي، وفي الوقت ذاته يوجد في البلدان الغنيّة جيوب للفقر المدقع جرّاء الأزمات المتكررة، لذا تنظر أهداف التنمية إلى كوكب الأرض ككلّ يتوجّب إدارته عن طريق خطط منسّقة وشمولية ذات نظرة بعيدة الأجل.

يعدّ الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الذي امتد مدّة حكمه لخمس سنوات (556 - 661م)، من أوائل الذين عنوا بالمساواة، إذ سبق الأمم المتّحدة بأكثر من ثلاثة عشر قرناً

بالعناية بقضية تحقيق العدالة والحدّ من انعدام المساواة بين أفراد المجتمع الإسلاميّ من المسلمين وغير المسلمين، وبين ولايات الدولة الإسلاميّة مترامية الأطراف، في رسائله الموجّهة إلى عماله في البلدان والأمصار التي وردت في نهج البلاغة وفي غيره من كتب التاريخ الإسلاميّ، فضلاً عن الأفعال التي قام بها عند إدارته لشؤون الدولة. لذا سيسلط هذا البحث الضوء على رؤية الإمام علي (عليه السلام) للهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة 2015 - 2030، المتمثل بهدف الحدّ من انعدام المساواة بين البلدان وبمقاصده السبعة، وبضوء ما متاح من نصوص تاريخية وأفعال تعود إلى الإمام علي (عليه السلام).

أولاً: مدخل إلى الهدف العاشر: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان في ظلّ أجندة التنمية:

إنّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs التي حددت بـ 17 هدفاً و169 غاية من الناحية القانونية غير ملزمة لبلدان العالم في تنفيذها، إلّا أنّ هذا لا يعني أنّها ستقف متفرّجة لها، بل المُستشف أنّها ستضع الخططَ والاستراتيجيات والأولويات لبلوغها في ضمن مُدَد زمنيّة معيّنة لما لها من أهميّة كبيرة في مسار التنمية؛ لأنّها ركّزت في حشد الطاقات والإمكانات اللازمة للقضاء على الفقر بأنواعه المختلفة بوصفه واحداً من العقبات المهمّة التي تقف بوجه التنمية، ومعالجة قضية عدم المساواة بين طبقات المجتمع، كذلك التركيز في قضية التغيير المناخيّ والحدّ من مسباتها⁽¹⁾.

يرتكز الهدف العاشر حول التمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ للجميع بغضّ النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقيّ أو الاثني أو الأصل. إنّ هذا الهدف يحدّ من عدم المساواة ويضمن عدم ترك أيّ شخص وراء الركب كجزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إنّ عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها هو سبب دائم للقلق، على الرغم من بعض الإشارات الإيجابية نحو الحدّ من عدم المساواة في بعض الأبعاد، كالحدّ من التفاوت النسبي في الدخل في بعض البلدان والوضع التجاريّ التفضيليّ

(1) حيدر نعمة بخيت، احمد إبراهيم الزرني، مؤشرات قطاع التعليم في العراق في ظل أجندة 2030، بحث مقدم إلى مؤتمر (الاقتصاد العراقي في ظل أجندة التنمية المستدامة 2030) للمدة 17 - 18 نيسان 2019، جامعة البصرة، 2019، ص2.

الذي يعود بالفائدة على البلدان منخفضة الدخل، إلا أنّه ما يزال عدم المساواة قائماً. وقد أدّى COVID - 19 إلى تعميق أوجه عدم المساواة القائمة، إذ أصابت المجتمعات الأشدّ فقراً وضعفاً، إذ سلطت أزمة COVID - 19 الضوء على التفاوتات الاقتصادية وشبكات الأمان الاجتماعيّ الهشّة التي تترك المجتمعات الضعيفة تتحمّل وطأة الأزمة، في الوقت نفسه أدّت التفاوتات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة إلى تضخيم آثار الوباء⁽¹⁾.

إنّ الهدف العاشر المتمثل بالحدّ من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها يتضمّن المقاصد الآتية⁽²⁾:

10.1 بحلول عام 2030م، تحقيق واستدامة نمو الدخل تدريجياً لأدنى 40 في المائة من السكّان بمعدّل أعلى من المتوسط الوطنيّ.

10.2 بحلول عام 2030م، تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسي للجميع، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الاثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصاديّ أو أيّ وضع آخر.

10.3 ضمان تكافؤ الفرص وتقليل عدم المساواة في النتائج، بما في ذلك القضاء على القوانين والسياسات والممارسات التمييزيّة وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات المناسبة في هذا الصدد.

10.4 اعتماد سياسات، لا سيما السياسات الماليّة وسياسات الأجور والحماية الاجتماعيّة، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً.

10.5 تحسين تنظيم ومراقبة الأسواق والمؤسسات الماليّة العالميّة وتعزيز تنفيذ مثل هذه اللوائح أو التنظيمات.

10.6 ضمان تعزيز التمثيل والصوت للبلدان النامية في صنع القرار في المؤسسات الاقتصاديّة والماليّة الدوليّة العالميّة من أجل إنشاء مؤسسات أكثر فعالية ومصدقية ومساءلة وشرعية.

(1) أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتّحدة: منشورة على الرابط الآتي:

<http://www.un.org/sustainabledevelopment>

(2) United Nations, Transforming Our World: The 2030 Agenda For Sustainable Development , October 2015, P.25-26.

10.7 تسهيل الهجرة وتنقل الأشخاص بشكل منظم وآمن ومنتظم ومسؤول، عن طريق تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والمدارة بشكل جيد.

إنّ الغايات السبعة تُعدّ غاياتٍ ختاميةً يتمّ تحقيقها عن طريق المؤشرات. أمّا الغايات الثلاثة المتبقية فتتمثل في السبل التي عن طريقها يتمّ تحقيق الغايات، وهي⁽¹⁾:

10.a تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصّة والتفضيلية للبلدان النامية، ولا سيما أقلّ البلدان نمواً، وفقاً لاتفاقات منظّمة التجارة العالميّة WTO.

10 - b تشجيع المساعدة الإنمائية الرسميّة والتدفّقات الماليّة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبيّ المباشر FDI، إلى الدول التي تشتدّ الحاجة إليها، ولا سيما أقلّ البلدان نمواً والبلدان الإفريقيّة والدول الجزيريّة الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحليّة، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنيّة.

10.c بحلول عام 2030م، خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقلّ من 3 % والقضاء على قنوات التحويل الماليّ التي تزيد تكاليفها عن 5 %.

ثانياً: الأوضاع الاقتصاديّة للدولة الإسلاميّة قبل تولّي الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) الخلافة:

على الرغم من أنّ الدعوة الإسلاميّة قد بدأت في مكّة إلا أنّ بدايتها تعود إلى تولّي النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلّم) إدارة الأمور الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة بعد هجرته إلى يثرب التي (سُميت لاحقاً بالمدينة المنورة) بداية العام الهجريّ ولغاية عام 11 للهجرة. كانت الأوضاع الاقتصاديّة في المدينة المنورة غير معقّدة والحياة تتسم بالبساطة، فالمدينة المنورة كان اقتصادها يعتمد على الزراعة بشكل كبير، وهي تقع في أرض مستوية تُحاط ببعض المُرتفعات لعلّ أشهرها جبل (أحد). ونظراً لتوافر المياه في الأودية وفي الآبار فإنّها تزرع المحاصيل الزراعيّة كالخضر والشعير والنخيل، إلا أنّ الإنتاج يتسم بالمحدوديّة ومخصّص للاستهلاك المحليّ باستثناء تصدير كمّيّات محدودة

(1) United Nations, Transforming Our World: The 2030 Agenda For Sustainable Development, op cit, P. 26.

إلى البدو المُحيطين بالمدينة، تقابلها استيراد بعض منتجات البدو التي لا تتوفر لديهم، وتستورد الحبوب أيضاً من بعض أطراف بلاد الشام. واشتهر فيها عدد من الأسواق التجاريّة منها: سوق قينقاع وسوق زباله، وكانت تتم معظم عمليات المبادلة عن طريق المقايضة. ولم تشتهر المدينة بمنتجات صناعية ممكن أن تُصدّر، ولم يرتبط سكانها بعمليات تجاريّة كبيرة مع الخارج كسكان مكّة، لأنّها تقع بعيداً عن طرق التجارة المعروفة آنذاك، ممّا ترتّب على ذلك عدم ارتباط سكانها بعلاقات تجاريّة أو سياسيّة مع المناطق والمدن الأخرى. كذلك لم تشتهر المدينة دينياً لعدم وجود آلهة معروفة يتعبّد بها المشركون كما في مكّة.

إنّ معظم سكان المدينة من العرب، ويتكونون من قبيلتي الأوس والخزرج، وكلّ منهما ينقسم إلى عشائر متعدّدة، فضلاً عن عدد غير قليل من اليهود يعتقد أنّهم هاجروا إليها بعد طرد الرومان لهم من فلسطين⁽¹⁾.

1 - عهد النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلّم):

في عهد النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلّم) الذي امتدت مدّة حكمه من 622م لغاية سنة 11 هـ (632م)، كانت الأوضاع الاقتصاديّة في هذه المدّة في المدينة المنورة ومحيطها بسيطة وغير معقّدة، والموارد التي تدخل لبيت المال مصدرها الأساس الحقوق الشرعيّة ولا سيما الزكاة من الأرض والثروة الحيوانيّة. وقد استثمر المهاجرون والأنصار الأراضي غير المُستغلّة عن طريق عملية زراعيّة كبرى وتملّكها وفقاً للحديث الشريف: «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له»⁽²⁾. وكذلك الغنائم التي تقع بيد المسلمين في أثناء المعارك مع المشركين، والضرائب الزراعيّة المتنوّعة كالخراج الذي حصلوا عليه نتيجة الصلح مع أصحابها، والجزية، والفيء الذي يحصل عليه المسلمون من دون قتال ليكون أمره للرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم) يديره حيثما يشاء وفقاً للآية الكريمة 6 و7 من سورة الحشر⁽³⁾.

(1) د. صالح أحمد العلي، الإدارة في العهود الإسلاميّة الأولى، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2001، صص 72-73.

(2) الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الجزء 25، مطبعة مهر، قم، 1414 هـ، ص 412.

(3) د. محمد ضيف الله البطانية، الحياة الاقتصاديّة في العصور الإسلاميّة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 15.

وهذه الإيرادات بشكل عام تُعدّ بسيطة في هذه المرحلة ولا تُؤلف موارد كبيرة، إذ لا تُؤدّي إلاّ لتحقيق حدّ الكفاف (المستوى الأدنى من المعيشة) للمسلمين ولم تؤسس لفوارق مجتمعيّة، ويتمّ توزيعها على المقاتلين من المسلمين ومن ثمّ على المستحقّين من المعدمين والفقراء.

2 - عهد الخليفة أبو بكر:

تسلّم الخليفة أبو بكر الخلافة في شهر ربيع الأول سنة 11 للهجرة بعد وفاة الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلّم) واستمر لغاية جمادى الآخرة من سنة 13 للهجرة، وبذلك كانت مدّة خلافته أقلّ من سنتين، تميّزت بكثرة الحروب التي خاضها المسلمون لأسباب مختلفة⁽¹⁾. ومدّة خلافته لم تشهد تغييراً كبيراً على المستوى الاقتصادي والماليّ للمسلمين. وعلى الرغم من ذلك انطلقت الجيوش الإسلاميّة باتجاه العراق وبلاد الشام، نجم عنه عقد مصالحات عديدة، منها المصالحة مع الحيرة في العراق مقابل 70 ألف درهم⁽²⁾، وكذلك المصالحة مع بانيقيا وعين التمر وأهل الأنبار وطيلسان وأهل نهر المرأة في الأبلّة مقابل 12 ألف درهم، وغيرها. وقد تمّ إرسال الخمس إلى المدينة المنورة إيراداً إلى بيت مال المسلمين (الخزينة المركزيّة).

3 - عهد الخليفة عمر بن الخطاب:

تولّى عمر بن الخطاب الخلافة سنة 13 هجرية لغاية سنة 23 هجرية. وشهدت مدّة خلافته انعطافة اقتصاديّة وماليّة كبيرة للدولة الإسلاميّة، إذ جنى الخليفة عمر بن الخطاب ثمار تحرّكات وحروب الخليفة أبي بكر، في المدّة 13 - 15 هجرية، ونجم عن حروب المسلمين فتح العراق وبلاد الشام لتصبح أراضي زراعية شاسعة غنيّة بالخيرات تحت سيطرة المسلمين⁽³⁾، ومن ثمّ تحوّل قسم من إيراداتها إلى بيت مال المسلمين في المدينة المنورة،

(1) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، الجزء الثاني، تحقيق عبد الأمير مهنا، شركة الأعلمي للمطبوعات، لبنان، 2010، ص 11-26.

(2) بعضهم قال بـ 100 ألف درهم، واخرون قالوا بألف درهم مع رحل. انظر في:

- أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، صححه وعلق هوامشه محمد حامد الفقي، بدون سنة نشر، ص 39-117.

(3) الدكتور جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي، الفقه الاقتصاديّ لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، الطبعة الأولى، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة، 2003، ص 8.

لتحصل انتقالاً كبيرة في الوضع الاقتصادي للدولة الإسلامية نتيجة ارتفاع الإيرادات المالية بعد سنة 15 هجرية، لدرجة وضعت الأموال أمام باب المسجد وكانت على شكل أكوام كبيرة من الأموال والذهب والفضة، وفي تلك المدة معظم الأموال المستعملة إمّا دينار ساساني أو درهم بيزنطي، إذ لم يكن لدى المسلمين عملة خاصّة بهم. وفي هذه المدة لم تكن توجد آلية معيّنة لتوزيع هذه الأموال الكبيرة بين المسلمين من مقاتلين وغيرهم، لذلك لمّا رأى الخليفة عمر بن الخطاب هذه الأموال قال: «أيّها الناس قد جاءنا مالٌ كثيرٌ، فإن شئتم كِلنا لكم كيلاً، وإن شئتم عددنا لكم عدّاً»، لذلك بدأ التفكير بطريقة أو نظام ماليّ في توزيع هذه الأموال الطائلة، وفعلاً كان ذلك النظام الماليّ في سنة 17 هجرية، الذي يقوم على تحديد عطاء لكلّ مسلم ومسلمة على أساس سابقته في الإسلام، ليحصل المسلمون الأوائل على عطاءات مالية كبيرة، في حين كان عطاء المسلمين المتأخرين أقلّ⁽¹⁾. وهذه العطاءات قد تكون سنويّة أو نصف سنويّة وبحسب الوضع القائم ومدى توفرها، وتكون ثابتة ويتمّ تدوين ذلك في ديوان العطاء إذ تدون أسماءهم وعطاءاتهم. وهذا النظام يتعد عن مبدأ المساواة بين الناس التي نادى بها الإسلام، لذا كان لهذا النظام نتائج خطيرة تمثلت بخلق فوارق طبقية كبيرة بين المسلمين، ومن ثمّ تدمير بنية المجتمع الإسلاميّ، إذ بعد سنوات قليلة أصبح المسلمون الأوائل من الأثرياء الذين يمتلكون البساتين والأراضي ويكتزون الذهب والفضة ويشترون العبيد ويتحكّمون في أمور المسلمين ويعيشون حياة الرفاهية بعيداً عن المبادئ السامية التي تدعو إلى المساواة بين المسلمين.

4 - عهد الخليفة عثمان بن عفان:

آلت الخلافة إلى عثمان بن عفان في شهر ذي الحجة سنة 23 هجرية، واستمرت لغاية سنة 36 هجرية. دخل الخليفة عثمان بن عفان مرحلة الشيخوخة قبل وصوله للخلافة بعمر يتراوح بين 68 و90 على اختلاف الروايات⁽²⁾.

كان مصدر إيرادات بيت المال الزكاة والخمس والجزية، كما هو الحال مع خلافة أبي بكر، يضاف إليها في مدة خلافة عمر بن الخطاب خراج الأرض وعشور التجارة التي

(1) المصدر السابق نفسه، ص 231 - 248.

(2) قطب إبراهيم محمد، السياسة الماليّة لعثمان بن عفان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986، ص 44.

فُرضت في عهد خلافة عمر بن الخطاب كما يروي بعضهم، إذ كان يؤخذ عُشر تجارة التجار المسلمين إذا مروا بالأراضي غير الإسلامية، لذا عوملوا بالمثل عن طريق فرض ضريبة على تجار هذه البلدان عندما يمرّون في الأراضي الإسلامية. وكذلك هنالك إيرادات الضوائع والتركات التي لا وريث لها، وهي تُعدّ إيراداتٍ عارضةً وغير دائمة⁽¹⁾.

استمر الخليفة عثمان بن عفان على نفس السياسة الماليّة للخليفة أبي بكر الصديق والخليفة عمر بن الخطاب؛ لأنّ ذلك شرط مبايعته للخلافة وفقاً لوصيّة الخليفة عمر بن الخطاب، مع الاجتهاد في بعض القضايا. وقد وقع الخليفة في عدد من الأخطاء التي كان لها آثار اقتصادية، منها إطلاق أيدي أقاربه والتجاوز على بيت مال المسلمين، إذ أعطى أقرباءه إدارة وتولّي الحكم والسلطة، فقد استعمل الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة في العراق، ومعاوية على الشام، واستعمل عبد الله بن أبي سرح على مصر، وسعيد بن العاص على الكوفة، أمّا عبد الله بن عمر فقد أعطاه البصرة. إنّ أهمّ نتائج هذا النظام للسياسة الماليّة للخليفة عثمان بن عفان هو زيادة الفوارق الطبقيّة الفاحشة بين المسلمين نتيجة اختلاف العطاء ليزداد ثراء الطبقة الغنيّة، وأصبحت طبقة متمكّنة من المهاجرين والأنصار تعيش حياة الإسراف والبذخ ومتسلّطة على رقاب المسلمين بعيداً عن تعاليم الإسلام، أمّا بنو أميّة فقد أثروا ثراءً فاحشاً، لدرجة أنّ خازن بيت المال اعترض على عطاء الخليفة عثمان بن عفان، فقال له الخليفة: «إنّما أنت خازن لنا، فإذا أعطيناك فخذ وإذا سكتنا عنك فاسكت»⁽²⁾.

إنّ العصبية القبليّة التي امتاز به الخليفة عثمان بن عفان وولاته من بني أميّة والسياسة التي اتبعوها في التولية والعطاء نجم عنها تذرّ عامّة المسلمين، إذ أدّت إلى موجة سحق آلت إلى مقتل الخليفة نفسه سنة 35 هجرية.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 54.

(2) عبد الحسين أحمد الأميني، الغدير في الكتاب والسنة والأدب، الجزء السادس، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1976، ص 242.

ثالثاً: أوضاع الدولة الإسلاميّة خلال مدّة خلافة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام):

امتدّت مدّة حكم الإمام علي (599 - 661)⁽¹⁾ م حوالي 5 سنوات، أي من سنة 35 هـ إلى سنة 40 هـ، واتخذ من مدينة الكوفة في وسط العراق عاصمة للدولة الإسلاميّة المترامية الأطراف، بعد أن عاد من معركة الجمل في البصرة فدخل مدينة الكوفة في 12 من شهر رجب عام 36 هـ الموافق لـ 3 - 1 - 657م، ليتخذها مقراً للحكومة ومؤسساتها بدلاً من المدينة المنوّرة، إذ إنّ أغلب من قاتل معه كان من أهل الكوفة، فقد قُدّر من التحق به منها ستة آلاف مقاتل، في حين كان حوالي ألف مقاتل فقط من أهل الحجاز اشترك في هذه المعركة، ومن ثمّ تُمثل هذه المدينة ثقل القواعد الشعبيّة المؤيِّدة للإمام علي (عليه السلام). فالأنصار وهم السكّان الأصليون أصبحوا مهمشين في المدينة المنوّرة نتيجة هجرة عوائل القرشيين إليها وأصبحوا المتنفّذين في السلطة والأموال، وهؤلاء معروفون بنظرتهم المعادية للإمام علي (عليه السلام) ويعدّونه بمثابة العدو لهم، لذا بدأت ملامح حركات التمرد تبرز بشكل واضح لتتوجّج بمعركة الجمل في البصرة في 13 جمادى الأولى عام 36 للهجرة (656 ميلادية) التي كانت بتعبئة وتجهيز وتحريض وقيادة كلّ من السيدة عائشة وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام، وقد قتل فيها وفقاً لإحدى الروايات أكثر من ستة عشر ألفاً من أصحاب الجمل وأربعة آلاف رجل من أصحاب الإمام علي (عليه السلام)، وكان من بين القتلى الزبير بن العوام قتله عمرو بن جرموز المجاشعي بوادي السباع في البصرة⁽²⁾.

وفي شهر صفر لسنة 37 للهجرة الموافق لسنة 657 ميلادية وقعت معركة صفين عند الحدود السورية العراقية قرب مدينة الرقّة السوريّة بين جيش الإمام علي (عليه السلام) وجيش معاوية بن أبي سفيان، استمرت المعركة لمدة طويلة قُتل فيها عدد من أصحاب الإمام علي (عليه السلام) المقربين منهم: عمّار بن ياسر وخزيمة بن ثابت وأويس القرني وغيرهم، وانتهت بشهر صفر من عام 38 للهجرة بخدعة رفع المصاحف على رؤوس الرماح لعمرو بن العاص ونفاق الأشعث بن قيس وجماعته وإصرارهم على التحكيم، بعد أن كان

(1) ولد في 13 رجب 32 ق. هـ. الموافق 17 مارس 599 م واستشهد يوم 21 رمضان 40 هـ. الموافق 28 يناير 661 م.

(2) الموفق بن أحمد بن محمد الخوارزمي، الطبعة الثانية، المناقب، مؤسسة النشر الإسلامي، 1411 هـ. ق، ص 181.

إعلان النصر لجيش الإمام علي (عليه السلام) قاب قوسين أو أدنى. وفي تلك المعركة قُدِّرَ عدد القتلى بـ 70 ألف قتيل، 45 ألف قتيل من أهل الشام و25 ألف قتيل من جيش الإمام علي (عليه السلام) ⁽¹⁾.

وفي عام 38 للهجرة حدثت معركة النهروان التي قاتل فيها الإمام علي (عليه السلام) التيارات الفكرية المنحرفة والتمردة على حكمه التي أسهمت بالتحكيم الذي نجم عنه فشل معركة صفين، ومن أبرز قادتهم أبو موسى الأشعري وحر قوص بن زهير التميمي، وهم من رجال القبائل البدوية كقبيلة بني تميم وبكر بن وائل.

بدأت المعركة عندما أدرك الإمام علي (عليه السلام) تمادي هؤلاء في غيهم وإصرارهم على الحرب، جهّز أربعة عشر ألف مقاتل، ولم يبلغ من الناجين من الخوارج سوى عشرة أشخاص فقط، في حين هنالك أربعمئة جريح لم يجهز عليهم جيش الإمام، إذ تمّ تسليمهم إلى عشائهم، في حين لم يبلغ قتلى جيش الإمام العشرة فقط ⁽²⁾.

رابعاً: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان في ظلّ خطب الإمام علي (عليه السلام):

إنّ الأحداث التي واجهها الإمام علي (عليه السلام) في مدّة خلافته للدولة الإسلاميّة لم تمنع من أن تكون لديه رؤية تنموية واضحة ومسار اقتصادي يتناسب مع طبيعة وواقع الحياة الاقتصاديّة في تلك المدّة، فطبيعة الحياة الاقتصاديّة تُعدّ بسيطة وغير معقّدة كما هو الحال في وقتنا الحاليّ، ولم يظهر علم الاقتصاد بعد كعلم مستقلّ بحدّ ذاته، وإنّما هنالك أفكار ومقولات اقتصادية متفرّقة ظهرت في خطب وأفعال رجال الدين والفلاسفة والحكّام والمفكرين، فالاقتصاد كعلم مستقل ظهر عام 1776م على يد العالم الإسكتلندي آدم سميث Adam Smith 1723 - 1790 عندما ظهر كتابه «بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها» ⁽³⁾. ومن

(1) نصر بن مزاحم المنقري، وقعة صفين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1382 هـ، ص 475 وص 558.

(2) أبو الحسن بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تصنيف أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، لبنان، 2005، ص 315 - 316.

(3) Adam Smith, The Wealth of Nations - An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, University Of Chicago Press, 1977.

ثم يُعدّ الخوض في أعماق الواقع الاقتصاديّ والتنمويّ عملية في غاية التعقيد والصعوبة، لاختلاف الظروف الزمانية والمكانية أولاً، وبحسب ما هو معروف أنّ الحاجة أم الاختراع، لذا لا تحتم طبيعة المجتمع الاقتصاديّة والاجتماعيّة عليه الخوض في تفاصيل ونظريات اقتصاديّة وتنمويّة معقّدة كما هو عليه اليوم، فضلاً عن فقدان كثير من النصوص والروايات التاريخيّة ثانياً، الأمر الذي يعني صعوبة أو استحالة الإحاطة بكلّ ما تمّ ذكره من أفكار ورؤى ونظريات، الأمر الثالث إنّ الجهد البشري مهما كان يبقى قاصراً ولا يمكن أن يغطّي أيّ موضوع بصورة تامّة، ولا سيما الموضوعات التاريخيّة.

ومع كلّ ما تمّ ذكره فإنّ نهج البلاغة الذي يعود إلى الإمام علي (عليه السلام) يعدّ غنياً بهذا المجال، فكتاب نهج البلاغة هو الذي جمع فيه الشريف الرضي⁽¹⁾ خطب ومواعظ الإمام علي (عليه السلام) الموجهة للناس التي تميّز بالبلاغة والفصاحة ورسائله الموجهة إلى عمّاله في البلدان والأمصار. وفيما يتعلّق بموضوعه البحث فإننا نستعرض ما ذكّر في نهج البلاغة فيما يتعلّق بالهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة 2015 - 2030 وغاياته العشر.

10.1 بحلول عام 2030، تحقيق واستدامة نمو الدخل تدريجيّاً لأدنى 40% من السكان بمعدّل أعلى من المتوسط الوطنيّ.

إنّ مشكلة عدم تحقيق نموّ مستدام تعاني منه كثيرٌ من بلدان العالم، وعادة ما تكون التنمية مرتبطة بمشكلة أخرى تتمثل بعدم العدالة في توزيع الدخل بين السكان، وهي من المشاكل التي لاقت عناية الاقتصاديين ورجال السياسة، لما لها من آثار مهمّة في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وأمناً. وقد عانت معظم البلدان المتقدّمة والنامية على حدّ سواء من مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخل القوميّ بين أفراد المجتمع.

والمقصود بتوزيع الدخل هو حصّة كلّ عنصر من عناصر الإنتاج التي أسهمت كمدخلات إنتاج في تكوين الدخل، وأسلوب التوزيع الذي يعكس النظام الاقتصاديّ القائم، ومدى

(1) الشريف الرضي هو أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم (359 هـ - 406 هـ / 969 م - 1015 م)، ويلقب بالشريف الرضي، وهو عميد الطالبين، ولد وتوفي في مدينة بغداد.

تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم الآلية المتبعة في توزيعه. وعادة ما يتخذ متوسط نصيب الفرد average per capita من الدخل القومي كمؤشر لمدى غنى الدولة وتطورها الاقتصادي وارتفاع مستويات التنمية فيها، إذ كلما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفع تصنيف الدولة عالمياً كدولة متقدمة اقتصادياً (باستثناء الدول النفطية التي تأتي ثروتها من استخراج الوقود الأحفوري وليس من تقدمها الاقتصادي) مع مراعاة العدالة في التوزيع، لأن تركّز الثروة والدخل بيد عدد محدود من السكّان يعني حرمان نسبة كبيرة منهم من التمتع بالحياة الكريمة ورفع مستوى المعيشة standard of living عن طريق ارتفاع التكلفة التي لا تتناسب مع القوة الشرائية الحقيقية للدخل الفردي، ومن ثم يُصنّف هؤلاء السكّان من الفقراء، لأنهم يعيشون تحت خط الفقر، إذ يعتمد عدد الأشخاص الفقراء في البلدان الغنية ومتوسط نوعية الحياة التي يعيشونها بشكل كبير على كيفية توزيع الدخل بشكل متساوٍ equally أو غير متساوٍ unequally⁽¹⁾.

يعدّ الحدّ من عدم المساواة في الدخل غاية في الأهمية لأسباب عديدة، إذ غالباً ما يكون عدم المساواة في الدخل مصحوباً بالفقر وعدم المساواة في الفرص، إذ تواجه الأسر منخفضة الدخل تحديات أكبر في الاستثمار في التعليم المناسب، ممّا يحدّ من فرص العمل والدخل للجيل القادم، وقد تواجه البلدان ذات الفجوات الأوسع في الدخل مخاطر أكبر تؤثر في الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ممّا يزيد من مخاطر الأزمات، ومن ثمّ يحتمل أن يقوّض النمو الاقتصادي المستدام والتنمية⁽²⁾.

ويعبر عن مدى تحقق العدالة من عدمه عن طريق معامل جيني ومنحنى لورينز Lorenz curve الذي اقترحه لأول مرة عام 1905 لورينز⁽³⁾، حيث يقيس التوزيع التراكمي cumulative distribution لمتغير ما قيد الدراسة ومدى ابتعاده عن التوزيع المتساوي equal distribution كالدخل والثروة والناجح، وغالباً ما يُستعمل في قياس التفاوت في توزيع الدخل بين السكّان.

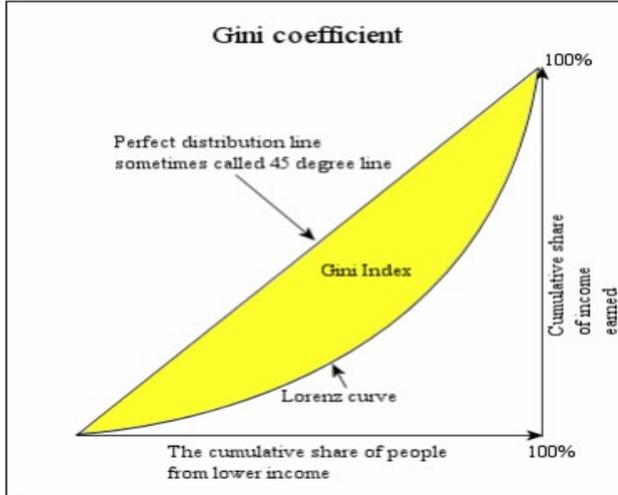
(1) Tatyana P. Soubbotina, Beyond Economic Growth An Introduction to Sustainable Development, Second Edition, International Bank for Reconstruction, Washington, 2014, P.28.

(2) International Bank for Reconstruction and Development, Global Economic Prospects, World Bank, Washington, JANUARY 2022 , P.157.

(3) Yanqin Fan, and others, Lorenz Map, Inequality Ordering And Curves Based on Multidimensional Rearrangements, Papers 2203.09000, IDEAS, 17 march 2022, P.1.

أمّا معامل جيني Gini coefficient فهو مقياس لعمق التفاوت وعدم المساواة في التوزيع، ويُعرّف بأنّه نسبة ذات قيم بين 0 و1، البسط هو المنطقة الواقعة بين منحني لورنز للتوزيع وخط التوزيع المنتظم، أمّا المقام فهو المنطقة الواقعة تحت خطّ التوزيع المنتظم، وقد طوّره الإحصائي الإيطالي كورادو جيني Corrado Gini ونُشر في بحثه عام 1912 «Variabilità e mutabilità التباين والتغيّر».

إنّ مؤشر جيني Gini index، هو معامل جيني معبّرٌ عنه كنسبة مئوية، ويساوي معامل جيني مضروباً في 100 (معامل جيني يساوي نصف فرق المتوسط النسبي). غالباً ما يُستعمل معامل جيني لقياس عدم المساواة في الدخل، فالقيمة (0) تعبّر عن الحالة المثالية المتمثلة بالمساواة الكاملة في الدخل (أي أنّ كلّ شخص لديه نفس الدخل)، والقيمة (1) تعبّر عن عدم المساواة الكاملة في الدخل (أي أنّ فرداً واحداً يستحوذ على كلّ الدخل، في حين بقية الأفراد لا يحصلون على أيّ شيء ويكون دخلهم صفرياً)⁽¹⁾.



شكل (10 - 1) معامل جيني ومنحني لورنس

Source: Gini coefficient. A study published in the following link:

– <http://www3.nccu.edu.tw/~jthuang/Gini.pdf>

(1) Gini coefficient, A study published in the following link: - <http://www3.nccu.edu.tw/~jthuang/Gini.pdf>

عني الإمام (عليه السلام) بالعوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق النمو في الدخل وتعمل على ديمومته. منها عنايته بالادخار saving والاستثمار investment، إذ روي عنه في هذا المجال قوله: «وَمِنْ اقْتَصَرَ عَلَى قَدْرِهِ كَانَ أَبْقَى لَهُ»⁽¹⁾. هنا يبين أن الإنفاق يكون على قدر الحاجة، ومن دون تبذير ليُدخِر المتبقي منه، فالادخار يكون الشرط الأساس إلى الاستثمار الذي يحتاج إلى تخطيط وخبرة ودراية بالفرص الاستثمارية المدعومة بدراسات الجدوى، لذا يوصي الإمام (عليه السلام) باغتنام الفرص الاستثمارية وعدم إضاعتها، فقد روي عنه (عليه السلام) قوله: «إِضَاعَةُ الْفُرْصَةِ عُصَّةٌ»⁽²⁾.

إن فكرة العدالة في التوزيع distribution لها دورها في تعزيز نمو الدخل وديمومته، إذ إن التوزيع العادل يترتب عليه بناء المجتمع مادياً ونفسياً وروحياً، والعمل على منع تكدُّس الأموال عند الأفراد أو في بيت المال، فالتوزيع بلا عدالة لن يخلق مجتمعاً متوازناً اقتصادياً واجتماعياً⁽³⁾. وذلك ما نستشفه جلياً فيما ورد من خطب في كتاب نهج البلاغة، وعن طريق التطبيق العملي لهذه العدالة في مدة حكم الامام (35 - 40 هـ). فقبل أن يتولَّى الإمام علي بن أبي طالب الحكم كان من سبقه من الخلفاء، ولا سيما الخليفة الثالث عثمان بن عفان، قد فضّلوا السابقين في الإسلام على غيرهم، وفضّلوا المهاجرين إلى المدينة المنورة على الأنصار، وأيضاً فضّلوا العرب على العجم في العطاء. وهذا خلاف ما كان يعمل به الرسول محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وهو منافٍ لمبادئ العدالة في الإسلام، إذ لم يكن ذلك على أساس العمل الصالح والتقوى، وهو مدعاة لإعادة الجاهلية والروح القبلية التي كانت سائدة في الجزيرة العربية قبل الإسلام. وقد حصل أعيان قريش على هبات مالية ضخمة، ووفقاً للمسعودي: «بلغت ثروة الزبير خمسين ألف دينار وألف فرس، وألف عبد... وكانت غلة طلحة من العراق كل يوم ألف دينار. وحين مات زيد بن ثابت خلف من الذهب والفضة ما كان يُكسّر بالفؤوس»⁽⁴⁾. فقد تدفقت الثروات المالية الضخمة على المدينة ومكة

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ضبط نصه: د. صبحي الصالح، الطبعة الرابعة، دار الكتاب اللبناني، لبنان 2004، ص 404.

(2) الشريف الرضي، مصدر سبق ذكره، ص 489.

(3) هاشم حسين ناصر المحنك، أوضاع الكوفة الاقتصادية في عهد أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الطبعة الثانية، دار أبناء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، 2013، ص 50.

(4) أبو الحسن ابن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجواهر، ج 2، مصدر سابق، ص 341 - 343.

واستثمار الخواصّ بها، فانتشر في المدينة أنواع اللهو ما نجم عنه ظهور طبقتين من الناس طبقة الأرستقراطيين والمتمثلين بأصحاب الثروات الكبيرة، والطبقة الثانية هي طبقة الفقراء والمحرومين ويمثّلون الأغلبية العظمى من الناس.

سعى الإمام علي منذ وصوله إلى الحكم إلى ترسيخ أسس العدالة الإسلاميّة والبشرية، والعمل على إصلاح ما فسُد في الدولة الإسلاميّة، لذا ساوى في العطاء لتحقيق العدالة في توزيع الثروات، وأمر أصحاب الأموال والثروات الضخمة بدفع ما عليهم من حقوق للدولة، وعزّل الولاة غير الصالحين، وحاسب بعضاً منهم، وطبّق مبدأ «من أين لك هذا؟»⁽¹⁾. إذ كان الإمام (عليه السلام) لديه موقفه المبدئيّ إذ لا يضحّي بالمبادئ لأجل المصالح، ويرى معظم الكتّاب أنّه ما فتح باب الخلاف والانشقاق عليه إلاّ لقيامه بالتوزيع المتساوي للعطاء، لأنّ المال والنفوذ يمثل للمخالفين كلّ شيء ولا يجوز الاقتراب من مصالحهم الماديّة.

عندما أراد الإمام (عليه السلام) تطبيق مبادئه في العطاء قال مخاطباً الناس: «لا يتخلّفن أحدٌ منكم عربيّ ولا عجميّ، كان من أهل العطاء أم لم يكن، إلاّ حضر...»⁽²⁾، وقال أيضاً: «فأما هذا الفيء فليس لأحدٍ على أحد فيه إثرة، وقد فرغ الله من قسمته، فهو مال الله، وأنتم عباد الله المسلمون، وهذا كتاب الله به أقررنا وله أسلمنا، وعهد نبينا بين أظهرنا فمن لم يرضَ به فليتولّ كيف شاء»⁽³⁾.

إنّ توزيع العطاء بشكل متساوٍ وفقاً للنظرية الاقتصادية سيؤدّي أثراً كبيراً في تعزيز القوّة الشرائية لدى غالبية الناس الذين يتميّزون بارتفاع الميل الحديّ للاستهلاك marginal propensity to consume لديهم، وهذا يؤدّي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة، ومن ثمّ يحفّز العرض على الزيادة لغرض تلبية الزيادة في الطلب، ما ينجم عن ذلك تطوّر الصناعة والزراعة والتجارة، ومن ثمّ زيادة الاستخدام ويرفع من مستوى النموّ الاقتصاديّ ويحافظ على ديمومته. وهذا الأمر تفتقر إليه معظم بلدان العالم، ففي دراسة

(1) مركز نون للتأليف والترجمة، دراسات في نهج البلاغة، جمعية المعارف الإسلاميّة الثقافية، 2010، ص 69.
(2) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء السابع، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، 1996، ص 37.
(3) المصدر السابق نفسه، ص 40.

أجريت عام 2014 أظهرت أنه في البلدان المتقدمة يتم توزيع الثروة بشكل غير متساوٍ، فعلى سبيل المثال، وجدت كثير من الدراسات الاستقصائية Survey الأمريكية أن أعلى 1% من الأسر الأمريكية تمتلك حوالي ثلث إجمالي الثروة، في حين يمتلك 60% من الأسر ثروة صافية ضئيلة⁽¹⁾. ممّا يدلّ على عدم العدالة في توزيع الثروة والدخل.

لقد عالج الإمام علي (عليه السلام) هذه المسألة بمجرد وصوله إلى الحكم بحسب ما بيننا سابقاً. فعندما تجمّع الناس للحصول على العطاء، طلب من كاتبه عبيد الله بن أبي رافع أن يُعطي الناس بالتساوي، إذ قال: «ابدأ بالمهاجرين فنادهم وأعطِ كلّ رجل ممّن حضر ثلاثة دنانير، ثم ثنّ بالأنصار فافعل معهم مثل ذلك، ومن يحضر من الناس كلّهم الأحمر والأسود فاصنع به مثل ذلك»⁽²⁾. وسياسة توزيع بيت المال بالعدل والسوية لم ترقّ لبعضهم، إذ اعترض عليه بعض المسلمين، منهم سهل بن حنيف الذي قال: «يا أمير المؤمنين! هذا غلامي بالأمس، وقد أعتقته اليوم، فقال: «نعطيه كما نعطيك، فأعطى كلّ واحد منهما ثلاث دنانير، ولم يفضل أحداً على أحد»⁽³⁾. ويروى أنّ امرأتين إحداهما من الموالي والأخرى من العرب أتتا إلى الإمام علي (عليه السلام)، فسألته، فدفع إليهما دراهم وطعاماً بالتساوي، فقالت العربية: إني من العرب وهذه من العجم؟ فقال الإمام علي (عليه السلام): «إني والله لا أجد في هذا الفيء فضلاً على بني إسحاق»⁽⁴⁾.

هذه المواقف وغيرها بيّنت بشكل جلي تركيز الإمام علي (عليه السلام) في العدالة الاقتصادية في مجال توزيع الثروة بين السكان بغضّ النظر عن القومية أو الطبقيّة الاجتماعيّة التي كانت سائدة قبل وصوله إلى خلافة الدولة الإسلاميّة. والتوزيع بالتساوي عمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل من بيت مال المسلمين ومن ثمّ زيادة انفاق الطبقة المعدّمة سابقاً وزيادة طلبها على السلع الزراعيّة والصناعيّة، ممّا شجّع أصحاب المهن والحرف والمزارعين على زيادة إنتاجهم لمواكبة العرض وانتعاش حركة التجارة لتلبية الطلب، الأمر

(1) Christopher D. Carroll, Jiri Slacalek and Kiichi Tokuoka, The Distribution of Wealth and the Marginal Propensity to Consume, Working Paper Series No. 1655, European Central Bank, March 2014, P.2.

(2) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، الجزء السابع، مصدر سبق ذكره، ص 37 - 38.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 38.

(4) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، 1996، ص 201.

الذي يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية المتمثلة بتحقيق النمو في الدخل وديمومته وفقاً للنظرية الاقتصادية.

10.2 بحلول عام 2030، تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الاثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو أي وضع آخر.

التمكين Empowerment كأداة tool ظهرت في عدد من المجالات المختلفة مثل حركات الحقوق المدنية وسياسات الهوية identity politics، وبرامج التنمية الدولية، والرعاية الصحية، والعمل الاجتماعي social work. وعلى الرغم من انتشار فكرة التمكين كأداة أو حتى هدف للتغيير الاجتماعي في الثمانينيات من القرن العشرين، إلا أن أصولها تعود إلى حركات الحقوق المدنية في الستينيات من القرن ذاته. تمّ فهم التمكين على أنه عملية سياسية بطبيعتها ومتعددة الأنواع، غايتها تمكين أولئك الذين يتعرّضون للتمييز والمهمشين والمضطهدين وما شابه ذلك لاكتساب المهارات أو بناء قدرات معيّنة كزيادة الوعي، وتعزيز المشاركة الاجتماعية والسياسية سواء بشكل فردي أو جماعي. وفي التسعينيات من القرن الماضي أُستعملت فكرة التمكين في خطاب مكافحة الفقر، وأستعمل عدد من مؤتمرات القمة الدولية، بما في ذلك قمة الألفية Millennium Summit في نيويورك (2000)، ومجمع التنمية المستدامة Sustainable Development Summit في جوهانسبرغ (2002)، ومؤتمر مونتيري لتمويل التنمية Financing for Development (2002) فكرة التمكين كنهج أساس في التخفيف من حدة الفقر أو القضاء عليه. ويُعرّف البنك الدولي التمكين بأنه: «توسيع الأصول وروابط القدرات للفقراء للمشاركة في المؤسسات التي تؤثر في حياتهم والتفاوض معها والتأثير فيها والسيطرة عليها ومحاسبتها». والتمكين هو أداة أو نهاية لتغييرات اجتماعية جذرية لصالح أولئك الذين يتعرّضون للتمييز أو التهميش أو المظلومين⁽¹⁾.

أمّا حقوق الإنسان فإنّها بشكل عامّ تعني الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الإنسان بصفته إنساناً، وهذا متوافق مع ما تضمّنته المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

(1) Reza Mosayebi, Empowerment: The History of a Key Concept in Contemporary Development Discourse, Ethical Theory and Moral Practice, 6 June 2022, P.2-3.

Universal Declaration of Human Rights في عام 1948، وهي: «جميع الناس أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء»⁽¹⁾.

وهذه الحقوق تُقسم على ثلاث فئات: الأولى الحقوق المدنية والسياسية، وتُعرف بالجيل الأول للحقوق، والثانية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتُعرف بالجيل الثاني للحقوق، والفئة الثالثة هي الحقوق البيئية والثقافية والتنموية، وتُعرف بالجيل الثالث للحقوق⁽²⁾.

ولم يكن الإمام علي (عليه السلام) بعيداً عن تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الاثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غيرها. ويمكن أن نرى ذلك في عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر النخعي عندما ولّاه على مصر، إذ قال: «أشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم والطف بهم. ولا تكونن سبعا ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان أما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه... ليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمها في العدل وأجمعها لرضى الرعية، فإن سخط العامة يجحف برضى الخاصة، وإن سخط الخاصة يغتفر مع رضى العامة... واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض... ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس. ومنها التجار وأهل الصناعات. ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة»⁽³⁾.

نلاحظ ممّا ذكر كيف وضح الإمام (عليه السلام) لمالك الأشتر كيفية إدماج طبقات المجتمع وعدم التفرقة بينهم من باب العدالة وأن المجتمع بحاجة إلى جميع طبقاته، إذ لا

(1) United Nations, Universal Declaration of Human Rights, 2015, P4.

(2) HUSSEIN ABDALMOTTALEB ALASRAG , The Economic Human Rights and The Right to Development in Egypt, Munich Personal RePEc Archive, 10 December 2006, P7.

(3) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق وشرح الشيخ محمد عبده، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار الذخائر، قم، 1412 هـ، ص 84 - 90.

غنى بعضها عن بعض، سواء كانوا من المسلمين أم غير المسلمين، لأن البلاد الإسلاميّة كان يسكنها فضلاً عن المسلمين أهل الذمّة من النصارى واليهود وأصحاب الديانات الأخرى.

أما قوله: الناس: «صنفان أما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق»⁽¹⁾، فهو يعكس المساواة في الحقوق والواجبات بغضّ النّظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الاثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصاديّ أو أيّ وضع آخر، وهو تماماً ما ينطبق مع الغاية الثانية للهدف العاشر من أهداف التنمية للمدّة 2000 - 2015.

ونجد أيضاً كلام الإمام في بعض رسائله إلى عماله التي يقول فيها: «واخفض للرعيّة جناحك، وابسط لهم وجهك، وألنّ لهم جنبك، وآس بينهم في اللحظة والنظرة، والإشارة والتحية، حتّى لا يطمع العظماء في حيفك، ولا ييأس الضعفاء من عدلك»⁽²⁾، وهذا يدلّ على عناية الإمام (عليه السلام) ليس بمساواة الجميع بالعطاء وإنّما المساواة أيضاً في الحقوق والواجبات والمساواة أمام القانون.

10.3 ضمان تكافؤ الفرص وتقليل عدم المساواة في النتائج، بما في ذلك عن طريق القضاء على القوانين والسياسات والممارسات التمييزية وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات المناسبة في هذا الصدد.

العدل في اللغة هو خلاف الجور، من عدلٍ يعدلُ فهو عادل من عدولٍ وعدلٍ، يُقال: عدلٌ عليه في القضية فهو عادلٌ. وبسط الوالي عدلته ومعدلته⁽³⁾. ويشير مفهوم العدل في اللغة إلى التساوي والتعادل والمعاملة بالمثل، ويعني الاستقامة في الرأي وعدم الانحياز، وإنّه يعني الاعتدال وعدم التطرّف، وعادة ما يرتبط بالوسطية.

وفي الفلسفات القديمة والقروسطية عدّ الموقع الوسطي فضيلة في علوم الفلسفة والأخلاق. وفي العقود المعاصرة يعنى العدل أو العدالة بالقانون والقضاء ومساواة الجميع أمام القانون وتكافؤ الفرص السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، ويُعدّ مفهوم العدالة

(1) المصدر السابق نفسه والصفحة.

(2) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق وشرح الشيخ محمد عبده، الجزء السابع عشر، الطبعة الثانية، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1996 م، ص 4.

(3) إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة 1956، ص 742 - 743.

الاجتماعية المفهوم الأحدث زمنياً من بين مفاهيم العدالة، وأنه الأكثر تخصصاً، الذي يشير إلى طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والذي عن طريق آلياته يتم توزيع الموارد والمنافع والثروة لأفراد المجتمع، وكذلك توزيع الأعباء التي يتحملها المجتمع لإنتاج الدخل⁽¹⁾.

وللعدل والعدالة أهمية كبيرة في الدين الإسلامي تؤكد الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، منها قوله عز وجل تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ إِلَّا تَعَدَّلُوا أَعَدَّلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾⁽³⁾، وحديث النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَىٰ مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ، عَنِ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا لَوْ»⁽⁴⁾. هذه الآيات الكريمة والحديث النبوي الشريف تبين بشكل واضح مدى أهمية العدل في الدين الإسلامي.

ومن ضمن سياسة الإمام علي (عليه السلام) الالتزام بالقوانين النافذة وعدم إعطاء حصانة لأي شخص مهما كان له نفوذ عشائري أو مالي، وقد أثبت ذلك عدة وقائع تاريخية في أثناء مدة حكمه، التي خلالها حكم ما يقارب من 50 دولة وفقاً للتقسيم الدولي الحالي، ومع ذلك لم يميز نفسه عن الآخرين كرئيس دولة مترامية الأطراف، بل كان يأكل ويشرب ويلبس أقل من مستوى أدنى طبقات المجتمع، ففي الوقت الذي كان يأتي لبيت المال أفخر أنواع الطعام والشراب والملبس فإنه يوزعه بالتساوي على الناس وهو يأكل أقراصاً من الشعير مع الملح، يقول في هذا المجال: «وَلَوْ شِئْتُ لَأَهْتَدَيْتُ الطَّرِيقَ، إِلَىٰ مُصَفَىٰ هَذَا الْعَسَلِ، وَلِبَابِ هَذَا الْقَمْحِ، وَتَسَائِجِ هَذَا الْفَرْزِ، وَلَكِنْ هِيَ هَاتِ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ، وَيَقُودَنِي جَشَعِي إِلَىٰ تَخْيِيرِ الْأُطْعَمَةِ - وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوْ بِالْيَمَامَةِ مَنْ لَا طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، وَلَا عَهْدَ لَهُ بِالشَّبَعِ - أَوْ آيَتِ مِبْطَانًا وَحَوْلِي بَطُونٌ عَرَنِي وَأَكْبَادٌ حَرَىٰ، أَوْ أَكُونُ كَمَا قَالَ الْقَائِلُ: وَحَسْبُكَ دَاءٌ أَنْ تَبَيْتَ بِيْطْنَةَ وَحَوْلِكَ أَكْبَادٌ تَحْنُ إِلَى الْقِدِّ أَقْنَعُ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يُقَالَ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا أَشَارِكُهُمْ فِي مَكَارِهِ

(1) الاسكوا، دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية، الأمم المتحدة، 2020، ص 17.

(2) سورة النحل، آية: 90.

(3) سورة المائدة، آية: 8.

(4) أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، الحديث 1827.

الدَّهْرُ، أَوْ أَكُونَ أَسْوَةً لَهُمْ فِي جُشُوبَةِ الْعَيْشِ! فَمَا خُلِقْتُ لِشِغْلِي أَكُلَ الطَّيِّبَاتِ، كَالْبَهِيمَةِ الْمَرْبُوطَةِ هَمَّهَا عَلْفُهَا، أَوْ الْمُرْسَلَةَ شُغْلُهَا تَقَمُّمُهَا، تَكْتَرُشُ مِنْ أَعْلَافِهَا، وَتَلْهُو عَمَّا يُرَادُ بِهَا، أَوْ أَتْرَكَ سُدِّي، أَوْ أَهْمَلَ عَابِنًا، أَوْ أَجَرَ حَبْلَ الضَّلَالَةِ، أَوْ أَعْتَسَفَ طَرِيقَ الْمَتَاهَةِ»⁽¹⁾.

نلاحظ بيان الإمام (عليه السلام) بأنه قادر على الحصول على أذ أنواع الطعام والشراب والملبس، إلا أنه لا يريد ذلك، فهو يقول لن يغلبه هواه ويعدّ نفسه جشعاً أي شديد الحرص إن فعل ذلك، وذلك خوفاً من وجود رعيّة في دولته الواسعة لا تستطيع الحصول على الخبز، وتعاني من الفقر والمجاعة، فهو يقول: كيف آبات شعباناً وحولي بطون جائعة وأكباد عطشى، وتمثلاً بالقول الذي يحذّر من المرض الذي سببه المبيت متخماً بالطعام وحولك ناس تتمنى الخبز، فيقول: كيف أفتع نفسي بأن يُقال عني أمير المؤمنين ولا أُشارك المؤمنين في مكاره الدهر، أو أكون قدوة لهم في خشونة العيش من الطعام القليل والخشن، فيقول (عليه السلام): إنّه لم يخلق كالبهائم المربوطة لا تهمّ إلا بالعلف أو المرسلّة التي شغلها التقاط القمامة لتملاً بطنها من أعلافها، كذلك يقول: أن لا يجرّ حبل الضلالة أو يركب طريق المتاهة من غير عمد. وبذلك فهو لا يميّز نفسه بامتيازات خاصّة من باقي الناس، بل يعيش حياة أفقر الناس في الدولة الإسلاميّة مترامية الأطراف.

ومن أروع صور العدالة عند الإمام علي (عليه السلام) هي عندما حكم على رجل من بني أسد بالحدّ، جاء بنو أسد إلى الإمام علي (عليه السلام) ليطلبوا العفو عنه، وقد طلبوا من الإمام الحسن (عليه السلام) ابن الإمام علي (عليه السلام) أن يذهب معهم. فعندما دخلوا على الإمام (عليه السلام) وسألوه، قال لهم: «لا تسألوني شيئاً أملك إلا أعطيتكم»⁽²⁾. فخرجوا وهم على قناعة بأنّهم قد حقّقوا ما يريدون عن طريق العفو عن صاحبهم، وقد سألهم الإمام الحسن (عليه السلام)، فقالوا: «أتينا خير مأتى. وحكوا له قوله، فقال: «ما كنتم فاعلين إذا جلد صاحبكم فاصنعوه، فأخرجه علي فحدّه»، ثم قال الإمام علي (عليه السلام): «هذا والله لست أملكه»⁽³⁾. هذه الحادثة وغيرها تبين سياسة الإمام الصارمة في

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق وشرح الشيخ محمد عبده، دار الذخائر، الجزء الثالث، قم، 1412 هـ، ص 71-72.

(2) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج 41، مصدر سبق ذكره، ص 9.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 9.

تطبيق القوانين على الجميع ومن دون استثناء، ومن دون وجود قوانين أو ممارسات تمييزية تراعي طبقة معينة من المجتمع على حساب باقي طبقات المجتمع الإسلامي.

وحادثة أخرى تُظهر تطبيق القانون على الجميع هي قيام الإمام علي (عليه السلام) بمعاقة شاعره النجاشي، إذ أقام عليه الحدّ عندما شرب الخمر في شهر رمضان، على الرغم من أهمية الشاعر في ذلك الوقت الذي يُعدّ بمثابة فضائية متنقلة فهو لسان الأمة ووسيلة إعلامها، على الرغم من علمه بأنّه من الممكن أن تكون لدى النجاشي ردّة فعل سلبية ويلتحق بأعدائه، وهو ما حصل فعلاً، إذ التحق بمعسكر معاوية بن أبي سفيان الذي كان عدوّاً للإمام وبينهم معارك مستمرة لعلّ من أبرزها معركة صفين. وفي قضية النجاشي غضب جماعة من الإمام (عليه السلام) ومنهم (طارق بن عبد الله النهدي) الذي قال: «يا أمير المؤمنين ما كنّا نرى أنّ أهل المعصية والطاعة وأهل الفرقة والجماعة عند ولاة العقل ومعادن الفضل سيّان في الجزاء حتّى ما كان من صنيعك بأخي الحارث (يعني النجاشي)، فأوغرت صدورنا وشئت أمورنا، وحملتنا على الجادة التي كنّا نرى أنّ سبيل من ركبها النار»، فأجابه الإمام علي (عليه السلام): «إنّها لكبيرة إلاّ على الخاشعين، يا أخا بني نهد هل هو إلاّ رجل من المسلمين انتهك حرمة من حرمة الله فأقمنا عليه حدّها زكاة له وتطهيراً؟ يا أخا بني نهد أنّه من أتى حد أفاليم كان كفارته، يا أخا بني نهد إنّ الله عزّ وجلّ يقول في كتابه العظيم: «ولا يجرمكم سنّان قوم على إلاّ تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى»⁽¹⁾.

وروي عنه (عليه السلام) قوله: «يا صفراء! ويا بيضاء! غرّي غيري»⁽²⁾، ويقصد به الذهب والفضة، فهو يحبّ أن يأكل من عمله وليس من بيت المال، فقد ذكر سيرة النبي داود (عليه السلام) عندما أوحى الله إليه «يا داود، إنّك نعم العبد لولا أنّك تأكل من بيت المال، ولا تعمل بيدك شيئاً»⁽³⁾، فبكى عندها النبي داود (عليه السلام)، وهنا يعكس تركيز الإمام (عليه السلام) على تحذير الناس من وقوعهم في فخّ زينة الدنيا من الذهب والفضة، بل يجب على الإنسان أن لا يميّز نفسه عن الآخرين بقوانين تمييزية، ويعتمد على نفسه ويأكل من عمله.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 9-10.

(2) باقر شريف القرشي، موسوعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، تحقيق مهدي باقر القرشي، الجزء 11، الطبعة الثانية، مؤسسة الكوثر للمعارف الإسلامية، النجف الأشرف، 1429 هـ، ص 37.

(3) محمد الريشهري، ميزان الحكمة، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، دار الحديث، إيران، بدون تاريخ، ص 3134.

إنّ الإمام عليّاً (عليه السلام) لم يميّز نفسه أو عائلته أو أقاربه من باقي الناس، إذ يقول (عليه السلام): «وَاللَّهِ، لَأَنَّ أَيْتَ عَلِيٍّ حَسَكِ السَّعْدَانِ مُسَهَّداً أَوْ أُجْرَ فِي الْأَغْلَاكِ مُصَفَّداً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظَالِماً لِبَعْضِ الْعِبَادِ وَغَاصِباً لِشَيْءٍ مِنَ الْحُطَامِ وَكَيْفَ أَظْلِمُ أَحَداً لِنَفْسِ يُسْرِعُ إِلَى الْبَلَى قُفُولُهَا وَيَطُولُ فِي الثَّرَى حُلُولُهَا وَاللَّهُ لَقَدْ رَأَيْتُ عَقِيلاً وَقَدْ أَمْلَقَ حَتَّى اسْتَمَّاحَنِي مِنْ بُرْكُمْ صَاعاً وَرَأَيْتُ صَبِيانَهُ شُعَثَ الشُّعُورِ غُبْرَ الْأَلْوَانِ مِنْ فَقْرِهِمْ كَأَنَّمَا سُودَتْ وَجُوهُهُمْ بِالْعِظْمِ وَعَاوَدَنِي مُوكِّداً وَكَرَّرَ عَلَيَّ الْقَوْلَ مُرَدِّداً فَأَصْغَيْتُ إِلَيْهِ سَمْعِي فَظَنَّ أَنِّي أَبِيعُهُ دِينِي وَاتَّبَعَ قِيَادَهُ مُفَارِقاً طَرِيقِي فَأَحْمَيْتُ لَهُ حَدِيدَةً ثُمَّ أَدْنَيْتُهَا مِنْ جِسْمِهِ لِيَعْتَبَرَ بِهَا فَضَجَّ ضَجِيحَ ذِي دَنْفٍ مِنَ الْهَمِّ وَكَادَ أَنْ يَحْتَرِقَ مِنْ مِيسَمِهَا فَقُلْتُ لَهُ تِكَلِّتُكَ الثَّوَاكِلُ يَا عَقِيلُ أَتَيْتُنْ مِنْ حَدِيدَةٍ أَحْمَاهَا إِنْسَانُهَا لِلْعَيْبِ وَتَجَرَّنِي إِلَى نَارٍ سَجَرَهَا جَبَّارُهَا لِعِظْبِهِ أَتَيْتُنْ مِنَ الْأَذَى وَلَا أَتُنْ مِنْ لَظَى»⁽¹⁾.

نلاحظ من قول الإمام (عليه السلام) تفضيله المبيت على شوك نبات السعدان مُسَهَّداً أي لم يستطع النوم من الأرق ويُسحب في قيود الأغلال على أن يلقي الله ورسوله في يوم القيامة وهو ظالم لبعض الناس ولو بشيء من الحطام. ثم يشرح الإمام (عليه السلام) كيف أنّ أخاه الذي أكبر منه بعشرين سنة (عقيل بن أبي طالب) طلب منه صاعاً من القمح، وقد رأى الإمام أن الجوع قد أخذ من أولاد عقيل مأخذاً، ومع ذلك في سبيل تحقيق العدالة وتقسيم بيت المال بالتساوي من دون استثناء لأيّ شخص مهما كان قريباً، فإنّ الإمام أقدم على إعطاء عقيل درساً في مخافة الله، إذ سخّن له قطعة من الحديد وقربها من جسم أخيه عقيل ليعتبر منها، فصاح منها وكاد يحترق من أثرها. هذه الحادثة تبين مدى عدالة الإمام علي (عليه السلام)، إذ لا يوجد لديه أي تمييز لأيّ شخص مهما كانت درجة القرابة منه.

كذلك يرى الإمام علي (عليه السلام) أنّ رضا الناس غاية لا تدرك، لذلك فإنّ تحقيق العدالة يُرضي الله سبحانه وتعالى، وعلى الإنسان أن لا يبحث عن رضا الناس، لذا يقول: «رضا الناس غاية لا تدرك، فتحرّر الخير بجهدك، ولا تبالِ بسخط من يرضيه الباطل»⁽²⁾.

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الجزء 11، دار إحياء الكتب العربية، قم، 1961، ص 245.

(2) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء 20، الطبعة الثانية، دار إحياء الكتب العربية، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، 1404 هـ. ق، ص 305.

ومن رسالة له إلى (مصقلة بن هبيرة الشيباني) وهو عامله في أردشير إحدى بلدات بلاد فارس يقول: «بَلَّغْنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسَخَطْتَ إِلَهَكَ، وَأَغْضَبْتَ إِمَامَكَ: أَنَّكَ تَقْسِمُ فِيءَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِي حَارَزْتَهُ رِمَاحُهُمْ وَخِيُولُهُمْ، وَأَرِيقَتْ عَلَيْهِ دِمَاؤُهُمْ، فِيمَنْ اعْتَمَكَ مِنْ أَعْرَابِ قَوْمِكَ، فَوَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَئِنْ كَانَ ذَلِكَ حَقًّا لَتَجِدَنَّ بِكَ عَلَيَّ هَوَانًا، وَلَتَخْفَنَّ عِنْدِي مِيزَانًا، فَلَا تَسْتَهِنِ بِحَقِّ رَبِّكَ، وَلَا تُصَلِّحْ دُنْيَاكَ بِمَحَقِّ دِينِكَ، فَتَكُونِ مِنَ الْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا. إِلَّا وَإِنَّ حَقَّ مَنْ قَبْلَكَ وَقَبَلْنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي قِسْمَةِ هَذَا الْفَيْءِ سَوَاءً، يَرِدُونَ عِنْدِي عَلَيْهِ، يَصُدُّرُونَ عَنْهُ، وَالسَّلَامُ»⁽¹⁾.

نلاحظ من الرسالة مدى غضب الإمام (عليه السلام) لقيام عامله (مصقلة بن هبيرة الشيباني) بتقسيم فيء المسلمين بصورة غير عادلة، إذ قام بتوزيع أفضل الأموال التي تصل إلى بيت مال المسلمين من الخراج والغنائم وغيرها على أعراب قومه، الأمر الذي تطلب تدخل الإمام (عليه السلام)، لأن هذا العمل بعيد عن العدالة والمساواة التي هي من مبادئ الإسلام ومن أولويات الإدارة الماليّة التي انتهجها الإمام (عليه السلام)، لذا أسس الإمام علي (عليه السلام) سياسة مفادها مساواة الجميع أمام القانون الذي ينطبق على الجميع، ولا توجد استثناءات لأيّ شخص مهما كانت درجة القرابة من الإمام (عليه السلام)، ومهما كان لديه من نفوذ أو إمكانيات شخصية ومادّية. فالكلّ متساوون لديه بالمواطنة وبال حقوق والواجبات، فهو لم يفرض حقاً على الضعيف ويعف عن القوي، بل الكلّ لديه متساوون، لذا أنشأ الإمام بيتاً للمظالم ليتمكن الناس، الذين لا يستطيعون من الوصول إلى السلطة، الكتابة على الرقاع الموجودة في البيت، التي يُشرف عليها بنفسه ولا يدع أحداً غيره يصل إليه أو يطّلع على الرقاع، ثم يبعث خلف المظلوم ويأخذ بحقه من الذي ظلمه⁽²⁾.

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء 3، مصدر سبق ذكره، ص 68.
(2) باقر شريف القرشي، موسوعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، تحقيق مهدي باقر القرشي، الجزء 11، مصدر سبق ذكره، ص 31.

10.4 اعتماد سياسات لا سيما السياسات الماليّة وسياسات الأجور والحماية الاجتماعيّة وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً.

تصف السياسة الماليّة التغيّرات في الإنفاق الحكومي وسلوك behavior الإيرادات العامّة في محاولة للتأثير في النشاط الاقتصاديّ. يمكن للحكومة أن تؤثر في مستوى النشاط الاقتصاديّ (غالباً ما يُقاس بإجمالي الناتج المحلي GDP) على المدى القصير عن طريق تغيير مستوى إنفاقها وإيراداتها الضريبية. فالسياسة الماليّة التوسّعيّة Expansionary fiscal policy من المتوقّع أن تؤديّ إلى (زيادة الإنفاق الحكومي، أو انخفاض الإيرادات الضريبية، أو مزيج من الاثنين) تحفيز spur النشاط الاقتصاديّ، في حين أنّ السياسة الماليّة الانكماشية contractionary fiscal policy (انخفاض في الإنفاق الحكومي، أو زيادة في الإيرادات الضريبية، أو مزيج من الاثنين) من المتوقّع أن تؤديّ إلى حدوث بطء slow في النشاط الاقتصاديّ. عندما تعاني ميزانية الحكومة من عجز (عندما يتجاوز الإنفاق الإيرادات) يُقال إنّ السياسة الماليّة توسّعيّة، في حين عندما يكون لديها فائض (عندما تتجاوز الإيرادات الإنفاق) يُقال إنّ السياسة الماليّة انكماشية⁽¹⁾.

أمّا مصطلح سياسات الأجور wage policies فهو يشير إلى التشريعات والقوانين والإجراءات الحكوميّة المتخذة لتنظيم regulate مستوى level أو هيكل structure الأجور أو كليهما لغرض تحقيق أهداف محدّدة للسياسة الاجتماعيّة والاقتصاديّة. وتوجّه سياسة الأجور المنظّمة في اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بالأجور. وعلى المستوى المؤسسيّ يتمّ تأطير framed سياسات الأجور مع مراعاة المتطلّبات التنظيميّة المختلفة والاستراتيجيات الخاصّة بالمؤسسات. ويرتبط بسياسات الأجور مفهوم الحدّ الأدنى للأجور Minimum wages، وهو في الأساس تدخّلات في سوق العمل تستعملها الحكومات، إمّا كأدوات للاقتصاد الكليّ السياسيّ أو كأدوات اجتماعيّة. وهناك من يعارض هذه السياسة إذ يرون أنّ الحدّ الأدنى للأجور أداة فظة للغاية too blunt بحيث لا يمكن أن تكون مفيدة، ويمكن أن يكون لها آثار ضارة على التوظيف والنمو والحوافز للعمل، ويمكن أن تؤثر سلباً

(1) Congressional Research Service, Fiscal Policy: Economic Effects, R45723, United states, January 21, 2021, P.1.

على فرص العمال ذوي المهارات المنخفضة والشباب. وعلى العكس من ذلك، يجادل مؤيدو الحد الأدنى للأجور بأنه أداة فعالة في حماية ذوي الأجور المنخفضة وفي مكافحة الفقر، ويمثل الحد الأدنى للأجور أدنى المستويات التي تدفع إلى العاملين بحكم عقد العمل، التي يتمّ تحديدها عن طريق نظام تحديد الحد الأدنى للأجور⁽¹⁾.

إنّ مفهوم الحماية الاجتماعية Social protection يقترب من مفاهيم أخرى كالتأمين الاجتماعي Social insurance والضمان الاجتماعي Social security وشبكات الأمان الجماعي، إلاّ أنّه يعدّ مفهوماً أوسع منهما، لأنّه يشمل كلّ أشكال الضمان الاجتماعيّ سواء كانت رسمية أم غير رسمية، بمعنى أنّه يشمل جميع المبادرات الخاصّة والعامة⁽²⁾. والحماية الاجتماعية لظالماً كانت مصدر قلق للدول الغنيّة، التي طوّرت ترتيبات مؤسسية متطورة من أجل حماية مواطنيها من المخاطر وتقديم المساعدة للمحتاجين destitute. ومع ذلك فقد تمّ إهمال الحماية الاجتماعية إلى حدّ كبير، أو التعامل معها فقط بأدوات غير مناسبة. وفي غالبية البلدان الفقيرة تمّ التركيز بدلاً من ذلك على أولوية النمو الاقتصاديّ. يمكن رؤية العديد من العوامل التي تفسّر العناية المتزايدة بالحماية الاجتماعية في المناقشات المتعلقة بالتنمية. ويعود تزايد العناية بمسألة الحماية الاجتماعية إلى حدّ كبير من ردّ الفعل العالميّ على مختلف أشكال الأزمات الاقتصادية أو الماليّة في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وفي مجال الحماية الاجتماعية هناك نوعان عامان من الإجراءات يتمّ تمييزهما تقليدياً، هما⁽³⁾:

- المساعدة الاجتماعية Social assistance، التي تشمل الإجراءات العامّة المُصممة لتحويل الموارد إلى المجموعات التي تُعدّ مؤهّلة eligible بسبب الحرمان⁽⁴⁾ deprivation.

(1) International Organization Of Employers , The Minimum Wage, February 2014.

(2) حسن لطيف كاظم، نظام الحماية الاجتماعية في العراق: تحليل أصحاب المصلحة، مؤسسة فريدرش ايبتر، الأردن، 2017، ص 15 - 16.

(3) Andy Norton, Tim Conway, and Mick Foster, Social Protection Concepts And Approaches: Implications For Policy And Practice In International Development , Centre for Aid and Public Expenditure, London, February 2001 , P9-10.

(4) يمكن تعريف الحرمان deprivation من خلال الدخل المنخفض، أو من حيث أبعاد أخرى للفقير (مثل الحالة الاجتماعية أو التغذوية nutritional).

- التأمين الاجتماعيّ Social insurance هو ضمان اجتماعي يتمّ تمويله من المساهمات ويستند إلى مبدأ التأمين: أي أنّ الأفراد أو الأسر تحمي نفسها من المخاطر عن طريق الجمع بين الموارد مع عدد أكبر من الأفراد أو الأسر المعرّضة بشكل مشابه.

سبق وأن بيّنا في الغاية الأولى السياسة الماليّة للإمام علي (عليه السلام) وكيف ساوى الجميع في العطاء من بيت مال المسلمين، وكان من مبادئ سياسته الماليّة هو توزيع الأموال فور وصولها إلى بيت مال المسلمين (الخزينة المركزية)، إذ يتمّ توزيعها على مستحقّيها وعلى الهيئات الحكومية لتنفيذ الخدمات العامّة كإصلاح الرّيّ وتعمير الأراضي الزراعية، ثم يأمر بنضجه حتّى لا يبقى فيه دينار أو درهم أو غيرها من أموال، ولا يستأثر بأيّ شيء من الأموال النقديّة والعينيّة لنفسه أو لأهل بيته، ليعيش حياة الزهد والعوز، وله كلام مشهور في هذا المجال، يقول فيه: «يَا دُنْيَا يَا دُنْيَا إِلَيْكَ عَنِّي أَيْبِي تَعَرَّضْتَ أُمِّ إِلَيَّ تَشَوَّقْتَ لَأَخَانَ حِينُكَ هَيْهَاتَ غُرِّي غَيْرِي لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ قَدْ طَلَّقْتِكِ ثَلَاثًا لَا رَجْعَةَ فِيهَا فَعَيْشُكَ قَصِيرٌ وَخَطْرُكَ يَسِيرٌ وَأَمْلُكَ حَقِيرٌ»⁽¹⁾.

إنّ الضمان الاجتماعيّ لدى الإمام (عليه السلام) يربطه بكرامة الإنسان ووجوب الحفاظ عليها، إذ روي عن الإمام (عليه السلام) بهذا الشأن قوله: «مَاءٌ وَجْهَكَ جَامِدٌ يُقْطِرُهُ السُّؤَالُ، فَاَنْظُرْ عِنْدَ مَنْ تُقْطِرُهُ»⁽²⁾، لذا فقد جسّد هذه المقولة عملياً عن طريق الطلب من الناس أصحاب الحاجات أن يكتبوها على الأرض من دون أن تُشاع بين الناس حفاظاً على كرامتهم وإنسانيّتهم، أو يرفعها بكتاب، فقد روي عنه (عليه السلام) قوله: «من كانت له إلي منكم حاجة، فليرفعها في كتاب، لأصون وجوهكم عن المسألة»⁽³⁾، إذ يدرك الإمام (عليه السلام) مدى استحياء الإنسان عندما يطلب حاجاته من الغير، الأمر الذي أدّى إلى اتباع الأسلوب غير المباشر بطلبها عن طريق كتابتها بكتاب ورفعها إلى الإمام (عليه السلام)،

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء 18، الطبعة الثانية، دار إحياء الكتب العربيّة، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، 1404 هـ ق، ص 226.

(2) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق وشرح محمد عبده، الجزء 4، الطبعة الثانية، دار الذخائر، قم، 1412 هـ، ص 81.

(3) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، ج 4، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 244.

ويُروى عنه أيضاً قوله: «فَوُتُّ الْحَاجَّةَ أَهْوَنُ مِنْ طَلِبِهَا إِلَى غَيْرِ أَهْلِهَا»⁽¹⁾، حفاظاً على كرامة الإنسان فهو يُبَيِّنُ أَنْ تَرَكَ الْحَاجَاتِ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ تُطَلَّبَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا. وله قول مهم يتعلق بالحماية الاجتماعية، إذ استطاعت الدولة الإسلامية في عهد الإمام (عليه السلام) أن تقضي على الفقر: «وَلَوْ شِئْتُ لَأَهْتَدَيْتُ الطَّرِيقَ، إِلَى مُصَفَّى هَذَا الْعَسَلِ، وَلُبَابِ هَذَا الْقَمَحِ، وَنَسَائِجِ هَذَا الْقَزِّ، وَلَكِنْ هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ، وَيَقْوِدَنِي جَشْعِي إِلَى تَخْيِيرِ الْأَطْعَمَةِ - وَاعْلَلَّ بِالْحِجَازِ أَوْ بِالْيَمَامَةِ مَنْ لَا طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، وَلَا عَهْدَ لَهُ بِالشَّيْبِ»⁽²⁾، استعمل الإمام كلمة (وَعْلَلَّ) لتدل على عدم وجود الفقراء، وإنما هنا الكلام من باب الافتراض ليس إلا.

كذلك فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية في ظل إدارة الإمام علي (عليه السلام) للدولة الإسلامية، كانت من سياساته هي توفير فرص العمل والعيش الكريم لجميع السكان سواء كانوا من المسلمين أم من غير المسلمين، فأثناء إحدى جولاته التفقدية في مدينة البصرة، إحدى الولايات التابعة إلى الدولة الإسلامية، رأى رجلاً كبيراً في السن يتصدق، فعندها استغرب من هذه الظاهرة في ظل دولة توزع العطاء للجميع وبالتساوي، فقال ما هذا؟ ولم يقل لماذا؟ مما يدل على استغراب واستنكار الإمام (عليه السلام) لهذه الحال الغريبة في دولته، قيل له إنه يهودي وليس مسلماً، فقال: «استعملتموه حتى إذا كبر وعجز منعموه؟ أنفقوا عليه من بيت المال»⁽³⁾، في إشارة إلى حق الجميع بأن يحصلوا على حاجتهم من بيت المال بعد أن يعجزوا عن العمل للتقدم في السن أو بسبب المرض أو الإعاقة.

وكان الإمام (عليه السلام) أيضاً يحث ويشجع على مبدأ مهم من المبادئ الإسلامية والمتمثل بمبدأ التكافل العام، من دون استعمال القوة في جباية الأموال من الأشخاص الأغنياء وتحويلها للفقراء، بل عن طريق الإشباع الطوعي لحاجات الفقير وفقاً لمبادئ الدين الإسلامي ومصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾⁽⁴⁾، إذ يرى

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء 18، دار إحياء الكتب العربية، قم، بدون سنة نشر، ص 211.

(2) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق وشرح الشيخ محمد عبده، دار الذخائر، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 71.

(3) الحر العاملي، وسائل الشيعة، مصدر سبق ذكره، ص 66.

(4) سورة الذاريات: الآية 19.

الإمام (عليه السلام) وفقاً للآية السابقة: (إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ، فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مُتَّعَ بِهِ غَنِيٌّ، وَاللَّهُ تَعَالَى سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ) (1)، ما يدل على أهمية التكافل والضمان الاجتماعي لدى الإمام علي (عليه السلام). كذلك رأى الإمام علي (عليه السلام) أنّ من مسؤولية الدولة توفير العمل المناسب للجميع، وتوفير العيش الكريم الذي يُغني الناس عن التصدّق، وهذا ما نتلمسه من قوله (عليه السلام): «والناس كلّهم عيال على الخراج» (2). وكان من حقوق الضمان الاجتماعي عدم معاينة السارق بقطع اليد وفقاً للتعاليم الإسلامية في الأعوام التي تحدث فيها مجاعة، لأنّ الإنسان مضطّرّ أحياناً لسرقة الطعام إذا تعذّر الحصول عليه، ولأنّ حياة الإنسان هي الأعلى من كلّ شيء، فقد روي عنه قوله: «لا يقطع السارق في أيام المجاعة» (3).

أمّا سياسته في الأجور فقد كان الإمام علي (عليه السلام) يركّز في أنّ للعامل (الذي يعمل ضمن العقود الإسلامية) الحقّ بأخذ أجره المتفق عليه كاملاً من دون نقصان، وعلى صاحب العمل أن يُعطي الأجر قبل أن يجفّ عرق العامل، فعندما تولّى الإمام (عليه السلام) الحكم أخذ ينادي بين الناس بأنّ اللعن على ثلاث من بينها «من خان أجيراً على أجرته» (4).

10.5 تحسين تنظيم ومراقبة الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ مثل هذه اللوائح أو التنظيمات.

في الأنظمة الرأسمالية تعارض فرضية الطبيعة الدورية لتدخل intervention الدولة في النشاط الاقتصادي مع كلّ من النظريات الثابتة، التي تفترض أنّ مستوى معيناً من تدخل الدولة هو المستوى المثالي، ومع النظريات التاريخية التي تدّعي وجود اتجاه طويل الأمد نحو إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد، فان الليبراليين الجدد neoliberals يرون أنّ

-
- (1) ابن أبي الحديد، نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، الجزء 4، الطبعة الأولى، مطبعة النهضة، قم، 1412 هـ، ص 78.
- (2) نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، الجزء 3، الطبعة الأولى، مطبعة النهضة، قم، 1412 هـ، ص 96.
- (3) الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الجزء 28، مطبعة مهر، قم، 1414 هـ، ص 291.
- (4) جمال الدين أحمد بن علي الحسيني، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، تصحيح محمد حسن آل طلقاني، الطبعة الثانية، المطبعة الحيدرية، النجف، 1961، ص 9.

المستوى المثالي لتدخل الدولة يكون محدوداً، بالنسبة إلى الإحصائيين statisticians، يكون مرتفعاً جداً، وبالنسبة إلى البراغماتيين pragmatists، يتدخل يأخذ حالة وسطية. إن كل هذه المواقف الثلاثة تُعدّ غير مقبولة طالما أنّها تفترض وجود علاقة معيّنة بين السوق وسيطرة الدولة على أنّها شكل أفضل optimum أو مثاليّ ideal. وبدلاً من ذلك، فإنّ هذه العلاقة المثالية ideal ستختلف بالضرورة تاريخياً ووفقاً لنمط دوريّ لتدخل الدولة cyclical pattern، إذ إنّ تدخل الدولة يتوسّع expands ويتقلص contracts بشكل دوريّ cyclically، وإنّ نمط تدخل الدولة يتغيّر في كلّ دورة جديدة new cycle لفترة من الوقت، فطبيعة الأوضاع الاقتصادية هي من تحدّد طبيعة الدور الذي تأخذه الدولة في النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

كان الإمام علي (عليه السلام) يراقب الأسواق ويتفقدّها باستمرار، إذ يتفقد أسواق العاصمة الكوفة سوقاً سوقاً، وقد روي عنه التركيز في التفقه بأصول البيع قبل التجارة كي يكون التاجر ملماً بضوابط السوق وعمليات البيع والشراء وفقاً لمبادئ الدين الإسلامي، وركز أيضاً على الصدق في المعاملات التجارية⁽²⁾. وقد حذر من خطورة ظاهرة الربا، إذ روي عنه قوله: «مَنْ اتَّجَرَ بِغَيْرِ فِقْهِ فَقَدْ اِرْتَطَمَ فِي الرِّبَا»⁽³⁾. وروي عنه (عليه السلام) أيضاً قوله: «يا معشر التجار، الفقه ثم المتجر، الفقه ثم المتجر، الفقه ثم المتجر، والله للربا في هذه الأمة أخفى من ديب النمل على الصفا»، شوبوا إيمانكم بالصدق، التاجر فاجر، والفاجر في النار، إلا من أخذ الحق، وأعطى الحق»⁽⁴⁾. هنا يؤكد على التحذير مرّة أخرى من آفة الربا التي قد تكون غير محسوسة، إذ وصفها (عليه السلام) بأنّها ديباً أخفى من ديب النمل، لذا أكد على تفقّه التجار ليتعلموا المعاملات التجارية وفقاً لتعاليم الإسلام وبعيداً عن الربا.

وقام الإمام (عليه السلام) أيضاً بتأسيس ما يُعرف بمفهومنا المعاصر بالشرطة الاقتصادية لمراقبة الأسواق وتنظيمها ومنع استغلال الناس والتحذير من المعاملات غير المشروعة

(1) Luiz Carlos Bresser - Pereira, Economic Reforms And Cycles Of State Intervention , World Development, 21(8), August 1993, PP.1338 - 1339.

(2) الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، منشورات الفجر، بيروت، 2007، ص 90.

(3) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء 20، مصدر سبق ذكره. ص 97.

(4) الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، منشورات الفجر، بيروت، 2007، ص 89.

والربا، وكان يقوم بنفسه أحياناً كثيرة بهذه المهمة ويذكرهم بحرمة الغش والتطيف عن طريق موازين العدل وأسعار عادلة للبائع والمشتري، وتجنّب الناس الأضرار الناجمة عن عدم التزام التجار بالتعاليم الإسلاميّة، فمن عهده إلى مالك الأشتر فيما يتعلّق بالأسواق والتجارة يقول: «ثم استوصى بالتّجار وذوي الصناعات، وأوصى بهم خيراً، المقيم منهم والمضطرب بماله، والمترفّق ببدنه، فإنهم مواد المنافع، وأسباب المرافق، وجلابها من المباعد والمطارح، في برك وبحرك، وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها، ولا يجترئون عليها، فإنهم سلم لا تخاف بائقته، وصلاح لا تخشى غائلته. وتفقد أمورهم بحضرتك، وفي حواشي بلادك. واعلم - مع ذلك - أنّ في كثير منهم ضيقاً فاحشاً، وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع، وتحكماً في البياعات، وذلك باب مضرة للعامة، وعيب على الولاة، فامنع من الاحتكار، فإنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) منع منه. وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل، وأسعار لا تحجف بالفريقين من البائع والمبتاع»⁽¹⁾.

كان الإمام علي (عليه السلام) يتفقد التجار في الأسواق ويحلّ مشاكلهم ويرعى شؤونهم، إذ إنّ دائماً ما يؤكّد على العناية بهم، فقال حول التجار: «فإنهم سلم لا تخاف بائقته، وصلاح لا تخشى غائلته، وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك»، يؤكّد الإمام بأنّ التّجار مسالمون لا يخشى من شرّ دهائهم، فطبيعة عملهم فيها الخير والرفاهية لهم وللمجتمع. وقد عني أيضاً (عليه السلام) بتنظيم الأسواق وإدارتها، لغرض تطوير الأسواق وازدهارها، وكانت الدولة تقوم بنفسها ببناء الأسواق وتسليمها إلى التجار من دون مقابل.

وقد نهى الإمام (عليه السلام) عن الاحتكار الذي يقصد به حفظ الأموال الخاصّة وحبسها لمدة من الزمن على الرغم من حاجة الناس إليها مع عدم وجود باذلٍ لها غيره، ولا يظهرها حتّى ترتفع أسعارها، لذلك منع الإمام (عليه السلام) الاحتكار، إذ طلب من عامله على مصر منع الاحتكار ومعاقبة المحتكرين والتنكيل بهم إذا لم ينتهوا عنه، مع مراعاة عدم الإسراف في العقوبة، لأنّ العقوبة غايتها الردع وليس الانتقام، إذ كتب له: «فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فنكل به، وعاقب في غير إسراف»⁽²⁾.

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء السابع عشر، مصدر سبق ذكره، ص 37.

(2) نهج البلاغة، خطب الإمام علي ع، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، الجزء 3، مصدر سبق ذكره، ص 100.

وكذلك شجّع الإمام (عليه السلام) البائعين على تخفيض الأسعار وحثهم على الاستقامة في معاملاتهم التجارية، فقد روي عنه قوله: «أحسنوا، أرخصوا بيعكم على المسلمين فإنه أعظم للبركة»⁽¹⁾، فضلاً عن أنه طلب من القصابين أن يزنوا بالقسط وأن لا يغشوا اللحوم، إذ قال لهم: «أوفوا الكيل والميزان ولا تنفخوا اللحم»⁽²⁾. وعند مروره بسوق الإبل، ولحظ التجار يستعملون اليمين في معاملاتهم، فوقف وسط السوق وقال (عليه السلام): «يا معشر التجار إياكم واليمين الفاجرة فإنها تنفق السلعة وتمحق البركة»⁽³⁾.

كذلك نظّم الإمام (عليه السلام) حقوق الملكية الاقتصادية في المجتمع، إذ روي عنه أنه حكّم في حادثة رجل رأى طائراً فقام بمتابعته حتى سقط على شجرة، فأخذه شخص آخر، فبين الإمام أنّ الملكية تكون للشخص الذي أخذه، وليس للشخص الذي أبصره، قال: «للعين ما رأت ولليد ما أخذت»⁽⁴⁾، ليؤسس قاعدة مهمة تنظّم حقوق الملكية في تلك المدة الزمنية للحوادث المماثلة.

كذلك نظّم الإمام (عليه السلام) الأسواق عن طريق مناداته بالسعر العادل أو الثمن العادل Just Price، وهو السعر الذي يتحدّد بشكل تلقائي من قوى السوق من دون تدخّل، فضلاً عن أنّ السعر الذي يحدّد على أساس التكلفة الحديّة marginal cost الذي يساوي التكلفة أو يكون قريباً منها وفقاً لسوق المنافسة التامة perfectly competitive market. والسعر العادل هو المبنيّ على نظرية الأخلاق في الاقتصاد التي تحاول وضع معايير أخلاقية في المعاملات. ولا شكّ في أنّ علم الاقتصاد المدرسيّ scholastic economics قد تمّ وضعه من منظور الأخلاق المسيحية، إذ كانت اهتمامات السكولائيين Scholastics الرئيسية هي العمل كمرشدين روحيين وإعطاء مجلس أخلاقيّ moral council حول الممارسات الاقتصادية وفقاً لأرائهم، وتلخّص نظرية السعر العادل (التي ربّما تكون أشهر

(1) باقر شريف القرشي، موسوعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، تحقيق مهدي باقر القرشي، الجزء 11، مصدر سبق ذكره، ص 44.

(2) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.

(3) الشيخ رضا الدين أبو نصر، مكارم الأخلاق، الطبعة الأولى، المطبعة العامرة المليجية، مصر، 1331 هـ، ص 35.

(4) الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الجزء 25، مطبعة مهر، قم، 1414 هـ، ص 461.

مفهوم اقتصادي مدرسي) مزيجاً من الحجج الاقتصادية والأخلاقية التي ميزت النظريات الاقتصادية المدرسية Scholastic economic theories⁽¹⁾.

ويُعدُّ القديس توما الأكويني Thomas Aquinas (1225 - 1274م) من أبرز المنادين بمفهوم السعر العادل، فالسلعة يحدّد ثمنها عن طريق كمّية العمل المبذولة في إنتاجها، فبيع السلعة بسعر أعلى من قيمتها أو أقلّ من قيمتها يعدّ عملاً غير عادل، لذا يرى توما الأكويني أنّ الثمن العادل هو الذي يمكن المنتج من العيش ضمن شريحته الاجتماعية، وفي الوقت نفسه يكون السعر في متناول أيدي المستهلكين.

لقد سبق الإمام علي (عليه السلام) غيره من الحكّام والفلاسفة في تبني مفهوم السعر العادل، إذ روي عنه قوله: «وَلَيْكُنِ الْبَيْعُ بَيْنًا سَمْحًا: بِمَوَازِينِ عَدْلٍ، وَأَسْعَارٍ لَا تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ، فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَتَكَلَّ»⁽²⁾. فالدولة لم تقم بفرض سعر معين على السلع بحيث يؤدي إلى الإضرار والظلم للبائعين أو للمشتريين، وإنّما يُترك لقوى العرض والطلب، وتدخل الدولة يعني الإضرار بالملكية الخاصة التي يعدها الإسلام إحدى الدعائم الأساسية لعمارة الأرض وتحقيق التنمية الاقتصادية، كذلك السعر العادل الذي يحدّد من دون تدخل الدولة يعدّ عاملاً مهماً في تحفيز المنتجين من مزارعين وصنّاع على زيادة الإنتاج وازدهار التجارة بعد إزالة الحواجز والقيود التي تعيقها وخلق أجواء من الحرّية الاقتصادية المنضبطة، والسعر العادل لا يعني ترك أصحاب رؤوس الأموال والمحتكرين للتحكّم بالسعر كيفما يريدون، وإنّما سعر يضمن تحقيق العدالة والمنفعة لكلّ من البائع والمشتري، ومن تجاوز الحدود يجب نهيهِ وإلّا وجبت العقوبة. والسعر العادل سيحفز مستوى الطلب نحو الارتفاع ومن ثم زيادة الإنتاج التي تؤدي إلى تحقيق زيادة في إيرادات خزينة الدولة من الخمس والزكاة والحقوق الأخرى، الأمر الذي يعني خلق دخول وقوة شرائية جديدة بعد توزيع الأموال لمستحقيها ممّا يحفز الإنتاج والاستثمار ومن ثمّ خلق فرص عمل جديدة ممّا يعزّز من النشاط الاقتصادي للدولة.

(1) Fabio Monsalve, Scholastic just price versus current market price: Is it merely a matter of labelling?, the European Journal of the History of Economic Thought, 21(1), January 2012, PP.4 - 5.

(2) نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، الجزء 3، مصدر سبق ذكره، ص100.

وكان من اهتماماته بالأسواق وتنظيمها هي النهي عن المنافسة، إذ قال: «فَلَا تَنَافَسُوا فِي عِزِّ الدُّنْيَا وَفَخْرِهَا، وَلَا تَعْجَبُوا بِزِينَتِهَا وَنَعِيمِهَا، وَلَا تَجْزَعُوا مِنْ ضَرَائِهَا وَبُؤْسِهَا، فَإِنَّ عِزَّهَا وَفَخْرَهَا إِلَى انْقِطَاعٍ، وَزِينَتَهَا وَنَعِيمَهَا إِلَى زَوَالٍ، وَضَرَاءَهَا وَبُؤْسَهَا إِلَى نَفَادٍ، وَكُلُّ مَدَّةٍ فِيهَا إِلَى انْتِهَاءٍ، وَكُلُّ حَيٍّ فِيهَا إِلَى فَنَاءٍ»⁽¹⁾، هنا يبيّن الإمام (عليه السلام) عدم الانغماس في المنافسة في دنيا زائلة وحياة منتهية، وهنا لا يعني عدم المنافسة بين المشروعات الاقتصادية في ظل الشريعة الإسلاميّة، بل المنافسة التي تكون بعيدة عن مبادئ الإسلام وتعاليمه، فالتنافس المادي المطلق قد يؤدي إلى تدمير إنسانية الإنسان وتدمير الحضارة، لأنّه يسبّب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتكررة وهدراً في الطاقات البشرية بعد تسريح ملايين العاملين مع كلّ أزمة اقتصادية جديدة. إنّ المنافسة غير المشروعة تؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة على الإنسان وعلى المجتمع، لذا يقول الإمام في الطمع: «إِنَّ الطَّمَعَ مُورِدٌ غَيْرُ مُصْدِرٍ، وَضَامِنٌ غَيْرٌ وَفِيٍّ. وَرَبَّمَا شَرِقَ شَارِبُ الْمَاءِ قَبْلَ رَبِّهِ، كُلَّمَا عَظُمَ قَدْرُ الشَّيْءِ الْمُتَنَافَسِ فِيهِ عَظُمَتِ الرِّزِيَّةُ لِفَقْدِهِ، وَالْأَمَانِيُّ نُعْمِي أَعْيِنَ الْبَصَائِرِ، وَالْحَظُّ يَأْتِي مَنْ لَا يَأْتِيهِ»⁽²⁾، ذلك أنّ الطمع يسبّب المنافسة غير المشروعة التي تدمر البلاد والعباد، كذلك يعدّ الطمع مورد المساوى وخازنها، وممكن أن يغرّ الشخص حتى يصل الأمر به إلى الغدر، إذ يسير الإنسان من دون وعي وتفكير حتى يصبح هذا السلوك جزءاً من شخصية الإنسان⁽³⁾.

10.6 ضمان تعزيز التمثيل والصوت للبلدان النامية في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية من أجل إنشاء مؤسسات أكثر فعالية ومصداقية ومساءلة وشرعية.

إنّ طبيعة العالم في تلك المرحلة الزمنية من حيث التنظيم المؤسسي والتقسيم الدولي تختلف جذرياً عن عالمنا اليوم، لذلك لا توجد مؤسسات دولية عالمية تنظّم الشؤون الدولية

(1) نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، الجزء السابع، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 80.

(2) نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، الجزء السابع، مصدر سبق ذكره، ص 165.

(3) د. هاشم حسين ناصر المحنك، علم الاقتصاد في نهج البلاغة، الطبعة الأولى، دار أبناء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، 1991، ص 94.

في تلك المرحلة، بل المؤسسات إن وجدت فهي مؤسسات محلّية تنظّم شؤون الدولة الداخلية وشؤون مستعمراتها فقط، لذا لا نجد قولاً أو تشريعاً للإمام (عليه السلام) في هذا المجال.

10.7 تسهيل الهجرة وتنقل الأشخاص بشكل منظم وآمن ومنتظم ومسؤول، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والمدارة بشكل جيّد.

من الناحية التاريخية فإنّ الأرض للجميع، وإنّما البشر من اصطنع ما يعرف الآن بالحدود السياسيّة بين الدول، وفي المدّة التي حكم فيها الإمام علي (عليه السلام) لم تكن الحدود الدوليّة على ما هي عليه اليوم، فالقيود لم تكن موجودة وإنّما الدول والحضارات القائمة آنذاك تكون حركة التنقل بين سكانها متاحة بشكل كبير، باستثناء أوقات الحروب والصراعات، لذا لا توجد عوائق حتّى ممكناً أن تُنظّم حركة الهجرة بين الدول، وإنّما هنالك رسوم بنسبة معيّنة تفرض على القوافل التجارية التي تمرّ على أراضي الدولة.

رُوِيَ عن الإمام (عليه السلام) في مجال الهجرة قوله: «لَيْسَ بَلَدٌ بِأَحَقَّ بِكَ مِنْ بَلَدٍ، خَيْرُ الْبِلَادِ مَا حَمَلَكَ»⁽¹⁾، فالإمام علي (عليه السلام) هنا لا يعطي البلد صفة القدسيّة والألوهيّة، وإنّما الإنسان هو الأحقّ بالبلد، لأنّ (الإنسان) هو من يعمرّ الأرض وبينها وليس العكس، لذا يؤسس هذا القول لمبدأ (حرّيّة السفر والهجرة) وهو يعدّ مبدأً مهمّاً أقرّته الدساتير الحديثة وتضمّنته أهداف التنمية المستدامة، لأنّ خير البلاد هي التي توفرّ لك الرزق والحاجات الأساسيّة من ملابس ومأكل ومأوى وحرّيّة ممارسة معتقداتك الدينيّة والسياسيّة، لذا يكون الإنسان حرّاً باختيار الأرض التي توفرّ له ما يحتاجه وليس ملزماً بالبقاء في الأرض التي وُلِدَ فيها، وهذا لا يعني عدم احترام الأوطان التي يعيش فيها الإنسان ليهاجر إلى غيرها، أو العبث بمقدّراتها أو خيانتها أو عدم الإخلاص لها ولا يدافع عنها عندما تتعرّض إلى اعتداء، وإنّما الإنسان من حقّه الهجرة إلى وطن آخر مادام الوطن الجديد يصون كرامته ويوفّر له احتياجاته المختلفة.

(1) نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، الجزء 3، مصدر سبق ذكره، ص90.

الخاتمة:

أثبتت النصوص التاريخية والأفعال التي تعود إلى الإمام علي (عليه السلام) في مدّة حكمه (556 - 661م)، التي وردت في سياق البحث أنّ الإمام عليّاً (عليه السلام) قد سبق مفكري وقادة العالم بالعبارة بمبدأ المساواة بين أفراد الدولة الإسلاميّة من المسلمين وغير المسلمين، كذلك الحدّ من التفاوت بين ولايات الدولة الإسلاميّة المترامية الأطراف، عن طريق رسائله الموجهة إلى عمّاله في البلدان والأمصار أو الأفعال التي قام بها في أثناء إدارته للدولة الإسلاميّة، التي وردت في كتاب نهج البلاغة وفي غيره من المصادر التاريخية، ممّا يعكس مدى إدراك الإمام (عليه السلام) بأهميّة هذه المساواة وكيف أنّ انعدامها يؤدّي إلى نتائج اقتصاديّة واجتماعيّة خطيرة تهدّد السّلم المجتمعي وتحبط مسارات التنمية الاقتصاديّة والبشريّة.

المصادر والمراجع

- 1 - القرآن الكريم.
- 2 - بخيت، حيدر نعمة، الزرفي، أحمد إبراهيم، مؤشرات قطاع التعليم في العراق في ظل أجندة 2030، بحث مقدم إلى مؤتمر (الاقتصاد العراقي في ظل أجندة التنمية المستدامة 2030) للمدّة 17 - 18 نيسان 2019، جامعة البصرة، 2019.
- 3 - أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتّحدة: منشورة على الرابط الآتي:
<http://www.un.org/sustainabledevelopment>
- 4 - United Nations, Transforming Our World: The 2030 Agenda For Sustainable Development, October 2015.
- 5 - العلي، د. صالح أحمد، الإدارة في العهود الإسلاميّة الأولى، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2001.
- 6 - البطانية، د. محمد ضيف الله، الحياة الاقتصاديّة في العصور الإسلاميّة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- 7 - يعقوبي، تاريخ يعقوبي، الجزء الثاني، تحقيق عبد الأمير مهنا، شركة الأعلمي للمطبوعات، لبنان، 2010.
- 8 - ابن سلام، أبو عبيد القاسم، الأموال، صححه وعلق هوامشه محمد حامد الفقي، بدون سنة نشر.
- 9 - الحارثي، الدكتور جريية بن أحمد بن سنيان، الفقه الاقتصاديّ لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، الطبعة الأولى، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة، 2003.
- 10 - محمد، قطب إبراهيم، السياسة الماليّة لعثمان بن عفان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986.

- 11 - الأميني، عبد الحسين أحمد، الغدير في الكتاب والسنة والأدب، الجزء السادس، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1976.
- 12 - الخوارزمي، الموفق بن أحمد بن محمد، الطبعة الثانية، المناقب، مؤسسة النشر الإسلامي، 1411 هـ. ق.
- 13 - المنقري، نصر بن مزاحم، وقعة صفيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1382 هـ.
- 14 - المسعودي، أبو الحسن بن علي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تصنيف أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، لبنان، 2005.
- 15 - Adam Smith, The Wealth of Nations – An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, University Of Chicago Press, 1977.
- 16 - Tatyana P. Soubbotina, Beyond Economic Growth An Introduction to Sustainable Development, Second Edition, International Bank for Reconstruction, Washington, 2014.
- 17 - International Bank for Reconstruction and Development, Global Economic Prospects, World Bank, Washington, JANUARY 2022.
- 18 - Yanqin Fan, and others, Lorenz Map, Inequality Ordering And Curves Based on Multidimensional Rearrangements, Papers 2203.09000, IDEAS, 17 march 2022.
- 19 - Gini coefficient, A study published in the following link: – <http://www3.nccu.edu.tw/~jthuang/Gini.pdf>
- 20 - الشريف الرضي، نهج البلاغة، ضبط نصه: د. صبحي الصالح، الطبعة الرابعة، دار الكتاب اللبناني، 2004، لبنان.
- 21 - المحنك، هاشم حسين ناصر، أوضاع الكوفة الاقتصادية في عهد أمير المؤمنين الإمام

- علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الطبعة الثانية، دار أنباء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، 2013.
- 22 - مركز نون للتأليف والترجمة، دراسات في نهج البلاغة، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، 2010.
- 23 - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء السابع، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، 1996.
- 24 - Christopher D. Carroll, Jiri Slacalek and Kiichi Tokuoka, The Distribution of Wealth and the Marginal Propensity to Consume, Working Paper Series No. 1655, European Central Bank, March 2014.
- 25 - المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ج 41، الطبعة الأولى، مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، قم، 1388 هـ.
- 26 - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، 1996.
- 27 - Reza Mosayebi. Empowerment: The History of a Key Concept in Contemporary Development Discourse. Ethical Theory and Moral Practice. 6 June 2022.
- 28 - United Nations. Universal Declaration of Human Rights. 2015.
- 29 - HUSSEIN ABDALMOTTALEB ALASRAG. The Economic Human Rights and The Right to Development in Egypt. Munich Personal RePEc Archive. 10 December 2006.
- 30 - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق وشرح الشيخ محمد عبده، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار الذخائر، قم، 1412 هـ.
- 31 - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق وشرح الشيخ محمد عبده، الجزء السابع عشر، الطبعة الثانية، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1996 م.
- 32 - الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة، 1956.

- 33 - الاسكوا، دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية، الأمم المتحدة، 2020.
- 34 - النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، الحديث 1827.
- 35 - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق وشرح الشيخ محمد عبده، دار الذخائر، الجزء الثالث، قم، 1412 هـ.
- 36 - المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ج 41.
- 37 - القرشي، باقر شريف، موسوعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، تحقيق مهدي باقر القرشي، الجزء 11، الطبعة الثانية، مؤسسة الكوثر للمعارف الإسلامية، النجف الأشرف، 1429 هـ.
- 38 - الريشهري، محمد، ميزان الحكمة، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، دار الحديث، إيران، بدون تاريخ.
- 39 - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الجزء 11، دار إحياء الكتب العربية، قم، 1961.
- 40 - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الجزء 20، الطبعة الثانية، دار إحياء الكتب العربية، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، 1404 هـ ق.
- 41 - Congressional Research Service, Fiscal Policy: Economic Effects, R45723, United states, January 21, 2021.
- 42 - International Organization Of Employers , The Minimum Wage, February 2014.
- 43 - كاظم، حسن لطيف، نظام الحماية الاجتماعية في العراق: تحليل أصحاب المصلحة، مؤسسة فريدريش ايبيرت، الأردن، 2017.
- 44 - Andy Norton, Tim Conway, and Mick Foster, Social Protection Concepts And Approaches: Implications For Policy And Practice In International Development , Centre for Aid and Public Expenditure, London, February 2001.

- 45 - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الجزء 18، الطبعة الثانية، دار إحياء الكتب العربية، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، 1404 هـ. ق.
- 46 - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق وشرح محمد عبده، الجزء 4، الطبعة الثانية، دار الذخائر، قم، 1412 هـ.
- 47 - الريشهري، محمد، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، ج 4، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
- 48 - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الجزء 18، دار إحياء الكتب العربية، قم، بدون سنة نشر.
- 49 - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق وشرح الشيخ محمد عبده، دار الذخائر، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره.
- 50 - الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الجزء 15، مطبعة مهر، قم، 1414 هـ.
- 51 - ابن أبي الحديد، نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، الجزء 4، الطبعة الأولى، مطبعة النهضة، قم، 1412 هـ.
- 52 - نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، الجزء 3، الطبعة الأولى، مطبعة النهضة، قم، 1412 هـ.
- 53 - الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الجزء 28، مطبعة مهر، قم، 1414 هـ.
- 54 - الحسيني، جمال الدين أحمد بن علي، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، تصحيح محمد حسن آل طلقاني، الطبعة الثانية، المطبعة الحيدرية، النجف، 1961.
- 55 - Luiz Carlos Bresser - Pereira Economic Reforms And Cycles Of State Intervention , World Development, World Development, 21(8), August 1993.
- 56 - الكليني، الشيخ محمد بن يعقوب، الكافي، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، منشورات الفجر، بيروت، 2007.

- 57 - الكليني، الشيخ محمد بن يعقوب، الكافي، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، منشورات الفجر، بيروت، 2007.
- 58 - أبو نصر، الشيخ رضا الدين، مكارم الأخلاق، الطبعة الأولى، المطبعة العامرة المليجية، مصر، 1331 هـ.
- 59 - الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الجزء 25، مطبعة مهر، قم، 1414 هـ.
- 60 - Fabio Monsalve, Scholastic just price versus current market price: Is it merely a matter of labelling?, The European Journal of the History of Economic Thought, 21(1), January 2012.
- 61 - نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، الجزء السابع، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- 62 - المحنك، د. هاشم حسين ناصر، علم الاقتصاد في نهج البلاغة، الطبعة الأولى، دار أنباء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، 1991.

المدن ومجتمعات محلية مستدامة

بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ونهج البلاغة

أ.د. محمد جواد شبع

كلية الآداب - جامعة الكوفة

المقدمة:

في ظل تزايد العناية العالمية والمحلية بضرورة تنمية المجتمعات الحضريّة وتحقيق استدامتها عن طريق العناية بالنشاط العمراني والاجتماعي، وضمان الحصول على مساكن آمنة، وخدمات أساسية ميسرة للسكان، وتحقيق كفاءة استعمال الموارد وتنميتها، وحسن الإدارة والعمل والنمو العمراني المستدام، ومعالجة مشكلة نقص الخدمات المقدّمة للسكان، وتقليل أثر التغير المناخي في المدن والمجتمعات المحليّة، جعلت أحد أهداف التنمية المستدامة، لذا يناقش بحثنا تنمية المدن والتعريف بأهميتها وأهمية المجتمعات المحليّة في ظل التطور العمراني والأثر الاجتماعي والاقتصادي للمتغيرات العالميّة والدوليّة، ولا سيّما لمنظمة الأمم المتحدة وأهدافها للتنمية المستدامة لعام 2030، وبالتحديد الهدف (11) بجعل المدن والمستقرّات البشريّة شاملة للجميع وآمنة ومستدامة. وما يميز التنمية المستدامة بحسب مفهومها بأنّها تعنى بالبعد المستقبلي للمشاريع والأنشطة المختلفة، وتعنى أيضاً باحتياجات الأجيال القادمة، وذلك من منطلق أن الأجيال القادمة ستتولى تدبير أمورها كما يتولى الجيل الحالي شؤونّه، وتتجلى هذه العناية في قول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): «وَلْيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ

الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ وَلَمْ يَسْتَقِمَّ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلًا». فكانت العلاقة بين عمارة الأرض والاستفادة من خراجها متلازمة ومتبادلة في المدن، فضلاً عن علاقة المجتمع واستدامة موارد الدولة. مشكلة البحث: كيف تؤثر التنمية المستدامة ومفهومها في المدن والمجتمعات المحليّة؟ وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وأهداف المنهج التنموي للإمام علي (عليه السلام) وتطبيقاته في إدارة دولته وكتابه (نهج البلاغة)، وأيهما أسبق في ذلك؟

فرضية البحث: لعملية التنمية المستدامة الأثر الواضح والمهم في توفير الخدمات المناسبة والمتواصلة، والنهوض بواقع النشاط الاجتماعي والاقتصادي للسكان، وبحسب ما تناولته أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي أقرتها في عام 2015، نجد أسبقية ذلك عند الإمام علي (عليه السلام) في توجهاته وعمله وسلوكه وأفكاره في كتاب (نهج البلاغة) في معالجة مشكلات المجتمعات المحليّة، وديمومة الخدمات في المدن وحسن إدارتها، واصلاح أنظمتها.

هيكلية البحث: تضمّن البحث أربعة مباحث، تناول المبحث الاول: مفهوم التنمية والتنمية المستدامة وأبعادها، وناقش المبحث الثاني المدن والمجتمعات المحليّة وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتناول المبحث الثالث العمران وتنمية المدن في (نهج البلاغة)، وناقش المبحث الرابع التنمية المستدامة للمجتمعات المحليّة عند الإمام علي (عليه السلام)، وانتهى البحث بخاتمة ومن ثمّ قائمة بالمصادر والمراجع.

1 - مفهوم التنمية والتنمية المستدامة وأبعادها:

مفهوم التنمية: التنمية - في اللغة - مشتقة من (النمو - نما - ينمو - نمواً)، أي زاد ونما - نما ينمو وينمي، نمياً ونماء، أي زاد ونما الحديث ارتفع، أمّا التنمية اصطلاحاً فتعني النمو في جانب من جوانب المعرفة أو الجوانب الحياتيّة، كأن يقال التنمية الاقتصادية أو التنمية الثقافيّة أو التنمية الاجتماعيّة.. ولكن الشائع عند سماع أو قراءة هذا المصطلح أن يقصد منه التنمية بمدلولاتها الاقتصادية أكثر من أي شيء آخر. في حين يطلق مصطلح التنمية على الحالة التي تتغير إلى حال أفضل بصورة إرادية مخطط لها وتتحقق بواسطة وسائل وإجراءات معينة تتمثل بالخطط والاستراتيجيات الهادفة إلى زيادة الرفاه الاجتماعي للسكان والتقدم الاقتصادي والتطور العمراني عن طريق إقامة مشاريع تنمويّة مختلفة.

في حين نجد أن القرآن الكريم استعمل مصطلحاتٍ مُرادفةً للتنمية، لعلَّ من أهمِّها الإعمار والابتغاء من فضل الله والسعي في الأرض وإصلاح الأرض وعدم الإفساد فيها. ولم يستعمل مصطلح النمو أو التنمية في معرض الحثِّ والأمر، وليس معنى ذلك زهد القرآن في الرخاء الاقتصادي - ذلك المعنى الذي تمحورت حوله عملية التنمية في المصطلح الاقتصادي المعاصر - بل حرص القرآن وتأكيدُه على أنَّ المطلوب والمستهدف شيء أكبر من ذلك وأجلَّ منه، إنَّه طيب الحياة الذي تتجاوز فيه الحدود الاقتصادية، محتويًا لجوانب الحياة الاجتماعية والثقافية فضلاً عن الاقتصادية، وفي الوقت ذاته مشغول كلياً بالإنسان نفسه بكل مقوماته الذاتية والخارجية، والروحية والفكرية والوجدانية والمادية. فموضوعة التنمية في المفهوم القرآني هو الإنسان بكلِّ مقوماته وإعمار الأرض للعيش الكريم فيها، وأنَّ الوسيلة لتحقيق ذلك هي ذاتها، أي الإنسان نفسه بما لديه من مقومات. (1) ما يُلاحظ أنَّ المفهوم القرآني للتنمية يتميز من المفهوم الوضعي لها الذي جعل موضوعها وعنايتها منصبين على الأموال والأشياء المادية للإنسان عندما تكون الغاية والوسيلة في المقام الأول، وليست تنمية الإنسان نفسه، في حين يهدف مفهوم التنمية في القرآن الكريم إلى تحسين حياة الإنسان بجوانبها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، على وفق ما شرَّع الله عز وجل، ويحرص على التنمية الشاملة والمستمرَّة للإنسان. لذلك حدَّد القرآن الكريم معالم التنمية بشكلها المتكامل ومن جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المتكاملة للإنسان الذي تتم به وله في الوقت ذاته، من أجل تحقيق سعادته وكرامته ورفاهيته في الدنيا والآخرة، وهذا ما أكَّدت عليه الآيات الكريمت في بيان أنَّ الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة وكلِّ ما فيها وجد لخدمته، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِيَتَجَرَّيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِيَتَّبِعُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾* وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (2)، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (3). وأنزل القرآن من أجل الإنسان أيضاً كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ

(1) ينظر: محمد الريشهري، التنمية الاقتصادية في الكتاب والسنة، ص 35 - 46.

(2) سورة الجاثية، الآيتان 12، 13.

(3) سورة الملك، الآية 15.

يَتَفَكَّرُونَ ﴿١﴾. فالإنسان هو محور التنمية في المفهوم القرآني، وهدفها أن تكون العملية التنموية وسيلة غايتها تحقيق رفاه الإنسان وتقدمه. (٢)

وقد توسّع مفهوم (التنمية) ليتقل من مجرد التركيز في النمو الاقتصادي إلى أن يكون جزءاً من عملية التنمية المستمرة والمستدامة. وباتت التنمية، ولا سيّما التنمية البشرية والمستدامة، عبارة عن صيرورة تؤدي إلى توسيع الخيارات أمام الناس، إذ تضع البشر في صميم عملية التنمية يجعلهم هدفاً وموضوعاً له.

ومن التعريفات التي وُضعت للتنمية تعريف الأمم المتحدة بوصفها: مجموعة الوسائل والطرق المستعملة بقصد توجيه جهود الناس مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لكي تشارك إيجابياً في الحياة القومية ولتسهم في تقدم البلد. (٣) ويُعبّر عن التنمية بأنها إحداث تطوير اقتصادي واجتماعي وعمراني عن طريق حسن استعمال الموارد الطبيعية والبشرية في الإقليم، وتعتمد مستويات التطوير على الإمكانيات والموارد المتاحة وكفاءة إدارتها بحسب مناطقها من الإقليم. (٤) وإنّها القدرة على الإنجاز لتحقيق نمط معاشي يرضاه المجتمع، ولا سيّما فئاته الأقل دخلاً والأكثر حاجة للتنمية. يتّضح مما سبق أنّ مفهوم التنمية يتضمّن أبعاداً متعددة ومختلفة تشمل الآتي: (٥)

1. البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية، ويتضمّن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع.
2. البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية، ويتضمّن القضاء على الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكّان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.
3. البعد السياسي، ويتضمّن مفاهيم التحرّر من التبعية والاستقلال الاقتصادي والإداري.

(1) سورة النحل، الآية 44.

(2) محمد جواد شيع، التنمية في القرآن الكريم، ص 96.

(3) عبد علي سلمان عبد الله المالكي، المدخل إلى الأثر وبولوجيا الاجتماعية، ط 1، ص 206.

(4) محمد دلف الدليمي، محمد جواد شيع، التخطيط والتنمية الإقليمية - أسس نظرية ودراسات تطبيقية، ص 73.

(5) مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات، ط 1، ص 72.

4. البُعد الدولي للتنمية، ويتضمَّن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي.

5. البُعد الجديد للتنمية، الذي ينظر إلى التنمية الاقتصادية بوصفها مشروعاً للنهضة الحضارية.

أمَّا مفهوم التنمية المستدامة: فقد ظهر بعد أن لم يُحقق مفهوم النمو الاقتصادي ومن بعده مفهوم التنمية الطموحات على المستوى البعيد، إذ إنَّ تلك النماذج السابقة لمفهوم التنمية تركّز في المكاسب التي تحقّقها التنمية على المستوى القصير، من دون النظر إلى مستقبل الأجيال اللاحقة، الأمر الذي يتطلّب استثماراً متوازناً للموارد الطبيعية من دون التفرّط بها وتوظيفها بطريقة غير مدروسة، لذا يجب أن يكون واحداً من ضوابط نجاح التنمية كيفية إدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.⁽¹⁾ فنشأة مفهوم التنمية المستدامة بوصفه مصطلحاً يشمل في أثنائه العناية بالبيئة والإنسان والاقتصاد والمجتمع معاً، فهو تنمية قابلة للاستمرار التي تهدف إلى العناية بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي، وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم والنوع فحسب، ومن ذلك تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل⁽²⁾ والخدمات المجتمعية ومنها الإسكان والصحة والترفيه وخدمات المدن الأخرى.

وورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان: مستقبلنا المشترك، (Our Common Future) ونشر لأول مرة عام، 1987 وعُرِّفت التنمية المستدامة في التقرير على أنّها: تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.⁽³⁾ إذ تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي - في معناها العام - لا تخرج عن كونها عملية استعمال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستعمال للموارد معدلات تجدها الطبيعية وبالذات في حال الموارد غير المتجددة، ومن

(1) محمد دلف الدليمي، محمد جواد شبع، مصدر سابق، ص 114.

(2) للاستزادة: ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، ص 31.

(3) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، ص 70.

أجل معرفة ماهية التنمية المستدامة بشكل واضح لا بدّ من التعرف على خصائصها وأبعادها الفلسفية التي تمتاز بكونها: (1)

- 1 - تمتاز التنمية بالديناميكية كونها عملية مستمرة ومتجددة، كلما تحقّق مستوى معين من التطوّر تطلب ذلك الانطلاق إلى مستوى أعلى لمرحلة لاحقة، وهذه الخاصية تُعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة.
- 2 - شمولية أهداف التنمية كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان، بل يُضاف له التقدّم في كافة مجالات الحياة من تعليم وخدمات الصحة وتحقيق توازن نسبي للدخل وتحسين مستوى الخدمات العامّة والخدمات المجتمعية.
- 3 - اعتماد التنمية بشكل أساس على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي، ولا سيّما المفاصل الرئيسة لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة وهذه الخاصية تُعطي للتنمية صفة الذاتية والاستمرارية.
- 4 - القدرة على تجاوز المعوّقات وتضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدّمة عن طريق كون التنمية المستدامة تحقق النمو وتراكم المعرفة واستمرار التطوّر في المجال المادي والمعنوي للبلد.

تطوّر مفهوم التنمية البشرية، وبدأ البرنامج الإنمائي يصوغ مفاهيم مكّملة لمفهومه الأساس، ومنها مفهوم التنمية المستدامة التي وصفت من قبله بأنّها تنمية موالية للناس ومالية للطبيعة، وهي تعطي أولوية للحدّ من الفقر والعمالة المنتجة وللتعامل الاجتماعي. فالتنمية المستدامة تعني الوفاء بالاحتياجات الحالية من دون إساءة استعمال الموارد المتاحة لحفظها من أجل الأجيال القادمة، وبعضهم يُطلق عليها تسمية التنمية المتواصلة والتنمية الموصولة والتنمية القابلة للإدامة والتنمية القابلة للاستمرار. أمّا التعريف الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة لمفهوم التنمية المستدامة تمت صياغته على النحو الآتي: (القدرة على الاستجابة إلى احتياجات ومتطلبات الحاضر من دون المساس أو التقليل من حقوق الأجيال القادمة في احتياجاتها التي تقتضيها حياتها المستقبلية). (2)

(1) محمد دلف الدليمي، محمد جواد شيع، مصدر سابق، ص 116.

(2) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، مصدر سابق، ص 70.

أمّا مفهوم المدينة المستدامة، فهي المدينة التي تحظى بمبادئ التنمية المستدامة والعمران البيئي، وتعمل من أجل تسهيل أساليب العمل والتنقل، ومن أجل تفعيل استهلاك الطاقات المتجددة، وهي في أكثر الأحيان عبارة عن تجمّع من الأحياء البيئية التي تهدف إلى تقليص بصمتها البيئية. وتعد توفير الخدمات الحضريّة الأساسيّة الملائمة والميسورة لسكان المدينة مثل توفير المياه والمرافق الصحية ومعالجة النفايات وتطوير النقل، أموراً أساسية لإقامة مدن مناسبة بيئياً وصحياً يمكن العيش فيها، لذا ركّز برنامج المدن المستدامة في أولوياتها توفير الخدمات الأساسيّة وتحسينها في المدن واستدامة المجتمعات المحليّة.

وأهم ما يميّز التنمية المستدامة أنّها تُعنى بالمستقبل، على خلاف مفاهيم التنمية السابقة التي تتجاهل البعد المستقبلي، وتتغاضى عن احتياجات الأجيال القادمة، وذلك من منطلق أنّ الأجيال القادمة ستتولى تدبير أمورها كما يتولى الجيل الحالي شؤونها، وهنا تظهر بلاغة وعمق كلام الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، إذ قال: «وَلْيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِحْلَابِ الْخَرَاجِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلاً». فتعدُّ العلاقة بين عمارة الأرض والاستفادة من خراجها متلازمة تبادلياً بطبيعتها، فما الخراج إلا ناتج من أعمال العمارة على مختلف المديات وهو حصادها، إذ لا بدّ من الاستفادة من جزء من الناتج من دون الإسراف في الاستهلاك، والاستفادة من الجزء الآخر منه للحصاد القادم من الأعمال، فتعدُّ العلاقة بين الإنسان والعمران والمدينة والاستفادة من خراجها متلازمة ومتبادلة بطبيعتها في المدن، فضلاً عن علاقة المجتمع واستدامة موارد الدولة.

وتعدُّ خطة التنمية المستدامة للعام 2030 واحدة من أكثر أطر السياسة الدوليّة أهميّةً على الإطلاق. ففي العام 2015، تبنّت الجمعية العامّة للأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة، وهي مجموعة أهداف ومقاصد عالميّة تُشكّل (خطة عمل) من أجل السلام والازدهار في العالم. وتُركّز هذه الأهداف في العناصر الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئية المكوّنة للتنمية المستدامة. وتمثّلت أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 بالآتي: (1. القضاء على الفقر، 2. القضاء التام على الجوع، 3. الصحة الجيدة والرفاه، 4. التعليم الجيد، 5. المساواة بين الجنسين، 6. المياه النظيفة والنظافة الصحية، 7. طاقة نظيفة وبأسعار مناسبة، 8. العمل اللائق

ونمو الاقتصاد، 9. الصناعة والابتكار والبنية التحتية، 10. الحد من أوجه عدم المساواة، 11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة، 12. أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، 13. العمل المناخي، 14. الحياة تحت الماء، 15. الحياة البرية، 16. السلام والعدالة والمؤسسات القوية، 17. عقد الشراكة لتحقيق الأهداف).⁽¹⁾

2 - المدن والمجتمعات المحلية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة:

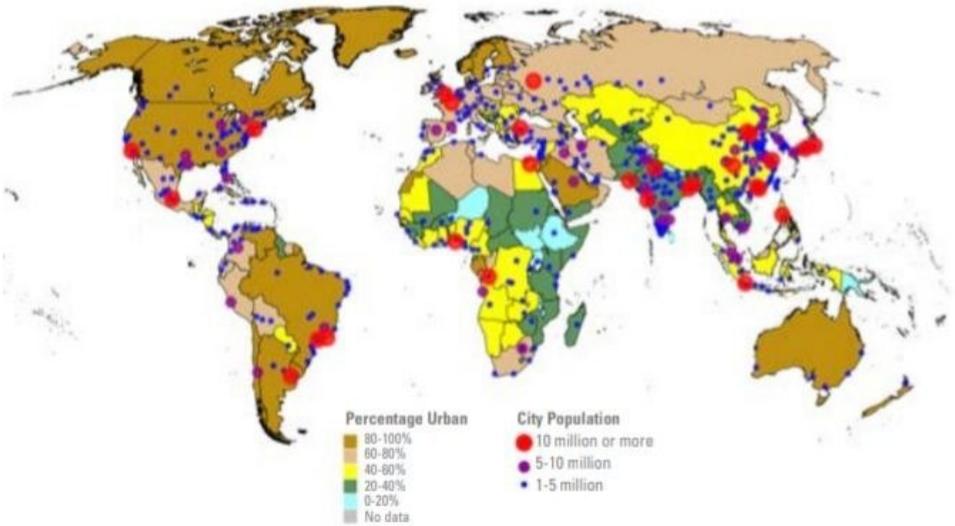
يعيش أكثر من نصف سكان العالم حالياً في المدن، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه بحلول عام 2050 إذ سيكون أكثر من ثلثي العالم من سكان المدن، ومن المتوقع أن تضاعف الهند وحدها عدد سكان المدن بإضافة 404 مليون من السكان الجدد إلى المدن على مدى السنوات الخمس والثلاثين القادمة (1). وتعدّ المدينة مجالاً جذاباً للكثير من التخصصات وحقل دراسة للعديد من الاقتصاديين والسياسيين وغيرهم، إذ لكل تخصص منهج معين لدراسة المتخصصين: الجغرافيين، والمعماريين، والديمغرافيين، والمؤرخين، وهذا ما أدّى إلى ظهور تعريفات عديدة للمدينة، وقد اختلفت الدراسات بحسب تخصص الباحثين، وإجمالاً تعدّ المدينة تجمعاً بشرياً لسكان يمتنون وظائف حضرية مختلفة عبارة عن تجمع معتبر من السكان والبنيات في مجال جغرافي محدود، إذ تتمحور الحياة حول نفس التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي، وحيث تتمركز الأنشطة، ويغلب عليها طابع التجارة، والخدمات، والصناعة، وأنّ البنيات تشكل نسيجاً مستمراً وتعيش في ديناميكية مستمرة، فهي عبارة عن نظام بيئي ينمو ويتطور ويتغير أيضاً، أمّا تعريف العمران، فهو علم وتقنية تنظيم المجال (المكان) والمنشآت البشرية، وهو مجموعة المقاربات المتكاملة والمتعلّقة بدراسة الأنظمة الحضرية والمجتمعات المحلية.

وتضمّ المدن والمراكز الحضرية - عادةً - سوقاً لإنتاج السلع والخدمات، يلتقي فيها المستهلكون والمنتجون، يتبادلون المنتجات، ويحصلون على معلومات عن المنتجات المتوفرة وخصائصها، ونظراً إلى قرب المراكز الحضرية من جميع عوامل الإنتاج،

(1) لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، الرابط الإلكتروني: https://uncitral.un.org/ar/about/sdg?gclid=EAIaIQobChMIuIXuqda5_wIVD4KDBx1F3gdfEAAAYASAAEgKQufD_BwE

واستفادتها من نظم النقل العام وتوافر الخدمات، تحل في موقع يخولها تسهيل تبادل السلع والخدمات، وتحقيق وفورات الحجم والتكتل، على نحو يسهم في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

ازداد عدد سكاّن المدن في العالم من 746 مليون نسمة في عام 1950 إلى 3.9 مليار نسمة في عام 2014، وتستمر عملية التوسع السريعة نحو المدن في المستقبل. ففي عام 2014، كان حوالي 54% من سكاّن العالم يعيشون في المناطق الحضرية، وهي نسبة يتوقع أن تصل إلى 66 في المائة بحلول عام 2050، وتضم آسيا 53% من سكاّن المدن في العالم، مع أنها منطقة تغطي عليها الطبيعة الريفية، تليها أوروبا بنسبة 14%، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 13%، ويوجد في العالم حالياً أكثر من 25 تجمعاً حضرياً يضم أكثر من 10 ملايين شخص،⁽¹⁾ معظمهم في البلدان النامية، ينظر الخريطة (1).



الخريطة (1) المدن المليونية والتجمعات الحضرية في العالم

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، نشرة التنمية الاجتماعية، التوسع العمراني والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، المجلد 5، العدد 4، ص 1.

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، ص 1-2.

ومع هذا التوسّع العمراني السريع، نشأت تحديات جديدة، منها تفاقم الفقر الحضري، والبطالة، وتوسّع الأحياء العشوائية والمناطق الفقيرة على أطراف المدن، وتزايد المدن المقفلة، وضيق المساحات العامة، وإجهاد البنية الأساسية، واتساع الفوارق بين المدن والأرياف، وتأثير التجمعات الحضرية في المناخ، وتستلزم التحديات المتصاعدة مع التوسّع العمراني السريع عملاً جماعياً على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، حتى تبقى المدن موائماً يرفد التنمية الاقتصادية والازدهار للسكان بأنماط بيئية مستدامة، وتأمين الخدمات الأساسية للمجتمعات الحضرية. وإن التوجه نحو ظهور عمران المشاريع، ظهرت هذه المقاربة في العمران (عمران المشاريع) في إطار التوجه نحو سياسة المدينة في الدول الأوروبية منذ ثلاثين سنة، بوصفها ردّ فعل سياسي على ازدياد مشاكل المدن في عدد من الدول الغربية، ولاسيما مع ظهور مشاكل الضواحي، هذه المشاكل التي كان السبب الرئيس فيها العمران الوظيفي المركزي الذي يعتمد على التخطيط الحضري والقطاعي. فسياسة المدينة تكمن فيما تبناها السلطات العمومية لأجل معالجة الاختلالات المكانية والاجتماعية للمدن، وهي بذلك تتعلّق بشراكة بين الدولة بقطاعاتها المختلفة، والجماعات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني حول مشاريع محدّدة، وبذلك تمثل نوعاً من التعاقد الاجتماعي لصالح السكّان والمناطق المتضرّرة من مجال المدينة. ويكون الهدف الرئيس لهذه السياسة هو التطوّر المحلي الذي هو بمثابة نظام يسعى إلى تغيير الأشياء نحو الأفضل مع الأخذ بالحسبان جميع الخصائص المختلفة للمدينة، وذلك بهدف التحسين المحلي حتى على المدى البعيد والنظر إلى المدينة من مختلف الجوانب، وبهذا فإنّ المشروع الحضري هو التدخل في إطار سياسة المدينة، أي أنّها سياسة (مكانية)، وإدارية. ما تهدف إليه هو القضاء على الاختلالات الحضرية والمكانية (الفرق بين الأحياء الغنية والفقيرة)، بهدف تحقيق الانسجام الاجتماعي بين مناطق المدينة والمجتمعات المحلية في المجالات: (الإدارة، والتربية والتعليم، والثقافة والفنون، والتعمير والسكن، والصحة والبيئة)⁽¹⁾

هذا ما جعل هيئة الأمم المتحدة تؤكّد في عملها وأهدافها للتنمية المستدامة على شعوب

(1) فؤاد بن غضبان، المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام، ص 197 - 198.

ودول العالم، بأن تكون (المدن والمستقرّات البشريّة شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) الهدف رقم (11) من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. إذ إنّ المدن والتجمّعات الحضريّة هي التي ستحدد نجاح أو فشل تحقيق الأهداف في القضاء على الفقر، المساواة، الحدّ من تغيّر المناخ، كفالة توفير حياة صحيّة. وستكون المدن هي التي تحقق نمواً اقتصادياً شاملاً للمجتمعات المحليّة. وتؤكد الخطة ضرورة حصول الجميع على سكن آمن ولائق وميسور، وعلى الخدمات الأساسيّة، وتأمين نظم الطاقة المستدامة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، ويدعو إلى اعتماد نهج شامل ومتكامل التخطيط والإدارة الحضريّة، وحماية الفئات الاجتماعيّة المعرضة للحرمان، وتقدّم خطة عام 2030 وسائل للتنفيذ تعتمد بوصفها من أهداف التنمية المستدامة: ⁽¹⁾

- 1- ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسيّة ملائمة وآمنة وميسورة ورفع مستوى الأحياء الفقيرة بحلول عام 2030.
- 2- توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، عن طريق توسيع النقل العام، وإيلاء العناية الخاص لاحتياجات السكّان الذين يعيشون في ظل ظروف هشّة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030.
- 3- تعزيز التوسّع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشريّة في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام بحلول عام 2030.
- 4- تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.
- 5- تقليص عدد الوفيات إلى درجة كبيرة، وعدد الأشخاص المتضررين وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصاديّة المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي، التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة بحلول عام 2030.

(1) الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الرابط الإلكتروني:

//<https://transformingourworld.org.un.sustainabledevelopment>.

- 6- الحدّ من الأثر البيئي السلبي للمدن، والعناية الخاصّة بنوعيّة الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.
- 7- توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامّة، آمنة شاملة للجميع، ويُمكن الوصول إليها، ولا سيّما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030.
- 8- دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية ودون الحضرية والريفية، عن طريق تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.
- 9- العمل على زيادة عدد المدن والمستقرّات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استعمال الموارد، والتخفيف من تغيّر المناخ والتكيّف معه، ورسم خطط قادرة على الصمود بوجه الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، وإقامة المباني والمدن المستدامة.

3- العمران وتنمية المدن في نهج البلاغة:

إنّ للإمام علي (عليه السلام) رؤيةً فلسفيةً خاصةً في التنمية والعمارة. ولا نبالغ إذا قلنا إنّهُ سبق بها المفكرين والمهتمين في مجال المدن والتنمية العمرانية، إذ يتضح لنا ذلك جلياً في كتابه (عليه السلام) لمالك الأشر: «هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ الْأَشْثَرِ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ حِينَ وُلَاهُ مِصْرَ جَبَايَةَ خَرَاجِهَا وَجِهَادَ عَدُوِّهَا وَاسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا وَعِمَارَةَ بِلَادِهَا»⁽¹⁾ تضمّن هذا الكتاب الرؤية الفلسفية للعمران وتنميته وإدامته.

وقد وردت لفظة العمران والعمارة في اشتقاقاتها المختلفة في كتاب (نهج البلاغة) للإمام علي (عليه السلام) نحو سبع مرات، اثنان منها أريد بها العمران المعنوي وخمس منها المادي، وهذه الألفاظ الخمسة وردت جميعها في عهده لمالك الأشر، وقد ربط معنى العمارة المادية بالعمارة الروحية، إذ المبدأ العام للشريعة، وتحقيق التمكين، ركن أساس في تأصيل مفهوم التنمية والعمران عند الامام (عليه السلام). وتضمّن عهده تأكيداً على

(1) ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج17، ص30.

أولوية العمران البشري ومن ثمَّ عمارة الأرض بالبناء والصناعة والزراعة والانتفاع بما فيها جزء من مقتضيات الاستخلاف العام للناس في الأرض، فقد سبق (عليه السلام) في (نهج البلاغة) تأصيل مفاهيم التنمية والعمران، وحوَّلها إلى إجراءات عمل ضمَّها عهده للأشتر، ومشاريع بناء، وعمارة للأرض من أجل الإسهام في صياغة فعل إنساني يتجاوز انحطاط الواقع وغموض المستقبل. وتظهر وحدة الأفق بين الإنسان وعمران الأرض وبناء الدولة في ذلك التأصيل المنهجي لوحدة العلاقة الاقتصادية بمضمونها العمراني الإنساني بين تلك الأطراف.⁽¹⁾

فلم يذهب (عليه السلام) مباشرة لعمارة البلاد أو استصلاح العباد، بل هناك مقدّمات لهذه العمارة لا بدَّ من تحقيقها أولاً لتتم عملية التنمية الشاملة للعباد والبلاد، ولأنَّ الهدف من التنمية هو الإنسان فلا بدَّ أن تكون التنمية في مختلف الجوانب وفي وقت واحد ووتيرة واحدة وبالأهمية نفسها كي تؤتي أكلها وتكون نتائجها مثمرة، ومن هذه المقدمات (الخراج، والتنمية الاقتصادية).

يُعدَّ الخراج مورداً مالياً مهمّاً لميزانية الدولة، تمكّنها من تحقيق ما تصبو إليه من إصلاح وعمارة وعدالة اجتماعية، وهو الهدف الأسمى الذي سعى إليه أمير المؤمنين (عليه السلام) لتحقيق العدالة الاجتماعية وصيانة حقوق الراعي والرعية، وتقوية الأواصر بين السلطة والشعب، إذ يكون الحقُّ سيّد الموقف، وحتى لا تجترئ السلطة على إتيان الباطل وتعطيل الحقوق. في حين يرى الإمام عليّ أنّ إقامة العدل وتحقيق المساواة يؤدیان إلى التماسك الاجتماعي بين المواطنين والى رضا الرعية وتعاونها فيما بينها وبين راعيها، وهذا شرط أساس لبناء العمارة وبلوغ التنمية واستمرارها. وفي فكر أمير المؤمنين (عليه السلام) فإنَّ الإنسان هو محور التنمية وقطبها، لذا كان العناية بالعمران وتوفير الأمن سبيلاً لرفع المستوى المعاشي للفرد المسلم عن طريق التوزيع العادل للثروة على أبناء الأمة الإسلامية. فاتخذ أمير المؤمنين (عليه السلام) جملة من الإجراءات التي تحقّق التنمية البشرية المتوازنة.⁽²⁾

(1) حيدر حسن ديوان الأسدي، تأصيل فقه العمران عند الإمام علي (عليه السلام) مقارنة في عهده لمالك الأشتر، ص 89-90.

(2) رحيم علي صياح، مصدر سابق، ص 273.

ففي كتابه (عليه السلام) لمالك الأشر: «هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ الْأَشْرِي فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ حِينَ وُلَاهُ مِصْرَ جَبَايَةَ خَرَاجِهَا وَجِهَادَ عَدُوِّهَا وَاسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا وَعِمَارَةَ بِلَادِهَا»⁽¹⁾. فعمارة البلاد - إذن - أمرٌ واجبٌ على الدولة وعليها أن تكون في مقدّمة مهامّها، لأنّ مسؤولية الدولة تجاه التنمية الاقتصاديّة والعمارة تعدّ من وظائفها الكبيرة عند الإمام علي (عليه السلام)، ولكن ليس بمعنى أن تقوم الدولة بمباشرة الإنتاج، بل بتوفير الأجواء الملائمة وبسط العدل في القانون وفي التطبيق. وهنا تفترق سياسة الإمام علي عن النظام الرأسمالي، في أنّ الدولة الإسلاميّة لا تتخلى عن ملكيتها وسيادتها على مصادر الإنتاج الرئيسيّة التي لا تنضب، فترفض تعطيلها وتجميد إنتاجيتها، وتسلبها من صاحبها الذي أهملها وأتلفها، بدعوى الحرية الاقتصاديّة.

وأوصى الإمام عامله بعمارة الأرض مع استقامة الأمر والحياة، وهي وصيّة بمراعاة العدل والعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه وتنظيم أسواقه، وما إلى ذلك مما يعود على الجميع بالخير والصلاح، إذ لا تقتصر عمارة الأرض على الماديّات فحسب، بل تحتاج إلى عدالة، وأفضل عمران الأرض هو عمرانها بالحبّ وبالخير والإبداع والعمل الصالح والتعاون والسلام وبالانتماء إلى الله، خدمةً للإنسان وتلبيةً لسدّ حاجاته المعقولة والممكنة، تجسيدا لمبدأ إعمار الأرض ومن فيها، وهو عين وظيفة الإنسان ووظيفة التنمية البشريّة في الوقت نفسه.⁽²⁾

وأكد الإمام (عليه السلام) على أنّ مهمته لا تقتصر على أخذ الضرائب من الناس، وهو ما يُطلق عليه جباية الخراج، بل أنّه معنيٌّ باستصلاح أمور أهل البلاد في مختلف جوانبها الدينيّة والديويّة، وعمارة البلاد، ومواجهة أي عدوان عليها، يقول: «جَبَايَةُ خَرَاجِهَا وَجِهَادَ عَدُوِّهَا وَاسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا وَعِمَارَةَ بِلَادِهَا»، ويؤكد الإمام على أولوية التنمية وزيادة الإنتاج قائلاً: «وَلَيْكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ»⁽³⁾، فقد خاطب الإمام علي (عليه السلام) أهل الكوفة قائلاً: «ما أصبح في الكوفة أحد إلا ناعماً (أي مرفهاً)،

(1) ابن أبي الحديد المعتزلي، مصدر سابق، ص 30.

(2) صالح جبار القرشي، علي فاخر حسن، التنمية البشريّة في نهج البلاغة، ط 1، ص 184.

(3) نهج البلاغة، 47.

وإن أدناهم منزلة ليأكل من البر، ويجلس في الظل (له مسكن)، ويشرب من ماء الفرات»⁽¹⁾ والكوفة في ذلك الوقت كانت مصراً عظيماً، ذات كثافة سكانية، وتنوع في الأعراق، يقطنها أناس من مختلف الأمصار، ومن مختلف البقاع، فيها عرب من مختلف قبائلهم، وفيها موالٍ أي عجم، وفيها عسكريون، وفيها مدنيون، وفيها أنواع من الناس بتوجهاتهم الفكرية المختلفة، فيها من كان يحب الإمام، وفيها من كان يناوئه. قال السيد حسين البراقى (ت 1322هـ) في كتابه تاريخ الكوفة، كانت الكوفة واسعة كبيرة تتصل قرأها وجباناتها إلى الفرات الأصل وقرى العذار فهي تبلغ ستة عشر ميلاً وثلثي الميل، قال ياقوت في المعجم: ذكر أن فيها من الدور خمسين ألف دار للعرب من ربيعة ومضر، وأربعة وعشرين ألف دار لسائر العرب، وستة آلاف دار لليمن.⁽²⁾ ومع هذا التنوع يقول: «ما أصبح بالكوفة أحد إلا ناعماً»، أي يعيش النعمة، يتمتع بالنعمة، أو من النعمة بمعنى: الرخاء، وهذا يعني أن كل ساكني الكوفة، سواء من أهلها أم من الآتين إليها، لم يعد فيهم أحد إلا وهو يتمتع بالنعمة، ثم يقول: «إن أدناهم مرتبة» الحد الأدنى في حياة أهل الكوفة (ليأكل من البر) وهذا يعني أنه لا يوجد جائع في الكوفة، أقل الناس رتبة في وضعه الاجتماعي والاقتصادي يتوفر له الطعام الكافي، «ويجلس في الظل» يمتلك مسكناً يأوي إليه. والطعام والسكن متوفر لكل أحد، وكذا الماء «ويشرب من ماء الفرات». ولهذا النص تأكيدات جاءت في نصوص أخرى: منها أنه مرَّ شيخ مكفوفٌ كبيرٌ يسأل، فقال أمير المؤمنين: ما هذا؟ فقالوا: يا أمير المؤمنين، نصراني. فقال أمير المؤمنين: استعملتموه، حتى إذا كبر وعجز منعموه؟، أنفقوا عليه من بيت المال.⁽³⁾ لذا كان الإمام (عليه السلام) يحمل همّاً لاحتمال وجود حال فقر في المناطق البعيدة عن مقرِّ خلافته، قال: «وَلَوْ شِئْتُ لَاهْتَدَيْتُ الطَّرِيقَ إِلَى مُصَفَّى هَذَا الْعَسَلِ، وَلُبَابِ هَذَا الْقَمْحِ، وَنَسَائِجِ هَذَا الْقَرِّ، وَلَكِنْ هِيَ هَاتِ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ، وَيَقْوَدَنِي جَشْعِي إِلَى تَخْيِيرِ الْأَطْعَمَةِ وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوْ الْيَمَامَةِ مَنْ لَا طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، وَلَا عَهْدَ لَهُ بِالشَّبَعِ»⁽⁴⁾، لذا كان الإمام علي الرائد الأول في بناء الدولة على أسس إدارة المدن ومفاهيم التنمية وبناء المجتمع والدولة.

(1) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج 40، ط 3، ص 327.

(2) حسين البراقى، تاريخ الكوفة، ط 2، ص 134.

(3) محمد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام، ط 2، ج 6، ص 292.

(4) نهج البلاغة، 45.

4 - التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية عند الامام علي:

عند تتبع سيرة أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) في أثناء توليه الخلافة وإدارة الدولة، وتأمل رسائله للولاة والموظفين، وخطابه للناس والمجتمعات المحليّة، نجد أنّه كان حريصاً على تطوير حياة الناس، وتنميتها في مختلف المجالات وإدامتها، ما يعرف بيومنا بالتنمية البشريّة والتنمية المستدامة. فلم يكن الإمام (عليه السلام) زعيماً دينياً يعنيه نشر العقيدة وتطبيق الشريعة فحسب، ولا حاكماً سياسياً يهّمه سلطته وحكمه، بل كان صاحب مشروع حضاري يستهدف إسعاد الناس واستثمار طاقاتهم وكفاءاتهم، ليتمتعوا بحياة كريمة، ويتجهون إلى الإنتاج وبناء الدولة والمجتمع، وقد وضع الإمام (عليه السلام) سياسة الدولة في خدمة التنمية، وهذا ما تؤكّده سيرة الإمام مع الشعب، وتوجيهاته للولاة والموظفين، ومن أبرزها وأشملها عهده لمالك الأشتر حين ولاه مصر، إذ يؤكّد الإمام (عليه السلام) في فقرات هذا العهد على تطبيق العدل والمساواة بين المواطنين، وحفظ حقوقهم الماديّة والمعنويّة، وإن اختلفت أديانهم وتوجهاتهم، قال: «وَأَشْعُرُ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ، وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ، وَاللُّطْفَ بِهِمْ، وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبْعاً ضَارِياً تَعْتَمِدُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَخُ لَكَ فِي الدِّينِ، وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ»⁽¹⁾ فقد أكّد (عليه السلام) على ما يأتي:

1 - محاربة الفساد المالي واسترجاع الأموال العامّة، قال (عليه السلام): «وَاللَّهِ لَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تَزَوَّجَ بِهِ النِّسَاءَ وَمَلَكَ بِهِ الْإِمَاءَ لَرَدَدْتُهُ فَإِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَالْجُورُ عَلَيْهِ أَضْيَقُ».

2 - اعتماد مبدأ العدالة والمساواة في العطاء، قال عليه السلام: «لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللَّهِ أَلَا وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي الدُّنْيَا وَيَضَعُهُ فِي الْآخِرَةِ وَيُكْرِمُهُ فِي النَّاسِ وَيُهِينُهُ عِنْدَ اللَّهِ».

3 - اعتماد مبدأ العطاء على أساس المواطنة، قال في وصيته لمالك الأشتر: «وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لَا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلَّا يَبْعُضُ... فَمِنْهَا جُنُودُ اللَّهِ... وَمِنْهَا أَهْلُ الْحِزْبِ وَالْحَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ... وَمِنْهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكِنَةِ».

(1) حسين الصفار، التنمية الإنسانية في عهد الإمام علي (عليه السلام)، 2007، الرابط الإلكتروني:

<https://saffar.org/?act=artc&id=1210>.

وقد أتبع الإمام علي (عليه السلام) إجراءات إنسانية وتنموية لتطوير المجتمع وإعانتته، منها الإعانات الماليّة، لدعم الطبقات الفقيرة التي تحتاج إلى عون الدولة ودعمها، مبيناً أهمية هذه المعونات في رفق هذه الطبقات بما تحتاج إليه في حياتها اليومية مما يقوم أودها ويسد رمقها، وإعطاء كل فرد بما يصلح حاله، ويعني تهيئة الأسباب المناسبة لهذا الفرد لمواجهة الحياة، وينبغي أن يكون الإعطاء ليس ما يسد الرمق فحسب، بل الإعطاء كما يفهم من العبارة ما يمكنه من إصلاح حاله، أي ما يمكنه من إيجاد عمل يكسب منه قوته وقوت عياله، ومن ثمّ الاعتماد على كسبه، وهذه الإعانة بما تمثله من مواصفات يمكن أن نشبهها اليوم بالقروض التشغيلية للعاطلين عن العمل، لكن من دون فوائد أو من دون مقابل، وإشاعة ثقافة العمل المنتج والصالح، قال (عليه السلام): «إن العمل شعار المؤمن»، وقال (عليه السلام): «طُوبَى لِمَنْ ذَلَّ فِي نَفْسِهِ وَطَابَ كَسْبُهُ وَصَلَحَتْ سَرِيرَتُهُ». وقال أيضاً: «آفة العمل البطالة». وتأكيداً لأهمية العمل للفرد والمجتمع في فكر الإمام علي (عليه السلام) دعا إلى مواصلة العمل، وعدم الكسل، أو الاتكال على ما جمعه الفرد من ثروة، أمّا من الناحية الاجتماعية فإشاعة العمل والحثّ عليه، ستقضي على آفة البطالة، ويسهم في تشغيل عدد كبير من اليد العاملة، وبذلك سينشأ مجتمع متماسك متكافل يقل فيه الفقر إلى أبعد حدّ، وتسوده الرحمة والمودة، أمّا إشاعة ثقافة العمل فتجعل الأفراد في سباق محمود على اقتناص الفرص، والقيام بمختلف الأعمال المشروعة والحسنة. قال (عليه السلام): «قِيَمَةُ كُلِّ أَمْرٍ مَا يُحْسِنُهُ»، وقد علّق ابن خلدون على ذلك بقوله: بمعنى إنَّ صناعته هي قيمته أي قيمة عمله الذي هو معاشه. وفي دعوة الإمام (عليه السلام) إلى إتقان العمل وإجادته قال: لا تطلب سرعة العمل، واطلب تجويده، فالناس لا يسألون في كم فرغ من العمل، بل يسألون عن جودة صنعته، وهذه النظرة الفلسفية للعمل وجودة الصناعة في حقيقتها دعوة إلى التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الذي من أهم ميزات إتقان الصنعة، وإشاعة ثقافة العمل هي جزء مهم من مستلزمات التنمية البشرية، فحدوث تنمية حقيقية لا بدّها من مجتمع منتج يقدّس العمل ويحترمه، فالإنسان هو صانع التنمية وغايتها. قال (عليه السلام): «بركوب الأهوال تكسب الأموال»، وهي دعوة إلى عدم الانزواء في محيط المدينة، أو القرية، إذا ما

شَحَّ الرزق، وضاقَت السبل، فهي دعوة إلى السفر في أرض الله الواسعة⁽¹⁾، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾⁽²⁾.

وفي مجال توفير حاجات المواطنين والخدمات المجتمعية، نجد نصاً منقولاً في بعض المصادر التاريخية، يتضمّن خطاباً لأهل الكوفة قائلاً: «ما أصبح في الكوفة أحد إلا ناعماً (أي مرفهاً)، وإن أدناهم منزلة ليأكل من البر، ويجلس في الظل (له مسكن)، ويشرب من ماء الفرات»⁽³⁾ والكوفة في ذلك الوقت، كانت مصراً عظيماً، ذات كثافة سكانية، وتنوع في الأعراق، يقطنه أناس من مختلف الأمصار، ومن مختلف البقاع، فيها عرب من مختلف قبائلهم، وفيها موالي أي عجم، وفيها عسكريون، وفيها مدنيون، وفيها أنواع من الناس بتوجهاتهم الفكرية المختلفة، فيها من كان يحب الإمام، وفيها من كان يناوئه. وقال السيد حسين البراقبي (ت 1322هـ) في كتابه (تاريخ الكوفة)، كانت الكوفة واسعة كبيرة تتصل قراها وجباناتها إلى الفرات الأصلي وقرى العذار فهي تبلغ ستة عشر ميلاً وثلاثي الميل، قال ياقوت في المعجم: ذكر أن فيها من الدور خمسين ألف دار للعرب من ربيعة ومضر، وأربعة وعشرين ألف دار لسائر العرب، وستة آلاف دار لليمن.⁽⁴⁾ ومع هذا التنوع يقول: (ما أصبح بالكوفة أحد إلا ناعماً)، أي يعيش النعمة، يتمتع بالنعمة، أو من النعمة بمعنى: الرخاء، وهذا يعني أن كل ساكني الكوفة، سواء من أهلها أو الآتين إليها، لم يعد فيهم أحد إلا وهو يتمتع بالنعمة، ثم يقول: (إن أدناهم مرتبة) الحد الأدنى في حياة أهل الكوفة (ليأكل من البر) وهذا يعني أنه لا يوجد جائع في الكوفة، أقل الناس رتبة في وضعه الاجتماعي والاقتصادي يتوفر له الطعام الكافي، (ويجلس في الظل) يمتلك مسكناً يأوي إليه. والطعام والسكن متوفر لكل أحد، وكذا الماء (ويشرب من ماء الفرات). ولهذا النص تأكيدات جاءت في نصوص أخرى منها أنه مرَّ شيخٌ مكفوف كبير يسأل، فقال أمير المؤمنين ما هذا؟ فقالوا: يا أمير المؤمنين، نصراني. فقال أمير المؤمنين: استعملتموه، حتى إذا كبر وعجز منعمتموه؟، أنفقوا عليه من

(1) رحيم علي صياح، مصدر سابق، ص 273.

(2) سورة الملك، الآية (15).

(3) محمد باقر المجلسي، مصدر سابق، ص 327.

(4) حسين البراقبي، مصدر سابق، ص 134.

بيت المال. (1) فلا يوجد فرق عند الامام (عليه السلام)، بين أن يكون هذا الإنسان مسلماً أو نصرانياً، يجب أن تتوفر لكل أحد سبل الحياة الكريمة، وحاجاته الأساس، وروي أنه: دخل الناس على أمير المؤمنين قبل أن يستشهد بيوم، فشهدوا جميعاً أنه قد وفر لهم فيهم، وظلّف عن دنياهم، ولم يرتش في إجراء أحكامهم، ولم يتناول من بيت مال المسلمين ما يساوي عقلاً، ولم يأكل من مال نفسه إلا قدر البلغة، وشهدوا جميعاً أن أبعد الناس منهم بمنزلة أقربهم منه. (2) وكان الإمام (عليه السلام) يحمل قلقاً وهمّاً لاحتمال وجود حال فقر في المناطق البعيدة عن مقرّ خلافته، يقول (وَلَوْ شِئْتُ لَاهْتَدَيْتُ الطَّرِيقَ إِلَى مُصَفَّى هَذَا الْعَسَلِ، وَبَابِ هَذَا الْقَمْحِ، وَنَسَائِحِ هَذَا الْقَرْزِ، وَلَكِنْ هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ، وَيَقُودَنِي جَشَعِي إِلَى تَخْيِيرِ الْأَطْعِمَةِ وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوْ الْيَمَامَةِ مَنْ لَا طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، وَلَا عَهْدَ لَهُ بِالشَّعِ). (3)

وبين الإمام (عليه السلام) في عهده للأشتر وظيفة كل طبقة من طبقات المجتمع، ومنهم: العسكريون والقضاة والموظفون وأهل الصناعة والمزارعون والتجار، في تنمية المجتمعات المحليّة وأحوالهم في المدن والأمصار وتحقيق التقدم، مُحدداً واجبات الدولة في دعمهم والتعامل معهم. قال (عليه السلام): «وَأَعْلَمُ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لَا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ وَلَا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ». ويؤكد على اختيار موظفي الدولة بناءً على الكفاءة والخبرة، وليس من دافع المحسوبية والاستئثار الفئوي، ثم متابعة الإشراف عليهم ومراقبتهم، حتى لا يقصروا في مهامهم، ولا يسيئوا استعمال مواقعهم، قال (عليه السلام): «ثُمَّ انظُرْ فِي أُمُورِ عَمَالِكَ فَاسْتَعْمِلْهُمْ اخْتِبَاراً وَلَا تُؤَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً... ثُمَّ تَفَقَّدْ أَعْمَالَهُمْ وَأَبْعَثِ الْعُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالْوَفَاءِ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ فِي السَّرِّ لِأُمُورِهِمْ حَدُودَةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَمَانَةِ وَالرَّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ». ووجه الإمام الدولة إلى العناية بالفقراء والمحتاجين وذوي الأمراض المزمنة، فمن واجباتها أن تبحث عن مواقع الضعف والحاجة في المجتمع، وأن تعتمد في رعايتهم على ذوي الثقة وحسن التعامل. قال: «ثُمَّ اللَّهُ اللَّهُ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَى وَالزَّمْنَى... وَتَفَقَّدْ أُمُورَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ مِمَّنْ تَقْتَحِمُهُ الْعُيُونَ (أي تستصغره) وَتَحْقِرُهُ الرَّجَالُ فَرَّغْ، لِأُولَئِكَ نَفْتَكَ

(1) محمد بن الحسن الطوسي، مصدر سابق، ص 292.

(2) الشيخ المفيد، الاختصاص، ط 7، ص 160،

(3) نهج البلاغة، 45.

مِنْ أَهْلِ الْخَشْيَةِ وَالْتَوَاضِعِ فَلْيَرْفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُمْ». فكان الإمام (عليه السلام) يولي عنايةً خاصةً لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون تحت ظروف هشة، ورعاية النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

جاء في كتاب الإمام (عليه السلام) يوصي عمّاله على الخراج قائلاً: «فَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَاصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ الرَّعِيَّةِ وَوُكَلَاءُ الْأُمَّةِ وَسُفْرَاءُ الْأَيْمَةِ وَلَا تُحْشِمُوا أَحَدًا عَنْ حَاجَتِهِ وَلَا تَحْسِبُوهُ عَنْ طَلَبَتِهِ وَلَا تَبِعِعَنَّ لِلنَّاسِ فِي الْخُرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ وَلَا دَابَّةً يَعْتَمِلُونَ عَلَيْهَا وَلَا عَبْدًا»⁽¹⁾.

قال ابن أبي الحديد: «ثم نهاهم أن يبيعوا لأرباب الخراج ما هو من ضرورياتهم، كثياب أبدانهم وكدابة يعتملون عليها، نحو بقر الحراثة، وكعبد لا بدّ للإنسان منه يخدمه ويسعى بين يديه...»⁽²⁾، فالإعفاء من الضريبة في حال الإعسار، من البصيرة الثاقبة والنظرة المستقبلية التي اتسم بها الإمام (عليه السلام) في سعيه لتحقيق تنمية بعيدة المدى.

فمن سياسة الإمام (عليه السلام) الاعتماد على الشعب في حال الطوارئ التي يُمكن أن تعترض الدولة، لذا نجده يأمر واليه مالك الأثتر التخفيف عن أهل الخراج في حال الضرورة، وعندما تنال منهم الصعوبات والمشاكل سواء الطبيعية أم غيرها فتؤثر في مداخيلهم وقدرتهم الإنتاجية، قال (عليه السلام): «فَإِنْ شَكُّوا ثِقَلًا أَوْ عِلَّةً... حَقَّقْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرَجُّو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ»⁽³⁾، فالمحافظة على رأس مال المنتج ودافع الضريبة أمرٌ جوهرى لا يحيد عنه الإمام، لأنَّ استهلاك هذا المال تحت ذريعة استيفاء الحقوق، يعني العجز عن الإنتاج، ومن ثمَّ لن يجد محصلو الضرائب ما يجمعونه في العام المقبل، وهذا يعني الاعتماد على الدولة.

واعتمد الإمام الحكم الصالح لتنظيم العلاقة بين الحاكم والأمة، وهو الحكم الذي تتقاسم فيه الأمة والحاكم أدوارهما في تقرير السياسات العامة للبلاد، في إطار الشريعة الإسلامية المقدسة، إذ يعدّ الحاكم وكيلاً عن الأمة. وينبغي إشراك الشعب في شؤون الحكم عن طريق المكاشفة وقبول النقد والمعارضة وتقديم رضا الشعب على رضا الخاصّة، واعتماد

(1) ابن أبي الحديد المعتزلي، مصدر سابق، ص 19.

(2) المصدر نفسه، ص 20.

(3) المصدر نفسه، ص 70.

الحقوق المتبادلة، والمساواة أمام القانون، وسيادة حكم القضاء، واعتماد آليات الانضباط الوظيفي، ومنع الفساد وذلك بتبني شروط واضحة للتوظيف، وتطبيق سياسة المراقبة والمحاسبة، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب. وكان يؤمن (عليه السلام) بمقولة: «الناس على دين ملوكهم»، وليس بمقولة: «كيفما تكونوا يولّ عليكم».

فأشدُّ ما كان يشغل فكر الإمام (عليه السلام) هو صلاح ذوي الشأن القائمين على أمور الناس في مجال الإدارة والقضاء والدفاع وغيرها من شؤون إدارة الدولة، انطلاقاً من إيمانه بمقولة: «صلاح الرعية بصلاح الوالي»، لذلك لا نجد في عهد لملك الأشتر كلّه غير تفصيلات واجب المسؤول تجاه مسؤوليه وتذكيره بإقامة حكم الله وسلطان الحق فيهم، ثم رعايتهم بأقصى ما يستطيع من ذلك⁽¹⁾، فقال (عليه السلام): «فَلَيْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِصَلَاحِ الْوَلَاةِ وَلَا تَصْلُحُ الْوَلَاةُ إِلَّا بِاسْتِقَامَةِ الرَّعِيَّةِ فَإِذَا أَدَّتِ الرَّعِيَّةُ إِلَى الْوَالِيِّ حَقَّهُ وَأَدَّى الْوَالِيُّ إِلَيْهَا حَقَّهَا عَزَّ الْحَقُّ بَيْنَهُمْ وَقَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ وَاعْتَدَلَتْ مَعَالِمُ الْعَدْلِ وَجَرَتْ عَلَى أَدْلَالِهَا السُّنَنُ فَصَلَحَ بِذَلِكَ الزَّمَانُ وَطُمِعَ فِي بَقَاءِ الدَّوْلَةِ وَيَسَّتْ مَطَامِعُ الْأَعْدَاءِ. وَإِذَا غَلَبَتْ الرَّعِيَّةُ وَالْيَهَاءُ أَوْ أَجْحَفَ الْوَالِي بِرِعِيَّتِهِ اخْتَلَفَتْ هُنَالِكَ الْكَلِمَةُ وَظَهَرَتْ مَعَالِمُ الْجَوْرِ وَكَثُرَ الْإِدْعَالُ فِي الدِّينِ وَتُرِكَتْ مَحَاجُّ السُّنَنِ فَعَمِلَ بِالْهَوَى وَعُطِّلَتِ الْأَحْكَامُ وَكَثُرَتْ عِلَلُ النُّفُوسِ فَلَا يُسْتَوْحَشُ لِعَظِيمِ حَقِّ عَطَلٍ وَلَا لِعَظِيمِ بَاطِلٍ فُعِلَ فَهَنَالِكَ تَذَلُّ الْأَبْرَارِ وَنَعَزُّ الْأَشْرَارِ وَتَعَظُمُ تَبَعَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ الْعِبَادِ».

إنَّ الدولة عند الإمام علي حاجةٌ واقعيةٌ لكلِّ الناس، والتساوي على أساس الشريعة هو نقطة الارتكاز بين جميع الناس، والأعمال الصالحة هي الصفة المشتركة لما يتوجب أن يقوم به الحاكم والمحكوم، فالحاكم عند سيدنا علي (عليه السلام) لا يأتي بالوراثة، بل يأتي بمبايعة الناس وخيارهم الحرّ، وتكون الطاعةُ واجبةً له ما التزم بأحكام الشريعة: (القرآن الكريم وسنة رسول الله)، ومن ثمَّ فإنَّ الحاكم عند سيدنا علي (عليه السلام) ليس صاحباً للسلطة، بل قائماً على مظاهرها، والمواطنة عند سيدنا علي (عليه السلام) تقوم على التسليم واليقين والتصديق والإقرار والأداء، والمحصلة يجب أن تكون الأعمال الصالحة لخدمة الدولة ومكوناتها.

(1) حيدر حسن ديوان الأسدي، مصدر سابق، ص 80.

فهم الإمام علي من الإسلام العدل أساساً للعلاقة بين الناس والدولة، وبين الناس أنفسهم، والعلاقة بين الدولة والدول الأخرى، إذ قال (عليه السلام): «استعمل العَدْلَ واحذر العَسْفَ والحَيْفَ فَإِنَّ العَسْفَ يَعُودُ بِالْجَلَاءِ والحَيْفَ يَدْعُو إِلَى السَّيْفِ»، وحذر (عليه السلام) كل من يقرر الاستبداد في الحكم: «يَوْمَ المَظْلُومِ عَلَى الظَّالِمِ، أَشَدُّ مِنْ يَوْمِ الظَّالِمِ عَلَى المَظْلُومِ»⁽¹⁾، وبذلك يكون الإصلاح هو (التنظيم والترتيب) وهي الكلمة المقابلة لـ (الإفساد) التي تعني (اللاتنظيم واللاترتيب)، وقد جمع الإمام (عليه السلام) الإصلاح والنظم في وصيه له إذ قال: «أَوْصِيكُمْ بِجَمِيعِ وَالدِّي وَأَهْلِي وَمَنْ بَلَغَهُ كِتَابِي بِتَقْوَى اللَّهِ وَنَظْمِ أَمْرِكُمْ وَصَلَحِ ذَاتِ بَيْنِكُمْ»، وأراد الإمام من الصلاح هو صلاح ذات البين، أن تصلح بين قوم تفاسدوا وتباعدوا، وتجعل قلوبهم واحدة، وكلمتهم متحدة. وهذا العمل أفضل - عند الله - من جميع الصلاة والصيام وكل ما كان ويكون من ركوع وسجود، وتهليل وتكبير، لأنَّ العبادة أمرٌ خاصٌّ بين المخلوق وخالقه، أمَّا النزاع والخصام فأثره عام، إذ يؤدي إلى المظالم والمفاسد وضعف المجتمع وفشله وتخلفه، وتغلب الغزاة والطامعين على البلاد وتحكّمهم بأرواح العباد ومقدراتهم، «وهنا إذا أراد المؤمنون أن ينجحوا في أعمالهم ويصلوا إلى أهدافهم لا بدّ لهم من مراعاة مجموعة من العوامل والشروط التي تعدّ أساسية للنجاح في أعمالهم الإدارية والاجتماعية»، ومن أهمّها وأفضلها إزاحة الشوائب، والعمل على (متابعة) المجتمع من مظاهر الفساد بأنواعه، فيكون الحراك عاما، والتغيير شاملا»، وذلك بإعمال آلة العقل، وطبقاً لهذا الأسلوب يتوجب إزالة المفاسد، ومنها قوله (عليه السلام): «وَاسْتَصْلِحْ كُلَّ نِعْمَةٍ أَنْعَمَهَا اللَّهُ عَلَيْكَ»، ومعنى استصلحها استدمها، لأنّ من استدامها فقد أصلحها، فبقاؤها صلاحٌ لها ما بين المسلمين، وبذلك يكون الإصلاح هو من جملة المنافع التي جاء به الإمام (عليه السلام) في عملية بناء المجتمع الإنساني⁽²⁾. فكان عهده لمالك الأشر وثيقة تنموية تربوية هادفة، ولا ينبغي أن نقرأها بوصفها برنامجاً للحاكم فقط، بل علينا أن نستلهم منه الرؤية لوظيفة المجتمع في إنجاز التنمية الشاملة والمستدامة، وهذا ما أكّد عليه الإمام في كتابه (نهج البلاغة) وإدارته للدولة على وفق أسس الحكم الصالح، فهو

(1) صائب عريقات، عناصر التفاوض بين علي وروجر فيشر، ص 340 - 341.

(2) صالح جبار القرشي، مصدر سابق، ص 186.

نتاج الأمة الصالحة، والحكومة الصالحة، وعدالة التشريعات، وتوفير الخدمات للسكان وتنمية المدن والمجتمعات.

الخاتمة:

تعدُّ التنمية حصيللة جهد فكري طويل يمتدُّ إلى الفكر الإسلامي الأصيل، إذ تتجلى هذه الفكرة منذ بداية الإسلام وتتمثل في فكر الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وإدارته للدولة، وما أسس له الإمام علي (عليه السلام) قولاً وفعلاً وسلوكاً، وجاء بعضه في كتاب (نهج البلاغة)، فضلاً عن صور النشاط الاجتماعي والعمراني والاقتصادي، وعوامل التنمية ومقومات العمران.

أمّا في الوقت الراهن فقد اتجه المجتمع الدولي إلى التركيز على هذا الموضوع، وازدادت عناية المنظمات الاجتماعية والمؤسسات العلمية بالتنمية والتنمية المستدامة، عن طريق ضمان الحصول على مساكن آمنة وخدمات أساسية ميسرة للسكان، وتحقيق كفاءة استعمال الموارد، وحسن الإدارة وجودة العمل والنمو العمراني المستدام، في ظلّ تنمية المدن والمجتمعات المحليّة، ما جعلها أحد أهداف التنمية المستدامة، لمنظمة الأمم المتحدة وأهدافها للتنمية المستدامة لعام 2030، ولاسيّما الهدف (11)، بجعل المدن والمستقرّات البشريّة شاملة للجميع وآمنة ومستدامة، انطلاقاً من أنّ المدن والتجمعات الحضريّة هي التي ستحدّد نجاح أو فشل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصاديّة للمجتمعات المحليّة. ولمّا كانت التنمية المستدامة تُعنى باحتياجات الأجيال القادمة، وأنّ الأجيال القادمة ستتولى تدبير أمورها كما يتولّى الجيل الحالي شؤونها، فمن الضروري الوقوف عند فكر الإمام علي، لأنّه (عليه السلام) أولى هذا الموضوع عناية فائقة، ويتجلّى ذلك في وصاياه وعهوده وخطبه في (نهج البلاغة)، ولاسيّما قوله: «وَلْيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ وَلَمْ يَسْتَقِمَّ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلاً»، فعُدّ العلاقة بين عمارة الأرض والاستفادة من خراجها متلازمة ومتبادلة في المدن، فضلاً عن علاقة المجتمع واستدامة موارده المحليّة. وهذا ما أكد عليه المنهج التنموي للإمام علي (عليه السلام) وتطبيقاته في إدارة الدولة، وتنمية

المدن وتوفير الخدمات والعلاقات الإنسانية المستدامة في المجتمعات المحليّة. لتوفير الرفاه المادي والمعنوي لأفراد المجتمع، وقد اتضح ذلك جلياً في كتابه (عليه السلام) إلى مالك بن الحارث الأشتر الذي تضمّن الرؤية الفلسفيّة والتطبيقيّة. وإننا لا نبالغ إذا قلنا أنه (عليه السلام) سبق بها المفكرين والمعنيين بمجال التنمية العمرانيّة والمجتمعات المحليّة وإدامتها.

المصادر والمراجع

- 1 - القرآن الكريم.
- 2 - نهج البلاغة، المختار من كلام أمير المؤمنين لجامعه الشريف الرضي محمد بن الحسين بن موسى، تحقيق هاشم الميلاني، العتبة العلوية المقدسة 2010.
- 3 - ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج17، الدار اللبنانية للنشر، بيروت 2009.
- 4 - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، نشرة التنمية الاجتماعية، التوسع العمراني والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، المجلد 5، العدد 4.
- 5 - الأمم المتحدة، تحويل عالمانا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الرابط الإلكتروني: [//https://transformingourworld/post2015/org.un.sustainabledevelopment](https://transformingourworld/post2015/org.un.sustainabledevelopment).
- 6 - الأمم المتحدة، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، أهداف التنمية المستدامة، الرابط الإلكتروني: https://uncitral.un.org/ar/about/sdg?gclid=EAiaIQobChMIuIXuqda5_wIVD4KDBx1F3gdfEAAYASAAEgKQufD_BwE
- 7 - حسين البراق، تاريخ الكوفة، ط2، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف 1960.
- 8 - حسين الصفار، التنمية الإنسانية في عهد الإمام علي (عليه السلام)، 2007، الرابط الإلكتروني: <https://saffar.org/?act=artc&id=1210>
- 9 - حيدر حسن ديوان الاسدي، تأصيل فقه العمران عند الإمام علي (عليه السلام) مقارنة في عهده لمالك الاشر، مؤسسة علوم نهج البلاغة، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء المقدسة 2017.

- 10- ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 11- الشيخ المفيد، الاختصاص، ط7، مؤسسة النشر الإسلامي، قم 1425 هـ.
- 12- صائب عريقات، عناصر التفاوض بين علي وروجر فيشر، مركز الإمام أمير المؤمنين للدراسات والبحوث التخصصية، دار أبو طالب، العتبة العلوية المقدسة، النجف الأشرف 2021.
- 13- صالح بن علي الهدول، النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضريّة في أقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (109)، الكويت 2003.
- 14- صالح جبار القريشي، علي فاخر حسن، التنمية البشرية في نهج البلاغة، ط1، مؤسسة علوم نهج البلاغة، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء 2020.
- 15- عبد علي سلمان عبد الله المالكي، المدخل إلى الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ط1، مطبعة النجف الأشرف، النجف الأشرف، العراق 2007.
- 16- فؤاد بن غضبان، المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2014.
- 17- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1989.
- 18- محمد الريشهري، التنمية الاقتصادية في الكتاب والسنة، ط2، مركز الطباعة والنشر في دار الحديث، قم 2002.
- 19- محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج40، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1403 هـ.
- 20- محمد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام، ط2، ج6، حديث رقم 811، دار الكتب الإسلامية، النجف.
- 21- محمد جواد شبع، التنمية في القرآن الكريم، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، النجف الأشرف 2010.

- 22- محمد جواد عباس شبع، التحليل المكاني للتنمية الإقليمية في محافظة النجف الأشرف، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة 2011.
- 23- محمد دلف الدليمي، محمد جواد شبع، التخطيط والتنمية الإقليمية، أسس نظرية ودراسات تطبيقية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 2014.
- 24- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007.

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والعمالة الكاملة المنتجة في نهج الإمام علي (عليه السلام)

أ.م.د. عباس حسن رضا

معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

الملخص:

تتمحور هذه الورقة البحثية حول تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، في فكر أمير المؤمنين (عليه السلام) وسيرته ونهجه، إذ طرحنا إشكالية متعلقة بالاستراتيجيات التي وضعها الإمام (عليه السلام) لتعزيز ذلك، على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية والأخلاقية.

سبق الإمام علي (عليه السلام) المدارس والاتجاهات الاقتصادية، قديمها وحديثها، في صياغة قواعد تحفيز النمو الاقتصادي والعمالة وربطها بتعاليم الدين الحنيف الذي يتميز بمرونة كبيرة في المجال الاقتصادي، من حيث حرصه على تقرير المبادئ الرئيسة التي تتعلق بقيمة العمل والتكافل الاجتماعي، والحث على العمل والإنتاج ومواجهة البطالة والتضخم، وأمر الأغنياء بالإنفاق، ودعوة الفقراء إلى الصبر والتعفف، وتشجيع عناصر المشاركة والعمل الجماعي، وتحريم الاحتكار والغش والخداع والنهي عن تكديس المال وكنزه.

Summary

This paper focuses on promoting sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment, and decent work for all, in the thought, biography and approach of the Commander of the Faithful, peace be upon him. We raised a problem related to the strategies developed by the Imam (peace be upon him) to promote this, at various social, economic, cultural, psychological and moral levels.

Imam Ali (p) preceded the schools and economic trends, old and new, in formulating the rules of stimulating economic growth and employment and linking them to the teachings of the true religion, which is characterized by great flexibility in the economic field, in terms of his keenness to determine the main principles related to the value of work and social solidarity, urging work and production, confronting unemployment and inflation, ordering the rich to spend, calling on the poor to be patient and chaste, encouraging elements of participation and collective action, prohibiting monopoly, cheating, deception and forbidding the accumulation and treasure of money

- الكلمات المفاتيح

النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، العمالة الكاملة والمنتجة، توفير فرص العمل.

المقدمة

﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾⁽¹⁾.

تبتغي تعاليم الدين الإسلامي تحقيق الرفاه والرفقي للإنسان وسعادته في الدارين، بمعزل عن وضعه، وجنسيته، وطائفته، وظروف معيشته، بحيث تطال مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. ومن المواضيع المهمة التي عني بها الإسلام تعزيز عمليات النمو والتنمية المستدامة بغية إسعاد الإنسان، فقد ارتكزت التعاليم الإسلامية إلى أبعاد غيبية ووضعية، فارتبط الإيمان بالسلوك والعمل، وكان لذلك الإيمان بالغيب الأثر الواضح في الأمور الدنيوية، حتى انعكست التعاليم السلوكية والأخلاقية للإسلام على الاقتصاد والاجتماع والمعرفة وغير ذلك.

ولما كان الإمام علي (عليه السلام) هو نفس الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأخوه ووصيه وخليفته الشرعي، وبما أنه باب مدينة علمه (صلى الله عليه وآله وسلم)، فإن أقواله وأفعاله وتقريراته وسلوكه ومنهجه في الحياة مدرسة ينبغي الاقتداء بها والعمل بموجبها، بغية تحقيق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة.

وبتبعنا لتراث أمير المؤمنين (عليه السلام) في الاقتصاد والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وجدنا أنه سبق الغرب والشرق في تأصيله لاستراتيجيات مهمة تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وإشاعات هذا النمو على المستويات المختلفة.

فإلى أي حد أسهم أمير المؤمنين (عليه السلام) في بلورة استراتيجيات اقتصادية تعمل على تعزيز آليات النمو الاقتصادي وتطويره بغية تحقيق الرفاه والسعادة والأمن والأمان والإشباع وتوزيع الخيرات، وتطوير آليات الاستثمار وتحفيز العمالة على العمل والإنتاج؟

(1) القرآن الكريم، سورة النحل، آية 89.

وإلى أي مدى نستطيع الاستفادة من تراث الإمام علي (عليه السلام) في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؟ وما الاستراتيجيات التي وضعها الإمام (عليه السلام) لتعزيز ذلك، على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية والأخلاقية؟

وفي ضوء تلك الإشكالية وتساؤلاتها، يمكن منها صياغة الفرضيات الآتية:

- تسهم أقوال أمير المؤمنين (عليه السلام) وأفعاله في تعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل، وفي توفير عمل لائق لجميع الناس على اختلاف مشاربهم وأطيافهم.
- تسهم التعاليم العلوية - على المستوى الاقتصادي - في صياغة عالم الرفاه والسعادة والطمأنينة وفي مكافحة الفقر والبطالة والتضخم.
- لا يقتصر النمو الاقتصادي في فكر الإمام علي (عليه السلام) على المفاهيم الاقتصادية، بل يتعدى ذلك إلى أبعاد اجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية.

بيد أننا نهدف من دراستنا هذه إلى:

- تتبع تراث أمير المؤمنين (عليه السلام) في تعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل وفي توفير عمل لائق لجميع الناس.
- لحاظ مساهمة التعاليم الاقتصادية عند الإمام (عليه السلام) في صياغة عالم الرفاه والسعادة والطمأنينة وفي مكافحة الفقر والبطالة والتضخم.
- الكشف عن أثر الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والأخلاقية والدينية في النمو الاقتصادي المطرد.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النقلي، وهو أسلوب بحثي يعتمد على النصوص الدينية في دراسة موضوع البحث وفهم خصائصه وأحواله أو معالجة المشكلة البحثية وإيجاد الحل المناسب لها⁽¹⁾، وسيتيح لنا هذا المنهج الحصول على المعلومات والبيانات من القرآن والمجاميع الحديثية ومعالجتها وفقاً للمنهج الاستدلالي القرآني والروائي.

(1) نون: البحث العلمي، قواعده ومناهجه، بيروت، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ط1، 2016، ص 251.

واقترضت دراستنا هذه الاعتمادَ على تقنية تحليل المضمون، وهي من أكثر التقنيات استعمالاً في البحوث العلمية، فكلّ «ما يُقال أو يُكتب يُمكن أن يتم إخضاعه إلى تحليل محتوى ومضمون»⁽¹⁾. وهو أسلوب «للكشف عن الفئات والمفاهيم التي تنطوي عليها البيانات وما يتكرر فيها من أفكار أو موضوعات رئيسة، وتركيزها بعد ذلك في عدد أقل حتى يصبح من السهل فهمها»⁽²⁾.

وتمّ اعتماد هذه التقنية في تحليل البيانات والمعلومات التي استندنا إليها من القرآن والمجاميع الحديثية والدراسات ذات الصلة، ولا سيما تراث الإمام علي (عليه السلام) الذي تضمّنته المجاميع ونهج البلاغة، ولا سيما المعلومات المرتبطة بالنمو الاقتصادي والعمل والتنمية.

1.1 - المصطلحات والمفاهيم

1.1.1 - مفهوم الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد الذي يسود مجتمعاً ينتظم وفقاً للقوانين الإسلامية، والذي تعمل مؤسساته وفقاً للقواعد الإسلامية، والذي يؤمن فيه أفرادها بالقيم الإسلامية، ويسلكون في حياتهم الصراط الإسلامي الصحيح⁽³⁾.

1.1.2 - مفهوم النمو الاقتصادي

يُستعمل اصطلاح النمو الاقتصادي بمعانٍ مختلفة، من أكثرها شيوعاً الزيادة في الدخل القومي الحقيقي في المدى الطويل، أي باستبعاد التغير في قيمة النقود والتقلبات الدورية في الدخل القومي⁽⁴⁾.

(1) L, Bardin. Analyse de contenu. Paris: Presses Universitaires de France, 2007, 16.

(2) ماتيزوز، ب روس، ل. الدليل العملي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016، ص 850.

(3) هيكل، ع. مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي. بيروت: دار النهضة العربية، 1983، ص 16.

(4) مذكور، إبراهيم. معجم العلوم الاجتماعية. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1975، ص 624.

1.2.2 - مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلائم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن إتاحتها مستقبلاً لتحقيق التنمية⁽¹⁾.

(1) حسن، ف ح. مفاهيم التنمية والتنمية المستدامة. القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2016، ص 80.

الفصل الأول: الاقتصاد الإسلامي: تعريفه، أسسه، مبادئه، أهدافه

2 - مفهوم الاقتصاد

يُعنى علم الاقتصاد عند آدم سميث بالبحث في طبيعة ومسببات ثروات الأمم، مركزاً في هذا السياق في جانب عملية الإنتاج في إطار المشكلة الاقتصادية. أمّا دايفيد ريكاردو فقد قال إنّ علم الاقتصاد يدرس مسألة توزيع الناتج الطبيعي، وبهذا يكون قد ركّز في قضية توزيع الدخل. أمّا ألفرد مارشال فيقول: إنّ علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في دور الأفراد والمجتمعات، لتحقيق مستوى معيشي يتسم بالرفاهية المادية.

وجاء في تعريف آخر للعالم ليونيل روبنس أنّ علم الاقتصاد يدرس النشاط الإنساني، في عملية توزيع الموارد الاقتصادية النادرة، بين الاستعمالات المتنافسة لإشباع حاجاته المتنوعة والمتنامية، وبهذا يكون روبنس قد بحث في أساس المشكلة وأسبابها الكامنة في الندرة. وتتوقّف أهمية النشاط الاقتصاديّ على النتائج التي يحقّقها من حاجات اقتصادية تؤمّن للإنسان الاستمرارية والرفاهية⁽¹⁾.

تتعدد تعريفات الاقتصاد اصطلاحاً وتدور حول المعاني الآتية، وهو أنّه:

- 1 - علم يدرس العلاقة بين حاجات الإنسان وموارده، لتحقيق أكبر قدر من إشباع هذه الحاجات بالاستخدام الأمثل لهذه الموارد.
- 2 - علم يدرس اتجاهات الإنسان في استغلال الموارد النادرة لإشباع حاجاته.
- 3 - علم يختص بتطبيق نوع من أنواع الدراسات لمعرفة سلوك الفرد والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمجالات الاستهلاكية والإنتاجية باستعمال الموارد المتاحة لإشباع الحاجات المختلفة.

(1) بيضون، احمد، في علم الاقتصاد. بيروت: دار الريم، 2000، ص 9-10.

4- ويجب علم الاقتصاد على ثمانية أسئلة وهي: من ينتج؟ ماذا ينتج؟ كيف ينتج؟ كم ينتج؟ لمن ينتج؟ فضلا عن: أين ومتى ينتج؟ وذلك كله في إطار: لماذا ننتج؟⁽¹⁾، ويمكننا أن نصنّف هذه الأسئلة في ثنائيات: من ولمن؟ وما ولماذا؟ كم وكيف؟ أين ومتى؟

وبحسب السيد مرتضى الشيرازي فإنّ علم الاقتصاد هو العلم «الذي يبحث عن الثروة ومصادر الإنتاج والمنتجات، من حيث طرق السلطنة عليها، وأنحاء التصرف فيها، بما يشكّل إجابة عن أسئلة: أيّ، كيف، كم، من ولمن نتج، بكفاءة وتوازن واعتدال وجودة، ويبحث أيضا عن الظواهر الاقتصادية واتجاهاتها، والفرص والمخاطر والتأثيرات المتبادلة لعوامل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.. إلخ، بهدف تعظيم سعادة الناس»⁽²⁾.

إذاً، اختصار التعريف عند السيد مرتضى، أنّ الاقتصاد هو العلم الذي يدرس العلاقات بين مختلف الظواهر المادية - الماليّة، وطرق التصرف في الثروة ومصادر الإنتاج والمنتجات، لأجل تعظيم سعادة الجميع⁽³⁾.

2.1 - محاور نطاق علم الاقتصاد

يتسع نطاق علم الاقتصاد ليشمل المحاور الآتية⁽⁴⁾:

- 1- كيفية حصول المجتمعات على الثروة من مصادرها الأولية وعواملها، وكيفية المحافظة عليها.
- 2- تنمية الثروة وتطوير مصادرها.
- 3- توزيع الثروة ومصادرها الأوليّة توزيعاً عادلاً، على أن يتمّ توزيعها بدون أن يلحق ذلك ضرراً بالاقتصاد والأنشطة الاقتصادية، بمعنى أن يكون توزيعاً كفوئاً.

(1) الشيرازي، مرتضى، بحوث في الاقتصاد الإسلاميّ المقارن (المجلد 3/1)، بيروت: دار المحجة البيضاء، ط1، 2022، ص 100.

(2) المرجع نفسه، ص 86.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) المرجع نفسه، الصفحة 87 - 93.

- 4- الحصول على / أو إيجاد/ أو تطوير مصادر الإنتاج الأخرى.
- 5- تبادل السلع والخدمات التي تحمل قيمةً استعمالية، استناداً إلى القيمة التبادلية لكلِّ منها، سواء بنظام المقايضة، أم عبر وسيط كالذهب والفضة والنقود الورقية أو الرقمية والسندات.. إلخ.
- 6- توزيع تلك المنتجات وتوزيع عوائدها توزيعاً عادلاً.
- 7- الادخار الفعّال للمنتجات التي تشكّل الإنتاج الفعليّ لمصادر الإنتاج الأولية والثانوية، والادخار الفعّال يقابل الكنز الذي يقوم بتجميد الثروات والمنتجات.
- 8- تعظيم الرفاه، بل والسعادة الحاصلة من امتلاك الثروة ومصادرها ومصادر الإنتاج، ومن استثمارها أو ادخارها أو استهلاكها، ومن العمل وغير ذلك.
- 9- إيجاد معدلات عالية من العمالة، ومعدّلات منخفضة من البطالة الإجبارية، ومعدّل البطالة Unemployment rate هو النسبة المئوية للقوى العاملة غير المستخدمة، أي الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه (ولكننا نرى أنّه يجب أن يشمل الذين لا يعملون وإن كانوا لا يبحثون عن عمل ولكن مع حاجتهم إليه).
- 10- الحفاظ على استقرار الأسعار والأجور (الملائمة) عبر إحدى الطرق التي اختلفت فيها المدارس الاقتصادية: إمّا عبر تدخل الحكومة بحسب المدرسة الكينزية التي تشكّل نوعاً من الاقتصاد المختلط بسياساتها المالية وبلوائحها التنظيمية، أو عبر مدرسة التخطيط الشموليّ (الشيوعية أو درجات من الاشتراكية)، أو عبر آلية السوق بحسب المدرسة الكلاسيكية، أي ضمن سوق حرّة تعمل بحسب نظام العرض والطلب، والمقصود منع المستوى العام للأسعار من الارتفاع أو الانخفاض بشدّة وبسرعة نتيجة تحكّم المنافسة غير الكاملة أو أيّ عامل آخر.
- 11- المحافظة على حرّية العمل الاقتصاديّ والإنتاج والاستثمار والاستيراد والتصدير والتوزيع وحتى الاستهلاك.
- 12- ترشيد الاستهلاك، بمعنى ترشيد القرارات الاستهلاكية أولاً، ثم ترشيد السلوك الاستهلاكي ثانياً.

1 - الاقتصاد الإسلامي: المفهوم والمعالم

قبل أن نتطرق إلى مفهوم الاقتصاد الإسلامي، لابد لنا من تبيان المقصود بمصطلح إسلامي، فقد يكون المقصود بالإسلامي ما يأتي:

- 1 - ما نصّت على مضمونه آية محكمة، أو صرّحت به رواية صحيحة، أو كشفت عنه سيرة واضحة الجهة متصلة بزمن المعصوم (عليه السلام).
 - 2 - وقد يكون المقصود به: ما دلّ عليه الكلام الصادر من الشارع بإحدى الدلالات العقلانية المعتمدة، وإن لم تكن صريحة مباشرة، لكنّها كانت معتمدة لدى العقلاء، معتمدة على قواعد ممنهجة وضوابط محدّدة، لها مرجعياتها الواضحة في علوم المنطق والبلاغة والنحو الصرف والأصول.
 - 3 - وقد يكون المقصود به: ما نظنّ ظناً أنّه من مقتضيات تلك الأدلّة ومداليلها وإن لم نُؤت به علمياً (دليل معتبر) ولا علماً.
 - 4 - وقد يكون المقصود به: تطبيقات كليات القواعد على جزئيات المسائل، وذلك كتطبيق قاعدة (لا ضرر ولا حرج).
 - 5 - وقد يكون المقصود بالإسلامي أنّ أحد علماء الإسلام قد ذهب إليه وقال به واختاره، أو عددا منهم أو جمهرة أو حتّى المشهور، وإن لم نعرف دليله من الكتاب أو السنّة.
 - 6 - وقد يكون المقصود من الإسلامي ما حكم به العقل الخالص المحض أو كشفت عنه الفطرة مع ضميمة قاعدة الإمضاء الشهيرة.
- سنتطرق في بحثنا هذا إلى النمو الاقتصاديّ في سيرة الإمام عليّ (عليه السلام) وقوله وفعله ونهجه، بما ينسجم مع البند الأول، أي ما نصّت على مضمونه كلمات ووصايا وسلوك وتقرير وعمل الإمام عليّ (عليه السلام).

وثمة تساؤل يطراً وهو: هل المراد بالاقتصاد الإسلاميّ، واقعه أو ما نفهمه؟

فقد يقصد الباحث بالاقتصاد الإسلاميّ ما نفهمه نحن من الإسلام في المسائل الاقتصادية، ولكن هل يشكّل (ما نفهمه) مرآة عاكسة للإسلام 10 %، أو 50 %، أو 100 % أو أقلّ، أو أكثر؟

وقد يقصد به ما هو عليه الإسلام حقيقة في واقعه، فقد نفهم شيئاً عن الإسلام لكنّه ليس في واقعه إسلامياً، وقد يكون في واقع الأمر إسلامياً لكننا لا نفهمه ولا نصل إليه⁽¹⁾.

وبإزاء التعريفات التي تتضمنها المراجع حول الاقتصاد الإسلامي، فإننا سنتطرق إلى بعضها. فالاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي يبحث في كيفية استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات، وذلك لإشباع الحاجات الإنسانية، في ظلّ إطار معيّن من القيم والتقاليد والتطلّعات الحضارية للمجتمع الإسلامي، أي: أنّ تتمّ العملية الانتاجية في ظلّ تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وهو أيضاً العلم الذي يبحث في الطريقة التي يُوزَع بها الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الانتاجية في ظلّ الإطار الحضاري نفسه: أخلاق الدين الإسلامي وقيمته⁽²⁾.

ويعرّفه بعضهم بأنّه النظام الذي يعالج كيفية توزيع الأموال والمنافع على جميع أفراد الرعيّة، وتمكينهم من الانتفاع بها وكيفية السعي لحيازتها⁽³⁾.

وركّز الاقتصاد الإسلامي في سدّ جميع المنافذ التي تؤدّي إلى تميّعه وتهميشه، فحظر الكسب بلا عمل، ومنه الربا، وحظر المجون واللهو غير البناء الذي يقوم بدور معطل للعمل، وحُرّم القادر عليه الذي يعيقه عنه شيء من الضمان الاجتماعيّ، هذا من جانب، ومن جانب آخر منع من تعطيل استغلال ثروات الطبيعة، فحکم بانتزاع الأرض المعطّلة من صاحبها، وحظر تجميد الأموال والمعبر عنها بالاكتمال، وحظر تمركز الثروة بيد طبقة على حساب الطبقات الأخرى⁽⁴⁾.

2 - النمو الاقتصاديّ في تراث الإمام علي (عليه السلام)

سنحاول في هذه الفقرة استقراء آليات تعزيز النمو الاقتصاديّ عند أمير المؤمنين (عليه السلام) عن طريق تتبعنا لأقواله وسيرته وأفعاله وإرشاداته وتوجيهاته وما يرتبط بذلك، إذ

(1) الشيرازي، مرتضى، بحوث في الاقتصاد الإسلاميّ المقارن (المجلد 1/3)، م. س، ص 287 - 289.

(2) سحنون، م، الاقتصاد الإسلاميّ، الواقع والأفكار الاقتصادية، بيروت: دار الفجر، ط1، 2006، ص 199.

(3) الخالدي، م، (1984)، مفهوم الاقتصاد في الإسلام، بيروت: دار الجيل، ط1، 1984، ص 34.

(4) الصدر، م ب، اقتصادنا، بيروت، دار التعارف، ط1، 1979، ص 654.

سنقوم بعرض ذلك عن طريق الأبعاد العلميّة والسلوكيّة والعمل والسوق والاستهلاك ودور الدولة الإسلاميّة في تعزيز عمليات النمو الاقتصاديّ وتوفير العمل.

2.1 - النمو الاقتصاديّ Economic Growth

يستعمل اصطلاح النمو الاقتصاديّ بمعانٍ مختلفة، من أكثرها شيوعاً الزيادة في الدخل القوميّ الحقيقيّ في المدى الطويل، أي باستبعاد التغيّر في قيمة النقود والتقلّبات الدوريّة في الدخل القوميّ. ولكن من حيث إنّ نصيب الفرد الواحد من السلع والخدمات يتوقّف على عدد السكّان فضلاً عن مجموع الدخل الحقيقيّ، وإنّ الزيادة في مجموع الدخل الحقيقيّ قد يصحبها انخفاض في دخل الفرد إذا زاد السكّان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في مجموع الدخل، فكثيراً ما يُتخذ معيار النموّ الاقتصاديّ الزيادة في الدخل الحقيقيّ منسوبة إلى الزيادة في عدد السكّان، أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقيّ⁽¹⁾.

وقد يستعمل اصطلاحاً النمو الاقتصاديّ Economic Growth والتنمية الاقتصاديّة Economic Development كترادفين، ولكنّ كثيراً ما يُميّز بينهما، فيُستعمل الأول للإشارة إلى مظاهر التقدّم الاقتصاديّ أو دلائله، وعلى الأخصّ الزيادة في الدخل القوميّ الحقيقيّ أو متوسط الدخل، ويستعمل الثاني للإشارة إلى التغيّرات الأساسية التي تؤدّي إلى إحداث التقدّم، وعلى الأخصّ التغيّر في البنيان الاقتصاديّ الذي يصاحب عادة نموّ الدخل الحقيقيّ في المدى الطويل، كالتغيّر في نسبة الناتج الصناعيّ أو الزراعيّ أو الناتج من قطاع الخدمات إلى مجموع الناتج القوميّ، والتغيّر في نسبة المشتغلين بالإنتاج الزراعيّ إلى مجموع المشتغلين، والتغيّر في نسبة الادخار والاستثمار إلى الدخل القوميّ، وفي نوع الفن الانتاجيّ السائد... إلخ⁽²⁾.

ويميّز بعض الاقتصاديين، مثل شومبيتر J.Schumpeter بين الاصطلاحين، فيستعمل النمو الاقتصاديّ للإشارة إلى الزيادة التدريجية البطيئة في الدخل، ويستعمل التنمية الاقتصاديّة

(1) مدكور، إبراهيم: مرجع سابق، ص 624.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

للإشارة إلى التقدم السريع الناشئ عن التجديد في أساليب الإنتاج أو صنع منتجات لم تكن معروفة من قبل أو اكتشاف مواد أولية أو أسواق جديدة⁽¹⁾.

ويلحظ أيضاً أن اصطلاح التنمية الاقتصادية يتضمّن وجود تدخّل واع أو إراديّ يستهدف تحقيق النمو الاقتصاديّ في حين أن اصطلاح النمو الاقتصاديّ لا يتضمّن هذا المعنى وإن كان لا ينفيه.

وقد اشتدت العناية بمشكلة النمو الاقتصاديّ، على المستويين النظريّ والعمليّ على السواء، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك على الأخصّ إلى حصول عدد كبير من البلاد المتخلفة على استقلالها، وسيادة الشعور لدى شعوب هذه البلاد وحكوماتها الوطنية بضرورة تحقيق مستوى من العيش يليق بكرامة الإنسان ومحاولة اللحاق بمستوى المعيشة الذي حقّقه البلاد المتقدّمة، أو على الأقلّ تضييق الفجوة القائمة بينهما⁽²⁾.

2.2 - البعد المعرفي والعلمي

2.2.1 - دور العلم في النمو:

لقد ورد عن الإمام (عليه السلام) قوله: إنّ «العلم أصل كلّ خير»⁽³⁾، و«بالعقل تُنال الخيرات»⁽⁴⁾، و«إني إذا استحكمت في الرجل خصلة من خصال الخير احتملته لها، واغتفرت له فقد ما سواها، ولا أعتفر له فقد عقل ولا عُدَم دين، لأن مفارقة الدين مفارقة الأمن، ولا تهنأ حياة مع مخافة، وعدم العقل عدم الحياة، ولا تعاشر الأموات»⁽⁵⁾، وأنّ «لطالب العلم عزّ الدنيا وفوز الآخرة»⁽⁶⁾.

(1) المذكور، إبراهيم، مرجع سابق، ص 624.

(2) المرجع نفسه، ص 625.

(3) الأمدي، القاضي الشيخ أبو الفتح عبد الواحد بن محمد محفوظ عبد الواحد، غرر الحكم ودرر الكلم، ترتيب عبد الهادي الدهيني، دار الهادي، بيروت، ط 1، 818.

(4) المرجع نفسه، 4212.

(5) المرجع نفسه: 3785.

(6) المرجع نفسه: 7349.

2.2.2 - دور الجهل في التخلف الاقتصاديّ

في هذا الشأن، ورد عنه (عليه السلام)، أنّ «الجهل أصل كلّ شر»⁽¹⁾، و«الجهل فساد كلّ أمر»⁽²⁾، و«لا غنى لجاهل»⁽³⁾، و«الجهل والبخل مساءة ومضرة»⁽⁴⁾، وأنّ «للجاهل في كلّ حالة خسران»⁽⁵⁾، و«الجاهل صخرة لا ينفجر ماؤها، وشجرة لا يخضّر عودها، وأرض لا يظهر عشبها»⁽⁶⁾، و«دولة الجاهل كالغريب المتحرّك إلى النّقلة»⁽⁷⁾.

2.3 - البعد السلوكي

2.3.1 - أثر حسن التدبير في تعزيز النمو

ورد عن الإمام عليّ في هذا الشأن، أنّه قال: «لا فقر مع حسن تدبير»⁽⁸⁾، و«صلاح العيش التدبير»⁽⁹⁾، و«القليل مع التدبير أبقى من الكثير مع التبذير»⁽¹⁰⁾، و«التدبير نصف المعونة»⁽¹¹⁾، و«حسن التدبير وتجنّب التبذير من حسن السياسة»⁽¹²⁾، و«قوام العيش حُسن التقدير، وملاكه حُسن التدبير»⁽¹³⁾، و«حُسن التدبير يُنمي قليل المال، وسوء التدبير يُفني كثيره»⁽¹⁴⁾، و«لا مال لمن لا تدبير له»⁽¹⁵⁾.

(1) الأمدى: مرجع سابق، 819.

(2) المرجع نفسه، 930.

(3) المرجع نفسه، 10450.

(4) المرجع نفسه، 1585.

(5) المرجع نفسه، 7329.

(6) المرجع نفسه، 2081.

(7) المرجع نفسه، 5108.

(8) المرجع نفسه، 10920.

(9) المرجع نفسه، 5794.

(10) المرجع نفسه، 1948.

(11) المرجع نفسه، 566.

(12) المرجع نفسه، 4821.

(13) المرجع نفسه، 6807.

(14) المرجع نفسه، 4833.

(15) الأمدى: مرجع سابق، 5572.

2.3.2 - تداعيات التخلف وسوء التدبير

ورد عن الإمام عليّ (عليه السلام)، أنّ «سوء التدبير مفتاح الفقر»⁽¹⁾، و«آفة المعاش سوء التدبير»⁽²⁾، و«سبب التدمير سوء التدبير»⁽³⁾، و«ترك التقدير في المعيشة يورث الفقر»⁽⁴⁾، و«من تأخر تدبيره تقدّم تدبيره»⁽⁵⁾، و«من ساء تدبيره كان هلاكه في تدبيره»⁽⁶⁾.

2.4 - الحث على العمل

2.4.1 - في الكسب وطلب المعاش

ورد عن الإمام عليّ (عليه السلام): للمؤمن ثلاث ساعات: فساعة يناجي فيها ربّه، وساعة يرّم معاشه، وساعة يخلّي بين نفسه وبين لذّتها في ما يحلّ ويجمل. وليس للعاقل أن يكون شاخصاً إلا في ثلاث: مرّة لمعاش، أو خطوة في معاد، أو لذّة في مُحَرَّم⁽⁷⁾.
وعنه (عليه السلام) في كتابه إلى ابنه الإمام الحسن (عليه السلام): لا تدع الطّلب في ما يحلّ ويطيب، فلا بدّ من بلغة، وسيأتيك ما قدّر لك⁽⁸⁾.
وعنه (عليه السلام): ما عُدوة أحدكم في سبيل الله بأعظم من غدوته يطلب لولده وعياله ما يصلحهم⁽⁹⁾.
وعنه (عليه السلام): أوصيكم بالخشية من الله في السرّ والعلانية... والاكْتساب في الفقر والغنى⁽¹⁰⁾.

(1) المرجع نفسه، 5573

(2) المرجع نفسه، 3965

(3) المرجع نفسه، 5571

(4) الخصال: 2/505

(5) الأمدي: مرجع سابق، 8045

(6) المرجع نفسه، 8768.

(7) الشريف الرضي: نهج البلاغة، الحكمة 388، شرح محمد عبده، تحقيق: فاتن محمد اللّبون، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، ص 584.

(8) الحراني، أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة: تحف العقول عن آل الرسول، دار المرتضى، بيروت، ط1، 2007، ص 62.

(9) ابن حيّون، القاضي النعمان: دعائم الإسلام، 2/9/15.

(10) الحراني، ابن شعبة: مرجع سابق، ص 305. (عن هشام بن الحكم عن الإمام الكاظم ع).

2.4.2 - العمل بكدّ اليمين

عن الإمام عليّ (عليه السلام): في قول الله عزّ وجلّ ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾⁽¹⁾: أغنى كلّ إنسان بمعيشتته، وأرضاه بكسب يده⁽²⁾.

2.4.3 - التحفيز على العمل عن طريق سيرة الأنبياء والأوصياء

عن الإمام عليّ (عليه السلام): لقد كان داوود يعمل سفائف الخوص بيده، ويقول لجلسائه: أيكم يكفيني بيعها؟ ويأكل قرص الشعير من ثمنها⁽³⁾.

وقال (عليه السلام): ما يسرّوني أن كفيت أمر الدنيا كلّها، لأنّي أكره عادة العجز⁽⁴⁾.

وعن الإمام الصادق (عليه السلام) - عند ذكر الإمام عليّ (عليه السلام): واللّه، لقد اعتق ألف مملوك لوجه الله عز وجل، دبرت فيهم يده⁽⁵⁾.

ويروى عن أمير المؤمنين (عليه السلام): أنّه لما كان يفرغ من الجهاد يتفرّغ لتعليم الناس والقضاء بينهم، فإذا يفرغ من ذلك اشتغل في حائط له يعمل فيه بيده، وهو مع ذلك ذاكرٌ لله جلّ جلاله⁽⁶⁾.

وكان أمير المؤمنين (عليه السلام) يخرج في الهجرة في الحاجة قد كفيها، يريد أن يراه الله يتعب نفسه في طلب الحلال⁽⁷⁾. وكان إذا لزمه العيش الضيق والجهد أعرض عن الخلق، فأقبل على الكسب والكدّ⁽⁸⁾، وكان (عليه السلام) يعمل بيده، يحرث الأرض، ويستقي الماء، ويغرس النخل، كلّ ذلك يباشره بنفسه الشريفة، ولم يستبق منه لوقته ولا لعقبه قليلاً ولا كثيراً، وإنما كان صدقة⁽⁹⁾.

(1) القرآن الكريم: سورة النجم: آية 48

(2) الصدوق، أبو جعفر بن بابويه القمي، معاني الاخبار، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1/215.

(3) الشريف الرضي، مرجع سابق، الخطبة 160، ص 255.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) الصدوق، أبو جعفر بن بابويه القمي: الأمالي للصدوق، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 356/437.

(6) الحلبي، أحمد بن فهد: عدة الداعي، مكتبة الوجداني، قم المقدسة، ص 101.

(7) الصدوق، أبو جعفر بن بابويه: من لا يحضره الفقيه، دار المرتضى، بيروت، 3/163/3596.

(8) الأصبهاني، أبو نعيم: حلية الأولياء: 1/70.

(9) نهج البلاغة

2.5 - التحذير من التواني في العمل

2.5.1 - مضارّ التواني

يقول الإمام عليّ (عليه السلام): هيهات من نيل السعادة السّكون إلى الهوينا والبطالة⁽¹⁾. و«إنّ الأشياء لما ازدوجت ازدوج الكسل والعجز، فنتج بينهما الفقر»⁽²⁾. و«في التواني والعجز أنتجت الهلكة»⁽³⁾، و«بالتواني يكون الفوت»⁽⁴⁾. و«من سبب الحرمان التواني»⁽⁵⁾.

2.5.2 - ذمّ الكلّ على الناس

ورد أن أمير المؤمنين (عليه السلام) رأى يوماً جماعة، فقال: من أنتم؟ قالوا: نحن قوم متوكّلون. قال: فإذا كنتم متوكّلين فما بلغ بكم توكلكم؟ قالوا: إذا وجدنا أكلنا وإذا فقدنا صبرنا. قال (عليه السلام): هكذا تفعل الكلابُ عندنا! قالوا: فما نفعل يا أمير المؤمنين؟! قال: كما نفعل، إذا فقدنا شكرنا، وإذا وجدنا آثرنا⁽⁶⁾.

2.6 - الحث على الإنتاج

2.6.1 - الزرع والغرس

عن الإمام عليّ (عليه السلام): قدّم رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) وآله المدينة فقال: يا معشرَ قريش، إنكم تحبّون الماشية فأقلّوا منها، فإنكم بأقلّ الأرض مطراً، واحترثوا فإنّ الحرث مبارك، وأكثروا فيه من الجماجم⁽⁷⁾، وقال (عليه السلام): خير المال العقر⁽⁸⁾. وكان (عليه السلام) يقول: من وجد ماءً وتراباً ثم افتقر، فأبعده الله⁽⁹⁾.

(1) الأمدي، مرجع سابق، 10028

(2) الحراني، بن شعبة، مرجع سابق، 220.

(3) الحسيني الحنفي، إبراهيم بن ميرغني، كنز الفوائد: 1/ 367.

(4) الأمدي، مرجع سابق، 4247.

(5) الحراني، بن شعبة: مرجع سابق، 80.

(6) الرازي، أبو الفتوح: روض الجنان وروح الجنان في تفسير القرآن: 126/ 19.

(7) الهندي، المتقي: كنز العمال: 9359/33/4. والجماجم: البذر، أو العظام التي تعلق عليه لدفع الطير أو العين.

(8) الهندي، المتقي: كنز العمال: 34109/87/12. والعقر والعقار: المنزل والضيعة. وخصّ بعضهم بالعقار النخل.

(9) المجلسي: بحار الأنوار: 10/65/103.

وكان (عليه السلام) يقول: إنّ معاش الخلق خمسة: الإمارة، والعمارة، والتجارة، والإجارة، والصدقات... وأمّا وجه العمارة فقوله تعالى: ﴿هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾⁽¹⁾. فأعلمنا سبحانه أنّه قد أمرهم بالعمارة ليكون ذلك سبباً لمعايشهم بما يخرج من الأرض، من الحبّ، والثمرات، وما شاكل ذلك ممّا جعله الله معاش للخلق⁽²⁾.

2.6.2 - تربية المواشي والانعام

عن الإمام علي (عليه السلام): أفضل ما يتخذه الرجل في منزله لعياله الشاة، فمن كانت في منزله شاة قدّست عليه الملائكة في كلّ يوم مرّة، ومن كانت عنده شاتان قدّست عليه الملائكة مرتين في كلّ يوم، وكذلك في الثلاث، تقول: بورك فيكم⁽³⁾.

2.7 - الصناعة

عن الإمام عليّ (عليه السلام): حرفة المرء كنز⁽⁴⁾. وإنّ الله يحبّ المحترف الأمين⁽⁵⁾. ولا تطلب سرعة العمل، واطلب تجويده، فإنّ الناس لا يسألون: في كم فرغ من العمل؟ إنّما يسألون عن جودة صنعته⁽⁶⁾.

وفي كتابه لمالك الأشتر لما ولّاه مصر قال: ثم استوص بالّتجار وذوي الصناعات، وأوص بهم خيراً: المقيم منهم، والمضطرب بماله، والمترقّق ببدنه، فإنّهم مواد المنافع، وأسباب المرافق، وجلابها من المباعد والمطارح، في برك ويحرك وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها، ولا يجترئون عليها، فإنّهم سلم لا تُخاف باثقتة، وصلح لا تخشى غائلته⁽⁷⁾.

(1) القرآن الكريم: سورة هود: الآية 61.

(2) الحر العاملي: وسائل الشيعة: 10/13/195.

(3) الحراني، ابن شعبة: مرجع سابق، 107.

(4) الأردبيلي، علي المشكيني: المواعظ العددية: 55.

(5) الكليني: الكافي: 113/5.

(6) نهج البلاغة.

(7) نهج البلاغة: الكتاب 53.

2.8 - طرائق جمع المال

2.8.1 - طلب الحلال

عن الإمام عليّ (عليه السلام): من طلب الدنيا حلالاً تعطفاً على والدٍ أو ولدٍ أو زوجة، بعثه الله تعالى، ووجهه على صورة القمر ليلة البدر⁽¹⁾.

وعنه (عليه السلام): يوشك أن يفقد الناس ثلاثاً: درهماً حلالاً، ولساناً صادقاً، وأخاً يُستراح إليه⁽²⁾. وعنه (عليه السلام): حسن الخلق في ثلاث: اجتناب المحارم، وطلب الحلال، والتوسّع على العيال⁽³⁾. وعنه أيضاً (عليه السلام): من توفيق الحرّ اكتسابه المال من حلّه⁽⁴⁾.

وفي ما كتبه لابنه الإمام الحسن (عليه السلام): وارحُ الذي بيده خزائن الأرض والأقوات والسموات، وسله طيب المكاسب، تجده منك قريباً ولك مجيباً⁽⁵⁾.

2.8.2 - البكور

عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): باكروا طلب الرزق والحوائح، فإن الغدوّ بركة ونجاح⁽⁶⁾. وعن الإمام الصادق (عليه السلام): إنّ الأرزاق تقسّم قبل طلوع الشمس، وإنّ الله تعالى بارك لهذه الأمة في بكورها⁽⁷⁾.

2.8.3 - ملازمة ما تيسّر له من المكسب

عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): إذا سبّب الله لأحدكم رزقاً من وجه فلا يدعه حتّى يتغيّر له، أو يتنكّر له⁽⁸⁾. وعنه (صلى الله عليه وآله وسلم): من رزق في شيء فليلزمه⁽⁹⁾. وعن الإمام الصادق (عليه السلام): إذا رزقت في شيء فالزمه⁽¹⁰⁾.

(1) مسند زيد: 255.

(2) الجوزي، ابن سبط: تذكرة الخواص: 136.

(3) المالكي الأشتري، ورام: تنبيه الخواطر: 1/90.

(4) الأمدي: مرجع سابق، 9393.

(5) الهندي، المتقي: كنز العمال: 16/180/44215.

(6) المرجع نفسه: 4/48/9445.

(7) المفيد: لأمالي للمفيد: 16/54.

(8) سنن ابن ماجه: 2/727/2148.

(9) الهندي، المتقي: كنز العمال: 4/19/9286.

(10) الكليني: الكافي: 5/168/3.

2.9 - السوق

2.9.1 - الحث على التجارة

عن الإمام عليّ (عليه السلام): تعرّضوا للتجارة، فإنّ فيها غنى لكم عمّا في أيدي الناس⁽¹⁾. وعن الإمام الصادق (عليه السلام): من طلب التجارة استغنى عن الناس، قلتُ: وإن كان معيلاً؟ قال: وإن كان معيلاً، إنّ تسعة أعشار الرزق في التجارة⁽²⁾.

2.9.2 - النهي عن الاحتكار، والأمر بإقامة الأسعار العادلة

عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون⁽³⁾.
عن الإمام عليّ (عليه السلام): الاحتكار داعية الحرمان⁽⁴⁾. والمحتكر محروم نعمته⁽⁵⁾.
وفي كتابه (عليه السلام) للأشتر النخعي حين ولّاه مصر قال: فامنع من الاحتكار، فإنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) منع منه. ولكنّ البيع بيعاً سمحاً: بموازين عدل، وأسعار لا تجحف بالفريقين⁽⁶⁾.

3 - تعزيز النمو الاقتصاديّ المطرد، والشامل، والمستدام

3.1 - منح الأرض والمعادن والثروات كلها للناس وتوفير فرص العمل⁽⁷⁾

لقد سنّ الخالق جل وعلا، بحكمته وهندسته، لعباده، الأرض وما فيها وعليها، من دون قيد أو شرط، إذ قال: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾⁽⁸⁾، فالأرض وثرواتها، هي مشاع

(1) الكليني: مرجع سابق، 5/149/9.

(2) المرجع نفسه: 5/148/3.

(3) المرجع نفسه: 5/165/6.

(4) الأمدي: مرجع سابق، 256.

(5) المرجع نفسه: 465.

(6) نهج البلاغة: الكتاب 53.

(7) يلاحظ أن التعبير بـ (منح) أيضاً تسامحي، لأن الأرض والثروات كلها خلقها الله تعالى للناس، ولا يتوقف تملك الناس لها على منح الدولة لهم، بل التملك منوط بالحيازة والإحياء، كما هو مبين في كتب الفقه، (راجع مثلاً الفقه كتاب إحياء الموات/ المجلد 80). (نقلا عن: الشيرازي، مرتضى: استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام عليّ (عليه السلام)، مؤسسة التقى الثقافية، العراق، 2013، ط2، ص 46).

(8) القرآن الكريم: سورة البقرة: 29.

لكل الناس، ووظيفة الدولة هي تنظيم عملية تملك الناس للأراضي والثروات والمعادن والبحار والأجواء، واستثمارهم لها. وبذلك فإن تكاليف كبيرة جداً سترفع وبكل بساطة عن كاهل الفقراء، فلن يملك الفقير مسكناً - مثلاً - لن يكون بحاجة إلى شراء الأرض، إذ يقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «الأرض لله وللمن عمرها»⁽¹⁾، بل يملكها بالحيازة فلا يتحمل الإنفقات البناء فقط (الشيرازي، مرتضى، 2013، صفحة 46).

وتسهم هذه الفقرة من القانون الإسلامي، بتوجيه أكبر ضربة للبطالة والغلاء والتضخم⁽²⁾، وذلك لتوفير الأراضي والأحجار وكافة المعادن والخشب وشبهها، بالمجان للناس، من أجل بناء دور سكن أو مصانع أو محلات ومتاجر، أو مراعي ومزارع وشبه ذلك، وذلك يعني توفير فرص عمل هائلة، ويعني زيادة قدرة الفقراء على الاستثمار، وذلك عن طريق توفر الأرض وقسم من رأس المال الذي يحتاجه ذوو الدخل المحدود لبناء مزرعة لتربية الدواجن أو مراعي للأغنام والأبقار وسائر المشاريع الإنتاجية، لن يكون هذا الإنسان بحاجة إلى دفع مبالغ للدولة للعمل في أرض زراعية أو غيرها (الشيرازي، مرتضى، 2013، الصفحات 46 - 47).

وكذلك في حال إنشاء مصنع، لن يكون بحاجة إلى توفير ثمن شراء الأرض أو ثمن توفير المواد الإنشائية، بل كل ذلك يتوفر له مجاناً، فله أن يستقطع من الجبال أو من أشجار الغابة أو من المعادن ما شاء مما يحتاجه.

وهذا المنهج هو الذي طبقه الإمام علي (عليه السلام) في دولته الكبيرة المترامية

(1) الحر العاملي: وسائل الشريعة: ج 17 ص 328.

(2) التضخم: يعد من أكثر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً، وبالرغم من ذلك فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستعمل هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة، مثل: الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار. ارتفاع الدخول النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح. ارتفاع التكاليف. الإفراط في خلق الأرصدة النقدية. وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أن من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدي. وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها (التضخم) هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم. (نقلاً عن: الشيرازي، مرتضى: استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام علي (عليه السلام)، مؤسسة التقى الثقافية، العراق، 2013، ط2، ص 47).

الأطراف، فكانت الأراضي مباحة للجميع، وكذا الغابات وغيرها، وبحسب المصطلح الفقهي فإنّ (الأنفال)⁽¹⁾ وهي شطوط الأنهار وسيف البحار وقمم الجبال وبطون الوديان وغيرها كانت كلّها مباحة للناس، والمهم أن ينطلقوا وينبوا ويزرعوا ويستثمروا من دون أن يدفعوا فلساً واحداً لشراء ما خلقه الله بالأصل لهم، ومن دون أن يمروا بأيّ روتين إداري، ومن دون أن يدفعوا ضريبة لمجرد أنهم بنوا داراً أو معملاً أو مزرعة. ألم يقل تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾؟ ومما يتبع هذا العامل، عامل توفير الحقّ للناس في استثمار المشتركات.

3.2 - توفير حقّ استثمار (المشتركات)

عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «سوق المسلمين كمسجدهم فمن سبق إلى مكان فهو أحقّ به إلى الليل وكان لا يأخذ على بيوت السوق الكراء»⁽²⁾.

إنّ (السوق) هو من (المشتركات) أي أنه من الأماكن العامة المفتوحة، التي يحقّ لكلّ إنسان أن يعمل فيها أو يتاجر، ولكلّ إنسان أن ينتخب أي موضع في السوق، لم يسبقه إليه غيره، لبيع ويشترى ويتعاقد ويتعامل، ولو أنّ هذا القانون (حرية الاستفادة من الأسواق) طبّق، فضلاً عن حرية الاستفادة من سائر المشتركات، كالحدايق العامة ومياه البحار والأنهار والعيون التي تفجّرت بنفسها والغدران والمستنقعات والمراعي العامة والمعادن والطرق العامة وغيرها، بما لا يضرّ بحقّ المارة، لتوفّرت فرص عمل كثيرة للناس ولكان ذلك من عوامل محاصرة الفقر وتقليص رقعته ومساحاته (الشيرازي، مرتضى، 2013، الصفحات 48 - 49).

(1) الأنفال جمع (نفل)، وهو بمعنى الزيادة، وقد أطلقت على (النوافل اليومية) أيضاً لأنها زيادة على الفريضة، وربّما تستعمل في العطية، ولعلّ المعنيين متقاربان. وقد أطلق هذا اللفظ في الآية وأريد منه غنائم ما أخذ من دار الحرب بغير قتال، وما أشبهه وعن الإمام الباقر (عليه السلام) أنّه عرف الأنفال بـ(منها المعادن والأجام وكل أرض لا رب لها وكل أرض باد أهلها).

(2) الكافي (فروع): ج 5 ص 155 ح 1.

3.3 - إعطاء الأولوية للإعمار والتنمية والاستثمار في البنية التحتية

وهو القانون الذي سنّه (عليه السلام)، بأن أعطى الأولوية المطلقة للإعمار والتنمية والإنتاج، وليس للضرائب⁽¹⁾. هذا القانون نصّت عليه وصيّة الإمام (عليه السلام) لمالك الأشتر عندما ولّاه مصر: «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج»⁽²⁾.

وعلّل (عليه السلام) ذلك بتعليل يكشف عن النظرة الاستراتيجية الثاقبة والرؤية الاقتصادية الشاملة له (عليه السلام): «لأنّ ذلك لا يدرك إلاّ بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلاّ قليلاً»⁽³⁾.

من هنا تُخطئ الحكومات عندما تركز في الضرائب مرتين، مرّة بتحطيمها قدرة المزارعين وصغار المستثمرين على الإنتاج، فيزيد ذلك من نسبة الفقراء أولاً وتعود النتيجة للحكومة سلباً، إذ سوف تتناقص نسبة الضرائب التي ستحصل عليها بشكل مؤكّد، ومرّة لأنّ التركيز في الضرائب (يهلك العباد). هذه العبارة البليغة منه (عليه السلام) يمكن أن نجد مصاديقها في الظواهر والحالات الآتية:

- 1- الاضطرابات الاجتماعية التي قد تتمخض عن ثورات تتصف بالدموية والفوضوية، تحرق الأخضر واليابس وتزيد الوضع الاقتصادي سوءاً على سوءه⁽⁴⁾.
- 2- ظهور الأمراض الناجمة من الضغوط النفسية التي يواجهها المزارعون وصغار

(1) الضريبة أو الجباية هي مبلغ مالي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة. أي بهدف تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالتعليم متمثلاً في المدارس ورواتب المدرسين، والوزارات ورواتب عمالها، وصولاً إلى عمال النظافة الحكومية، والسياسات الاقتصادية كدعم سلع وقطاعات معيّنة، أو الصرف على البنية التحتية كبناء الطرقات والسدود أو التأمين على البطالة. (نقلاً عن: الشيرازي، مرتضى: استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام عليّ (عليه السلام)، مؤسسة التقى الثقافية، العراق، 2013، ط2، ص 49).

(2) نهج البلاغة: ج3 ص96.

(3) نهج البلاغة: ج3 ص96.

(4) توصلت دراسة متعمقة إلى أن الشبان العرب يتوقون للتغيير لكن أحلامهم الاقتصادية تعوقها المجتمعات المتعصبة التي لا تعترف بإمكاناتهم الضخمة، وللتفصيل يراجع الملحق. (الشيرازي، مرتضى: استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام عليّ (عليه السلام)، مؤسسة التقى الثقافية، العراق، 2013، ط2، ص 50)

المستثمرين، نظراً لإصرار الدولة على الضرائب، وكذلك الأمراض التي تنجم عن عدم قدرتهم عندئذ على توفير مقومات العيش باطمئنان، ثم إن الأمراض تعني مزيداً من الفقر ومزيداً من الحرمان.

3- تراجع قدرة الفقراء ومحدودي الدخل أمام فرص التعليم والتعلم، وعلى توفير مستلزمات الحياة الكريمة، وغير ذلك، مما ينعكس بدوره سلباً على الاقتصاد العام للبلاد⁽¹⁾

وقد سبق الإمام عليّ (عليه السلام) بأكثر من ألف وثلاثمائة وخمسين عاماً، أبرز اقتصاديي التنمية الذين ذهبوا إلى أنّ (الوصول إلى معدل استثماري يصل إلى 25% أو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، لعدة سنوات متصلة، يقضي على الركود والتخلف ويسبب انطلاق الاقتصاد)، وهذا هو ما يراه البنك الدولي أيضاً من أنّ تدفق الاستثمارات والأموال يحلّ المشكلة⁽²⁾.

ومنهج الإمام عليّ (عليه السلام) فضلاً عن أسبقيته، فإنّه أكثر تطوراً بكثير، إذ لا يُحدد الإمام نسبة 25% أو 30% بل يفتح الباب على مصراعيه للاستثمار في البنية التحتية، لتوفير ليس الحاجات الأساسية فحسب، بل حتّى الكمالية أيضاً.

3.4 - ترشيد الإنفاق

إنّ (ترشيد الإنفاق) الذي نجده واضحاً جلياً في حكومة أمير المؤمنين (عليه السلام)، يعدُّ من أهمّ أسس سلامة الاقتصاد وتعزيز آليات النمو الاقتصادي وطرق القضاء على الفقر.

ولنا في ذلك عشرات النماذج والأمثلة، التي تعكس مدى دقّة الإمام (عليه السلام) في وضع قوانين تحول دون التفريط حتّى في الدرهم من حقوق الناس. ومن الواضح أنّ ذلك لو كان هو المنهج العامّ لتمّ توفير المليارات من الأموال التي تبذر اليوم هنا وهناك، والتي تبدو مجرد قطرات وذرات وأموالاً تافهة، إلا أنّها تشكّل بمجموعها ميزانية ضخمة كان ينبغي أن تُصرف في تنشيط اقتصاد البلاد وتكامل البنية الاقتصادية التحتية ورفع العوز عن المعوزين.

(1) الشيرازي، مرتضى: استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام علي (عليه السلام)، مؤسسة التقى الثقافية، 2013، ص 50 - 51.

(2) راجع www.siironline.org

ومن الأمثلة:

- 1- إطفاء الإمام (عليه السلام) السراج، وكان من أموال بيت المال، - أموال الحكومة بمصطلح اليوم - عندما جاءه شخص ليتحدث في أمر شخصي.
 - 2- كان (عليه السلام) يقارب بين السطور في رسائله، بل إنه قد أصدر قراراً عاماً لعماله: «أدقوا أقلامكم وقاربوا بين سطوركم»⁽¹⁾.
 - 3- من قراراته (عليه السلام) أيضاً: «واحذفوا عني فضولكم، واقصدوا قصد المعاني»⁽²⁾، وذلك يعني الاختزال في وقت الحاكم وفي وقت العمال والموظفين، والوقت له قيمته الكبرى، ومجموعة هذه الأوقات تشكّل ثروة هائلة للبلاد لو صرفت في القضايا الاستراتيجية والأهم والأساس لا في الهوامش وترف القول، لكانت البلاد قد تقدّمت أشواطاً إلى الأمام.
- هذا ما كان عليه الحال على عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) في العقد الثالث من بداية تأسيس الدولة الإسلامية المصادف للقرن السابع للميلاد.

3.5 - خلق التوازن بين الريف والحضر

إن من أهم أسباب اختلال التوازن الاقتصاديّ وشيوع الفقر، عناية الحكومات بالمدن على حساب القرى والأرياف، ممّا يسبب نزوح الكفاءات والخبرات من الأرياف للمدن، نتيجة وجود فرص عمل أكثر، ووجود الراحة والرفاهية وسائر المغريات. ويسبب ذلك كلّه ضعف الإنتاج الزراعيّ وزيادة نسبة الفقر في الأرياف، وتخلّف الأرياف علمياً وثقافياً أيضاً، ممّا ينعكس بدوره على الاقتصاد.

كان الإمام عليّ (عليه السلام) أول داعية لإيجاد التوازن بين القرى والأرياف وبين المدن، إذ يقول في عهده لمالك الأشر: «فإنّ للأقصى منهم مثل الذي للأدنى وكلّ قد استرعيت حقّه»⁽³⁾. أي أنّ الحقوق الاقتصادية التي للأقصى، وهم أهل الأرياف والبادي،

(1) الصدوق، أبي جعفر بن بابويه: الخصال، مرجع سابق، ص 310.

(2) الحر العاملي: وسائل الشيعة: ج 12 ص 299 ب 15 ح 2.

(3) الشريف الرضي، مرجع سابق، ص 438.

هي تماماً مماثلة للحقوق التي للأدنى، وهم الحضر، «وكلُّ قد استرعت حقَّه»⁽¹⁾، فالحاكم مسؤول عن كلا الحقيين، ولا يجوز له أن يفرط بأيٍّ منهما.

وقال (عليه السلام): «وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله، فإنَّ في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم»⁽²⁾، فالعناية بالريف هي سبب أساس في الحفاظ على اقتصاد سليم ومتطور.

3.6 - وضع معايير موضوعية للمسؤولين الاقتصاديين وإلزامهم بها

وضع الإمام عليّ (عليه السلام) أسساً وضوابط دقيقة مهمّة لكافة من يُدير الشأن الاقتصاديّ في البلاد: من حاكم ووالٍ، وذلك يعني أيضاً كلَّ من له صلاحيات اتخاذ قرارات مصيريّة في شأن اقتصاد الناس مثل: محافظ البنك المركزيّ في يومنا هذا. ومن الضوابط:

1 - أن لا يكون بخيلاً، ومن الواضح أنّ البخيل يميل إلى ملء خزائن الدولة ورفع نسبة (الاحتياطيّ)⁽³⁾، حتّى وإن سوّغها بفلسفة اقتصادية⁽⁴⁾، بل يحاول عرقلة آية طريقة تهدف إلى بذل الأموال للناس، فهو يعادي التأمين الصحيّ، ويعارض زيادة الإنفاق على التعليم، بل ويسعى دوماً لتقليص نسبة ميزانية كافة الأمور الإنسانيّة لصالح زيادة ميزانية التسلّح! والولايات المتحدة الأميركية تصلح مثلاً، وكثير من أنظمة الدول الإسلاميّة نموذجاً⁽⁵⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 438.

(2) نهج البلاغة: ص 436.

(3) اسم منسوب إلى (احتياط). وهو ما يُدخّر تحسباً للطوارئ، أو ما يكون تحت الطلب عند الحاجة (الاحتياطيّ الدولي)، (مال احتياطي). (راجع: الشيرازي، مرتضى: استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام عليّ (عليه السلام)، مؤسسة التقى الثقافية، العراق، 2013، ط2، ص 60).

(4) فإن الاحتياطي الحقيقي هو في عمارة الأرض وتشييد المصانع والمعامل، وارتفاع مستوى التعليم وكسب ثقة الناس في الحكومة وما إلى ذلك، أمّا النقد فإنه يكتفى منه بالأقلّ اللازم من الاكتناز، بل لو كانت الدولة صالحة فإن (النقد) بأيدي الناس سيكون هو الخلفية والسند من غير حاجة إلى (الكنز) أبداً. (الشيرازي، مرتضى: استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام عليّ (عليه السلام)، مؤسسة التقى الثقافية، العراق، 2013، ط2، ص 60).

(5) تشير المعلومات الصادرة عن تقرير لجنة الأبحاث في الكونغرس الأميركي أن حجم إنفاق دول الخليج على التسلح في العام المنصرم 2010 قد تجاوز 105 مليارات دولار أميركي بزيادة تبلغ 11 مليار دولار عن العام الذي سبقه 2009، وللتفصيل يراجع الملحق. (راجع: الشيرازي، مرتضى: استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام عليّ (عليه السلام)، مؤسسة التقى الثقافية، العراق، 2013، ط2، ص 61).

- 2- أن لا يفتقر إلى الخبرة وعلى أرقى المستويات.
- 3- ولا يكون جافياً.
- 4- ولا يكون حائفاً لأطراف داخلية وخارجية، أي يكون مماثلاً ومتعاطفاً مع هذه الشركة أو تلك المؤسسة أو الحزب أو حتى الشخص.
- 5- ولا يكون مرتشياً⁽¹⁾، وواضح أنّ المرتشي يحابي الأغنياء على حساب الفقراء، فبدل أن يعطي مناقصات الدولة - مثلاً - للشركة أو للجهة التي تقدّم أفضل الإنتاج وبأرخص الأسعار، يعطي المناقصة للجهة التي تقدّم له مالاً أكثر أو دعماً سياسياً أو ما أشبه وإن كانت غير الأفضل، ممّا يعني ضربة مزدوجة للاقتصاد وللفقراء.

يقول الإمام (عليه السلام): «وقد علمتم أنّه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامة المسلمين: البخيل، فتكون في أموالهم نهمته. ولا الجاهل فيضلّهم بجهله. ولا الجافي فيقطعهم بجفائه. ولا الحائف للدول فيتخذ قوماً دون قوم. ولا المرتشي في الحكم»⁽²⁾.

وهناك أحاديث كثيرة ترشدنا إلى ضرورة وجود معايير موضوعية للحكام والمسؤولين، وضرورة التزام المسؤولين بها، وأنّ على الحكّام أن لا يسيئوا استغلال موقعهم السياسي، في البعد الاقتصادي الشخصي.

ولنقتصر في هذه العجالة، على هذا الخبر عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، وكيف كان يحتاط بأبلغ الاحتياط عن أن يترك موقعه السياسي والحكوميّ أدنى تأخير في (محاباة) التجار والحرفيين، له:

عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في حديث قال: «ثمّ أتى دار فرات وهو سوق الكرابيس فقال: يا شيخ، أحسن بيعي في قميصي بثلاثة دراهم، فلمّا عرفه لم يشتري منه شيئاً، ثمّ أتى آخر، فلمّا عرفه لم يشتري منه شيئاً، فأتى غلاماً حدثاً فاشترى منه قميصاً بثلاثة دراهم ولبسه ما

(1) الرشوة نوع من الفساد، يُطلق على دفع شخص أو مؤسسة مالاً أو خدمة من أجل الاستفادة من حق ليس له، أو أن يعفي نفسه من واجب عليه.

(2) نهج البلاغة: ج 2 ص 14.

بين الرسغين⁽¹⁾ إلى الكعبين - إلى أن قال -: فجاء أبو الغلام صاحب الثوب فقيل: يا فلان، قد باع ابنك اليوم من أمير المؤمنين قميصاً بثلاثة دراهم قال: أفلا أخذت منه درهمين؟ فأخذ أبوه درهماً وجاء به إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) وهو جالس على باب الرحبة ومعه المسلمون فقال: امسك هذا الدرهم يا أمير المؤمنين، قال: ما شأن هذا الدرهم؟ قال: كان ثمن قميصك درهمين. فقال: باعني برضاي وأخذتُ برضاه⁽²⁾.

إنّ على الحكّام وذوي النفوذ، أن لا يسيئوا استغلال موقعهم ومنصبهم ونفوذهم، في العقود والمعاملات ولا سيما في (المناقصات)، إذ جرت عادة ذوي النفوذ على دفع رشاً و كبيرة لمسؤولين في الدولة، كي ترسو المناقصة عليهم.

وإنّ علياً عليه الصلاة والسلام، يعطينا درساً وأيّ درس بموقفه النادر هذا، وهذا الموقف قد يبدو بسيطاً ظاهرياً، إلا أنّه يشكّل منهجاً مثالياً، لو سار عليه الحكّام، ولو ضغط عليهم عامة الناس لينتهجوه، لتغيّرت حياة الأمة الاقتصادية، ولاختفى سبب من أهم أسباب الفقر (الشيرازي، مرتضى، 2013، الصفحات 60 - 63).

3.7 - تكريس مبدأ المساءلة والمحاسبة⁽³⁾

لقد كرّس الإمام عليّ (عليه السلام) مبدأ المساءلة والمحاسبة والشفافية، بل وفتح باب عزل الحاكم فيما إذا خرج عن النهج الاقتصادي أو السياسيّ السليم الذي يعطي الناس حقوقهم. قال (عليه السلام): «ثم تفقّد أعمالهم وبعث العيون من أهل الصدق والأمانة عليهم»⁽⁴⁾.

ويعدُّ هذا من أهم الفروق بين الإسلام وبين الأنظمة المستبدّة، فيما يتعلّق بالمراقبة عن بُعد، ففي الإسلام وفي ضوء منهج الإمام عليّ (عليه السلام) فإنّ العيون (الجواسيس) يكونون على الحكّام والمدراء ومسؤولي الاقتصاد، لمصلحة الناس. أمّا في الأنظمة

(1) أي: المفصل بين الساق والقدم، راجع لسان العرب: ج 8 ص 428.

(2) المجلسي: بحار الأنوار: ج 40 ص 332 ب 98 ح 14، مستدرک الوسائل: ج 13 ص 248.

(3) يعد هذا العامل من أهم عوامل (الحفاظ) على الثروة، كما يصب بالمأل إلى تنمية الثروة، وإن لم يعد عامل إيجاد للثروة.

(4) نهج البلاغة، ج 2، ص 96.

المستبدّة فعلى العكس تماماً، فإنّ العيون والجواسيس توضع على الناس لعدّ أنفاسهم لصالح الحكّام والولاة والمسؤولين!

ولنقرأ كامل القانون العلويّ (عليه السلام) كما عهده للأشتر: «ثمّ تفقّد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإنّ تعاهدك في السرّ لأموالهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعيّة، وتحفظ من الأعوان فإنّ أحد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك، اكتفيت بذلك شاهداً فبسطت عليه العقوبة في بدنه، وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبته بمقام المذلّة ووسمته بالخيانة وقلّدته عار التهمة».

وينبغي على المسؤول أن يتفقّد أعمال الرعيّة، وأن يسهر على شؤونها عبر عيون تمتاز بالصدق والوفاء والأمانة والرفق، فإذا ما ثبتت التهمة على تقصير معيّن، فإنّ العقوبة هي المبتغى، وارجاع الحقوق إلى أصحابها، وكذلك العقاب المعنويّ الذي يصيب المخطئ. إذاً، ثمة تلازم بين عقابين: ماديّ ومعنويّ، ناهيك عن إرجاع الحقوق، وهذا ما يسهم في تعزيز النمو الاقتصاديّ والتنمية الاقتصاديّة وتسريع عجلة الاقتصاد في أيّ بلد تعتمد تلك المعايير والقواعد.

3.8 - تنشيط حركة الأموال

يُسهّم تحريك رؤوس الأموال في تنشيط الاقتصاد وحيويّته، وتوفير السيولة بيد الناس، وتسهيل المعاملات، وانخفاض معدّلات التضخّم. أمّا اكتناز الأموال⁽¹⁾ فهو يجمّدها ويمنع الثروة من الحركة أولاً، ويقلّل أو يبطل من دورات رأس المال ثانياً، لذلك حاربه الإسلام بشدّة. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾⁽²⁾.

وليست حرمة الاكتناز منحصرة في الذهب والفضة، بل هما من أبرز الأمثلة والمصاديق

(1) الاكتناز *hoarding* هو جمع المال وتكديسه والاحتفاظ بالمتراكم منه نقداً سائلاً مدة زمنية غالباً ما تكون طويلة، والكنز في اللغة هو المال المدفون. وبذلك يظل المال المكتنز مجمداً بعيداً عن التداول، ومن دون فائدة مباشرة أو نفع اقتصادي.

(2) القرآن الكريم: سورة التوبة: 34.

على ذلك، والدول الآن تقوم بهذه العملية الخطيرة وهي تكديس الأموال باسم (الاحتياطي)، إذ تتجمّد المليارات بل مئات المليارات، وهنا يكون الإشكال مضاعفاً، لأنّ هذه الأموال الضخمة تكون بيد بيروقراطية إدارية⁽¹⁾.

في حين نجد في المنهج الاقتصادي للإمام عليّ (عليه السلام) أنّ الأموال التي تُجبي من الضرائب أو غيرها، يجب أن تعطى للناس فوراً، ومن هنا لم يكن الإمام عليّ (عليه السلام) يستبقي أموال بيت المال حتّى لليلة واحدة، بل كان يوزّعها في اليوم نفسه، وفي المساء كان يكنس بيت المال، للدلالة على عدم بقاء شيء (الشيرازي، مرتضى، 2013، صفحة 65).

هذا النهج يؤدّي إلى أن تصبّ كلّ هذه الأموال في جيوب عامّة الناس ومنهم الفقراء، ممّا يحدّ من نسبة الفقر بشكل كبير في المجتمع أولاً، ثم يزيد من سرعة حركة رأس المال في عجلة الاقتصاد، فضلاً عن تأثيره الإيجابي الآخر في وضع الدولة والناس، إذ أنّ إعطاء الأموال كلّها للناس يوفرّ لهم فرصاً أكبر لاستثمار الأرض، بالبناء والزراعة والرعيّ وتشيد المصانع وإحياء المعادن وسائر الثروات ممّا يعني مردوداً مالياً أكبر للناس، وبالنتيجة وارداً أكبر من الضرائب، على فرض صحتها، للدولة التي تصبّ مرةً أخرى في جيوب الناس.

وهكذا نجد أنّ صبّ (الاحتياطي) من العملة الصعبة أو الذهب في أيدي الناس يوفرّ إمكانية كبيرة مباشرة وغير مباشرة للقضاء على الفقر، ويزيد من رصيد وقوة الدولة والشعب، لأنّه يرفع من الناتج المحليّ الإجماليّ بشكل كبير، وهذا هو (الاحتياطيّ الحقيقيّ الفاعل) وهذا هو الذي يشكّل القاعدة الاقتصادية الأكبر لدعم العملة.

ويرى بعض الباحثين أنّ ضرورة تنشيط حركة رأس المال وتسريع دورانه، كانت من الأسباب الرئيسة وراء القرار الذي اتخذه رسول الله محمد المصطفى (صلّى الله عليه وآله وسلم)، عندما حوّل نظام تبادل البضائع، إلى النظام النقدي وجعل المقياس، الذهب والفضة، وأنّه ثبتّ قيمة العملة أيضاً، فقرر: (مئقال الذهب = دينار)، و (مائة دينار = جمل)⁽²⁾.

(1) البيروقراطية أو (الدواوينية) هي مفهوم يستعمل في علم الاجتماع والعلوم السياسيّة يشير إلى تطبيق القوانين بالقوة في المجتمعات المنظمة. وتعتمد هذه الأنظمة على الإجراءات الموحدة، وتوزيع المسؤوليات بطريقة هرمية، والعلاقات الشخصية.

(2) لكن هذه الدعوى بحاجة إلى تحقيق أكثر من حيث (صغرى القضية).

وواضح أنّ النظام النقدي⁽¹⁾ ووجود واسطة سهلة الحمل والنقل والتداول، وصالحه لأن تتحوّل إلى كلّ بضاعة وبالعكس، أسرع وأكثر جدوائية لحركة الأموال والقضاء على التضخم، من طريقة تبادل البضاعة بالبضاعة، ممّا يُبقي حاجات كثيرة معطّلة أو مؤجّلة، وقد يتسبب في فساد بضائع كثيرة أثناء عملية التعامل⁽²⁾.

3.9 - تقليص ساعات العمل⁽³⁾

لقد دعا الإسلام إلى تقليص ساعات العمل بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وهذا يعني توفير مساحة أكبر للقراء للمشاركة في الإنتاج لانتشال أنفسهم من الفقر، وقد سلكت فرنسا أخيراً هذا المسلك. فقد قالت وكالة الإحصاء القومي في فرنسا: إنّ (قانون العمل) الذي قلّص ساعات العمل من 39 ساعة بالأسبوع إلى 35 ساعة أتاح 350 ألف فرصة عمل منذ بدأ تطبيقه عام 1998 حتى 2002، علماً بأنّ توقّعاتهم كانت توفير 600 ألف فرصة عمل، أمّا البطالة فقد تراجعت إلى نسبة 10% بحسب وكالة (الأوسويتد برس)، لكنّ البرلمان الفرنسي الذي يسيطر عليه المحافظون عدل القانون بعد ذلك. والنقص في قانون العمل الفرنسي أنّه لم يقم بعلاج المشكلة بأطرافها أي أنّها كانت مفردة واحدة.⁽⁴⁾

ودعا الإمام عليّ (عليه السلام) إلى تقليص ساعات العمل عبر طرق عديدة:

- 1 - التحريض على الخروج مبكراً من السوق.
- 2 - الالتزام بالصلوات في أوقاتها ممّا يعني الخروج من السوق مرتين أو أكثر يومياً.
- 3 - التحريض على تخصيص قسم جيّد من الوقت للعبادة وللعائلة وللأصدقاء وللنزهة،

(1) جاءت اتفاقية مؤتمر بريتون وودز لبتقرر فيها النظام الجديد للنقد الدولي، فكان لا بد من مؤسسة عالمية، تكون مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ اتفاقية بريتون وودز، كما تكون مسؤولة عن انضباط المعاملات النقدية والمالية، ووضع قاعدة ثابتة تضبط بها أسعار صرف العملات، كما أنّ لهذه المؤسسة حق المراقبة على حسن سير نظام النقد الدولي الجديد، لكن الذي حدث مع مرور الوقت هو اختلال بعض دعائم هذه الاتفاقية ووقوع العالم في أزمات نقدية أخرى.

(2) الشيرازي، مرتضى: استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام علي (عليه السلام)، ص 67.

(3) تقليص ساعات العمل يوفر فرص عمل للملايين من العاطلين عن العمل، لذا اعتبرناه من عوامل توفير المال للمحرومين، كما أنّه يخفف الضغط على العمال والموظفين.

(4) CNN العربي بتاريخ 25 / 6 / 2006.

ففي الحديث: «ينبغي للعاقل إذا كان عاقلاً أن يكون له أربع ساعات من النهار، ساعة يناجي فيها ربّه، وساعة يحاسب فيها نفسه...»⁽¹⁾.

3.9.1 - المرونة في الضرائب⁽²⁾

تُعدّ الضرائب المجحفة من أهمّ العوامل التي تعرقل عمليات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أيضاً، ولا سيما فرض الضرائب على الاستهلاك، لا على الأرباح، التي تخالف الإسلام الذي فرض الضرائب على الأرباح كما في الخمس والزكاة والخراج لا على الاستهلاك بحسب ما هو واضح.

ويتطلب تعزيز النمو الاقتصادي، فرض ضرائب على الأرباح لا على الاستهلاك، على أن يتميّز النظام الضرائبي بالمرونة، فتتخفّف نسبة الضرائب كلّما انخفضت نسبة الأرباح، وهو ما ينسجم مع العقل (الشيرازي، مرتضى، 2013، الصفحات 68 - 69)، وفي ذلك نطالع نصّ القانون الإنسانيّ الذي أصدره أمير المؤمنين (عليه السلام) إذ قال: «فإن شكوا» أي أهل الخراج الذين تأخذ منهم الضريبة. «ثقلًا أو علةً أو انقطاع شرب أو بالة أو إحالة أرض اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم»⁽³⁾.

ولأنّ الإمام (عليه السلام) يعرف بثاقب نظره أنّ الولاة والحكومات يصعب عليهم - بل يكاد يمتنعون - عن تخفيف الضرائب، أضاف: «ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم، فإنّه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك مع استجلابك حُسن ثنائهم وتبجحك باستفاضة العدل فيهم، معتمداً فضل قوتهم بما ذخرت عندهم من إجمامك لهم»⁽⁴⁾، والثقة منهم بما عودتهم من عدلك عليهم، ورفقك بهم، فربما حدث من الأمور ما

(1) المجلسي: بحار الأنوار: ج 1 ص 131، روضة الواعظين: ص 4.

(2) المرونة في الضرائب، تعد من عوامل الحفاظ على الحد الأدنى من أموال الفقراء، وثرورات الطبقة الوسطى. (الشيرازي، مرتضى: استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام عليّ (عليه السلام)، مؤسسة التقى الثقافية، العراق، 2013، ط 2، ص 68).

(3) (ثقلًا): مثل آفة ضربت الزراعة أو أمراض أثقلتهم عن الإنتاج الوفير، (علة): كعلة سماوية أضرت بالزراعة، (انقطاع شرب): أي الماء الذي يسقى به الزرع، (انقطاع بالة): أي ما يبل الأرض من ندى ومطر، (إحالة أرض): أي تحويلها البذور إلى بذور فاسدة بالتعفن.

(4) الإجمام: الترفيه والإراحة.

إذا عوّلت فيه عليهم من بعد، احتملوه طيبة أنفسهم به، فإن العمران محتمل ما حملته، وإنّما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها، وإنّما يعوز أهلها لإشراف أنفس الولاة على الجمع، وسوء ظنّهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالعبر»⁽¹⁾.

3.10 - الثاني عشر: توفير الحرّيات

إنّ الأصل في الإسلام الحرّية، فقد عدّ الله تعالى من أهمّ أهداف بعثة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾⁽²⁾.

وقال الإمام عليّ (عليه السلام): «أيها الناس، إنّ آدم لم يلد عبداً ولا أمة، وإنّ الناس كلّهم أحرار»⁽³⁾.

وقال (عليه السلام): «من توفيق الحرّ اكتساب المال من حله»⁽⁴⁾.

وقال (عليه السلام): «الحرّية منزّهة عن الغل والمكر»⁽⁵⁾.

وقال (عليه السلام) أيضاً: «من أوحش الناس تبرّأ من الحرّية»⁽⁶⁾.

ولذا تكون الحرّية هي العامل الأول في النمو والازدهار الاقتصادي، لذلك نجد الإمام الشيرازي الراحل (رحمه الله) أفتى بحرمة كلّ ما يتسبب في خفض الإنتاجية.⁽⁷⁾

(1) نهج البلاغة: عهده (عليه السلام) للأشتر.

(2) القرآن الكريم: سورة الأعراف: 157.

(3) الكليني، محمد بن يعقوب: الكافي، دار المرتضى، بيروت، ج 8 ص 69.

(4) الأمدي، مرجع سابق، ص 354.

(5) المرجع نفسه، ص 291.

(6) المرجع نفسه: ص 204.

(7) راجع (قراءات في فكر الإمام الشيرازي) على موقع (معهد الإمام الشيرازي للدراسات)، حيث يقول: إغراق السوق يعني تصدير خدمات أو سلع إلى السوق في دولة أخرى وبسعر أقل من التكلفة أو سعر المماثل في الدولة المستوردة. ويمكن أن يؤدي الإغراق إلى تسريح العمال والموظفين وإقفال المصانع وإفلاسها وانخفاض في الإنتاج واضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، لذلك يعتبر الإغراق من نشاطات المنافسة غير العادلة والمخالفة للإنصاف، ولذلك يواجه معارضة حكومة البلد المستورد وشركاته.

يقول الإمام الشيرازي الراحل (رحمه الله) في كتابه (فقه المرور) ص 176-177: التجارة حرة باستثناء تجارة المحرمات وتجارة المواد الضارة كالمخدرات، وليس شيء في بلاد الإسلام يسمى بالتهريب وما أشبه ذلك، نعم هناك مسألة «لا ضرر» حيث يلزم على التاجر أن لا يستورد ولا يصدر ما يوجب ضرر المسلمين، أو ضرر غير المسلمين الساكنين في بلاد الإسلام، كما أنه لا يحق للإنسان أن يستورد ما فيه ضرر على المسلمين كإيجابه تعطيل

وقال (قدّس سرّه) في (الفقه العولمة): (يُحرّم أي قانون أو تخطيط يسبب تحجيم وتقليل الإنتاج زراعياً كان أم صناعياً، ويُحرّم تخطيط وتنفيذ ما يضرُّ بالإنسان أو يحدّش كرامته ولو بتقليل دخله اليومي)⁽¹⁾.

وتعدّ الحرّية العامل الأساس في تفجّر الطاقات وظهور المواهب والإبداعات، ممّا يعني فرصة أكبر للابتكار، ومساحة أوسع للعمل التكنولوجي، زراعياً وصناعياً، وبالنتيجة تكون الفرصة أكبر لمكافحة الفقر بشكل أقوى وأسرع.

ومن يُريد التفصيل في هذا الموضوع فليراجع (الفقه: الحرّيات) و (الفقه: الاقتصاد) و (الصياغة الجديدة لعالم الإيمان والحرّية والرّفاه والسلام)، للإمام الشيرازي الراحل (قدس سره)، إذ برهن أنّ الحرّيات الاقتصاديّة في عالم اليوم لا تصل إلى 10% من الحرّيات الاقتصاديّة التي منحها الإسلام.⁽²⁾

العاملين. ولا يحق أيضاً لإنسان أن يصدّر ما يوجب ضرراً على المسلمين أو غير المسلمين كإيجابه ارتفاع الأسعار الضار أو ما أشبه ذلك. هذا وإن الجمارك والمكوس حرام قطعاً، وأخذ المال من الناس بالباطل تحت أي اسم كان موجب للضمان، ويعزز الفاعل بالعقوبة الإسلاميّة مع العلم والعمد. (الشيرازي، محمد الحسيني: فقه المرور، دار المرتضى، بيروت، ط1، 2004، 1763 - 177).

(1) الشيرازي، محمد الحسيني: الفقه العولمة، دار الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، ص 216.
 (2) يقول المرجع الديني الراحل الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي (قدس سره): الحرّية في الإسلام حق قبل كلّ شيء، والذي يظهر للمتبع أن الحرّيات الممنوحة في الإسلام مائة في المائة، بينما الحرّيات الممنوحة في العالم المسمّى بـ (العالم الحر) عشرة في المائة أو أقل منه. فقد أعطى الإسلام للإنسان حرّية الفكر، وحرية القول، وحرية العمل، لكن في الإطار المعقول الصحيح، من عدم الإضرار بالآخرين وعدم الإضرار البالغ بالنفس حتّى أن الأكل والشرب المضرين ضرراً بالغاً لا يجوز أن لهما إضرار بالنفس، والسباب بالقول، والضرب ونحوهما غير جائزة لأنها إضرار بالآخرين، والاستفادة من مواهب الحياة أكثر من القدر الصحيح لا يجوز، لأنّه إضرار بالأجيال القادمة. فالحرية - إذاً - عامة لجميع الناس حتّى الكفار، في مختلف أنواع الحقوق. منها: الحرّية الفكرية، أي حرّية البحث والمناقشة في البحوث العلمية والبحوث الدينيّة. ومنها الحرّية الاقتصاديّة، أي حرّية الاكتساب بجمع أرباحها. ومنها الحرّية الدينيّة، أي التسامح نحو الأديان الأخرى. ومنها: الحرّية السياسيّة التي تناول العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وإن الحاكم يجب أن يكون باختيار الأمة وممن يتوفّر فيه رضى الله سبحانه وتعالى وسائر الشروط الإسلاميّة وهي كلها شروط يؤكّد عليها العقل كأن يكون عالماً بالغاً عادلاً، إلى غير ذلك مما ذكره الفقهاء في أول مباحث التقليد.

3.11 - على الدولة.. التخطيط والإشراف لا الإنتاج

يجب على الدولة أن تضطلع بمهمة حفظ النظام، ومراعاة العدل، والتخطيط لازدهار الاقتصاد، وفي الوقت نفسه عليها أن تتجنب أي دور اقتصادي يُعدّ بديلاً عن دور الناس، شركات وأفراداً. وعلى ذلك فإنّ (التأميم)⁽¹⁾ الذي يحصر ممتلكات البلد بيد الحكومة، يُعدّ خطأ فاحشاً، وأنّ تدخل الدولة في الإنتاج المباشر هو خطأ آخر، علماً أنّ فكرة (التأميم) نشأت لتكون وسيلة تخلّص الشعوب من سيطرة الاستعمار القديم على ثرواتها المعدنية والزراعية وغيرها، ولا سيما النفط، لكن نجد الأمر انقلب على الشعوب ليكون نقمة بدلاً من أن يكون نعمة، إذ الواجب أن تكون (ملكيّة) كلّ ثروة عائدة للناس، وأما إدارة بعض الثروات الكبرى التي يعجز عنها آحاد الناس، فالواجب أن تكون بيد ممثلين عن الناس، ينتخبونهم، لا بيد الحكومة.⁽²⁾

كلّ ذلك أدى إلى تزايد الفقر، وقد قال الإمام عليّ (عليه السلام) في عهده لمالك الأشتر: «ثم استوص بالتجار وذوي الصناعات وأوص بهم خيراً.. وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك..». وقال (عليه السلام): «وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله»⁽³⁾.

فمسؤولية الحاكم الرعاية وتوفير الأمن الاقتصاديّ والعناية بسلامة مسيرة عملية الإنتاج، لا التدخل المباشر في إنتاج السلع أو الخدمات. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ على (الحكّام) و(الوزراء) و(الولاة) ونظائرهم، أيضاً أن يعملوا، وعندئذ سترفع عن ميزانية الدولة أعباء ماليّة كبيرة أولاً، وسيعرف الحكّام والولاة قيمة العمل والعمّال أكثر فأكثر، ممّا سيبعثهم على السعي الجادّ لتحسين فرص العمل وظروفه، ثانياً، وإنّ ذلك سيزيد حبّ الشعب لحكّامه والتفافه حولهم، ممّا يسبّب استقرار البلاد واستتباب الأمن، الذي سينعكس بدوره على تحسين فرص الإنتاجية الاقتصادية، ثالثاً⁽⁴⁾.

(1) التأميم هو نقل ملكية قطاع معين إلى ملكية الدولة أي تحويله إلى القطاع العام. وهي مرحلة تمر بها ما تسمى بالدولة المستقلة عادة في إطار عملية نقل الملكية وإرساء قواعد السيادة بحيث تقوم الدولة بإرجاع ملكية ما يراد تأميمه إلى نفسها. كما أنّها عملية تستمر كثيراً لإرجاع المباحث الأصلية (كالغابات والمعادن) للدولة.

(2) يراجع تفصيل ذلك، في كتاب (ملامح العلاقة بين الدولة والشعب) للمؤلف، وفقه الحقوق، وفقه الدولة الإسلامية، وفقه الاقتصاد، وغيرها.

(3) الشريف الرضي: مرجع سابق، 436.

(4) الشيرازي، مرتضى: استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام علي (عليه السلام)، مؤسسة التقى الثقافية، العراق، ص 75 - 76.

3.11.1 - التدايمات الإيجابية لعمل الحكّام

ورد في التاريخ أنّه كان سلمان يسفّ الخوص - وهو أمير المؤمنين على المدائن - ويبيعه ويأكل منه ويقول: «لا أحبُّ أن أكل إلاّ من عمل يدي، وقد كان تعلّم سفّ الخوص من المدينة.⁽¹⁾ وقد ورد أنّ النبي داوود (عليه السلام) كان لا يأكل إلاّ من عمل يده⁽²⁾، وقد ورد عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله: «لقد كان داوود يعمل سفائف الخوص بيده، ويقول لجلسائه: أيّكم يكفيني بيعها؟ ويأكل قرص الشعير من ثمنها»⁽³⁾.

يسهم عمل الحكّام والولاة والوزراء وأهل السلطة والمسؤولين في التخفيف من أعباء ميزانية الدولة، ممّا يسهم في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية بما ينعكس على رفاهية الفقراء من جهة وتحفيزهم على العمل والجدّ والاجتهاد من جهة أخرى، إذ يكون القائد أو المسؤول قدوة حسنة للرعوية والمواطنين.

3.11.2 - التعبير بالعمل وكد اليمين سنّة جاهلية

في كتاب من سلمان مولى رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) إلى عمر بن الخطاب فيه: «وأما ما ذكرت أنّي أقبلت على سفّ الخوص وأكل الشعير فما هما ممّا يعير به مؤمن ويؤنّب عليه، وأيم الله، يا عمر، لأكل الشعير وسفّ الخوص والاستغناء به عن رفيع المطعم والمشرب وعن غضب مؤمن حقّه وادّعاء ما ليس له بحقّ، أفضل وأحبّ إلى الله عزّ وجلّ وأقرب للتقوى، ولقد رأيت رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) إذا أصاب الشعير أكل وفرح به ولم يسخطه»⁽⁴⁾.

وههنا حقائق:

1 - يرى الإمام عليّ (عليه السلام) أنّ العمل شريف مهما بدا متواضعاً - بل وحتّى محتقراً - في أظنار الناس، وهذا قطع معرفي مع البنية المعرفية السائدة آنذاك التي تميّز بين عمل شريف وعمل دنيء، حتّى أنّ مصطلح المهنة المتداول مشتق من المهانة.

(1) الطبرسي، حسين النوري: مستدرک الوسائل: ج 13 ص 60 ب 26 ح 1.

(2) الهندي، المتقي: كنز العمال، 4/ 8/ 9222.

(3) الشريف الرضي: مرجع سابق، الخطبة 160.

(4) الطبرسي، منصور أحمد بن علي: الاحتجاج: ج 1 ص 130 - 131، الملايري، إسماعيل المعزي: جامع أحاديث الشيعة: ج 17، ص 134.

2 - من يتعالى عن العمل، بدعوى دناءته، كثيراً ما يسقط في شرك الربح المحرّم، إذ يحاول أن يسلك أسهل السبل إلى الثراء فلا يجد إلا الغش والتدليس أو الغصب والسرقة، أو الاحتكار ورفع الأسعار، لذا قال سلمان: (... لأكل الشعير وسفّ الخوص والاستغناء به عن رفيع المطعم والمشرب وعن غضب مؤمن حقّه وأدعاء ما ليس له بحقّ، أفضل وأحبّ إلى الله عز وجل وأقرب للتقوى...).

3 - فضلاً عن أثر القناعة على الصحة النفسيّة والجسميّة والمزاج وهدوء الأعصاب والوضع العائلي والأسري، فإنّ لها تداعيات إيجابية على الإنتاجيّة والقدرة على العمل بشكل أفضل.

3.12 - عوامل تحطيم الاقتصاد

عن طريق تتبعنا لتراث أمير المؤمنين (عليه السلام)، نجد عدداً من العوامل التي تؤدّي إلى عرقلة النمو الاقتصاديّ وتحطيم الاقتصاد، نذكر بعضها، وهي:

- 1 - ملكيّة الدولة.
- 2 - كثرة الموظفين.
- 3 - سباق التسلح.
- 4 - سرقات الحكومة.
- 5 - سوء التوزيع.
- 6 - الفساد الماليّ.
- 7 - الاحتكار.
- 8 - الربا.
- 9 - تلويث البيئّة.
- 10 - الإسراف والتبذير.
- 11 - الغشّ والتطفيف.
- 12 - تزوير العملة.

13 - فرض الضرائب على الاستهلاك.

14 - إغراق السوق.

الخاتمة

ترتكز التعاليم المستنبطة من فكر أمير المؤمنين (عليه السلام) وقوله وسلوكه ومنهجه في الفكر الاقتصادي وأولويات النمو الاقتصادي المطّرد إلى البعد الغيبي. فالإمام عليّ (عليه السلام) لم يكن منظرًا أو عالمًا اقتصاديًا أو صاحب مدرسة أو اتجاه، بالمعنى المتداول الآن، إنّما كان ينطلق من تعاليم الإسلام المتجسّدة في القرآن الكريم والرسول وأهل بيته عليهم السلام التي تتضمّن أهمّ النظريات والطرائق والمناهج في تعزيز النمو الاقتصادي وتأمين فرص العمل ومكافحة الفقر والبطالة والتضخم والتسكّع والفساد وما إلى ذلك.

لا تنفصل آليات النمو الاقتصادي، عند أمير المؤمنين (عليه السلام)، عن عملية التنمية الاقتصاديّة Economic Development التي تشير بشكل عامّ إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصاديّة لمنطقة معيّنة. أيضاً تشير التنمية الاقتصاديّة إلى التغيرات الكميّة والنوعيّة التي يشهدها الاقتصاد. وفي أغلب الأحيان، تشمل هذه الإجراءات مجالات متعدّدة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسيّة والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشموليّة الاجتماعيّة والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلاً عن غيرها من المجالات الأخرى.

فثمة ارتباط وثيق بين النمو الاقتصاديّ عند أمير المؤمنين (عليه السلام) والشارع المقدّس والشريعة التي تتضمّن العبادات والمعاملات والإيقاعات والعقود، ناهيك عن القيم الأخلاقيّة، بحيث يضحى المال وسيلة لا غاية، وأنّه ميدان استخلاف لا استقلال وانفلات. فالتمسك بالقيم الأخلاقيّة النبيلة والحسنة ومكارم الأخلاق (كالصدق والأمانة والصدقة والحب في الله والنزاهة غيرها)، وتجنّب المفاسد والشُرور والأخلاق السيئة كالكذب والغشّ والخداع والزنا والانحلال الخلقيّ ولعب القمار ومعاقرة الخمر وغيرها، يسهم في تعزيز النمو الاقتصاديّ في المجتمع، وهذا ما اتضح لنا من النصوص الواردة أعلاه.

وبغية تعزيز النمو الاقتصاديّ، يتضح لنا تشديد الأمير (عليه السلام) على الدعوة إلى الحرّية الاقتصادية الفردية وحفظ حقوق الملكية الفردية والملكية العامّة في وقت واحد، وتحفيز التكافل الاجتماعيّ ما يساعد على أولويات النمو والتنمية على حدّ سواء.

وقد حثّ أمير المؤمنين (عليه السلام) على ضرورة استثمار الأموال، والعمل الدؤوب والكسب الحلال، ومحاربة دواعي الفقر كالكسل والعجز والتواني والضعف والتسويق، وحثّ على حُسن الاستثمار بما ينفع المجتمع ضمن الأولويات، وإتقان العمل، وتأمين كلّ ما يلزم من حاجيات المجتمع، فهذا ينعكس على تعزيز النمو الاقتصاديّ والاستفادة من الخبرات والطاقات والثروات ووضعها في نطاقها الصحيح، وعدم تضييع الأموال.

ومما يلحظ أنّ أحكام الإسلام الاقتصادية - وخصوصاً في مجال الإنتاج - والتي استقيناها من تراث أمير المؤمنين (عليه السلام)، تستبطن في ذاتها عمليات النمو الاقتصاديّ المرتكزة إلى العمل وكفاية حاجات الناس المعاشية.

وتبيّن لنا أنّ الإمام عليّاً (عليه السلام) سبق المدارس والاتجاهات الاقتصادية، قديمها وحديثها، في صياغة قواعد تحفيز النمو الاقتصاديّ والعمالة وربطها بتعاليم الدين الحنيف الذي يتميّز بمرونة كبيرة في المجال الاقتصاديّ، من حيث حرصه على تقرير المبادئ الرئيسة التي تتعلّق بقيمة العمل والتكافل الاجتماعيّ، والحثّ على العمل والإنتاج ومواجهة البطالة والتضخّم، وأمر الأغنياء بالإنفاق، ودعوة الفقراء إلى الصبر والتعفف، وتشجيع عناصر المشاركة والعمل الجماعيّ، وتحريم الاحتكار والغشّ والخداع والنهي عن تكديس المال وكنزه.

وسبق الإمام (عليه السلام) أيضاً النظريات الاقتصادية التي اتسمت بقابليتها للدحض بسبب عدم تكاملها وانسجامها، كالنظريات التي قدّمها كبار الاقتصاديين في العالم، كآدم سميث ودافيد ريكاردو وتوماس مالتوس وكارل ماركس وجون مينارد كينز وبول ساملسون. ونستطيع القول إنّ الأمير (عليه السلام)، خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وباب مدينة علمه، هو من أرسى أسس الاقتصاد ضمن نظريات متكاملة خالية من الأخطاء، صالحة لكلّ زمان ومكان.

وقد أرشدنا الأمير (عليه السلام) إلى المعوقات المعرقلة لآليات تعزيز عمليات النمو الاقتصادي، التي لم تعمل بها الدول، قديمها وحديثها، وهي تملك الدولة للمنشآت والعقارات والأرض، وكذلك كثرة الموظفين في المنشآت دونما حاجة إلى ذلك، ناهيك عن الاحتكار والفساد المالي والحكومي والإداري وسوء توزيع الثروات والإسراف والتبذير التي تنهك الموارد، والربا والغش والتطيف وتلويث البيئة وفرض الضرائب على الاستهلاك من دون الإنتاج، وغير ذلك، مما يعيق عمليات تعزيز النمو الاقتصادي.

وتسهم سيرة أمير المؤمنين (عليه السلام) وأقواله وأفعاله في تعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل، وفي توفير العمل والتشجيع عليه وتحفيزه، فلم يقتصر مفهوم النمو الاقتصادي في فكر الإمام علي (عليه السلام) على المفاهيم الاقتصادية بل تعدى ذلك إلى أبعاد اجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية وسلوكية وسياسية.

المراجع والمصادر

- 1 - القرآن الكريم.
- 2 - المفيد: الأمالي للمفيد.
- 3 - ابن حيون، القاضي النعمان: دعائم الإسلام.
- 4 - ابن ماجة: سنن ابن ماجة.
- 5 - الأردبيلي، علي المشكيني: المواعظ العددية.
- 6 - الأصبهاني، أبو نعيم: حلية الأولياء.
- 7 - الآمدي، القاضي الشيخ أبو الفتح عبد الواحد بن محمد محفوظ عبد الواحد، غرر الحكم ودرر الكلم، ترتيب عبد الهادي الدهيني، دار الهادي، بيروت، ط1.
- 8 - البغدادي، عبد العزيز بن اسحاق: مسند زيد
- 9 - بيضون، احمد: في علم الاقتصاد، بيروت: دار الريم، 2000.
- 10 - الجوزي، ابن سبط: تذكرة الخواص.
- 11 - الحر العاملي: وسائل الشيعة، الأميرة للنشر، بيروت، ط1، 2010.
- 12 - الحراني، أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة: تحف العقول عن آل الرسول، دار المرتضى، بيروت، ط1، 2007.
- 13 - حسن، ف ح، مفاهيم التنمية والتنمية المستدامة. القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2016.
- 14 - الحسيني الحنفي، إبراهيم بن ميرغني، كنز الفوائد.
- 15 - الحلبي، أحمد بن فهد: عدة الداعي، مكتبة الوجداني، قم المقدسة.
- 16 - الخالدي، م، مفهوم الاقتصاد في الإسلام. بيروت: دار الجيل، ط1، 1984.

- 17- الرازي، أبو الفتوح: روض الجنان وروح الجنان في تفسير القرآن.
- 18- سحنون، م، الاقتصاد الإسلامي: الواقع والأفكار الاقتصادية. بيروت: دار الفجر، ط1، 2006.
- 19- الشريف الرضي: نهج البلاغة، الحكمة 388، شرح محمد عبده، تحقيق: فاتن محمد اللبّون، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1.
- 20- الشيرازي، محمد الحسيني: الفقه العولمة، دار الفكر الاسلامي، بيروت، ط1.
- 21- الشيرازي، محمد الحسيني: فقه المرور، دار المرتضى، بيروت، ط1، 2004.
- 22- الشيرازي، مرتضى: استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام عليّ (عليه السلام)، مؤسسة التقى الثقافية، العراق، 2013، ط2.
- 23- الشيرازي، مرتضى: بحوث في الاقتصاد الإسلامي المقارن (المجلد 1/3)، بيروت: دار المحجة البيضاء، ط1، 2022.
- 24- الصدر، م ب. اقتصادنا. بيروت: دار التعارف، ط1، 1979.
- 25- الصدوق، أبي جعفر بن بابويه القمي: الأمالي للصدوق، شركة الاعلمي للمطبوعات، بيروت.
- 26- الصدوق، أبي جعفر بن بابويه القمي، معاني الاخبار، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1.
- 27- الصدوق، أبي جعفر بن بابويه: من لا يحضره الفقيه، دار المرتضى، بيروت.
- 28- الطبرسي، حسين النوري: مستدرك الوسائل.
- 29- الطبرسي، منصور أحمد بن علي: الاحتجاج.
- 30- الكليني، محمد بن يعقوب: الكافي، دار المرتضى، بيروت.
- 31- ماتيوز، ب؛ روس، ل، الدليل العملي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية، لقاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.
- 32- المالكي الأشتري، ورام: تنبيه الخواطر.
- 33- مذكور، إبراهيم: معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1975.

- 34- الملايري، إسماعيل المعزي: جامع أحاديث الشيعة.
- 35- نون: البحث العلمي، قواعده ومناهجه، بيروت، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ط1، 2016.
- 36- الهندي، المتقي: كنز العمال.
- 37- هيكل، ع. مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي. بيروت: دار النهضة العربية، 1983.

باللغة الأجنبية:

1. L, Bardin. Analyse de contenu. Paris: Presses Universitaires de France, 2007

المواقع الإلكترونية:

- CNN العربي بتاريخ 2006 \ 6 \ 25.
- www.siironline.org

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية لتحقيق التنمية المستدامة

أ.د. علياء حسين سلمان

قسم الجغرافية/ كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة

المستخلص

تُعدُّ معظم الدراسات العالمية بما توصل إليه الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) من درر ثمينة وكلمات خالدة وجواهر البلاغة الرائعة في مختلف ميادين الحياة كافة ومنها مورد المياه، ولا عجب في هذا الأمر، ذلك أنَّ هذا النهج هو من كلام إمام البلغاء المنسجم بين معانيه وألفاظه. وقد جاءت الدراسة في هذا البحث لتسلط الضوء على أهمِّ ما جاء في خلق الكون وتفسير البحار والمحيطات، التي عجز العلماء عن تفسيرها، وقاموا بربط تفسيرها بأفكار بعضها من وحي الخيال، والآخر قريبة من المنطق لكن من دون أدلة ماديَّة علميَّة، لذلك جوبهت معظم الدراسات والنظريات بانتقادات كثيرة، إلا أنَّ أقرب تلك النظريات إلى الواقع العلمي هي نظرية زحزحة القارات التي اقتربت كثيراً من التفسيرات العلميَّة، التي أكَّدت على أنَّ المحيطات والبحار واليابس تكوَّنت نتيجة وجود انكسارات والتواءات في سطح الأرض تسببت في بادئ الأمر في تكوين كتلة صلبة أسماها العلماء جندوالاند بينها بحر سمي بحر تيشس وبمرور الزمن انفصلت تلك الكتلة الصلبة بتأثير الحركات الأرضية التكتونية لتكوَّن اليابس والماء فيما بعد، لذلك جاء هذا البحث العلمي ليسلط الضوء على أهمِّ التفسيرات العلميَّة التي جاءت على لسان سيدي ومولاي علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وليس كما جاءت في الكتب والمراجع الحديثة.

المقدمة

بحث العلماء كيفية تفسير الخلق، وكيف تكوّنت المياه واليابس عن طريق عدد من النظريات، وكيف تكوّنت طبيعياً مع طبيعة تكوينها عن طريق حركة الأمواج والمدّ والجزر، وبما تحتويه من خصائص طبيعية منها الملوحة ومركبات طبيعية كيميائية وفيزيائية، فضلاً عن تقسيماتها وتكويناتها الموجودة بالصورة الحالية، التي تمثّلت بالمحيطات الكبرى، ومنها المحيط الهادي والمحيط الأطلسي والهندي والمحيط المتجمّد الشمالي، والبحار الكبرى ومنها البحر المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب وغيرها كثير، التي ساعد في تكوينها المناخ القديم والعمليات الجيولوجية وفي مقدمتها الزلازل والبراكين، إلا أنّ تفسيرنا لهذا المحور لا يعود إلى هذه المصادر، لأنّ الباحثين قد تناولوها بشكل مفصّل، بل يعود إلى سيد البلغاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) كما وصفه ابن أبي الحديد المعتزلي في كتابه شرح نهج البلاغة، إذ قال «إنّ الإمام عليّاً ينحدر من أكرم المناسب، وينتمي إلى أطيب الأعراق، فأبوه أبو طالب عظيم المشيخة من قريش، وجدّه عبد المطلب أمير مكة سيد البطحاء، ثم هو قبل ذلك من هامات بني هاشم أعيانهم، وبنو هاشم كانوا كما وصفهم الجاحظ «ملح الأرض وزينة الدنيا وحلى العالم والسنام الأضخم والكاهل الأعظم ولباب كلّ جوهر كريم، وسرّ كلّ عنصر شريف، والطينة البيضاء والمغرس المبارك، والنصاب الوثيق ومعدن الفهم وينبوع العلم»⁽¹⁾. والإمام علي (عليه السلام) لقّبه رسول الله صل الله عليه وآله وسلّم بـ (كاتب الوحي) وله تسميات عديدة،⁽¹⁾ وقد ترك لنا إرثاً علمياً كبيراً في تفسيره للقرآن عن طريق خطبه العديدة التي ترجمت معظمها في المؤلف المشهور نهج البلاغة.

مشكلة البحث

تنطلّق مشكلة البحث من أنّ البحار والمحيطات فسّرت علمياً عن طريق تكهّنات وأفكار علماء الغرب والشرق فقط، مما عرّض معظم تلك الدراسات والنظريات للنقد، وبعضها الآخر نال القبول والاستحسان.

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ج1، ص4.

فرضية البحث

عُنت فرضية البحث بضرورة الرجوع إلى التفسيرات العلميّة التي وردت في أقوال وخطب سيدي ومولاي في تفسيره العلمي لتكوّن البحار والمحيطات التي في معظمها جاءت استناداً إلى الآيات القرآنيّة التي نزلت عن طريق الوحي جبرائيل (عليه السلام) إلى نبي الأمة رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

هدف البحث

تهدفُ هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمّ ما جاء به نهج البلاغة من تفسيرات علميّة عن خلق البحار والمحيطات عن طريق خطب أمير المؤمنين (عليه السلام) والتفسيرات العلميّة لها والتي تسهم في بلورة النشأة الأولى لها والتي اقتبست من وحي القرآن الكريم.

المحور الأول: تفسير نشأة البحار والمحيطات على وفق منطق أمير المؤمنين علي (عليه السلام) في نهج البلاغة.

حفظت لنا الكتب والمؤلفات والمصنفات كلام الإمام علي وخطبه ورسائله وحكمه، يقول المسعودي فيه: «هو الذي حفظ الناس عنه من خطبه في سائر مقاماته أربعمائة ونيّف وثمانون خطبة يوردها على البديهة تداول عنه ذلك قولاً وعملاً»، وقد حاول كثيرٌ من العلماء أن يفرّدوا لكلامه كتاباً خاصاً إلاّ أنّ أعظمها قدراً وأجلها أهمية وأبعدها شهرة هو كتاب نهج البلاغة الذي جمعه الشريف الرضي أبو الحسن محمد بن الحسين الموسوي (رض) الذي تناول فيه كلّ الكلام الفصيح والبيان الصريح والحجج والبراهين التي جاء بها سيدي ومولاي في التوحيد والعدل وصفات الباري تعالى وعلاقة الإنسان بربه وبنفسه وعلاقته بغيره وسياسة الدولة وغيرها كثير، لذلك قال الأديب جورج جرداق في كتابه (الإمام علي صوت العدالة الإنسانيّة) متحدثاً عن نهج البلاغة: «نهج البلاغة آخذ من الفكر والخيال والعاطفة آيات تتصل بالذوق الفني الرفيع ما بقي الإنسان وما بقي له خيال وعاطفة وفكر مترابط بآياته متساوق متفجر بالحس المشبوب والإدراك البعيد متدفق بلوعة الواقع وحرارة الحقيقة والذوق إلى معرفة ما وراء هذا الواقع»⁽¹⁾. ومن هذه التفسيرات ما يأتي:

(1) محمد عبده، شرح نهج البلاغة، خرج مصادره فاتن محمد خليل اللبوت، ص 6-8.

«فَأَجْرَى فِيهَا مَاءً مُتَلَطِّمًا تَيَّارُهُ مُتْرَاكِمًا زَخَّارُهُ حَمَلُهُ عَلَى مَتْنِ الرِّيحِ الْعَاصِفَةِ وَالزَّعْرَعِ الْقَاصِفَةِ فَأَمْرَهَا بَرْدُهُ وَسَلْطَتُهَا عَلَى شَدِّهِ وَقَرْنَهَا إِلَى حَدِّهِ الْهَوَاءُ مِنْ تَحْتِهَا فِتْيَقُ وَالْمَاءُ مِنْ فَوْقِهَا دَفِيقٌ».

يوضِّح الإمام (عليه السلام) في هذا النص كيفية خلق العالم، بأن الله سبحانه قد خلق - ابتداءً - الماء أو بتعبير آخر شيئاً مائعاً يشبه الماء، ثم حمّله على ريح عاتية شديدة أخرى، بهدف إيجاد أمواج في ذلك المائع المموج تمويجاً شديداً، حتى ارتفع في الفضاء، فخلق منه السموات السبع.

ومن الجدير بالذكر أنّ الماء والرياح والعاصفة وما شابه ذلك من مفاهيم - في ذلك الوقت - مختلفة نوعاً ما عن الماء والرياح والهواء وغيرها من المصطلحات العلمية المحددة في هذا العصر، وأنّ أدنى تأمل يجعل من الممكن تفسير ماورد من عباراته «ع» على ضوء آخر الفرضيات والنظريات التي أوجدها العلماء المعاصرون بهذا الشأن، ولا نقول إنّ هذا هو مراد الإمام علي (عليه السلام) على سبيل القطع بل يُحتمل أن يكون تفسيره كذلك.

وورد تفسير آخر في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي في تفسير كلام سيدي ومولاي، حين فسّر نشأة الكون ومن ضمنه البحار والمحيطات، إذ قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَبْلُغُ مِدْحَتَهُ الْقَائِلُونَ وَلَا يُحْصِي نِعْمَاءَهُ الْعَادُونَ وَلَا يُؤَدِّي حَقَّهُ الْمُجْتَهِدُونَ الَّذِي لَا يُدْرِكُهُ بَعْدَ الْهَمَمِ وَلَا يَنَالُهُ غَوْضُ الْفِطْنِ الَّذِي لَيْسَ لِصِفَتِهِ حَدٌّ مَحْدُودٌ وَلَا نَعْتُ مَوْجُودٌ وَلَا وَقْتُ مَعْدُودٌ وَلَا أَجَلٌ مَمْدُودٌ فَطَرَ الْخَلَائِقَ بِقُدْرَتِهِ وَنَشَرَ الرِّيَّاحَ بِرَحْمَتِهِ وَوَتَدَّ بِالصُّخُورِ مِيدَانَ أَرْضِهِ».

إذ فسّر كلام الإمام في قوله «فَطَرَ الْخَلَائِقَ» بأنّه تقسيم مشتق من الكتاب العزيز، قال تعالى: (قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا)، وقوله: «وَنَشَرَ الرِّيَّاحَ بِرَحْمَتِهِ» من قوله: (يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ)، وقوله: «وَوَتَدَّ بِالصُّخُورِ مِيدَانَ أَرْضِهِ» من قوله: (وَالْجِبَالِ أَوْتَادًا)، والميدان هو التحرك والتموج.⁽¹⁾

توصل العلماء - اعتماداً على آخر الفرضيات بشأن بداية ظهور العالم - إلى أنّ العالم

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مصدر سابق، ص 57-62.

برمته في البداية كان بهيأة كتلة غازية عظيمة شبيهة بالمائع، يُمكن الاصطلاح عليها باسم الدخان، وبتعبير آخر كانت الطبقات العليا من العالم دخاناً، وكان هذا الدخان يتخذ شكل المائع بفعل الضغط كلما اقترب من مركز العالم.

أمّا الشيء الذي تكفل بحفظ تلك الكتلة العظيمة للغاية فهي الجاذبية التي تحكم جميع ذرات العالم، وقد سطلت الجاذبية على ذلك الغاز المائع فشده ولم تسمح بخروجه من حدوده، ثم ابتدأت هذه الكتلة العظيمة بالدوران حول نفسها، وهنا ظهرت قوة الطرد المركزيّة التي أدت بالكتلة العظيمة من ذلك الغاز المضغوط أن تُقذف في الفضاء الخالي، وعلى حدّ تعبير نهج البلاغة: «فَأَمَرَهَا بِتَصْفِيْقِ الْمَاءِ الزَّخَّارِ وَإِثَارَةِ مَوْجِ الْبِحَارِ فَمَخَّضَتْهُ مَخْضَ السَّقَاءِ وَعَصَفَتْ بِهِ عَصْفَهَا بِالْفَضَاءِ»، ثم ظهرت منها المنظومات والكواكب والكرات الصغيرة والكبيرة للعالم، الأمر الذي نعتة القرآن ونهج البلاغة بالسموات السبع، وهنا ظهر الانسجام القائم بين عبارات الإمام علي (عليه السلام) مع النظريات والأطروحات العلميّة المعاصرة بما يتصل بظهور السموات والأرض والكواكب والأجرام السماوية وسائر الكرات.

قال الإمام علي: «فَأَجْرَى فِيهَا مَاءً مُتَلَاظِمًا تَيَّارُهُ» وهنا إشارة مهمّة إلى التلاطم الذي يعني اصطدام الأمواج مع بعضها، والتيار الذي يعني الموجة ولاسيما الأمواج التي يقذفها الماء خارج افليس الماء المتلاطم والمتدفق هو تلك الغازات الأولية المضغوطة التي تمثل المادة الأولية للعالم على ضوء نظريات العلماء وأطروحاتهم؟ ثم أكّد على شدة تدفق ذلك الماء وعظم تلاطمه، فقال: «مُتْرَاكِمًا زَخَّارُهُ»، أي ألقى بعضاً على بعض بالامتداد والارتفاع الكبير للبحار والمحيطات، ثم أضاف (عليه السلام): «حَمَلَهُ عَلَى مَتْنِ الرِّيْحِ الْعَاصِفَةِ وَالزَّعْرَعِ الْقَاصِفَةِ»، فالعاصفة بمعنى الضاربة الكاسرة والمضطربة والشديدة الهبوب التي تهلك الناس بشدة هبوبها، وهنا يؤكد شدة الرياح وشموليتها، وأمرت هذه العاصفة المرعبة بحفظ أجزاء الماء مع بعضها بعضاً في ضمن حدودها: «فَأَمَرَهَا بِرَدِّهِ وَسَلَطَهَا عَلَى شَدِّهِ وَقَرَنَهَا إِلَى حَدِّهِ» أو ليست هذه العاصفة العظيمة والشديدة أشارت إلى أمواج الجاذبية التي سلطها الله على جميع ذرات المادة التي كانت سبباً لتمامها وعدم تشتتها وتناثرها وتقييدها بالحركة في إطار حدودها؟ هنا ظهرت براعة الإمام في اختيار أدق المفردات والعبارات من الريح العاصفة القاصفة، ليعين دور الأمواج العظيمة للجاذبية في ظل تلك الأجزاء.

وقد حصلت كل هذه الأمور «الهُوَاءُ مِنْ تَحْتِهَا فَيَقُّوْهُ وَالْمَاءُ مِنْ فَوْقِهَا دَفِيقُ»، والفتيق مشتق من (فتق) بمعنى المفتوق أي المفتوح، ودفیق مشتق من (دقق) بمعنى الحركة السريعة، وهنا يؤكد دور الرياح في الأمواج المتدفقة، ويبدو أن العامل الذي يقف وراء ظهور هذه الأمواج هو شيء كامن في باطنها، إذ يجعلها تتلاطم على الدوام، وهذه الرؤية تنسجم تماماً والنظريات التي أوردها العلماء المعاصرون بهذا الشأن، فهم يقولون إن انفجارات نووية متواصلة وقعت في جوف الغازات الأولى ذات الطبيعة المائعية، وهذه الانفجارات هي نفسها التي تحدث اليوم في الشمس، فهذه الانفجارات العظيمة قضت على سكون هذه الغازات المائعية واستقرارها، وأوجدت تلك التلاطمات في أمواجها المتدفقة.⁽¹⁾

وأشار الإمام علي (عليه السلام) إلى الأمطار في خطبة أخرى تضمنت عشرين صفة، تشير كل منها إلى قضية مهمة منها عمق الآثار والبركات التي تخزنها هذه القطرات من المطر، يقول (عليه السلام): «اللَّهُمَّ سُقِيَا مِنْكَ مُحْيِيَةً مُرْوِيَةً تَامَّةً عَامَّةً طَيِّبَةً مُبَارَكَةً هَنِئَةً مَرِيعةً زَاكِيًا نَبْتُهَا ثَامِرًا فَرْعُهَا نَاضِرًا وَرَقُهَا تُنْعِشُ بِهَا الضَّعِيفُ مِنْ عِبَادِكَ وَتُحْيِي بِهَا الْمَيِّتَ مِنْ بِلَادِكَ».

يشير الإمام إلى أهمية الأمطار ودورها في تغذية البحار والمحيطات. ثم واصل الإمام علي هذه الخطبة بذكر أوصاف سبعة أخرى ليكتمل عدد الصفات عشرين صفة: فقال: «اللَّهُمَّ سُقِيَا مِنْكَ تُعْشِبُ بِهَا نَجَادَنَا وَتَجْرِي بِهَا وَهَادُنَا وَيُخْصِبُ بِهَا جَنَابُنَا وَتُقْبَلُ بِهَا ثِمَارُنَا وَتَعِيشُ بِهَا مَوَاشِينَا وَتَنْدِي بِهَا أَفَاصِينَا وَتَسْتَعِينُ بِهَا ضَوَاحِينَا مِنْ بَرَكَاتِكَ الْوَاسِعَةِ وَعَطَايَاكَ الْجَزِيلَةِ عَلَى بَرِيَّتِكَ الْمُرْمَلَةِ وَوَحْشِكَ الْمُهْمَلَةِ».⁽²⁾

ومن خطبه (عليه السلام) «اللَّهُمَّ قَدْ أَنْصَحْتَ جِبَالَنَا وَغَبَّرْتَ أَرْضَنَا وَهَامَتِ دَوَابُّنَا وَتَحَيَّرَتْ فِي مَرَابِضِهَا وَعَجَّتْ عَجِيحُ الشَّكَالِي عَلَى أَوْلَادِهَا وَمَلَّتِ التَّرْدُدُ فِي مَرَاتِعِهَا وَالْحَيْنِ إِلَى مَوَارِدِهَا...». أشار الإمام (عليه السلام) إلى قضية ازدياد درجات الحرارة، لتأخر هطول

(1) ناصر مكارم الشيرازي، نفحات الولاية (شرح نهج البلاغة)، شرح عصري جامع، ج 1 من خطبة 1 إلى 20، ص 38-85.

(2) ناصر مكارم الشيرازي، نفحات الولاية (شرح نهج البلاغة)، شرح عصري جامع، ج 5 من خطبة 111 - 150، ص 85-86.

المطر، حتى أصبح باطن الأرض ناراً، وتضمن النص العلوي إشارة أخرى تتمثل في أن مياه البحار والمحيطات قد تغيرت في حقبة التغير الحراري.⁽¹⁾

فضلاً عن ذلك فقد تعرّض الإمام (عليه السلام) إلى قضية نشوء البحار والمحيطات عن طريق الأمطار التي تزودها بالمياه، إذ تتناقص في مدة وتزيد في أخرى، يقول (عليه السلام): «اللَّهُمَّ فَاسْقِنَا غَيْثَكَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ وَلَا تُهْلِكْنَا بِالسَّنِينِ وَلَا تُؤَاخِذْنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ».

وصف المياه في البحار والمحيطات عن طريق خطبة له يذكر فيها ابتداء خلق السماء والأرض وخلق آدم، إذ قال: «مُحِيطاً بِحُدُودِهَا وَأَنْتَهَائِهَا عَارِفاً بِقَرَائِنِهَا وَأَحْثَائِهَا ثُمَّ أَنْشَأَ سُبْحَانَهُ فَتَقَّ الْأَجْوَاءَ وَسَقَّى الْأَرْجَاءَ وَسَكَّاتِكَ الْهَوَاءَ فَأَجْرَى فِيهَا مَاءً مُتَلَاطِماً تَبَارُهُ مُتْرَاكِماً زَخَّارُهُ حَمَلُهُ عَلَى مَتْنِ الرِّيحِ الْعَاصِفَةِ وَالزَّرْعُ الْقَاصِفَةِ فَأَمَرَهَا بِرَدِّهِ وَسَلَّطَهَا عَلَى شِدِّهِ وَقَرْنَهَا إِلَى حِدِّهِ الْهَوَاءَ مِنْ تَحْتِهَا فَيَقُّ وَالْمَاءَ مِنْ فَوْقِهَا دَفِيقٌ ثُمَّ أَنْشَأَ سُبْحَانَهُ رِيحاً اعْتَقَمَ مَهَبُهَا وَأَدَامَ مُرَبَّهَا وَأَعْصَفَ مَجْرَاهَا وَأَبْعَدَ مَنْشَأَهَا فَأَمَرَهَا بِتَضْفِيقِ الْمَاءِ الزَّخَّارِ وَإِنَارَةِ مَوْجِ الْبِحَارِ فَمَخَضَتْهُ مَخْضَ السَّقَاءِ وَعَصَفَتْ بِهِ عَصْفَهَا بِالْفَضَاءِ تَرُدُّ أَوْلَهُ إِلَى آخِرِهِ».

أشار الإمام إلى أن الله سبحانه وتعالى خلق في الفضاء ماءً حملة على متن ريح فاستقر عليها حتى صارت مكاناً له، ثم خلق فوق ذلك الماء ريحاً أخرى سلَّطها عليه، فموجته تمويجاً شديداً حتى ارتفع فخلق منه الأجرام العليا وإلى هذا يذهب بعض الفلاسفة منهم (تالسين الإسكندري)، إذ قال: إنَّ الماء هو الجوهر السائل أصل كلِّ الأجسام كثيفها من متكائفه ولطيفها من شفائفه، أمَّا السكائك فهي الهواء الملاقي عنان السماء وبابها وذوائب أي ما يوجد من ترسبات ذائبة معدنية وغير معدنية، بين بعدها الإمام أن البحار (الموج) والمترام ما يكون بعضه فوق بعض، والزخار الشديد أي الامتداد والارتفاع والريح العاصفة الشديدة الهبوب، كأنها تهلك الناس بشدَّة هبوبها، وكذلك الزرع كأنها تزعزع كلَّ ثابت، وتقصف أي تحطم كل قائم، وأشار أيضاً إلى أن الله تعالى أمر المياه برده أي منعه من الهبوط، لأنَّ الماء ثقيلٌ، وشأن الثقيل هو السقوط، لذلك سلَّطها على شدِّه أي وثاقه كأنه سبحانه أوثقه بها

(1) محمد عبده، شرح نهج البلاغة، ص 113.

أي منعه من الحركة إلى الأسفل التي هي من لوازم طبعه، وقرنها إلى حدّه أي جعلها مكاناً له، وجعل حدّ الماء المذكور وهو سطحه الأسفل مماساً لسطح الريح التي تحمله. أو أراد من الحدّ المنع أي جعل من لوازمها، كما اعتقم مهبتها جعل هبوبها عقيماً والريح العقيم التي لا تلتقح سحاباً ولا شجراً، لأنّها أنشئت لتحريك الماء ليس غير.⁽¹⁾

نستخلص من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) أن الماء خلق قبل الأرض: «كَبَسَ الْأَرْضَ عَلَى مَوْرِ أَمْوَاجِ مُسْتَفْحَلَةٍ وَلُجَجِ بَحَارٍ زَاخِرَةٍ تَلْتَطِمُ أَوَاذِي أَمْوَاجِهَا وَتَضْطَفِقُ مُتَقَاذِفَاتٍ أَثْبَاجِهَا وَتَرْغُو زَبْدًا كَالْفُحُولِ عِنْدَ هِيَاجِهَا فَخَضَعَ جِمَاحُ الْمَاءِ الْمُتَلَاطِمِ لِثِقَلِ حَمْلِهَا وَسَكَنَ هَيْجُ اِرْتِمَائِهِ إِذْ وَطِئَتْهُ بِكُلِّهَا وَذَلَّ مُسْتَحْذِيماً إِذْ تَمَعَّكَتْ عَلَيْهِ بِكَوَاهِلِهَا فَأَصْبَحَ بَعْدَ اضْطِحَابِ أَمْوَاجِهِ سَاجِياً مَقْهُوراً وَفِي حَكْمَةِ الذَّلِّ مُنْقَاداً أَسِيراً وَسَكَنَتِ الْأَرْضُ مَدْحُوءَةً فِي لُجَّةِ تَيَّارِهِ وَرَدَّتْ مِنْ نَخْوَةِ بَأْوِهِ وَاعْتِلَائِهِ وَشُمُوحِ أَنْفِهِ وَسُمُوءِ غُلُوقِهِ وَكَعَمَّتُهُ عَلَى كِظَّةِ جَرِيَّتِهِ فَهَمَدَ بَعْدَ نَزَقَاتِهِ وَكَبَدَ بَعْدَ زَيْفَانٍ وَنَبَاتِهِ». وهنا إشارة إلى دحو الأرض، إذ قال: كبس الأرض أي: أدخلها في الماء بقوة واعتماد شديد، ويُقال لضرب من التمر: (الكبيس، لأنّه يكبس حتى يتراص، والمور: مصدر مار أي ذهب وجاء، ومستفحلة هائجة هيجان الفحول واستفحل الأمر تفاقم واشتدّ، وزاخره: زخر الماء أي امتدّ وارتفع، والأواذي جمع اذى وهو الموج، وتصطفق يضرب بعضها بعضاً والأثباج ها هنا أعالي الأمواج، وأصل الشج ما بين الكاهل إلى الظهر، فنقل إلى هذا الموضع استعارة⁽²⁾، وقد ذكرنا فيما تقدّم أنّه قول لبعض الحكماء، وأنّه موافق لما في التوراة، وقد فسر ذلك احد العلماء بالقول: ان كلامه يُشعر أنّ هيجان الماء وجليانه وموجه سكن بوضع الأرض عليه، وهذا خلاف ما يُشاهد وخلاف ما يقتضيه العقل، لأنّ الماء الساكن إذا جعل فيه جسم ثقيل اضطرب وتموج وصعد علواً، فكيف يكون الماء المتموج ساكناً بطرح الجسم الثقيل؟ الجواب: إنّ الماء إذا كان تموجه بفعل ريح هادئة جاز أن يسكن هيجانه بجسم بينه وبين تلك الريح، ولذلك إذا جعلنا في الإناء ماءً وروحناه بمروحة تموجه فإنّه يتحرك، فإن جعلنا على سطح الماء جسماً يملأ حافات الإناء وروحناه بالمروحة فإنّ الماء لا يتحرّك، لأنّ ذلك الجسم قد حال بين الهواء

(1) محمد عبده، شرح نهج البلاغة، ص 23 و24.

(2) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، الجزء 5، ص 437.

المجتلب بالمروحة وبين سطح الماء. لذلك وصف (عليه السلام) الريح كونها: «رِيحاً اعْتَمَمَ مَهَبُهَا وَأَدَامَ مُرَبَّهَا وَأَعْصَفَ مَجْرَاهَا وَأَبْعَدَ مَنَشَأَهَا فَأَمَرَهَا بِتَصْفِيقِ الْمَاءِ الرَّخَّارِ وَإِثَارَةِ مَوْجِ الْبِحَارِ فَمَخَضَتْهُ مَخَضَ السَّقَاءِ وَعَصَفَتْ بِهِ عَصْفَهَا بِالْفَضَاءِ»⁽¹⁾. وهذه التفسيرات تثبت بالأدلة القرآنية أن خلق الكون بما فيها من البحار والمحيطات هي في أصلها مائع وساعدت الرياح فيما بعد في نشأة الأمطار عن طريق حملها إلى أن دحا الأرض أي استواها فوق الماء.

المحور الثاني: أهمية البحار والمحيطات والموارد التي تختزنها في العالم.

تقع البحار والمحيطات في ضمن عناية شريحة كبيرة من البشرية، فنصفها يعيشون على مسافة تقل عن 150 كم من الشواطئ، وأكثر من 200 مليون إنسان يعتاشون بشكل مباشر من البحر، إذ ظهرت الحياة في المحيطات منذ أكثر من ثلاثة مليارات عام، وتؤلف المصدر الأساس للأوكسجين الموجود في الغلاف الجوي، ومضخة هائلة لثاني أكسيد الكربون وخزان مياه عالميا، إذ تحوي 99% من كمية المياه الإجمالية الموجودة على سطح الأرض، وتؤدي المحيطات أثراً بالغاً في تحديد مستقبل الكائنات الحية كافة بما في ذلك مستقبل البشر. ونظراً إلى قدرتها على تخزين كمية حرارة تفوق بألف مرة تلك التي يخزنها الغلاف الجوي، تراها تحقق مكانةً جوهريةً في ضبط المناخات.⁽²⁾

حظيت طبيعة تكوّن البحار والمحيطات بعناية عددٍ من النصوص المهمة والبحوث والدراسات، في مقدمتها القرآن الكريم، فأشار تعالى في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾⁽³⁾، وهذا دليل على أن المياه تكوّنت نتيجة نزول المياه من السماء، وبيّنت آية قرآنية أخرى أن الماء خرج من الأرض، قال تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا* أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا﴾⁽⁴⁾. والحقيقة أن هناك آياتٍ أخرى، دلّت على الاثنين، في حين اتفقت آية أخرى في تفسيرها مع ما جاء به العلماء الجيولوجيون في أن الماء - في أصله - تألف خارج الأرض ونزل مع النيازك، وعندما برزت

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، الجزء 5، ص 445 و 447.

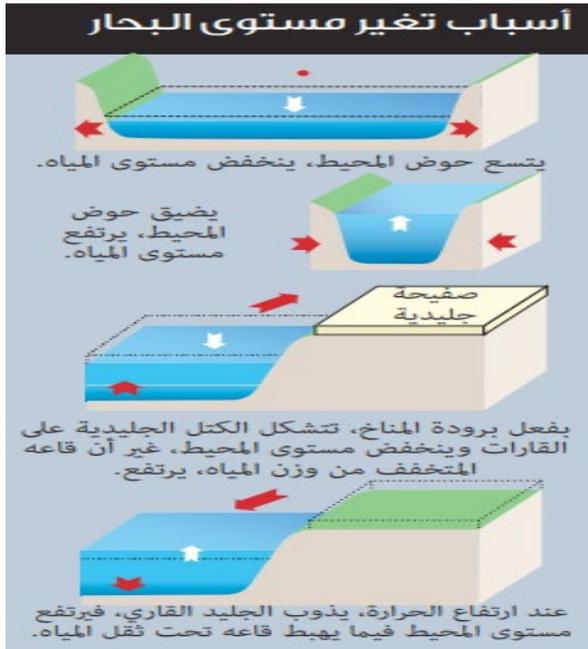
(2) آن لوفيفر باليديه، البحار والمحيطات، ترجمة زينب منعم، ص 7.

(3) سورة النحل، الآية (65).

(4) سورة النازعات، الآيتان (30 و 31).

القشرة الأرضية بدأ مع تسرب المياه إلى داخل الأرض، وهذا ما أكده أمير المؤمنين علي أبي طالب (عليه السلام) في ما تم إضافته في المحور الأول. وبرزت نظريات عديدة تفسر طبيعة تكوّن البحار والمحيطات منها نظرية الكويكبات، ونظرية الترايديدية ونظرية انسلاخ القمر، وكذلك نظرية الانكماش، وزحزحة القارات، والصفائح التكتونية، ومعظمها قوبل بالرفض أو بالقبول، إلا أنّ التفسيرات العلمية التي جاءت في نهج البلاغة - التي أشارت إلى أنّ حثيات تكوّنّها - جاءت متوافقة مع آيات قرآنية، كما و يتغير مستوى سطح البحر وفقاً لأسباب عديدة موضحة في الشكل (1)، ويبدو أنّ مستوى منسوب المحيطات بشكل عام ثابت غير متغير، والدليل على ذلك هو استعماله مرجعاً لتحديد الارتفاعات الأرضية. ويُفسر تشكل المحيطات هو حركة الصفائح التكتونية التي تسهم في تقاربها وتباعدها، التي أدت إلى تكوين قاع المحيطات. خريطة (1).

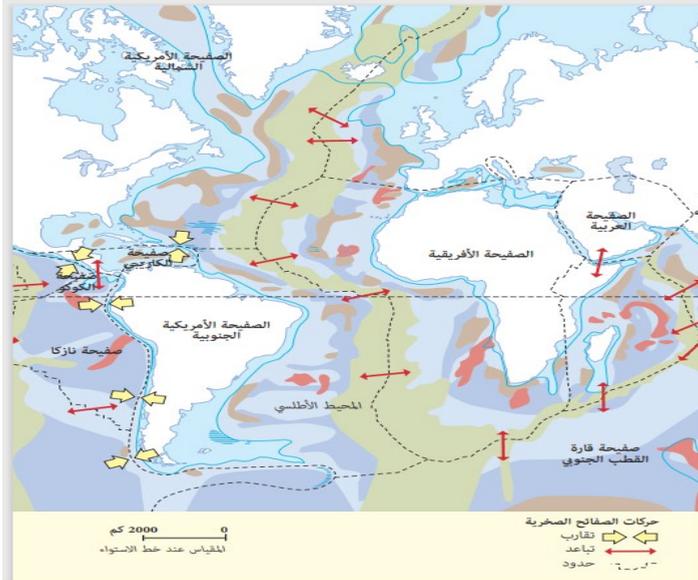
شكل (1) أسباب تغير البحار والمحيطات



المصدر: البحار والمحيطات، آن لوفيفر باليديه، ترجمة زينب منعم، ص 14.

وتغيّر قاع البحار والمحيطات وفقاً للحركات التكتونية التي أسهمت في تغيّر الصفائح القارية والمحيطية بمرور الزمن، وتشمل تضاريس قيعان المحيطات الآتي: (1)

خريطة (1) حركة الصفائح التكتونية في البحار والمحيطات



المصدر: ان لوفيفر باليديه ترجمة زينب منعم، البحار والمحيطات، الطبعة الأولى، الرياض، 2015، ص13.

1- الرصيف القاري أو الرفوف القارية التي تتضمن الأرصفت القارية الجليدية وذات الحواجز والمشكلة بفعل التيارات والأرصفت القارية اللحقية والمرجانية والتحتية والانكسارية والحثية المتدرجة والناشئة عن الحث الريحي.

2- المنحدر القاري.

3- الأعماق المتوسطة.

4- السهول المحيطية.

5- الأعماق السحيقة.

6- السلاسل المحيطية العظمى.

7- التلال المصطبية المحيطية.

(1) موسى أحمد خليل، موسوعة البحار والمحيطات والأنهار، ص15 - 27.

وتأتي أهمية البحار والمحيطات من امتدادها المائي الضخم على سطح الأرض، والمكانة الحيويّة الذي تشغلها، واحتوائها للكائنات الحيّة التي كانت تتمثل في خلية واحدة كانت تعرف باسم طلائع الحياة أي البورتوزوا، والتي كانت بدايتها الفيروسات أو الحشرات السامة، ثمّ تجمعت فأصبحت بكتريا، بعد ذلك تركّزت في أكوام كما في الإسفنج، بعدها تكوّنت الكائنات الحيّة من الأسماك والحيتان،⁽¹⁾ فضلاً عن الموارد المعدنيّة الأخرى الموجودة سواء على سطح البحر أم في أعماقه. وتتميز البحار والمحيطات بخصائص نوعيّة وكيميائيّة لها أهميتها في تكوين الموارد الطبيعيّة البحريّة التي تُعدّ ذات أهمية اقتصادية كبيرة للسكان، لذلك يتوجّب تنميتها والمحافظة عليها من كل ما يمثّل خطراً على حياتها ووجودها ولاسيّما الحفاظ عليها من التلوث بفعل ناقلات النفط الكبيرة، والتي تعدّ من أهمّ الأسباب المؤثرة في ذلك. وأهمّ المحيطات هي: (المحيط الهادئ، المحيط الأطلسي، المحيط الهندي، المحيط المتجمد الشمالي) خريطة (2)، فضلاً عن البحار الكبيرة التي تتخللها.

خريطة التوزيع الجغرافي للمحيطات في العالم



المصدر: <https://www.google.com>

(1) طلعت أحمد محمد عبده وحورية محمد حسين جاد الله، جغرافية البحار والمحيطات، ص 15 و 18.

المحور الثالث: فكر الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة والتنمية المستدامة

شرح وتفسير

يعدُّ نهجُ البلاغة أساساً للفكر والعلم والخيال والعاطفة معاً، فقد حَقَّقَ كلامه (عليه السلام) جمال الشكل مع عمق المضمون، لذلك أصبح من النصوص الخالدة التي عبرت حاجز الزمان والمكان. فالرؤى التي تضمنها هذا الكتاب تتميز بالعمق والتنوع، أما الخيال الذي يلوح لك من كلماته فهو مديدٌ وسيعٌ خفَّاقُ الجوانح في كلِّ أفق، وبفعل هذا الخيال الممتد الذي حُرِّم منه كثير من حكماء العصور ومفكرِّي الأمم كان عليٌّ (عليه السلام) يأخذ من عقله وتجاربه المعاني ذات الأثر البالغ التي تتصل بالكون والإنسان وقد اتصفت أفكاره أيضاً بالإنصاف والموضوعية الخالصة. فالمعنى مهما كان عقلياً جافاً لا يمرّ بمخيلة الإمام عليٍّ (عليه السلام) حتّى تنبت له أجنحةٌ تقضي فيه على صفة الجمود وتُبلورُ ما فيه من حقيقة. فخيال الإمام عليٍّ هو نموذج للخيال العبقري الذي يقوم على أساس من الواقع العميق، فيحيط بهذا الواقع ويبرزه ويجلِّيه، ويجعل له امتداداتٍ من معدنه وطبيعته، ويصبغه بألوانٍ كثيرة من مادته ولونه. (1)

أمّا التنمية المستدامة في رؤى نهج البلاغة تتطلب أن يتوخى الإنسان الاعتدال والاتزان في التعامل مع الطبيعة وثرواتها الهائلة، والحدّ من استنزاف الموارد الطبيعية والاقتصادية للدولة سواءً أكانت من الموارد الظاهرية أو الباطنية، وضرورة توخي العقلانية في استعمال الإمكانات الاقتصادية التي هي جزء من استعمال الموارد الطبيعية. (2)

إنَّ تعددية مصادر الثروة تمثل إدراكاً واعياً بأهمية هذا الأمر في حياة المجتمع والإنسان، وإنَّ أوّل ما سعى إليه الإمام عناية بالزراعة والصناعة والتجارة، وألاًّ يسعى الولاة وأهل المسؤولية إلى جمع الخراج من دون العناية بالثروة وتنميتها، يقول (عليه السلام): «وَلْيَكُنْ

(1) عادل حسن الأسدي، من بلاغة الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة، عنوان الموقع الإلكتروني: <https://arabic.balaghah.net>

(2) محسن كامل غضبان الخزاعي، التنمية المستدامة في نهج البلاغة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، عنوان الموقع الإلكتروني: <http://Alkafeel.edu.iq>. Website: nfo@alkafeel.edu.iq

نَظَرَك فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ، أَخْرَبَ الْبِلَادَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلًا».

وللتنمية المستدامة في نهج البلاغة - المتمثلة في حفظ الموارد الطبيعية من البحار والمحيطات - اتجاهات متباينة تميّزت بالآتي⁽¹⁾:

الأول: استنهاض همة الإنسان ومنابع إبداعه ليمارس دوره الفاعل في الحياة، وليفجّر طاقاته الكامنة، وليتسلح بالطموح والأمل والإيجابية. وفي كلام علي «ع» في نهج البلاغة وغيره من المصادر ثروة هائلة عظيمة في هذا الصدد.

الثاني: دعوة الناس للتعاون فيما بينهم، والتطوُّع لخدمة بعضهم بعضاً، ولاسيما في مجال حفظ الموارد الطبيعية التي من أبرزها توفير المياه والعناية بمناطق الضعف والحاجة في المجتمع، الذي نطلق عليه الآن اسم العمل الأهلي التطوُّعي، كقوله في وصيته للحسنين: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالْأَتْبَعِيَا الدُّنْيَا وَإِنْ بَغْتُكُمْ، وَلَا تَأْسَفَا عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا زُويَ عَنْكُمْ، وَقُولَا بِالْحَقِّ، وَاَعْمَلَا لِلْأَجْرِ، وَكُونَا لِلظَّالِمِ خَصْمًا، وَلِلْمَظْلُومِ عَوْنًا. أَوْصِيكُمْ وَجَمِيعَ وَلَدِي وَأَهْلِي وَمَنْ بَلَغَهُ كِتَابِي بِتَقْوَى اللَّهِ، وَنَظْمِ أَمْرِكُمْ، وَصَلَاحِ ذَاتِ بَيْنِكُمْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ جَدَّكُمْ يَقُولُ (صَلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ). اللَّهُ اللَّهُ فِي الْإِيْتَامِ، فَلَا تُغِبُّوا أَفْوَاهَهُمْ، وَلَا يَضِيعُوا بِحَضْرَتِكُمْ».

الثالث: وضع سياسة الدولة في خدمة التنمية، وهذا ما توكّده سيرته (عليه السلام) مع الناس، وتوجيهاته ووصاياه للولاة والموظفين، وفي مقدمة ذلك عهده لمالك الأشتر حين ولّاه مصر. إذ أكّد الإمام علي في فقرات هذا العهد على تطبيق العدل والمساواة بين المواطنين، وحفظ حقوقهم المادية والمعنوية، وإن اختلفت أديانهم وتوجهاتهم، يقول: «وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ، وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ، وَاللُّطْفَ بِهِمْ، وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبْعًا ضَارِيًا تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: أَمَا أَحْ لَكَ فِي الدِّينِ، وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ».

ومن الجدير بالذكر أن الخصائص الفنية للنثر العربي وفي مقدمة ذلك كثرة السجع

(1) - نعمة دهش فرحان، الإنصاف في نهج البلاغة وأثره في إصلاح بنية النظام، عنوان الموقع الإلكتروني: // annabaa.org/arabic/referenceshirazi/26343

وتوظيف الجناس والطباق والتضاد وغير ذلك من المحسنات البديعية والبيانية لم تؤثر على سلامة الفكرة عند الإمام، ذلك أن كلامه يقوله على الطبع من غير صنعة أو تصنع، لذلك أسهم الجمال القولي في تقوية الفكرة ودقتها وقبولها عند المتلقي وتحقق أهدافها الحجاجية بالدليل والبرهان.

ومن الكلام المسجّع الذي جاء على الطبع قوله (عليه السلام): «يَعْلَمُ عَجِيحَ الْوُحُوشِ فِي الْفُلُوتِ، وَمَعَاصِي الْعِبَادِ فِي الْخَلُوتِ، وَاخْتِلَافَ النَّبَاتِ فِي الْبِحَارِ الْغَامِرَاتِ، وَتَلَاطَمَ الْمَاءِ بِالرِّيَّاحِ الْعَاصِفَاتِ». ويقول (عليه السلام): «وَكَذَلِكَ السَّمَاءُ وَالْهَوَاءُ وَالرِّيَّاحُ وَالْمَاءُ فَانظُرْ إِلَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنَّبَاتِ وَالشَّجَرِ وَالْمَاءِ وَالْحَجَرِ وَاخْتِلَافَ هَذَا اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَتَفَجُّرِ هَذِهِ الْبِحَارِ وَكَثْرَةِ هَذِهِ الْجِبَالِ وَطُولِ هَذِهِ الْقِلَالِ وَتَفَرُّقِ هَذِهِ اللَّغَاتِ وَالْأَلْسِنِ الْمُخْتَلِفَاتِ...»⁽¹⁾.

وهنا إشارة مهمة إلى مخزون البحار من الموارد البحرية التي يتوجب على الإنسان استثمارها وصيانتها والمحافظة عليها من الملوثات ومن الاستغلال غير الأمثل، وأكد الإمام (عليه السلام) على ضرورة الحفاظ على البحار والمحيطات، إذ قال: «تَسِيخَ بِحْمِلِهَا أَوْ تَزُولَ عَنْ مَوَاضِعِهَا فَسُبْحَانَ مَنْ أَمْسَكَهَا بَعْدَ مَوْجَانِ مِيَاهِهَا وَأَجْمَدَهَا بَعْدَ رُطُوبَةِ أَكْنَافِهَا فَجَعَلَهَا لِخَلْقِهِ مَهَادًا وَبَسَطَهَا لَهُمْ فِرَاشًا فَوْقَ بَحْرِ لُجِّي رَاكِدًا لَا يَجْرِي وَقَائِمٌ لَا يَسْرِي تُكْرِكِرُهُ تَذَهَبُ وَتَعُودُ» الرِّيَّاحُ الْعَوَاصِفُ وَتَمَخُّضَةُ الْعَمَامِ الذَّوَارِفُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى».

ومن خطبة له: «اللَّهُمَّ أَيُّمَا عَبْدٍ مِنْ عِبَادِكَ سَمِعَ مَقَالَتَنَا الْعَادِلَةَ غَيْرَ الْجَائِرَةَ وَالْمُضْلِحَةَ غَيْرَ الْمُفْسِدَةَ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا فَأَبِي بَعْدَ سَمْعِهِ لَهَا إِلَّا التُّكُوصَ عَنْ نُصْرَتِكَ وَالْإِبْطَاءَ عَنْ إِعْزَازِ دِينِكَ فَإِنَّا نَسْتَشْهَدُكَ عَلَيْهِ يَا أَكْبَرَ الشَّاهِدِينَ شَهَادَةً وَنَسْتَشْهَدُ عَلَيْهِ جَمِيعَ مَا أَسْكَنَتْهُ أَرْضُكَ وَسَمَاوَاتِكَ ثُمَّ أَنْتَ بَعْدَ الْمُغْنِي عَنْ نُصْرِهِ وَالْآخِذُ لَهُ بِدَنْبِهِ»⁽²⁾.

وله خطبة (عليه السلام) في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق النظر إلى الخالق وخلقته إذ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حِينَ شَاءَ تَقْدِيرَ الْخَلِيقَةِ وَذَرَأَ الْبَرِيَّةَ وَإِبْدَاعَ الْمُبْدَعَاتِ نَصَبَ الْخَلْقِ

(1) - عادل حسن الأسدي، من بلاغة الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة، عنوان الموقع الإلكتروني: <https://arabic.balaghah.net/content>

(2) - الإمام علي (عليه السلام)، نهج البلاغة، ج 2، ص 193.

في صُورٍ كالهباء قبل دَحْوِ الأرض ورفع السماء وهو في انفرادٍ ملكوته وتوحد جبروته فأتاح نورا من نوره فلمع، ونزع قيساً من ضيائه فسطع، فقال له عز من قائل: أنت المختارُ المنتخب، عندك مستودعٌ نوري وكنوزٌ هدايتي، من أجلك أسطحُ البطحاء، وأموجُ الماء، وأرفعُ السماء، وأجعلُ الثوابَ والعقاب، والجنةَ والنارَ، وأنصبُ أهل بيتك أعلاماً للهداية وحججاً على البرية، وأدلاءً على القدرة والوحدانية، وأمنحهم من مكنون العلم ما لا يعيهم معه خفي، ولا يُشكّل عليهم دقيق. ثم أخفى الخليفة في غيبه، وغيّبها في مكنون علمه، ثم نَصَبَ العوالم وبسطَ الرمال، وموج الماء، وأثار الزبدَ، وأهاج الدخان، ثم أنشأ الله الملائكة من أنوارٍ أبدعها، وأرواح اخترعها وقرن توحيد بنوّه محمد صلى الله عليه وآله وسلم فشهرت في السماء قبل بعثته في الأرض. ولما خلق الله آدم أبان فضله للملائكة، وأراهم ما خصّه به من سابق العلم، ومعرفة الأسماء، وجعله محراباً وكعبة، وباباً وقبلةً، أسجد لها الأبرار، والروحانيين الأنوار، ثم نبّهه على ما استودعه لديه، وأتمنه عليه، ولم يزل الله تعالى يُخبئ ذلك النور، حتى وصل محمداً في ظاهر الفترات، فدعا الناس ظاهراً وباطناً، وندبهم سراً وإعلاناً، واستدعى التنبية على ذلك العهد، الذي قدمه إلى الدر، فمن وافقه اهتدى إلى سيره، واستبان واضح أمره، ومن لبسته الغفلة استحق السخط وركب الشطط، ثم انتقل النور إلى غرائزنا، ولمع في أئمتنا، فنحن أنوار السماء وأنوار الأرض، فمننا النجاة، ومننا مكنون العلم، وإلينا مصير الأمور، وبمهدينا تنقطع الحجج. خاتم الأئمة، ومنقذ الأمة، وغاية النور، ومصدر الأمور، ونحن أفضل المخلوقين، وحجج رب العالمين، فليهنأ بالنعمة من تمسك بولايتنا»⁽¹⁾.

ولذلك ينبغي الحفاظ على نعمة المياه التي مصدرها الأمطار وتكونها في البحار والمحيطات والأنهار التي تغذي الحياة البشرية وتحافظ على ديموميتها.

(1) - الشيخ هادي كاشف الغطاء، مستدرک نهج البلاغة، تحقيق السيد أبو الحسن علي الموسوي البغدادي.

الخاتمة:

- 1 - خلق الله الكون مائعاً يُشبه الماء ثم حمّله على ريح عاتية شديدة أخرى لتحدث تموجاً حتى يرتفع في الفضاء ليخلق منه السموات السبع.
- 2 - وجود غاز مائع تكفل بحفظ كتلة عظيمة تمثلت بالجاذبية التي تحكم جميع ذرات العالم وقد سلّطت هذه الجاذبية ذلك الغاز المائع فشدّته وحالت دون خروجه عن حدوده، فتكوّنت الكتلة العظيمة من الأرض وابتدأت بالدوران حول نفسها.
- 3 - أشار (عليه السلام) إلى دور الرياح والأمطار في خلق الكون حينما قال خلق في الفضاء الماء فحمّله على متن الرياح فاستقل عليها حتى صارت مكاناً له فخلق فوق ذلك الماء ريحاً أخرى سلطها عليه فموجته تموجاً شديداً حتى ارتفع فخلق الأجرام العلى.
- 4 - وجود موارد بحريّة متنوعة في البحار والمحيطات من المعادن والأسماك وأنواع الكائنات الحيّة التي تتطلب التنمية والاستثمار والتي يجب تنميتها عن طريق قراءة خطب أمير المؤمنين (عليه السلام) ووصاياه ورسائله وحكمه التي تضمّنت ضرورة العمل لتنمية تلك الموارد على وفق احتياجات الإنسان.

المصادر والمراجع

- 1 - القرآن الكريم
- 2 - إبراهيم، محمد أبو الفضل، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، الطبعة الأولى، دار احياء الكتب العربية، 1959.
- 3 - الأسدي، عادل حسن، من بلاغة الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة، عنوان الموقع الإلكتروني: <https://arabic.balaghah.net/>.
- 4 - باليديه، آن لوفيفر ترجمة زينب منعم، البحار والمحيطات، الطبعة الأولى، الرياض، 2015.
- 5 - خليل، موسى أحمد، موسوعة البحار والمحيطات والأنهار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 6 - الخزاعي، محسن كامل غضبان، التنمية المستدامة في نهج البلاغة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، عنوان الموقع الإلكتروني: <http://nfo@alkafeel.edu.iq>. Website: <http://Alkafeel.edu.iq>
- 7 - الرضي، الإمام محمد عبده، أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، (نهج البلاغة)، مؤسسة المعارف، بيروت 1990.
- 8 - الشيرازي، ناصر مكارم، نفحات الولاية (شرح نهج البلاغة)، شرح عصري جامع، الجزء الأول من خطبة 1 إلى 20، دار جواد الأئمة، الطبعة الثانية، بيروت 2009.
- 9 - عبده، الشيخ محمد، خرج مصادره فاتن محمد خليل اللبون، نهج البلاغة، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2007.
- 10 - عبده، طلعت أحمد محمد وحورية محمد حسين جاد الله، جغرافية البحار والمحيطات، دار المعرفة الجامعية.

- 11- الغطاء، الشيخ هادي كاشف، مستدرك نهج البلاغة، تحقيق السيد أبي الحسن على الموسوي البغدادي، النجف الأشرف، 2015، عنوان الموقع الإلكتروني. <https://kashifalgetaa.com>
- 12- فرحان، نعمه دهش، الإنصاف في نهج البلاغة وأثره في إصلاح بنية النظام، عنوان الموقع الإلكتروني: <https://annabaa.org/arabic/referenceshirazi/26343>
- 13- اللبوت، فاتن محمد خليل، نهج البلاغة، شرح محمد عبده، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت 2007.
- 14- نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، ج 2، عنوان الموقع الإلكتروني. <http://shiaonlinelibrary.com> _

السلام والعدالة والمؤسسات القوية في نهج البلاغة

أ.د. المتمرس. يحيى كاظم محمد السلطاني

كلية الصيدلة - جامعة الكوفة

مفهوم التنمية المستدامة (توطئة):

إنَّ التنمية المستدامة (SD) Sustainable Development هي العنوان الأساس والعام لهذا الكتاب، إذ تُشير إلى إعمار الخير والرفاهية على البشرية وحماية الكرة الأرضية من معوقات تحقيق هذه التنمية. وقد ظهرت هذه التسمية، لأول مرة، بوضوح في عام 1987 وذلك في تقرير صدر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وتم تعريفها: «التنمية التي تستجيب لمتطلبات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية لحاجاتهم الخاصة»⁽¹⁾. وهذا التوجّه يتطلّب وضع أهداف ومقاصد وغايات لضمان تحقيقها، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطتها الرسمية في أيلول (سبتمبر) من عام 2015 ليتم البدء بتنفيذها في مطلع عام 2016 وتنتهي أعمالها في عام 2030. وقد تم إعمار هذه الخطة على جميع دول العالم وهي البلدان المنتمية إلى منظمة الأمم المتحدة تسعى هذه الدول لتحقيقها على مختلف المستويات: المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

ويتألّف مشروع التنمية المستدامة من سبعة عشر هدفاً، ومائة وتسع وستين غاية⁽²⁾. وأخذت الدول، في العالم، تسعى منفردة أو مجتمعة مع بعضها وذلك على المستويين الإقليمي أو الدولي لتحقيق مفردات هذه الأهداف على وفق ما جاء في الفصول الأخرى من هذا الكتاب.

(1) ويكيبيديا - الموسوعة الحرة: «سلام».

(2) الأمم المتحدة - أهداف التنمية المستدامة - جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، كانون الثاني (يناير) 2016.

السلام والعدالة والمؤسّسات القوية. الهدف السادس عشر.

يُعدّ هذا الهدفُ محرّكاً للتقدم والتمكين من تحقيق جميع الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، فهو يتألف من ثلاثة محاور أساسية هي (السلام) و (العدالة) و (المؤسّسات القوية). وإذا ما ساد السلم وسادت العدالة عن طريق المؤسّسات القوية، فإنّ ذلك يؤدي إلى تحقيق القدرة على حماية المواطن والتكفل بأمانه والمحافظة على حياته والعمل على توفير مستلزمات معيشته ورعايته صحياً ومالياً.

وسنستعرض تعريفات عامة لمفردات المفاهيم الأساسية لهذا الهدف وذلك على الوجه التالي:

أولاً: السلام:

يُعدّ السلامُ حصيلة للاستتباب الآمن، وينجم عن أسلوب التفاهم بين الناس لحلّ المشكلات أو لوضع المشاريع الحياتيّة المختلفة لخدمتهم.

والسلامُ حال من الأمن والاستقرار تسود العالم وتتيح الفرص لحصول التطوّر والازدهار للجميع. وهناك دراسات كثيرة ظهرت في علوم اللغة والنفوس والاجتماع والإدارة والسياسة لتوضيح مفهوم السلام وآليات استتبابه.

وعرّف السلام أيضاً بأنه محصلة التفاعل بين النظامين المدني والعدالة الاجتماعيّة.

وقد وردَ لفظُ السلام في القرآن الكريم بصيغ مختلفة في أربعين ومائة موضع، منها في اثني عشر ومائة موضع ورد بصيغة الاسم، وفي ثمانية وعشرين موضعاً ورد بصيغة الفعل⁽¹⁾. وإنّ مفردة السلام واحدة من أسماء الله الحسنى كما ورد ذلك في القرآن الكريم: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ﴾⁽²⁾.

وورد لفظ السلام في القرآن الكريم على سبعة معانٍ:⁽³⁾

(1) عبد الباقي، محمد فؤاد: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

(2) سورة الحشر: الآية 23.

(3) شبكة إسلام ويب islam.web.net: لفظ السلام في القرآن الكريم.

1 - اسم من أسماء الله.

2 - الإسلام.

3 - التحية المعروفة.

4 - السلامة من الشرّ.

5 - الثناء الحسن.

6 - الخير.

7 - الخلاص من كل شائبة.

وبشكل عام فإنّ للسلام معاني عديدة، من أبرزها:

1 - السلم: أي ضدّ الحرب أو القتل.

2 - العدل: أي أن تسود العدالة لجميع الأمم ولا تعلو واحدة على أخرى.

3 - السكينة: الشعور بالسلام الداخلي في النفس، والراحة.

4 - التفاهم: أي عدم التقاطع وإعمام الانسجام بين مكونات المجتمع نفسه وبين المجتمعات الأخرى.

ومنذ عام 1945 والأمم المتّحدة تعمل هي والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع لها، وهي أمريكا وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا على حلّ النزاعات من دون حروب.

ومن أبسط تعريفات السلام هو غياب الخلاف والعنف والحرب بين سكان الأرض، وهو الاتفاق والانسجام والهدوء. بمعنى غياب العنف بكافة أشكاله.

ثانياً: العدالة:

وهي مفهوم أخلاقي يقوم على أسس الحقّ والأخلاق والعقلانيّة والقانون والإنصاف، وهي ضدّ الظلم والجور والتطرف.

وتعرّف أيضاً بأنها مجموعة من القوانين الطبيعيّة التي وجدت مع وجود الكون، وهي

سبب تعايش الفقير والثري في مجتمع واحد، وأنها الحق الذي يتمتع به الفقير والثري على حدٍّ سواء⁽¹⁾.

وتعدّ العدالة قاعدة اجتماعية أساسية لاستمرار حياة البشر مع بعضهم بعضاً، وهي محور أساسي في الأخلاق والحقوق. وتعدّ دافعاً للنهوض بالبلدان عن طريق انعدام المحسوبة والمنسوبة، وعدم تفضيل مواطن على سواه خارج أطر القوانين الإنسانية النبيلة.

وتركز العدالة - بوصفها تصوراً إنسانياً - في تحقيق التوازن بين جميع أفراد المجتمع من حيث الحقوق، وتحكم هذا التصور أنظمة وقوانين توضع لهذا الغرض.

والعدل هو الإنصاف وإعطاء الفرد ما له وأخذ ما عليه. وقد أستخدمت هذه الكلمة في مقابل الظلم والبغي والجور، وأيضاً في مقابل الفسق والفجور.

والعدل والعدالة كلاهما يقوم على المساواة بين الناس، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبُغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾⁽²⁾.

وقد ورد ذكر (العدل) أو (العدالة) في القرآن الكريم تسعاً وعشرين مرة في القرآن الكريم.

ثالثاً: المؤسّسات القوية:

تمثّل المؤسّسات القوية بسيادة العدالة واحترام مبدأ المواطنة الحقّة بعيداً عن المحسوبة والمنسوبة.

والمقصود بالمؤسّسات القوية - هنا - بأنها تلك المؤسّسات القادرة على إدارة شؤون الناس على وفق المبادئ الإنسانية السامية في تحقيق السلام والعدالة والمساواة فيما بينهم وعلى وفق الثوابت الخاصة بإدارة تلك المؤسّسات.

وإذا كانت المؤسّسات ضعيفة فإنّ احتمالات نجاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة

(1) ويكيبيديا - الموسوعة الحرة ar.m.wikipedia.org: «العدالة».

(2) سورة النحل: الآية 90.

ستكون أقل بكثير مما ينبغي؛ لذلك فإنَّ جميع الأهداف تدعو إلى صيرورة مؤسسات قويّة وفعّالة وشفّافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

وعندما تُبنى المؤسسات القويّة، يجب أن تخضع إلى جملة من المعايير منها:

- 1 - أن تنبع قوّتها من عدالة مضامين تحقيقها.
- 2 - أن تسود على الجميع من دون أية مميزات بين أفراد المجتمع.
- 3 - أن تؤدّي إلى احترام القوانين الصادرة عن الدولة أو المؤسسات المجتمعيّة ذات العلاقة.

العلاقة بين مفردات هدف (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) وأهداف التنمية المستدامة الأخرى

يعتمدُ تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (موضوع بحثنا)، قبل كلّ شيء على متانة العلاقة بين السلام والعدالة والمؤسسات القوية؛ لذلك عدتُ هدفاً واحداً.

والسلام والعدالة من المفردات الإنسانيّة الإيجابيّة الطيّبة التي تبعث الاطمئنان والسكينة لدى قائلها أو المستمع لها. أمّا من الناحية العمليّة فإنَّ تحقيق مضامينهما يؤدّي إلى رفاه المجتمع وديمومة تنميته عن طريق ظهور المؤسسات القويّة.

ولإشاعة السلام والعدالة بين الناس في المجتمعات لا بدّ من تحقيق الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، إذ يعتمد تحقيق مفردات هذا الهدف على التضافر بين عدد غير قليل من أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ومن هذه الأهداف ذات العلاقة نذكر ما يأتي:

رقم الهدف	مضمون الهدف
1	القضاء على الفقر
2	القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي
3	تحقيق الصحة الجيدة والرفاه
4	توفير التعليم الجيد
8	تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق العمالة المنتجة
9	تحفيز التصنيع وإقامة البنى التحتية
10	الحدّ من أوجه عدم المساواة داخل البلدان
11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع

ولتوضيح ذلك نسوق الأمثلة الآتية:

1 - تؤدّي العناية بالصحة الجيدة العامة لأفراد المجتمع وتوفير العيش الكريم لهم، تؤدّي أثراً بالغاً في توفير القدرة الجسدية والنفسية لبناء المجتمع ويؤدّي إلى إمكانية التهيؤ لتحقيق الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة وإعمام الرفاه والخير والأمان على وجه المعمورة.

2 - إنّ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي للجميع والعناية بالقطاع الزراعي يؤدّي - من دون شك - إلى الإقلال من الجريمة والرشوة والتزوير وغيرها من المخالفات المجتمعية والقانونية الأخرى التي قد يؤلّف الفقر دافعاً إلى الخروج عن القانون.

3 - إنّ العناية بالقطاع الزراعي - عن طريق وجود المؤسسات القويّة - يؤدّي أثراً حاسماً في منع النزاعات القبليّة، ويمنع الهجرة بسبب ضنك المعيشة، ومن ثمّ العمل على بناء السلام.

ويُشيرُ تقريرُ الأمم المتّحدة الصادر في عام 1998 إلى أنّه: سيأتي اليوم الذي يُقاس فيه تقدّم الشعوب ليس بالقوّة العسكريّة والاقتصاديّة، ولا فخامة العواصم وعمائرها الشامخة، ولكن بسلامة وصحة وتعليم رعاياها، وبالفرص المتاحة لهم للعمل والكسب العادل، وبقابليتهم على المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، وباحترام حقوقهم وحياتهم السياسيّة، وباستعدادهم لرعاية العاجزين والضعفاء والأطفال القاصرين؛ لأننا نعيش في كوكب محدود الموارد، وعلينا أن نعرف كيف نعيش تحت السقف البيئي الذي يضمن الموارد ويحدّها.

مقاصد هذا الهدف⁽¹⁾

- للهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة مقاصد عديدة تنشأ من تحقيقه هي:
- 1 - الحدّ بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتّصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.
 - 2 - إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضدّ الأطفال وتعذيبهم.
 - 3 - تعزيز سيادة القانون على المستويين: الداخلي (الوطني) والخارجي (الدولي) وضمن تكافؤ فرص العدالة لدى الجميع.
 - 4 - الحدّ بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأموال المسروقة وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظّمة بحلول عام 2030.
 - 5 - الحدّ - بدرجة كبيرة - من الفساد والرشوة بجميع أشكالها.
 - 6 - إنشاء مؤسسات فعّالة وشفّافة وخاضعة إلى المساءلة على جميع المستويات.
 - 7 - ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وعلى جميع المستويات.
 - 8 - توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.
 - 9 - توفير هوية قانونية للجميع بما في ذلك تسجيل المواليد بحلول عام 2030.
 - 10 - كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدوليّة.
 - 11 - تعزيز المؤسسات الوطنيّة ذات الصلة بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولاسيّما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.
 - 12 - تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ولكل هذه المقاصد مؤشرات عن آليات تنفيذها بصورة تفصيلية.

(1): مكتب الأمم المتّحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا / القاهرة.

الأمم المتحدة والإمام علي (عليه السلام)

قبل الحديث عن موضوع التنمية المستدامة في فكر الإمام علي (عليه السلام)، لا بد من الإشارة إلى العلاقة الإنسانية الوطيدة بين منظمة الأمم المتحدة والإمام علي (عليه السلام)، علماً أنّ الحديث عن الإمام (عليه السلام) والإشادة بأفكاره الإنسانية والمعرفية محل اتفاق بين العلماء والمفكرين في مختلف البلدان والأزمان وباختلاف المذاهب والأديان.

وقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان قراراً بعد رسالة أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) في عهده لمالك الأشتر النخعي عندما وّلاه مصر وثيقة دولية، وأحد مصادر التشريع الدولي، وذلك بعد أن قرأ تلك الرسالة المسماة بالعهد لمالك الأشتر (وهي مترجمة). وقال السيد عنان: «قول علي بن أبي طالب: «يا مالك إنّ الناس إمّا أحرّ لك في الدين وإمّا نظير لك في الخلق»، هذه العبارة يجب أن تعلق على كلّ المنظمات وهي عبارة يجب أن تنشدها البشرية».

وأصدرت الأمم المتحدة في عام 2002 تقريراً باللغة الإنكليزية يقع في مائة وستين صفحة أعدّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بحقوق الإنسان وتحسين البيئة والمعيشة والتعليم، إذ تمّ فيه اتخاذ الإمام علي (عليه السلام) - من طرف المجتمع الدولي - شخصية متميزة ومثلاً أعلى في إشاعة العدالة والرأي الآخر واحترام حقوق الناس جميعاً: مسلمين أو غير مسلمين، وتطوير المعرفة والعلوم وتأسيس الدولة على أسس التسامح والخير والتعددية وعدم خنق الحريات العامة. وكانت غالبية دول العالم قد صوتت على كون عهد علي بن أبي طالب لمالك الأشتر أحد مصادر التشريع للقانون الدولي. وفي ذلك العهد وصايا لكلّ حاكم عن تنشئة الدول ودعم الحكم، وأن الأمم المتحدة - وبصفة عاجلة - تنادي أمة العرب أن يقرؤوها ويطلعوا عليها للالتزام بآدابها وعدتها أنموذجاً لهم.

وقد بينت الأمم المتحدة في تقريرها المذكور أنّ الإمام علياً (عليه السلام) هو رائد العدالة الإنسانية والاجتماعية وتمت تسميته بـ «حكيم الشرق» من دون منازع، واتخذته رمزاً لهذه العدالة.

وتضمّن التقرير مقتطفات من وصايا أمير المؤمنين (عليه السلام) الموجودة في «نهج البلاغة» التي يوصي بها عمّاله وقادة جنده، إذ يُشير التقرير إلى أن هذه الوصايا الرائعة تُعدّ مفخرة لشعر العدالة وتطوير المعرفة واحترام حقوق الإنسان.

التنمية المستدامة في فكر الإمام علي (عليه السلام)

هناك علاقة وطيدة بين تقرير الأمم المتحدة الصادر في عام 2002 والخاص بعدد الإمام علي (عليه السلام) رائداً للعدالة الإنسانيّة والاجتماعيّة وبين مفهوم التنمية المستدامة الذي عبّر عنه قرار الأمم المتحدة الخاص بتنفيذ أهدافها وتحقيق غاياتها، وهو موضوع دراستنا لهذا الكتاب، والذي صدر بعد أكثر من عشر سنوات من صدور قرار الأمم المتحدة آنف الذكر (2015م).

ومن ناحية أخرى، هناك علاقة وطيدة أيضاً بين عدد كبير من أهداف التنمية المستدامة وفكر الإمام علي (عليه السلام) في نظريته إلى ديمومة التنمية على كوكب الأرض. وسيكون حديثنا في هذا المبحث محدداً بمضامين الهدف السادس عشر وهي (السلام والعدالة والمؤسسات القوية):

أ - السلام في فكر الإمام علي (عليه السلام):

إنّ أروع ما نُقل عن الإمام علي (عليه السلام) هو ما جاء في عهده لمالك الأشتر النخعي، فقال له: «وَلَا تَدْفَعَنَّ صَلْحاً دَعَاكَ إِلَيْهِ عَدُوُّكَ وَلِلَّهِ فِيهِ رِضَى، فَإِنَّ فِي الصُّلْحِ دَعَةً لِحُجُودِكَ، وَرَاحَةً مِنْ هُمُومِكَ، وَأَمْنًا لِبِلَادِكَ، وَلَكِنَّ الحَذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ عَدُوِّكَ بَعْدَ صَلْحِهِ، فَإِنَّ العَدُوَّ رُبَّمَا قَارَبَ لِيَتَغَفَّلَ فَحُذِرْ بِالْحَزْمِ، وَاتَّهَمْ فِي ذَلِكَ حُسْنَ الظَّنِّ. وَإِنْ عَقَدْتَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَدُوِّكَ عَقْدَةً، أَوْ أَلْبَسْتَهُ مِنْكَ ذِمَّةً، فَحُطِّ عَهْدَكَ بِالْوَفَاءِ، وَارْزَعْ ذِمَّتَكَ بِالْأَمَانَةِ...»⁽¹⁾.

وأشار أحد الباحثين إلى أنّ السياسة السلميّة التي اعتمدها الإمام علي (عليه السلام) في حكومته ارتكزت على مبادئ ثلاثة هي⁽²⁾:

(1) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج 17، ص 106.

(2) كاشف الغطاء، الدكتور الشيخ عباس: السياسة العلوية السلمية (دراسة تحليلية).

1 - تقديم النصح.

2 - التحاور.

3 - المصالحة.

وكما هو معروف فإن الإمام علياً (عليه السلام) استمد حكمه وأقواله من القرآن الكريم ومن أفكار الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وآدابه وذلك بخصوص السلم واللاعنف، فقد جاء في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾⁽²⁾.

ب - العدالة في فكر الإمام علي (عليه السلام):

وفي ضوء تقرير الأمم المتحدة لعام 2002 عن الإمام علي (عليه السلام)، بعده رائداً للعدالة الإنسانية والاجتماعية وتسميته بـ «حكيم الشرق» من دون منازع، فقد أصدرت الأمم المتحدة ذلك التقرير الذي أعدّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بحقوق الإنسان وتحسين البيئة والمعيشة والتعليم.

ومن معطيات هذا التقرير اتخاذ الإمام علي (عليه السلام)، من طرف المجتمع الدولي، شخصية متميزة ومثلاً أعلى في إشاعة العدالة، والرأي الآخر، واحترام حقوق الناس جميعاً بغض النظر عن الدين أو العرق، وفي تأسيس الدولة على أساس التسامح والتعددية وعدم خنق الحريات العامة.

وبخصوص شروط الحاكم العادل مثلاً، قال الإمام (عليه السلام): «ثُمَّ اخْتَرِ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورَ وَلَا تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ وَلَا يَتِمَادَى فِي الزَّلَّةِ وَلَا يَحْضُرُ مِنَ الْفِيءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ وَلَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فِهِمْ دُونَ أَفْصَاهُ وَأَوْفَقَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ وَأَخَذَهُمْ بِالْحَجَجِ وَأَقْلَهُمْ تَبْرُماً بِمَرَاجِعَةِ الْخُصْمِ وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكْشِفِ الْأُمُورِ وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْحُكْمِ مِمَّنْ لَا يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ وَلَا يَسْتَوِيلُهُ إِعْرَاءٌ وَأُولَئِكَ قَلِيلٌ ثُمَّ أَكْثَرُ تَعَاهُدِ قَضَائِهِ وَافْسَخَ لَهُ فِي الْبَدْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى

(1) سورة البقرة: الآية 208.

(2) سورة الأنفال: الآية 61.

النَّاسِ وَأَعْطَاهُ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ اغْتِيَالَ الرَّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ فَانظُرْ فِي ذَلِكَ نَظْرًا بَلِيغًا...»⁽¹⁾.

إنَّ توافر العدالة سيؤدِّي إلى توفير الفرص لتحقيق عمليات الإصلاح المختلفة في المجتمع. وبهذا الخصوص دعا الإمام علي (عليه السلام) إلى التعايش بين أبناء الديانات الأخرى والمجتمعات المختلفة، الأمر الذي يؤدِّي إلى شيوع الأمن والطمأنينة بين أوساط المجتمع، ومن ثمَّ إلى تحقيق عدد كبير من أهداف التنمية المستدامة.

ج - المؤسسات القوية في فكر الإمام علي (عليه السلام):

وبالعودة إلى عهد الإمام علي (عليه السلام) لملك الأشتر نرى كيف أنه (عليه السلام) يلخص مقومات الدولة وسياسة الحكومة ومراعاة حقوق الشعب من الحاكم، وكيف أن رسائله في العهد المذكور تتحدث عن الرأي في الحاكم والحكومة وعن مناهج الاقتصاد والاجتماع والسياسة والإدارة.

وإذا ما تحقق السلام والعدالة عن طريق الحكومات والمؤسسات القوية فإنَّ ذلك سيؤدِّي إلى تحقيق عموم أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

وتمتاز المؤسسات القويَّة بمتانة الفكر الإداري وتماسكه، استناداً إلى قواعد منطقيَّة رصينة، وهو ما امتاز به الفكر الإداري عند الإمام (عليه السلام) على أنَّه فكر إنساني، أي أن الذي يتحرك في أفق الإدارة هو الإنسان وليس الآلة. وتمتاز نظرتَه (عليه السلام) إلى المؤسسة الإداريَّة على أنَّها مجتمع مصغرّ تتضامن فيه جميع المقومات الاجتماعية. وإنَّ المؤسسة الإداريَّة هي جهاز منظم له أهداف سامية ويعمل على تحقيق أهداف كبيرة في حياة الناس⁽²⁾.

أمَّا إذا كانتِ المؤسسات ضعيفة، فإنَّ ذلك قد يؤدِّي إلى ضعف احتمالات نجاح أهداف التنمية المستدامة؛ لذلك فإنَّ هذه الأهداف تدعو إلى وجود مؤسسات فعَّالة وشفَّافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وينطبق ذلك على كافَّة المجالات على المستوى المحلي والعالمي، والقطاعين العامِّ والخاصِّ، وعلى الشركات الخاصَّة والمؤسسات الحكوميَّة.

(1) محمد عبده: نهج البلاغة، تحقيق فاتن محمد خليل، ص (465-466).

(2) القزويني، محسن باقر: خصائص الإدارة عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ص 37.

وقد تكون المؤسّسات حكوميّة، أو غير حكومية إلاّ أنها تابعة أيضاً إلى سياسة الحكومة، وتُعرف في هذه الحالة بالحكومة Governance. والحكومة مصطلح يُطلق على تدعيم مراقبة نشاط المؤسّسة ومتابعة مستوى أداء القائمين عليها. وقد وضع هذا المصطلح على سياق العولمة والحوسبة. وتتعلق الحكومة بالقرارات التي تحدّد التوقّعات أو منح السلطة أو التحقق من الأداء. وهي تتألف إمّا من عملية منفصلة أو من جزء محدّد من عمليات الإدارة أو القيادة. والحكومة تعني إدارة متسقة وسياسات متماسكة في التوجيه والعمليات واتخاذ القرارات. أمّا التمييز بين الحكومة والحكومة، فإنّ الحكومة هي ما تقوم به الحكومة من أنشطة في ضمن مسمّيات وعنوانات مختلفة⁽¹⁾.

وإضافة إلى ما أشير من مقاصد للهدف السادس عشر في هذا الفصل، فإنّ خلاصة ما يُمكن قوله هنا هو أن المؤسّسات القويّة تسهم في تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يأتي:

- 1 - إشاعة السلام في أوساط المجتمعات.
- 2 - تحقيق العدالة بين الناس بشكل عام، وفي كلّ مفاصل الحياة.
- 3 - توفير إمكانية اللجوء إلى القضاء، والعمل على بناء المؤسّسات الفعّالة الخاضعة للمساءلة.
- 4 - محاربة الفساد الإداري والمالي.
- 5 - السعي لتحقيق مصالح الناس وعدم التفريط بحقوقهم.
- 6 - العناية بتحسين البيئة لتحقيق الاستقرار السكاني والقضاء على موضوع الهجرة والعمل على توفير الاستقرار المعيشي.
- 7 - القضاء على الفقر.
- 8 - العناية بالصحة العامّة للفرد والمجتمع.

(1) عشاوي، محمد عادل: المعجم العسكري.

المصادر والمراجع

- 1 - «القرآن الكريم».
- 2 - ابن أبي الحديد: «شرح نهج البلاغة». تحقيق محمد أبيي الفضل إبراهيم. بيروت، الدار اللبنانية للنشر، الطبعة الأولى (2009).
- 3 - ابن أبي الحديد: «نهج البلاغة». شرح الشيخ محمد عبده، تحقيق فاتن محمد خليل، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).
- 4 - الأمم المتحدة - أهداف التنمية المستدامة - جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، كانون الثاني (يناير) / 2016.
- 5 - شبكة اسلام ويب Islam web.net: «لفظ السلام في القرآن الكريم».
- 6 - عبد الباقي، محمد فؤاد: «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم». القاهرة، دار الحديث، (1998).
- 7 - عشاوي، محمد عادل: «المعجم العسكري». منشورات مكتبة لبنان، (2011).
- 8 - القزويني، محسن باقر محمد صالح: «خصائص الإدارة عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)». مجلة أهل البيت (عليهم السلام) العدد (1)، (2005).
- 9 - كاشف الغطاء، الشيخ الدكتور عباس: «السياسة العلوية السلمية دراسة تحليلية»، النجف الاشرف (2015)، بحث تقدم به للمؤتمر الدولي لسيرة الإمام علي (عليه السلام).
- 10 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا / القاهرة.
- 11 - ويكيبيديا/ الموسوعة الحرة: «سلام».
- 12 - ويكيبيديا/ الموسوعة الحرة: «العدالة».

الأسس العامة لأبعاد التنمية المستدامة في فكر الإمام علي (عليه السلام)

الأستاذ الدكتور مجيد حميد شهاب

جامعة الكوفة/ قسم الجغرافية

المقدمة

يمثل فكر الإمام علي (عليه السلام) بغناه وتنوعه وعمقه مرجعية أساسية من مرجعيات التراث والفكر العربي الإسلامي، فهذا الفكر فضلاً عن أنه لا يمكن الاستغناء عن مضامينه في إضاءة وكشف الأبعاد التشريعية والعقائدية، وفهم الأبعاد العميقة للقرآن الكريم برؤية تأويلية تلامس منطقته الداخلي، فإنه في الوقت نفسه كان فكراً لا يعكس انشغالات وأسئلة وهموم عصره فقط، بل إنه قد تجاوز محددات شروطه التاريخية ليصبح فكراً قابلاً للتوظيف والاستثمار والاستفادة من معطياته في كل العصور والأزمنة، وبذلك اتسم فكر الإمام علي (عليه السلام) بالجدة والأصالة من جهة، وقابليته على أن يكون معاصراً لنا عن طريق إعادة قراءته وهضم أبعاده في ضوء الإشكاليات المعرفية التي يواجهها الخطاب والفكر الإسلامي المعاصر من جهة أخرى.

وعلى أساس مثل هذا التصور فإن ما نسعى إليه - وفي حدود هذه الورقة - هو محاولة إعادة استلهام فكر الإمام علي (عليه السلام) ومحاولة توظيف «استشرافاته» العميقة والعمل على الاستفادة من معطياته على مستوى ربطه بتوجهات مشاريع معاصرة أثبتنا أنه لا غنى عنها في حل كثير من الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية التي يواجهها واقعنا الإسلامي المعاصر، ألا وهي مشاريع التنمية المستدامة، وذلك بالعمل على تحديد أهم الركائز الأساسية التي تبنى عليها هذه المشاريع، ومحاولة إعادة إنتاج معرفة تراثية إسلامية

بها عن طريق استشراف واستلهام أهم الرؤى الأساسية التي يفصح عنها فكر الإمام علي (عليه السلام) على هذا المستوى، هذا الأمر يعني أننا سنحاول ومن خلال منظور تحليلي الاستناد إلى فكر الإمام علي (عليه السلام) وجعله مرجعية فاعلة لتزويدنا بمرتكزات نظرية عامة تسهم في إثراء الوعي الإسلامي بأهمية مشاريع التنمية المستدامة على مستوى واقعنا الإسلامي المعاصر، وتفتح في الوقت نفسه نافذة جديدة لإعادة قراءة فكر الإمام علي (عليه السلام) على مستوى متغيرات الواقع المعاصر وإشكالياته بنظرة تجعل من هذا الفكر رافداً أساسياً في الجمع بين التراث والمعاصرة على مستوى الرؤية والمنهج.

أولاً: القراءة المعاصرة لفكر الإمام علي (عليه السلام): المحددات والأسس

أصبحت العناية بوضع خطط وسياسات للتنمية المستدامة، من الأولويات الملحة التي يجب ان تتبناها وترعاها الدول الطامحة إلى تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لشعوبها، ولا سيما تلك الدول التي تعاني أزمات بنيوية على مثل هذه المستويات، والتي اذا لم يتم إصلاحها فإنها تهدد بنية نظام الدولة والمجتمع فيها، مثل دول العالم الثالث التي ننتمي إليها، والتي أصبحت مطالبة أكثر من غيرها بالإسراع بتبني مشاريع إصلاحية وتنموية شاملة تطل كل المجالات والقطاعات المختلفة الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتعليمية... الخ، وإن المدخل الحقيقي الذي يعطي لمثل هذه المشاريع الإصلاحية مشروعيتها ومصداقيتها على مستوى الرؤية والتطبيق، هو باستنادها على رؤية وسياسة مخطط لها للتنمية المستدامة تتبناها الدولة، لأن تفعيل مخرجات التنمية المستدامة مرتبطة بطبيعة القرار السياسي الذي يجعل من مشاريع التنمية المستدامة جزءاً أساسياً من السياسة العامة للدولة.

إن طبيعة الاستراتيجيات والخطط والنظريات الخاصة بمشاريع التنمية المستدامة، والتي تم تبنيها في محاولة النهوض بواقعنا العربي المعاصر، قد جاء أغلبها على خلفية التأثير بما حققته تجارب الدول الغربية وقسم من الدول الآسيوية - ماليزيا، سنغافورة مثلاً - في مثل هذا المضمار، ولذلك نجد أن قسماً من الدول العربية - خصوصاً الخليجية منها - وهي بصدد الانخراط في مشاريع التحديث والتنمية، قد حاولت الاستفادة مما أفرزته تلك

التجارب من نجاحات، فحاولت محاكاتها على هذا الصعيد إيماناً منها بأن التطور على مستوى التنمية المستدامة مدخله الأساسي هو الاقتداء بـ «نماذج» أثبتت فاعليتها وكفاءتها على مستوى الأداء والإنجاز، ومن ثم فإن الانخراط بمثل هذا التوجه سيكون هو الطريق الصحيح لتجسير الفجوة بيننا وبين الغرب المتقدم علينا من جهة، وهو الذي سيعزز في الوقت نفسه من قدراتنا وإمكانياتنا ويجعلنا فاعلين كدول في النظام العالمي من جهة أخرى.

إن طبيعة الانفتاح واستلهاج التجارب والعمل على التبادل والتعاون والتكامل البناء بما يخدم المصالح العليا لكل دولة، قد أصبحت من السمات الأساسية التي تميز منطق السياسات بين الدول المعاصرة، وإن دول العالم أجمع مطالبة اليوم وبفعل سرعة التحولات والتهديدات الأمنية، والبيئية، والغذائية، والطبيعية.. أن تتفق على رؤى مشتركة لمواجهة مثل هذه التحديات والتهديدات بروح تنزع نحو المشاركة البناء بعيدة عن منطق الصراع والتغالب والتنافس المحموم، ولذلك أصبحت فكرة المناداة بخطط وسياسات تخدم بناء التنمية المستدامة ليست فكرة مقتصرة على دول بعينها، بل أصبحت مطلباً عالمياً، لأن طبيعة التهديد البيئي، والمناخي، والتهديد الغذائي، والأمني، والسكاني.. أصبحت آثاره وانعكاساته واضحة ليس على مستوى الدول النامية والفقيرة فقط، بل وصل إلى دائرة ما يعرف بالدول المتطورة أو المتقدمة.

وعلى هذا الأساس، ولأهمية أبعاد مشاريع التنمية المستدامة في بناء وتطوير واقعنا العربي المعاصر، فإننا سنحاول - في مثل هذه الورقة البحثية - ليس استعراض أهم النظريات والخطط والرؤى في مثل هذا المجال، ولا التوقف عند تحليل «تجارب» الدول التي طبقت مثل هذه المشاريع، بل معالجة أبعاد مثل هذا الموضوع الحيوي والمهم في ضمن منظور آخر تماماً يتعلق بارتباط فكرة واستراتيجيات التنمية المستدامة بما يمكن أن يقدمه لنا تراثنا العربي الإسلامي على هذا المستوى، ولذلك فإن طبيعة المعالجة ستمحور حول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تمثل إشكالية أبعاد هذه المقاربة، وهي: هل يمكن لنا «تأصيل» أبعاد ومضامين مشاريع التنمية المستدامة بحيث يمكن لنا أن نجد لها معادلاً موضوعياً في منظومة تراثنا الفكري العربي والإسلامي؟ وإذا كان مثل هذا «التأصيل» ممكناً، فما هي انعكاساته على توجهات واستراتيجيات خطط التنمية المستدامة بالمنظور المعاصر لها؟

لماذا اللجوء إلى التراث العربي الإسلامي من أجل توظيف أسس ومنطلقات فكرية قد تساعدنا في تدعيم توجهاتنا نحو بناء التنمية المستدامة؟ في حين أن «نماذج» وتطبيقات مثل هذه التنمية ماثلة أمامنا ويمكن تبنيها بما يخدم واقعنا العربي والإسلامي؟ هل هنالك فعلاً «نماذج» فكرية في تراثنا العربي والإسلامي تمكّن، إذا ما تمت قراءتها بمنظور معاصر، من التوصل إلى توليد أطروحات تخدم مشاريعنا في التنمية المستدامة؟ أم أن محاولة الرجوع للتراث العربي والإسلامي وجعله «المرجعية» في بناء توجهات التنمية المستدامة المعاصرة لا يفرز لنا بالتالي إلا توجهاتٍ تخدم إحياء وبعث هذا التراث والاحتفاء به لا غير؟

ومن أجل أن تتضح أكثر أبعاد ومضامين إشكالية هذه الورقة البحثية من ناحية المعالجة والتحليل سنحاول التوقف عند محطة أساسية وبارزة في تراثنا العربي والإسلامي وهي ما يحمله فكر الإمام علي (عليه السلام) من إرهاصات واستشرافات وتنبؤات مستقبلية عميقة. وهذا البعد بالمناسبة أشار إليه الإمام علي بنفسه حينما قال «لو تعلمون ما أعلم مما طوي عنكم غيبة إذا لخرجتم إلى الصعدات تبكون على أعمالكم»⁽¹⁾ وفي مورد آخر يقول: «بل اندمجت على مكنون علماً لو بحث به لاضطربتم اضطراب الأرشية في الطوى البعيدة»⁽²⁾.

ومثل هذه الاستشرافات نحاول ربطها بكثير من القضايا الأساسية التي اشتغلت عليها مشاريع التنمية المستدامة المعاصرة، ذلك أن الرؤية الفكرية عند الإمام علي (عليه السلام)، والتي من خلالها تمت معالجة كثير من المسائل العقائدية والتشريعية والسياسية والاجتماعية، هي رؤية - باعتراف أغلب الباحثين والدارسين المعاصرين للتراث الفكري للإمام علي (عليه السلام) الذين توقفوا عند دراسة أبعاد ومحددات هذا الفكر بطريقة موضوعية ونزيهة - متقدمة على محددات زمانه وسياقته الفكرية والسياسية والاجتماعية، ولذلك تكمن أهمية ما يحمله فكر الإمام علي (عليه السلام) من القدرة على استثمار مضامينه وتوظيفها من جديد بطريقة تخدم توجهاتنا المعاصرة، في محاولة حل كثير من

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، دمشق، سوريا، 1959، ج7، ص277.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص213.

قضاياانا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا سيَّما تلك المتعلقة بأبعاد وموجهات التنمية المستدامة، سواء من ناحية الأسس النظرية أم التطبيقية.

لكن أبعاد مثل هذا التوظيف لفكر الإمام علي (عليه السلام) يجب أن يكون واعياً ومبنياً على رؤية منهجية تحاول الفصل ما بين الجانب التاريخي لفكر الإمام علي (عليه السلام)، أي ذلك الجانب المتعلق بطرحه للمسائل والإشكاليات التي جاءت استجابة لأسئلة وقضايا ومشاكل عصره، وبين ذلك البعد الاستشراقي «المستقبلي» في دائرة هذا الفكر نفسه والتي تتعلق بأطروحات ومقولات تعكس هموم الإنسان في كل زمان ومكان، فمثل هذه التفرقة - بتقديرنا - مهمة جداً حتى لا يحصل خلط وسوء فهم في منظور قراءة فكر الإمام علي (عليه السلام) بين ما هو عام في هذا الفكر وبين ما هو خاص، وبمعنى أكثر تحديداً بين ما هو مرحلي «ظرفي» جاء استجابة لمتطلبات أملته عليه قضايا وإشكاليات عصره السياسية والاجتماعية - آراؤه في الخلافة، موقفه في حربي الجمل وصفين، موقفه من الخوارج... الخ - وبين ما هو «كوني» في هذا الفكر وعابر من ناحية رؤاه ومضامينه للأزمة ويحمل القابلية والفاعلية لأن يعاد إنتاج مفاعيله واستثماره ليس كمشروع فكري متكامل منجز، بل كمنطلقات وأسس عامة يمكن التأسيس والبناء عليها بما يخدم وينسجم مع خطاب وتوجهات الفكر الإسلامي المعاصر في سعيه لمواجهة التحديات والأزمات التي يمر بها واقعنا العربي المعاصر.

إن محاولة استدعاء فكر الإمام علي (عليه السلام)، وبمثل هذه الكيفية، يعني في مضمونه ومغزاه أن تراثنا العربي والإسلامي حافل بالشخصيات والرؤى والتجارب الفكرية والتي من شأنها أن تشكل أرضية ونقطة انطلاق حقيقية في الشروع بتجديد واقعنا العربي والإسلامي على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنموية، وهذا الأمر بالتالي سيجعل من أي توجه إصلاحية - إذا ما أراد له دعائه الحفاظ على مرتكزات وأسس وثوابت الهوية العربية الإسلامية وأن لا يقعوا في «التغريب» - الجمع بين الأصالة والمعاصرة من جهة، ويجعل تأثرنا - على صعيد منظومات الأفكار والاتجاهات الفكرية ينسحب إلى الاقتداء بـ «نماذج» عربية إسلامية أكثر من التماهي والتأثر بمشاريع ورؤى وشخصيات غريبة من جهة أخرى.

هذا الأمر لا يعني - وحتى لا يحصل سوء فهم أو التباس في ما طرحه بصدد هذه القضية - أننا ندعو إلى القطيعة وعدم التعاطي مع ثقافة العصر والانفتاح على مكتسبات العلوم والمعارف الحديثة، بل إن ما نهدف إليه - خصوصاً ما يتعلق بمسألة الاستفادة من معطيات ما قدمه الإمام علي (عليه السلام) من أفكار يمكن توظيفها في مشاريع التنمية المستدامة - هو محاولة التفرقة بين نمطين على مستوى التأثير بالأفكار والنظريات، نمط «إيجابي» تشكل بناء منظومة معارفه المعاصرة على أساس «استلهام» المحطات المضيئة في تراثنا العربي والإسلامي فيحاول الامتداد معها وإغنائها وتطويرها بما يخدم حاجات ومتطلبات حاضرنا ومستقبلنا. ونمط آخر من التأثير «سليبي» يقفز على طبيعة التمايزات والاختلافات فيحاول «التماهي على مستوى الرؤية والمنهج مع أفكار أو نظريات «غريبة» حديثة قد لا تعكس بالضرورة ولا تعبر عن متطلبات واقعنا العربي والإسلامي، ومن ثمَّ فإن ما نريد التأكيد عليه - خصوصاً ما له علاقة بموضوعنا - أنه كما يجب علينا أن نتعلم من تجارب الدول المعاصرة في بناء تنميتها المستدامة على مستوى الأسس والمنطلقات والتوجهات، فيجب علينا كذلك استلهام الدروس والعبر من تراثنا العربي والإسلامي، وأن استدعائنا لفكر الإمام علي (عليه السلام) ومعرفة ما سبقه لنا على هذا المستوى يكون في النهاية في ضمن محددات مثل هذا التوجه.

إن من الخصائص البارزة في فكر الإمام علي (عليه السلام) والتي أعطت لمثل هذا الفكر ديمومته وغناه واستمراريته عبر التاريخ - لا سيَّما على مستوى تشخيصه ومعالجته لقضايا الإنسان والمجتمع - أنه فكر واقعي جدلي شامل يتحرك عبر عدة إنساق ومستويات متباينة، عقائدية، تشريعية، أخلاقية، ما وراثية غيبية... لكن في النهائية، وعلى مستوى الرؤية والمنهج، ينطلق هذا الفكر من أسس ومبادئ فلسفية عميقة لا تفصل على مستوى المضمون بين مفهوم السلوك والعمل والعبادة، ولا تفصل بين المسؤوليات الفردية والجماعية، ولا تفصل كذلك بين المنظور العقائدي والمنظور القيمي الأخلاقي في مسألة وعينا بالنهوض بمثل هذه المسؤوليات وطبيعة الأطوار المناطة بنا في سلم التراتبية الاجتماعية، والعمل بالتالي بمقتضى ما تتطلبه محددات كل دور نقوم به بما يخدم تحقيق المصلحة العامة، إضافة إلى أنه بداخل أبعاد هذه الفلسفة يجري التأكيد على فاعلية العمل والإنجاز والأداء، وعلى

الوعي بمسؤوليات واستحقاقات أزمته الحاضر والمستقبل، وكذلك حفظ وحدة الجماعة، ونبذ العنف والكرهية، وإشاعة ثقافة التسامح، والعمل بمقتضى معايير وقيم نابعة من حقيقة المنهج القرآني.. كل هذه المبادئ وغيرها هي التي حددت الجهات والأطر الأساسية في معالجة قضايا الإنسان والمجتمع في فكر الإمام علي (عليه السلام).

ثانياً: المرتكزات العامة لمبادئ أسس التنمية المستدامة في فكر الإمام علي

وعن طريق هذا المنظور - وبما له علاقة بموضوعنا تحديداً - يمكن القول إن أهم تلك الأسس والمنطلقات العامة التي يمكن لنا استنباطها أو استشراق معطياتها على ضوء المبادئ العامة لفكر الإمام علي (عليه السلام)، والتي عن طريق إعادة توحيدها واستثمارها من جديد ستدعم أبعاد وموجهات وخطط التنمية المستدامة في واقعنا العربي والإسلامي المعاصر، هي:

أولاً: إن أحد التعاريف التي تطلق عادة على مفهوم التنمية المستدامة كونها تلك الخطط المعدة للتخفيف من أعباء وأثر الفقر عن طريق تأمين فرص متساوية للجميع، أي بمعنى آخر، إن التنمية المستدامة الناجحة على مستوى التطبيق هي التي تصل إلى الوفاء بالحاجات الأساسية للإنسان، وهذه الأهداف بطبيعتها لا تتحقق على مستوى تنفيذها إلا على أساس إرادة سياسية تنهض بها، أي حكومة رشيدة تؤمن بقيم العدل والإنصاف وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للطبقات المحرومة، وإن خصائص أبعاد الحكم الرشيد كانت من الأمور الأساسية التي شخصها الإمام علي (عليه السلام) وبرؤية ثاقبة، فزى أنه في عهده لمالك الأشتر حين واه مصر يوصيه بما يأتي: «ثُمَّ اعْلَمْ يَا مَالِكُ، أَنِّي قَدْ وَجَّهْتُكَ إِلَى بِلَادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دَوْلٌ قَبْلَكَ، مِنْ عَدْلِ وَجُورٍ، وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فِيهِ مِنْ أُمُورِ الْوُلَاةِ قَبْلَكَ، وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ؛ وَإِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجْرِي اللَّهُ لَهُمْ عَلَى السُّنَنِ عِبَادِهِ يَكُنْ أَحَبَّ الذَّخَائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةٌ الْعَمَلِ الصَّالِحِ؛ فَاْمَلِكْ هَوَاكَ، وَشُحَّ بِنَفْسِكَ عَمَّا لَا يَجِلُّ لَكَ، فَإِنَّ الشُّحَّ بِالنَّفْسِ الْإِنْصَافُ مِنْهَا فَيَمَا أَحَبَّبْتَ وَكَرِهْتَ وَأَشْعَرْتَ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ، وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ، وَاللُّطْفَ بِهِمْ، وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبْعًا ضَارِبًا تَعْتَبِمُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَحْ لَكَ فِي الدِّينِ، أَوْ نَظِيرٌ لَكَ فِي

الْخَلْقِ، يَفْرُطُ مِنْهُمْ الزَّلَلَ وَتَعْرِضُ لَهُمُ الْعِلَلَ، يُؤْتِي عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي الْعَمَدِ وَالْخَطَأِ، فَأَعْطَاهُمْ مِنْ عَفْوِكَ وَصَفْحِكَ مِثْلَ الَّذِي تُحِبُّ أَنْ يُعْطِيَكَ اللَّهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ، فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ، وَ وَالِي الْأَمْرِ عَلَيْكَ فَوْقَكَ، وَاللَّهُ فَوْقَ مَنْ وَلَائِكَ! وَقَدْ اسْتَكْفَاكَ أَمْرَهُمْ، وَابْتَلَاكَ بِهِمْ نَصِيفِ اللَّهِ وَأَنْصِيفِ النَّاسِ مِنْ نَفْسِكَ، وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ، وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوَى مِنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمُ، وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللَّهِ كَانَ اللَّهُ خَصَمَهُ دُونَ عِبَادِهِ وَمَنْ خَاصَمَهُ اللَّهُ أَدْحَصَ حُجَّتَهُ، وَكَانَ لِلَّهِ حَرْبًا حَتَّى يَنْزِعَ أَوْ يَتُوبَ. لَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى إِلَى تَغْيِيرِ نِعْمَةِ اللَّهِ وَتَعْجِيلِ نِقْمَتِهِ مِنْ إِقَامَةِ عَلَى ظُلْمٍ، فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِينَ، وَهُوَ لِلظَّالِمِينَ بِالْمَرْصَادِ. وَلَيْكُنْ أَحَبَّ الْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ، وَأَعَمُّهَا فِي الْعَدْلِ، وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ، فَإِنَّ سُخْطَ الْعَامَّةِ يُجْحِفُ بَرِّضَى الْخَاصَّةِ وَإِنْ سُخْطَ الْخَاصَّةِ، وَلَا حَرِيصًا يُزَيِّنُ لَكَ الشَّرَّ بِالْجَوْرِ، فَإِنَّ الْبُخْلَ وَالْجُبْنَ وَالْحِرْصَ عَرَائِزُ شَتَّى يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ بِاللَّهِ. إِنْ شَرُّ وَرَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلْأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيْرًا، وَمَنْ شَرَّ كُهُمْ فِي الْأَثَامِ، فَلَا يَكُونَنَّ لَكَ بَطَانَةً فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الْأَثَمَةِ وَإِخْوَانُ الظَّلْمَةِ وَأَنْتَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الْخَلْفِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ آرَائِهِمْ وَنَفَادِهِمْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصَارِهِمْ. وَأَوْزَارِهِمْ وَأَثَامِهِمْ، مِمَّنْ لَمْ يُعَاوَنِ ظَالِمًا عَلَى ظُلْمِهِ، وَلَا اثْمًا عَلَى إِثْمِهِ، وَإِنَّ أَفْضَلَ قَرَّةِ عَيْنِ الْوَلَاةِ اسْتِقَامَةُ الْعَدْلِ فِي الْبِلَادِ، وَعَمَّا قَلِيلٍ تَنْكَشِفُ عَنْكَ أَغْطِيَةُ الْأُمُورِ، وَيُتَّصَفُ مِنْكَ لِلْمَظْلُومِ. ائْمَلِكْ حَمِيَّةَ أَنْفِكَ وَسُورَةَ حَدِّكَ»⁽¹⁾.

إن قراءة متفحصة للمضامين العامة التي يحملها هذا النص تشير إلى أنه يحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أي أنه - وبلغه الفكر السياسي الحديث - يحاول وضع القواعد التي تحدد وتؤطر طبيعة العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة، وأن روح هذا العقد مبنية على تحقيق مبدأ العدالة والإنصاف والتوزيع العادل في الحقوق والواجبات، وعلى هذا الأساس تصبح هنالك علاقة جدلية بين أهداف وغايات التنمية المستدامة وبين تحقيق مبدأ العدالة وتقليل الفوارق الاجتماعية وتساوي الفرص. هذا الأمر يعني بالتالي أن أي إرادة سياسية تحاول المضي في تبني مشاريع التنمية المستدامة يجب أن تكون رؤيتها نابعة من مبدأ أساسي توجه به آليات هذه التنمية، وهو تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية - الذي حاول التأكيد عليه الإمام علي

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج 17، ص 30.

(عليه السلام) في نصه السابق - فالتنمية المستدامة الناجحة هي القدرة على خلق قيم تعاونية جديدة مبنية على تحقيق وعي بتأمين الشروط والحاجات الإنسانية التي تكفل للفرد حياة كريمة آمنة.

ثانياً: إن من المراكز الأساسية في توجهات التنمية المستدامة في العصر الحديث، هو محاولة تأهيل الإنسان وتحويله إلى قوة إنتاجية عن طريق العمل. وهذا التأهيل يعني في أحد أبعاده هو محاولة نقل الإنسان من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية عن طريق تعزيز الثقة بقدراته ومؤهلاته، ومحاولة دفعه نحو الوعي بمسؤولياته تجاه نفسه وتجاه المجتمع، ليكون طاقة إيجابية منتجة وفاعلة في محيطه الاجتماعي.. وإذا ما رجعنا لفكر الإمام علي (عليه السلام) فنسجد أن هناك إضاءات عميقة بهذا الجانب فيقول الإمام علي (عليه السلام): «مَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»⁽¹⁾، وفي سياق آخر يقول: «فَاسْعَ فِي كَدْحِكَ، وَلَا تَكُنْ حَازِنًا لِغَيْرِكَ»⁽²⁾، وعن تقسيمه لنمط الأعمال ومضامينها يقول الإمام علي (عليه السلام): «شَتَانُ مَا بَيْنَ عَمَلَيْنِ: عَمَلٌ تَذْهَبُ لِدَنَّتِهِ وَتَبْقَى تَبِعَتُهُ، وَعَمَلٌ تَذْهَبُ مَوْوَنَتُهُ وَيَبْقَى أَجْرُهُ وَيَبْقَى اجْرُهُ»⁽³⁾. وعلى هذا الأساس يدعو الإمام علي (عليه السلام) إلى محاولة استثمار الفرص والابتعاد عن النزعة الاتكالية فيقول (عليه السلام): «الْفُرْصَةُ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ، فَانْتَهِزُوا فُرْصَ الْخَيْرِ» و«إِضَاعَةُ الْفُرْصَةِ غُصَّةٌ»⁽⁴⁾، وكذلك يقول في السياق نفسه أيضاً: «من أطاع التواني ضيع الحقوق»⁽⁵⁾.

وإذا كان العمل على بناء الذات الانانية وتعزيزها بالمهارات والخبرة والكفاءة المطلوبة من المهام الأساسية في مشاريع التنمية المعاصرة، فإن مثل هذا الجانب قد أولاه الإمام علي (عليه السلام) عناية كبيرة، بحيث نتلمس من خطبه وآثاره تأكيداً العالي على قيمة الإنسان واقتراح هذه القيمة عنده بالعلم والعزيمة ومعرفة الإنسان لحدود مسؤولياته، فيقول الإمام علي (عليه السلام) مصوراً مضامين هذه الأبعاد: «العالم من عرف قدره، الجاهل من جهل

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج18، ص134.

(2) المصدر نفسه، ج16، ص84.

(3) المصدر نفسه، ج18، ص310.

(4) المصدر نفسه، ج18، ص131.

(5) المصدر نفسه، ج19، ص70.

أمره» و«فإن الجاهل بقدر نفسه يكون بقدر غيره أجهل»⁽¹⁾، و«قَدْرُ الرَّجُلِ عَلَى قَدْرِ هِمَّتِهِ»⁽²⁾، وكذلك يقول في هذا السياق أيضاً: «قِيمَةُ كُلِّ أَمْرٍ مَا يُحْسِنُهُ»⁽³⁾.

ثالثاً: تخضع مشاريع التنمية المستدامة في العصر الحديث لخطط تنموية واستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، ومثل هذه الخطط تعتمد عادة في تفعيلها على أرض الواقع على ملاكات وكوادر متخصصة تناط بها مهمات محددة، ومن أبرز مظاهر هذه الملاكات هو الاستعانة بـ«مستشارين» من ذوي الخبرة والاختصاص والتجارب في إنجاز مشاريع التنمية المستدامة، وهؤلاء المستشارون الفنيون يكون لهم عادة الإسهام الأكبر في حسم كثير من الخيارات والرؤى التي تتناسب مع طبيعة الموارد والسياسات المعدة لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، وعن طريق هذه الرؤية العامة نجد أننا ومن خلال مراجعة نصوص وآثار الإمام علي (عليه السلام) تأكيده البالغ على الاستشارة والمشورة في أمور الحكم والإدارة العامة، وقضاء مصالح الناس، ومعيار الإمام علي الأساسي في تحقيق الاستشارة الناجحة هو أنها يجب أن تصدر من ذوي العلم والكفاءة أولاً، وأنها مبنية على الاستفادة من تراكم الخبرات والتجارب ثانياً، فيقول الإمام علي بهذا الصدد: «وَأَكْثَرُ مَدَارِسَةِ الْعُلَمَاءِ، وَمُنَاقَشَةِ الْحُكَمَاءِ، فِي تَثْبِيَتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرٌ بِلَادِكِ، وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ»⁽⁴⁾، وعلى هذا الأساس فإن الاستشارة البناءة في نهج الإمام علي (عليه السلام) تبقى بعداً أساسياً في الإدارة فيقول بهذا الصدد: «فَلَا تَكْفُؤُوا عَن مَقَالِ بَحْقٍ، أَوْ مَشُورَةِ بَعْدَلٍ، فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقَ أَنْ أَخْطِئَ، وَلَا آمَنُ ذَلِكَ مِنِّ فِعْلِي، إِلَّا أَنْ يَكْفِيَنِي اللَّهُ مِنْ نَفْسِي مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي، فَإِنَّمَا أَنَا وَأَنْتُمْ عَبِيدٌ مَمْلُوكُونَ لِرَبِّ لَا رَبَّ غَيْرُهُ، يَمْلِكُ مِنَّا مَا لَا نَمْلِكُ مِنْ أَنْفُسِنَا، وَأَخْرَجَنَا مِمَّا كُنَّا فِيهِ إِلَى مَا صَلَحْنَا عَلَيْهِ، فَأَبْدَلْنَا بَعْدَ الضَّلَالَةِ بِالْهُدَى، وَأَعْطَانَا الْبَصِيرَةَ بَعْدَ الْعَمَى»⁽⁵⁾.

رابعاً: تعدّ مسألة إصلاح الفرد لنفسه، وخدمة مجتمعه بالعمل الإيجابي التضامني والبناء من المسائل التي أخذت مساحة كبيرة من العناية والمعالجة في فكر الإمام علي (عليه

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج7، ص108.

(2) المصدر نفسه، ج18، ص175.

(3) المصدر نفسه، ج18، ص230.

(4) المصدر نفسه، ج17، ص47.

(5) المصدر نفسه، ج11، ص102.

(السلام)، وإذا ما تأملنا أبعاد وفلسفة مشاريع التنمية المستدامة- فإننا سنجد ان حجر الزاوية فيها هو محاولة القيام بعملية تغيير اجتماعي / اقتصادي أساسه السعي لبلورة «فلسفة عمل» جديدة تمكن الإنسان من جعله فاعلاً ومنتجاً في محيطه الاجتماعي والبيئي، ومن خلال عقد مقارنة ضمنية بين موجّهات ومحددات فلسفة العمل والتغيير التي تؤسس وتدعو لها مشاريع التنمية المستدامة، وبين ما يدعو إليه الإمام علي (عليه السلام) من قيم تضامنية تستنهض إرادة الفرد للعمل والتغيير ومواجهة التحديات سوف نجد ان هنالك قواسم مشتركة بين مسارين، فالإمام علي (عليه السلام) وفي معرض إجابته لرجل سألّه أن يعظه يقول: «لَا تَكُنْ مَمَّنْ يَرْجُو الْأَخْرَةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ، وَ يَرْجُو التَّوْبَةَ بِطُولِ الْأَمَلِ، يَقُولُ فِي الدُّنْيَا يَقُولُ الزَّاهِدِينَ، وَيَعْمَلُ فِيهَا بِعَمَلِ الرَّاعِيَيْنِ، إِنْ أُعْطِيَ مِنْهَا لَمْ يَشْبَعْ، وَإِنْ مُنِعَ مِنْهَا لَمْ يَقْنَعْ يَعْرِضُ عَنْ شُكْرِ مَا أُوتِيَ، وَيَبْتَغِي الزِّيَادَةَ فِيمَا بَقِيَ يَنْهَى وَلَا يَنْتَهِي، وَيَأْمُرُ بِمَا لَا يَأْتِي يُحِبُّ الصَّالِحِينَ وَلَا يَعْمَلُ عَمَلَهُمْ، وَيُبْغِضُ الْمُدْبِئِينَ وَهُوَ أَحَدُهُمْ يَكْرَهُ الْمَوْتَ لِكثْرَةِ ذُنُوبِهِ، وَيُقِيمُ عَلَى مَا يَكْرَهُ الْمَوْتَ مِنْ أَجْلِهِ، إِنْ سَقِمَ ظَلَّ نَادِمًا، وَإِنْ صَحَّ أَمِنَ لَاهِيًا يُعَجَبُ بِنَفْسِهِ إِذَا عُوْفِي، وَيَقْنَطُ إِذَا أُبْتُلِيَ وَإِنْ أَصَابَهُ بَلَاءٌ دَعَا مُضْطَرًّا، وَإِنْ نَالَ رَحَاءً أَعْرَضَ مُغْتَرًّا تَغْلِبُهُ نَفْسُهُ عَلَى مَا يَظُنُّ، وَلَا يَغْلِبُهَا عَلَى مَا يَسْتَيْقِنُ يَخَافُ عَلَى غَيْرِهِ بِأَذْنَى مِنْ ذَنْبِهِ، وَيَرْجُو لِنَفْسِهِ بِأَكْثَرٍ مِنْ عَمَلِهِ إِنْ اسْتَعْنَى بِطَرٍّ وَفُتِنَ، وَإِنْ افْتَقَرَ قَطِطَ وَوَهَنَ يُقْصِرُ إِذَا عَمِلَ، وَيَبَالِغُ إِذَا سَأَلَ إِنْ عَرَضَتْ لَهُ شَهْوَةٌ أَسْلَفَ الْمَعْصِيَةَ، وَسَوَفَ التَّوْبَةَ، وَإِنْ عَرَتْهُ مَحَنَةٌ انْفَرَجَ عَنْ شَرَايِطِ الْمَلَّةِ، يَصِفُ الْعِبْرَةَ وَلَا يَعْتَبِرُ، وَيَبَالِغُ فِي الْمَوْعِظَةِ وَلَا يَتَعَطَّفُ فَهُوَ بِالْقَوْلِ مُدْبِلٌ، وَمِنْ الْعَمَلِ مُقِلٌّ، يُنَافِسُ فِيمَا يَفْنَى، وَيُسَامِحُ فِيمَا يَبْقَى، يَرَى الْعُنْمَ مَغْرَمًا، وَالْعُرْمَ مَغْنَمًا يَخْشَى الْمَوْتَ، وَلَا يَبَادِرُ الْفَوْتَ يَسْتَعْظِمُ مِنْ مَعْصِيَةِ غَيْرِهِ مَا يَسْتَقْبَلُ أَكْثَرَ مِنْهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَيَسْتَكْثِرُ مِنْ طَاعَتِهِ مَا يَحْقِرُهُ مِنْ طَاعَةِ غَيْرِهِ، فَهُوَ عَلَى النَّاسِ طَاعِنٌ، وَلِنَفْسِهِ مُدَاهِنٌ اللَّغْوُ اللَّهْوُ مَعَ الْأَعْيَاءِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الذِّكْرِ مَعَ الْفُقَرَاءِ، يَحْكُمُ عَلَى غَيْرِهِ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَحْكُمُ عَلَيْهَا لِغَيْرِهِ يُرْشِدُ غَيْرَهُ وَيُعْوِي نَفْسَهُ، فَهُوَ يُطَاعُ وَيَعْصَى، وَيَسْتَوْفِي وَلَا يُوفِي، وَيَخْشَى الْخَلْقَ فِي غَيْرِ رَبِّهِ وَلَا يَخْشَى رَبَّهُ فِي خَلْقِهِ»⁽¹⁾.

إن ما يفصح به هذا النص من دلالات عميقة هو أنه يؤسس منهجاً لأبعاد فاعلية الإنسان ودوره في الحياة الاجتماعية، وهذه المنهجية مفتاحها الأساسي هي العبارة الأولى التي يقول

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج18، ص356.

فيها الإمام علي (عليه السلام): «لا تكن ممن يرجو الآخرة بغير عمل»، ومنها تتفرع باقي البناءات ونوع الاستجابات لما يواجه الإنسان من مصاعب وتحديات داخلية وخارجية، ولذلك فإن الإمام علي (عليه السلام) هنا يربط التغيير بالعمل وأخذ زمام المبادرة والفعل الخلاق، وهذا في مضمونه يعبر عن أحد أهم توجهات وأهداف التنمية المستدامة في عصرنا الحالي.

وتأسيساً على كل ما تقدم يمكن القول إن مسألة الوعي بقضايا وإشكاليات الإنسان والمجتمع هو وعي متأصل ومتجذر في تراثنا الإسلامي، ولذلك نجد - وعن طريق قسم من المسائل والقضايا التي توقفنا عندها في دائرة فكر الإمام علي (عليه السلام) سابقاً - أن مثل هذه القضايا تعبر في مضامينها عن المنطلقات الأساسية لبناء مشاريع التنمية المستدامة في عالمنا المعاصر، وهذا الأمر يجعل الانخراط بمثل هذه المشاريع وتفعيلها ليس لحاجات ملحة يتطلبها الإصلاح الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والبيئي... الخ، بل هي واجب وطني تفرضه توجهات تراثنا العربي والإسلامي التي أصلت لمثل هذه المسائل والقضايا، ودعت لمعالجتها على وفق منظور يحفظ قيمة الإنسان ومكانته وتمكينه من نفسه وجعله هو الغاية، وما مشاريع التنمية المستدامة إلا إحدى التوجهات التي تسعى لبلوغ هذا الهدف الذي يجد فيه الإنسان نفسه في عالم أصبح أكثر تحضراً وإنسانياً، وأكثر اطمئناناً وأماناً على تلبية حاجاته الأساسية حاضراً ومستقبلاً.

الخاتمة

إن شخصية الإمام علي (عليه السلام) بكل أبعادها وأدوارها، سواء كان إماماً أم خليفة، أم وصياً حمل وراثته خط النبوة.. سيبقى استثنائياً في تاريخنا العربي والإسلامي، وهذا الاستثناء هو الذي أعطاه صفة الخلود والاستمرارية عبر العصور والأزمنة كنهج ورؤية، ولذلك يمكن القول إن فكر الإمام علي (عليه السلام) وما حمله من رؤية ثابتة هو طبيعته فكر استشراقي لا تستنفذ أغراضه وأهدافه ودلالاته ومعانيه العميقة، وعلى هذا الأساس تعددت القراءات المعاصرة لهذا الفكر وتنوعت من حيث زاوية النظر والمعالجة، واتخذت تلك القراءات

والمقاربات أبعاداً ومستوياتٍ عديدةً، منها ما ركز في الجوانب التشريعية والعقائدية، ومنها ما كان يستلهم رؤى وأبعاداً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية.

ومن خلال هذا المنظور حاولنا - وفي حدود هذه الورقة البحثية - استدعاء فكر الإمام علي (عليه السلام) وقراءته من منظور معاصر، يتعلق بطبيعة المرتكزات أو الأسس التي يفصح عنها هذا الفكر في رفق توجهاًنا بخصوص مشاريع أبعاد التنمية المستدامة وتكرسها لإصلاح واقفنا الاجتماعي والاقتصادي المعاصر، وقد توصلت الورقة إلى عدد من النتائج الخاصة على هذا الصعيد وكان من أبرزها ما يأتي:

أولاً: إن إعادة قراءة فكر الإمام علي من منظور أبعاد التنمية المستدامة هدفه الأساس هو التأصيل لمرتكزات وأسس أبعاد هذه التنمية برؤية إسلامية تعطيها صفة الشرعية والمشروعية على مستوى الإنجاز والتطبيق العملي، هذا الأمر يعني أن الرؤى الاستشرافية التي يمكن أن نجد محدداتها عند الإمام علي (عليه السلام) على هذا المستوى سوف تجعل من فكر الإمام علي (عليه السلام) معاصراً لنا على مستوى الوظيفة التي يحققها لنا هذا الفكر كنموذج إرشادي، نستلهم من خلاله العناصر الإيجابية التي تسهم في دفع عملية النهوض بمشاريع التنمية المستدامة في واقفنا الإسلامي المعاصر.

ثانياً: تبني الإمام علي (عليه السلام) على مستوى منهجه في الحكم والإدارة مبدأ القضاء على الفكر وتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية، وإذا ما توقفنا عند أهداف أبعاد التنمية المستدامة نجد أن مثل هذا المبدأ يعدّ حجر الزاوية في توجهات هذه المشاريع.

ثالثاً: تقوم أبعاد التنمية المستدامة على مبدأ أساسي هو محاولة تأهيل الإنسان بجعله القيم العليا ليكون فاعلاً ومنتجاً في وسطه وبيئته الاجتماعية، وهذا المبدأ نجد أبعاده واضحة في الإمام علي (عليه السلام) فلقد ركز في أهمية قيمة العمل، وجعل من الهمة والنشاط والسعي والتوكل من صفات وخصائص الإنسان المؤمن، وحارب في الوقت نفسه كل النوازع التي تدعو إلى الاتكالية والسلبية وتثبيط الهمم، وعدّها نوازع تقود الإنسان إلى التهلكة والضياع ولا تحقق له القيمة المطلوبة على مستوى الإنجاز والعمل.

رابعاً: لا يمكن بناء مشاريع التنمية المستدامة والاستفادة من مخرجاتها بتغيير واقع

الإنسان المعاصر، إلا عن طريق إقامة معايير وآليات «الحكم الرشيد». وهذا المبدأ كان من المبادئ الأساسية في فكر الإمام علي (عليه السلام) حيث وصلتنا - ومن خلال نصوصه ومأثوراته - تأكيده البالغ على إقامة الحكم العادل الذي ينصف حقوق الطبقات الفقيرة والمحرومة، ويحقق مبدأ الإنصاف والعدل في توزيع الحقوق بدون أي تمييز عرقي أو مذهبي أو ديني.

الشراكة والمجتمع المدني في التنمية المستدامة في فكر الإمام علي (عليه السلام) الهدف السابع عشر

أ.م.د. حسيب محمد فقيه

الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية

مقدمة

يُعدُّ الفكرُ التنمويُّ علماً من العلوم الاجتماعية والإنسانية، عني بدراسة قدرة الناس تجاه مشكلة الندرة الاقتصادية؛ لأنَّ الموارد الاقتصادية متفاوتة نسبياً بين البلدان، الأمر الذي يستدعي الاختيار وترتيب الأولويات. فالمورد الاقتصاديُّ له استعمالات، وإجراءات، وعمليات متتالية لغرض إشباع حاجات المجتمع، والإفادة منها لرفع لواء رفاهية الإنسان فيه. وأمّا عملية الاستدامة التنموية عند الإمام علي (عليه السلام) فقد كان هذا الفكر متواتراً، ومتواصلًا لم يكن له زمان ولا مكان في غاياته الدنيوية، إذ كان موصولاً بالآخرة، بحكم الالتزام الديني عند الإمام علي (عليه السلام) فكراً ومعرفةً وتجربةً قبل كلِّ التجارب، التي وُضعت في العصر الحديث، فالعدالة الإنسانية عند الإمام علمٌ وعملٌ واضحٌ بخطوطه وترتيباته، وله دورٌ متفانٍ في خدمة الإنسانية على مرِّ العصور.

إنَّ التنمية الاقتصادية - الاجتماعية عملية مجتمعية واعية، وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقَّق بموجبها ترايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع، ضمن إطارٍ من العلاقات الاجتماعية، إذ يؤكِّد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمِّق متطلِّبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية، وموفِّراً لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي⁽¹⁾.

(1) علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، ص 70-73.

فالتنمية رهانٌ تغيير وارتباط وثيق بفكرة الإرادة، وجوهر الخيارات بالرأيِّ السديد نحو غايات عمادها الإنسان، الذي قد يصل بها إلى الرفاه والحياة السعيدة، فلا يتنازع الإنسان مع أخيه الإنسان لعقود من الزمن، مع تطوّر انتقاد النتائج التي كانت تصل بها البلدان المتأخّرة، وذلك من منبع الايجابيات والسلبيات بالنشاطات المتنوّعة لهدف الوصول للأفكار الموضوعية التي كانت غير كاملة، وتصاب ببعض الانتكاسات، ومع النجاحات التي سمحت بتطوير صلب الأهداف حتّى نصل إلى المراد.

وعندما ندرس هدفاً من أهداف التنمية المُستدامة، فإننا معنيّون بدراسة كيفية تحقيق هذا الهدف بارتباطه بالأهداف الأخرى؛ لأنّ كلّ جزء من التخطيط المُسبق والتنفيذ الواضح يتصل بالسلوك الاقتصادي لإشباع حاجات الإنسان والمجتمع الماديّة والحياتيّة، على حدّ سواء وتغيير نمط التفكير، وهذا يعود إلى قدر التزام الحاكم والمجتمع والأفراد كل في مركزه، ودوره بقيم الدين الإسلامي وبالاختلاف بين المصالح الفردية الذاتية التي تقدّس الأنا الأعلى، واعتبار أنّ المركز والدور هما الاهتمام والقضية وأنّ خدمته تؤدّي إلى المصلحة العامة، وأنّ الجماعة والمصلحة المجتمعيّة هي مصلحة الحاكم لأنّ كلّ المجتمع وأفراده بخدمته.

1.1 - الهدف

- 1- تهدف هذه الدراسة إلى عرض أحد إسهامات طليع المفكرين المسلمين الأوائل في الاقتصاد، وفي السياسة والإدارة، وفي التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستدامة الذين سبقوا الرواد الاقتصاديين الغربيين بعدة قرون، والتعرّف على الوضع الاقتصادي وطرق مشاركة الجميع من منتجين ومستهلكين مواطنين ومسؤولين ومجتمعات لا فرق بينهم.
- 2- التعرّف على ماهيّة التنمية المستدامة عند الإمام علي (عليه السلام) وعلاقتها بما يُطرح اليوم من مصطلحات وخطط.
- 3- التعرّف على ماهيّة العدالة الاجتماعيّة كأحد الأركان الأساسية التي سعى الإمام علي (عليه السلام) إلى تحقيقها، بهدف إزالة الفوارق الاقتصاديّة الكبيرة بين طبقات المجتمع، لتوفير معاملة عادلة وحصّة تشاركية من خيارات المجتمع.

1.2 - الأهمية:

الأسس الاقتصادية والتنموية في فكر الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ولا سيما عملية تطبيق الهدف رقم 17 الأخير من أهداف التنمية المستدامة، ويُعدّ هذا الموضوع من الأهمية بمكان؛ لأنّه من الموضوعات التي تكشف عن ثراء الفكر الإسلامي العلويّ ومنبع الدين الإسلامي، ذلك أنّ البحث في المصادر التاريخية وكُتب التراث تفيد في استخراج الأفكار الاقتصادية والسياسية والإدارية التنموية وبيان أهداف التنمية المستدامة بعامة، والعناية بالهدف الأخير المعنيّ بدراسته بخاصة، وهو عمل يحتاج إلى جهد كبير؛ لأنّ الدراسات حول التراث الاقتصادي والتنموي في الحضارة الإسلامية محدودة ولم يوفَّ حقّه في ذلك الزمان، بل كانت العناية بالمجتمع والولوج في عمق الأهداف الإلهية، والمُحددات واضحة بالاستشراف لكلّ زمان ومكان، تعبّر عن وعي كبير بأهمية الفكر والتراث الفكري لخدمة الإنسانية جمعاء.

1.3 - مشكلة البحث:

إنّ المجتمع الإسلامي كان يعاني من مشكلات كثيرة، في النشاطات الإنتاجية والخدمية منها الزراعة والصناعة والتجارة والعلاقات الاقتصادية بين الناس وبين المجتمعات المتقاربة، فما كانت رؤية الإمام لدور المجتمع وأفراده لخدمة التنمية؟ وكيف أتمّ تحقيق مؤشّرات هذا الهدف؟

1.4 - منهج الدراسة:

تستعمل هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي عن طريق الرجوع إلى أفكار رائد باب العلم، ثمّ إخضاعها للتحليل الاقتصادي، مع الاستشهاد بالأفكار الاقتصادية الغربية ومقارنتها بتحليلات أخرى.

وقد اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة، التي تُعرّف أيضاً باسم (الأهداف العالمية)، بوصفها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب، وضمان تمتّع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030م.

1.4.1 - أولاً: التفكير:

استشهد العالم بأفكار الإمام علي (عليه السلام) في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية، لأنه لم يتوان في بذل أقصى جهوده من أجل استكمال مشروع الدولة العادلة والمؤتمنة على المجتمع والإنسان، وإيجاد المجتمع القائم على أساس القيم والأهداف الإسلامية الأصيلة، بحيث يمكننا أن ندقق أكثر في مضمون الكلام وغاياته البعيدة إلى ما يُسمى تحقيق التنمية المستدامة، من أفكار وتوجهات الإمام (عليه السلام)، ولا سيما الاقتصادية من: استنهاض واستثمار الطاقات والموارد المتاحة بتعزيز فريضة إعمار الأرض واستنهاض الإنسان ليمارس دوره الفاعل في الحياة، وتفجير طاقاته الكامنة، وشتق طريقه بالطموح وعلو الهمة، وفي محورية الإنسان ودوره كركيزة يستند إليها في العمل الخالص والهادف، يقول الإمام علي (عليه السلام): «إِنَّ لِلَّهِ عِبَاداً يَخْتَصِّمُهمُ بِالنَّعْمِ لِمَنَافِعِ الْعِبَادِ فَيَقْرَهُها فِي أَيْدِيهِمْ ما بَدَلُوا، فإذا منعوها نزعها منهم، ثمَّ حَوَّلها إلى غيرهم»⁽¹⁾. ويتضمن التفكير العناصر الآتية:

1.4.2 - العلم:

إنَّ الفكر التنمويَّ المستدام عند الإمام علي (عليه السلام) ليس فقط مجموعة الأفكار والمواقف التي وُضعت في الخطب، بل هو وصف دقيق ومحدّد العمل بالتفصيل الواضح. وبهذا الفكر تمَّ إعطاء الصيغ التي حدّدها الإمام (عليه السلام) كأهمية التنظيم ودور كلِّ من الحاكم والمحكوم، وبترباطهما، وبطريقة تطبيقية واضحة لا لبس فيها. ولا سيما أنَّ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وصف الإمام (عليه السلام) بالخليفة والوصي، وأعطاه القوَّة والثقة بما يدعو ويقول حين قال: «أنا المُنذر وعليّ الهاديّ، وبك يا عليّ يهتدي المهتدون من بعدي»⁽²⁾.

وقد ركّز الإمام علي (عليه السلام) في أهميّة العلم وتطبيقه في الحياة حين قال: «الدنيا كلّها جهل إلاّ مواضع العلم، العلمُ كلّهُ حُجَّةٌ إلاّ ما عمل به والعملُ كلّهُ رياءٌ إلاّ ما كان مخلصاً، والإخلاصُ على خطر حتّى ينظر العبد بما يختم له»⁽³⁾.

(1) محمد عبده، شرح نهج البلاغة.

(2) المتقي الهندي، كنز العمال، ج 11، ص 285.

(3) العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج 67، ص 242.

1.4.3 - الفكر الإداري:

يمتاز الفكر الإداري عند الإمام علي (عليه السلام) بمتانته وتماسكه واستناده إلى قواعد منطقيّة رصينة، فجاء هذا الفكر متميّزاً بخصائص قد لا يظفر بها أيُّ مفكر إداري غربيّ. فهو فكرٌ إنسانيّ؛ لأنّه ينظر إلى الإدارة بنظرة إنسانيّة، فالذي يتحرّك في أفق الإدارة هو الإنسان وليس الآلة، وإنّ نظرة الإمام إلى المؤسسة الإداريّة بأنّها مجتمع مصغّر تتضامن فيه جميع المقومات الاجتماعيّة، كذلك كانت نظرتّه إلى الإدارة بأنّها جهاز منظمّ وليس خليطاً من الفوضى، وأنّ لهذا الجهاز هدفاً سامياً، فالتنظيم لم يوجد عبثاً، بل من أجل تحقيق أهداف كبيرة في الحياة.

1.4.4 - الفكر الاجتماعي:

الفكر الاجتماعي عند الإمام علي (عليه السلام) يركّز في ضرورة تحرير النفس من طغيان الجشع، ويدعو إلى اعتماد روح التضامن الاجتماعيّ كمنهج في الحياة، والانصهار في بوتقة الروابط والصلات التي تشكّل الجماعة والقبيلة والمدينة، ومن ثمّ الدولة، على أن تكون هذه التكتّلات الجماعيّة في المجتمع والإنسان. وناهض الإمام علي (عليه السلام) احتكار الثروة من طرف فئة خاصة، ودعا إلى مواجهة الاحتكار وزيادة تفعيل ارتفاع الحسّ التعاونيّ، وتزايد الشعور بأهمية المشاركة، والتعاون من أجل المجتمع وعهد إلى التسوية بين الناس في العطاء، فالناس عنده سواسية كأسنان المُشط، وانقطعت آمال الطبقة الغنيّة التي لم تنظر إلى الدنيا إلّا من منظور مادّي.

2 - الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

1.2 - التوحيد:

التوحيد هو الشرط الأوّل الذي يمثّل الرؤية الفكرية والأيدولوجية الواضحة عن الله المثل الأعلى الحقيقي، فعقيدة التوحيد تعلّم الإنسان الصالح أن يتعامل مع صفات الله وأخلاق الله بوصفها مؤشرات إلى طريق التكامل، بوصفها رائداً عملياً، وهدفاً للمسيرة.

أما الأصل الثاني من أصول الدين فهو العدل، هذا الأصل الذي ينعكس في مدلوله على حياة الإنسان الصالح في حركته التكاملية، وفي منهجه التنموي، و ينعكس من حيث كونه معياراً في المفاضلة والاختيار، والاصطفاء، وهو المصفة ذات الضرورة القصوى لكل منهج تنموي⁽¹⁾.

إنّ الذكر الحكيم علّم المسلم أنّ أهل الكتاب، هم سلفه في الإيمان، وأنّ بينه وبينهم قرابة المشاركة في هذا الإيمان، وإنّ إيمانهم جزء مقوم لإيمانه الإسلامي. قال تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾⁽²⁾.

2.2 - دور الدولة:

يتم دور الدولة ومسؤوليتها في تحمّل أعباء مسؤولية المجتمع والأفراد. وهذا ما عبّر عنه الفكر الإداري عند الإمام علي بالتركيز في نظام الحكم، وتنظيم شؤون الدولة وأمور المجتمع، وقد جاء الإسلام بهذه الفكرة يوم كانت الفوضى هي الحالة السائدة في البلاد العربية، واستطاع الإسلام أن يوجد دولة واحدة لها تنظيم مميز بعد انتشار العلم والمعارف الإيمانية والإنسانية.

فالدولة لها شكل من أشكال التنظيم والدور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في المجتمع، فهي التي ترسم السياسة التنفيذية الواجبة منها، وذلك من ضمن سياساتها لتحريك النشاط الاقتصادي، ليس لأنّها حارسة لحركة السوق المحلي بل لأنّها متدخلة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبحسب الفكر الديني والشرعي عند الإمام علي (عليه السلام)، تكون الدولة هي أب الأسرة وعليها العناية بها. وأنّها لا تفرّق بين الناس مهما كانت أجناسهم وألوانهم ودياناتهم.

هكذا كان فكر الإمام عملياً فأقواله (عليه السلام) ليست مجرد تعبيرات بلاغية جميلة، فكلّ مقولة من مقولاته تحمل من الدروس والعبر الكثيرة. وتشكّل هذه الأقوال مدرسة متكاملة الأركان، عمادها العقل والحكمة والرّشد والصالح العام للفرد والمجتمع.

(1) محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، ص 154.

(2) سورة البقرة، الآية (136).

2.3 - التنمية:

التنمية لغةً معناها «النماء» أي الازدياد التدريجي، يُقال نما المال ونما الزرع نموًّا، أي تراكم وكثُر، ويُستعمل اصطلاح التنمية عادة بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها⁽¹⁾.

والتنمية في الفكر الإسلامي استعملت بلفظ «العمارة» أو «التعمير» في المجال الاقتصادي، إذ يقول المولى عز وجل في الآية 61 من سورة هود تعالى: ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾⁽²⁾، فالآية تؤكد على وجوب عمارة الأرض. واستعمركم فيها يعني أمركم بعمارتهما بما تحتاجون إليه. لقد جاء في الإسلام لفظ «عمارة الأرض» كمفهوم ذي دلالة أوسع من المفهوم الوضعي للتنمية، التي تنحصر في الإنتاج المادي، وتغفل الحاجات الروحية، ويختل فيها التوزيع، ولا يتمتع كل الأفراد بحد الكفاية في الدخل⁽³⁾.

فالعمارة نتاج وذوق فني ليس بهدف النظر والإمتاع، بل هي العمران السكاني والعيش الغذائي والحرفي وتطور الأدوات والأساليب، لأنها مبنية تأكيداً على فكر الإسلام الصحيح، إذ «شاع لفظ العمارة في الفكر الإسلامي للدلالة على جوانب التنمية المختلفة الاقتصادية، والتكنولوجية، والإنتاجية، وبجودة الإنتاج، فضلاً عن أن عمارة الأرض هي ثمرة التزام بالدين، وهي الإنتاج بحيث إنها تتم بالإمكانات، والوسائل المادية، والموارد الطبيعية، والقدرات التكنولوجية التي يتيح للفكر العقلي كيفية الاستفادة من استثمار الموارد البشرية والمادية. وإن استغلال هذه الإمكانيات والطاقات الكامنة والمتاحة تتم، لأن الله جعل كل الإمكانيات متاحة تحت تصرف الإنسان.

أما الإعمار، فيعني جعل الأرض حيّة، وإخراجها من صفة الخراب إلى العمران والبناء، ومن المعلوم أن عمارة الأرض، إما بجعلها مزرعة أو بستاناً أو بجعلها مسكناً وداراً، وإمّا لحوائج أخرى في مجال الصناعة أو السياحة أو التجارة أو غير ذلك، فلا بد في صدق إحياء

(1) إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب)، 2006، ص 23.

(2) سورة هود، الآية (61).

(3) محمد عجمية، علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياستها، ص 35.

الموات من العمل فيه وإنهائه إلى حدٍّ يصدق عليه أحد العناوين العامرة في النشاطات الإنتاجية أو الخدمية⁽¹⁾.

وهو ما تحدث عنه الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) لنائبه علي مصر: «ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة⁽²⁾.

فالتنمية هي محاولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عن طريق عمليات تغيير محددة كمّاً ونوعاً، ومن ثمّ فهي لا بدّ أن تحقق تقدماً وتحسناً في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان محددين، وليس بالضرورة أن تنتج التحسينات نفسها عن عملية النمو الاقتصادي، لأنّ عدم وجود نمو اقتصادي في مجتمع ما لا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه⁽³⁾.

أما منظمة اليونسكو UNESCO فتري التنمية المستدامة أنّها وجوب تمتع كلّ جيل يجب بالموارد الطبيعية لكن لا يفنيها، بل تتجدّد ويتركها صافية ولا يتركها ملوثة ويستخدم منها فقط من دون تهوّر وعدم استغلال قدرات الأجيال المستقبلية، لأنّ التنمية المستدامة بألياتها ومحتواها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- التركيز في العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة وتجدد مواردها، علاقة تكامل وانسجام وتحقيق استغلال واستخدام عقلائي للموارد عن طريق تنمية إحساس السكان بالمسؤولية وحثّهم على المشاركة الفعّالة في إيجاد حلول مناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برنامج.
- إنّ التنمية المستدامة لا تتحقق إلاّ عن طريق القناعة بالموارد والطاقات ورفض النموذج التنموي المفروض غير الملائم للهوية الثقافية للمجتمع، وإنّ مشاركة أفراد وقطاعات هذا المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الأساس لنجاح التنمية المستدامة، ولأنّ التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.

وقد وصفت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التنمية المستدامة بأنّها: «عملية تغيير يكون فيها

(1) عبد الأعلى السبزواري، مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، ج 23، ص 24.

(2) محمد عبده، شرح نهج البلاغة، دار الحديث، القاهرة، 2004، ص 380.

(3) عثمان محمد غنيم، وماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ص 22.

استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، وتطوير التكنولوجيا، والتغيير المؤسساتي أيضاً، في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية⁽¹⁾.

وفي توفير حاجات المواطنين، نجد نصاً منقولاً في أكثر من مصدر تاريخي، أن علياً (عليه السلام) خاطب أهل الكوفة قائلاً: «ما أصبح في الكوفة أحد إلا ناعماً - أي مرفهاً -، وإن أدناهم منزلة ليأكل من البر، ويجلس في الظل - له مسكن - ويشرب من ماء الفرات». والكوفة في ذلك الوقت، كانت مصراً عظيماً، ذات كثافة سكانية، وتنوع في الأعراق، يقطنه أناس من مختلف الأمصار، ومن مختلف البقاع، فيها عرب من مختلف قبائلهم، وفيها موال أي عجم، وفيها عسكريون، وفيها مدنيون، وفيها أنواع من الناس بتوجهاتهم الفكرية المختلفة، فيها من كان يحب الإمام، وفيها من كان يناوئه. وإن الكوفة كانت واسعة كبيرة تتصل قراها وجباناتها بالفرات الأصلي وقرى العذار، فهي تبلغ ستة عشر ميلاً وثلثي الميل، وقد ذكر ياقوت الحمودي في معجم البلدان أن الكوفة كان فيها من الدور خمسون ألف دار للعرب من ربيعة ومضر، وأربعة وعشرون ألف دار لسائر العرب، وستة آلاف دار لغير العرب⁽²⁾.

وهذه الدعوة إلى الانتقال والعيش في الكوفة تحت ظل حرية رأي، ورغد الحياة وديموقراطية، بحيث لا يوجد تمييز بأي شكل من الأشكال، وإن هذا الانتقال له محاسن عديدة ومتنوعة لهم وللمجتمع الذي يستضيفهم، بما لديهم من توظيف للأموال، ونقل للمهارات والأعمال الفنية المفقودة ويحتاجها هذا المجتمع.

إن عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشر يولف وثيقة سياسية اقتصادية تربوية رائعة بمضامينها ومحتوياتها الفكرية، ولا ينبغي أن نقرأه بوصفه برنامجاً للحاكم فقط، بل علينا أن نستلهم منه الرؤية لدور المجتمع والأفراد في إنجاز التنمية المستدامة.

إن تربية السّماء عند ممارسة تودّي دورها في بناء الإنسان الصالح الذي هو شرط التنمية

(1) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، العدد رقم 142، ص 87.

(2) حسن البراقبي، تاريخ الكوفة، ص 134.

الأساس، وورود مخاطبة ذوي الألباب في آيات عديدة منها قوله تعالى: ﴿الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً﴾⁽¹⁾.

2.4 - أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمّن توجّهات الإمام (عليه السلام) في تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة، النقاط الآتية:

الأولى: استنهاض الإنسان ليمارس دوره الفاعل في الحياة، وليفجّر طاقاته الكامنة، وليتسلّح بالطموح وعلو الهمة. وفي الدعوة إلى العمل، وإنّ إهمال العمل المنتج سيؤدّي إلى ارتحاله عنه والتفتيش عن الأمان والعيش بمكان آخر. وعلى الرغم من أنّ هناك طموحاً وأهدافاً ومقاصد يسعى كلّ من عمل عملاً إلى بلوغها، إلاّ أنّه في ضوء هذه الأهداف، يشدّد بعضهم إلى السلوك في وادي الأنا والأنانية، لتحقيق أهداف شخصيّة على حساب الهدف المشترك.

فقد قال علي بن أبي طالب (عليه السلام): «اجعل نفسك ميزاناً فيما بينك وبين غيرك فأحبب لغيرك ما تحبّ لنفسك، واکره له ما تكره لها، ولا تظلم كما تحبّ ألاّ تظلم، واحسن كما تحبّ أن يحسن إليك، واستقبح من نفسك ما تستقبحه من غيرك، ولا تقل ما لا تحبّ أن يقال لك»، وقال أيضاً: «اتقوا الله في عباد الله وبلاده فإنكم مسئولون حتّى عن البقاع والبهائم»⁽²⁾.

الثانية: دعوة الناس للتعاون فيما بينهم، إذ يقول (عليه السلام) لمالك الأشر: «واعلم أنّ الرعيّة طبقات لا يصلح بعضُها إلاّ ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض»، ويتحدّث الإمام (عليه السلام) في هذا العهد حول دور كلّ طبقة من طبقات المجتمع، كالعسكريين والقضاة والموظفين والصناعيين والمزارعين والتّجار، في صناعة التنمية، وتحقيق التقدّم، محدداً واجبات الدولة في دعمهم والتعامل معهم.

(1) سورة آل عمران، الآية (191).

(2) الشيخ محمد باقر المحمدي، نهج السعادة في مستدرک نهج البلاغة، ص. 29، 30.

الثالثة: أهمية العمل التطوعي لخدمة بعض المحتاجين لبعض، والعناية بمناطق الضعف والحاجة في المجتمع، بما نطلق عليه الآن العمل الأهلي التطوعي. وقال الإمام (عليه السلام): «إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مَتَّعَ بِهِ غَنِيِّ»، فهو في بعض شؤون حياته مجبر على التعاون مع الآخرين لتستمر الحياة، لأنَّ التعاون قيمة اجتماعية عظيمة، والتعاون سرّ نجاح الأمم، فبالتعاون تحصل الأمة على غاياتها وأهدافها، وإنَّ تنفاوت قدرات الناس وطاقاتهم، وتباينت ملكاتهم وحاجاتهم، إذ قرن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الإيمان بحب الخير للآخرين، من هنا يتبلور لدى الإنسان حب الخير للآخرين، ونكران الذات ومن ثمَّ يتحقق العمل الجماعي ومساعدة الآخرين كما يحبُّ أن يعامل من قبل الآخرين.

الرابعة: وضع سياسة الدولة والحاكم في خدمة التنمية، وهذا ما تؤكده سيرة الإمام مع الناس، وتوجيهاته للولاة والموظفين، ومن أبرزها وأشملها عهده لمالك الأشتر حين ولاه مصر.

الخامسة: يؤكِّد على العدالة الاجتماعية والاقتصادية، لأنَّ المساواة في الحقوق والواجبات تُؤسس لثقافة الحقوق ثقافة الواجبات، إذ لا تمييز ولا تمييز لأحد، وهو ما أكده الإمام (عليه السلام) في فقرات هذا العهد إلى مالك وأمره بتطبيق العدل والمساواة بين المواطنين، وحفظ حقوقهم المادية والمعنوية، وإنَّ اختلفت أديانهم وتوجهاتهم، يقول: «وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ، وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ، وَاللُّطْفَ بِهِمْ، وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبْعًا ضَارِيًا نَعْتَمُّمُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صَنَفَانِ إِمَّا أَحْسَنُ لَكَ فِي الدِّينِ، وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ»⁽¹⁾.

ويلفت الإمام (عليه السلام) نظره إلى أنَّ مهمته لا تقتصر على أخذ الضرائب من الناس، وهو ما يُطلق عليه جباية الخراج، لأنَّه معني باستصلاح أمور أهل البلد في مختلف جوانبها الدينية والدنيوية، وعمارة البلاد، ومواجهة أيِّ عدوان عليها. يقول بهذا الشأن: «هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ الْأَشْرَثِ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ حِينَ وُلِّاهُ مِصْرَ جِبَايَةَ خَرَاجِهَا وَجِهَادَ عَدُوِّهَا وَاسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا وَعِمَارَةَ بِلَادِهَا وَيُؤَكِّدُ الْإِمَامُ

(1) الإمام علي (عليه السلام)، نهج البلاغة، ج3، ص84.

على أولوية التنمية وزيادة الإنتاج قائلاً: وَلْيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ⁽¹⁾.

2.5 - مكونات عملية التنمية المستدامة:

لا تعني عمارة الأرض الإعمار بالحجر فقط، بل تعني جعل الأرض حيّة، وإخراجها من صفة الخراب إلى العمران والبناء، ومن المعلوم أنّ عمارة الأرض، إما بجعلها مزروعة أو جعلها بستاناً أو جعلها مسكناً وداراً، وإمّا لحوائج أخرى في مجال الصناعة أو السياحة أو التجارة أو غير ذلك، فلا بدّ في صدق إحياء الموات من العمل فيه وإنهائه إلى حدّ يصدّق عليه أحد العناوين العامرة في النشاطات الإنتاجية أو الخدمية.⁽²⁾

وعليه نرى اليوم أنّ التنمية المستدامة تشتمل عدة مكونات، هي:

- 1 - تلبية احتياجات الجيل الحاضر من دون التأثير سلب على قدرة الأجيال في المستقبل على تلبية احتياجاتها.
 - 2 - المحافظة على البيئة وعدم تلوثها.
 - 3 - عدم استنزاف الموارد الناضبة.
 - 4 - الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية.
 - 5 - التنسيق بين جميع أطراف العملية على كافة المستويات، سواء أكان ذلك مستوى القطاعات المختلفة والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاصّ ومؤسسات المجتمع المدنيّ أم على المستويين المحليّ والدوليّ.
- ولأنّ الإمام (عليه السلام) كان معنياً بشؤون الحياة بمجملها ولم يكن مجرد زعيم دينيٍّ أو حاكم يعنيه نشر العقيدة وتطبيق الشريعة فحسب، أو توطيد سلطته وحكمه، بل كان صاحب مشروع حضاريٍّ يستهدف إسعاد الإنسان وتفجير طاقاته وكفاءاته، ليتمتع بحياة كريمة، ويتجه إلى الفاعلية والإنتاج.

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

إنَّ توجّهات الإمام (عليه السلام) في تحقيق التنمية في أبعادها المختلفة، كانت تعتمد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر أكثر الخطط طموحاً لتعزيز التنمية المستدامة لكوكب الأرض وسكّانه، بحيث أن تكون هناك حاجة إلى التزام أقوى بالشراكة والتعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فتحقيق هذه الأهداف سيتطلّب سياسات متماسكة وبيئة موّاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات، ومن جانب جميع الأطراف الفاعلة، ويتطلّب أيضاً تنشيط الشراكة لهذه الغاية وتعبئة الموارد، وتطوير الاساليب التكنولوجية، وبناء القدرات، والتجارة، والتماسك في السياسات والمؤسسات بين البشر من جهة وبين المجتمعات من جهة أخرى، بحيث تكون الشراكات بين أصحاب المصلحة من كلّ الأطراف سواء من الذين يتقدمون لأجل الربح أم التعاون، أم من المستفيدين منهم، ورصد البيانات والمساءلة. وهذا يؤكّد السبيل لتحقيق وسائل تنفيذ الأهداف لتحقيق خطة التنمية المستدامة.

ويعود سبب العناية بالعلاقات التجارية إلى تعدّد الأسباب منها: ندرة السلع في مكان ما، إذ يقول عن العلاقات التجارية: «إنّ فيها مواد المنافع وأسباب المرافق وجلابها من المباعد والمطارح في برك وبحرك وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها ولا يجترؤن عليها»⁽¹⁾، فهذه السلع تؤمّن الحاجات المفقودة من الأمصار والأوطان التي يقوم معها نزاعات وصراعات تؤدي إلى حرب، والعامل الاقتصادي له الدور الأساسي في تلبية حاجات الناس وعملية التنمية

ويقول أيضاً: «إنّ عقدت بينك وبين عدوك عقدة أو ألبسته منك ذمّة فحطّ عهدك بالوفاء، وارع ذمّتك بالأمانة، واجعل نفسك جنة دون ما أعطيت، فإنّه ليس من فرائض الله شيء الناس أشدّ عليه اجتماعاً مع تفرّق أهوائهم وتشتت آرائهم، من تعظيم الوفاء بالعهود»⁽²⁾.

2.5.1 - الشراكة:

مفهوم الشراكة في اللغة: أولاً مأخوذة من الفعل شرك، يقال: «شاركت فلاناً أي صرتُ شريكه، واشترك الرجلان وتشاركا: أي شارك كلّ واحد منهما الآخر، وأشركه في أمره:

(1) عبد الأعلى السبزواري، مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، ج23، ص24.

(2) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص. ص 426 - 445.

أي أدخله فيه، ومنه قوله تعالى على لسان موسى (عليه السلام) طالب من الله إشراك أخيه هارون في النبوة وتبليغ: [واشركه في امري]»⁽¹⁾.

وكانت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا قد شجعتنا في عام 2015 الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين كطريقة لاستكمال جهود الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، من أجل «حشد المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتشاؤها بغية دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان كافة ولا سيما البلدان النامية».

وبالنظر إلى جميع هذه العناصر، تعرّف الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين على أنها «أي ترتيب تعاوني بين أصحاب مصلحة من مجالين اثنين أو أكثر من مجالات المجتمع القطّاع العامّ والقطّاع الخاصّ والمجتمع المدنيّ يجمعون مواردهم معاً، ويتشاطرون المخاطر والمسؤوليات لإيجاد حلّ لمسألة مشتركة وبلورة رؤية مشتركة وتحقيق هدف مشترك وإدارة مورد مشترك وضمان حماية ناتج للمصلحة الجماعية والعامّة أو بلورته أو تحقيقه».

ويؤكّد الإمام (عليه السلام) أنّ العدل يضع الأمور مواضعها، والجود يخرجها إلى جهتها⁽²⁾. وهذا الجود يعني الجود العطاء ليس فقط بين الأفراد بل تصل بين المجتمعات وبين الدول لخدمة الإنسانية جمعاء، وإنّ الإمام ذهب إلى أنّ الفضل الدينيّ لا يجب أن ينعكس بصورة مميزة دنيويّة، ولا سيّما العلم فهو عند الإمام (عليه السلام) حقّ من حقوق الإنسان، وقد أولى الإمام العمل الصالح أهميّة خاصّة تكاد تسبق حتىّ بقيّة المعايير عبر فكرة تخضع لحركة الإقدام من موقع إلى آخر، بل تشمل حركة العمل التي تنقل المجتمع والحياة من مرحلة متأخرة إلى مرحلة متقدّمة⁽³⁾.

وبإمكان هذه الشراكات أن تؤدّي دوراً أساسياً في المشاركة لتوليد المعرفة وبناء القدرات من أجل تعزيز جمع المعلومات والتجارب وتشاؤها. وقد تتسم الشراكات فيما بين أصحاب

(1) ابن منظور، لسان العرب، ص 4.

(2) الشريف الرضي، نهج البلاغة، الشريف، ص 571.

(3) السيد محمد حسين فضل الله، علي ميزان الحق، ص 54-55.

المصلحة المتعددين بأهمية حاسمة في الإنتاج المشترك لأشكال جديدة من المعرفة، بما في ذلك من طرق مشتركة بين الاختصاصات وتشاركية في مجال البحث والتطوير.

2.5.2 - أهمية الشراكات العالمية:

تُعدّ الشراكات في المجتمع الوطني أو الدوليّ عاملاً رئيساً لجلب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع الأمم والشعوب والمجتمعات. والشراكات مطلوبة بشكل خاص لإقامة البنى التحتية الماديّة اللازمة ليستفيد منها السكان، وكذلك لتيسير الاستثمار والشمول والابتكار، وهي كلّها أمور تنادي بها أهداف التنمية المستدامة.

إن بناء الإنسان وتحقيق إنسانيته، والسير به نحو الكمال، وتحصيل السعادة، من جملة غايات الإسلام وأهدافه، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، إن تحقيق العدل والأمان والرفاهية للإنسان وسيلة من وسائل توجه الإمام علي (عليه السلام) لتكون الشراكة مطلوبة ومرضية، بمقدار ما تؤدّي التنمية المستدامة إلى هدف نبيل، ذلك أنّ الشراكة الفعلية من أجل التنمية وُضعت من أجل التصديّ للمشاكل التي يواجهها عالمنا المعاصر إلى عدد من التحولات. وهي تتطلّب تحوُّلاً من التفاعل بين الشمال والجنوب إلى إجراءات عالمية، تحوُّل من إنشاء إطار جديد للسياسات إلى تنفيذ الاتفاقات التي تمّ التوصل إليها في عام 2015، وتحوُّل نحو تعزيز الرصد والاستعراض بشكل أكثر قوّة، وتحوُّل نحو الثقة والمنافع ومشاركة المجتمع الصالح. وهي مشاركة الإنسان العامل الذي يضع رأسماله إلى جانب رأسمال الآخرين ليسارعوا إلى العمل بجدّ وهمّة، والمشاركة في الدنيا تعبير عن المشاركة في الأمور الاقتصاديّة والعمرانيّة.

إنّ الناس بحاجة بعضهم إلى بعض، وفي هذا الشأن يقول الإمام: «لا تدعُ الله أن يغنيك عن الناس، لأنّ حاجات الناس بعضها إلى بعض متّصلة كاتصال الأعضاء، فمتى يستغني المرء عن يده، أو رجله، ولكن ادعُ الله أن يغنيك عن شرارهم»⁽¹⁾. وأكد المشاركة كذلك حين قال: «شاركوا الذين قد أقبل عليهم الرزق، فإنّه أخلق للغنى وأجدر بإقبال الحظّ عليه»⁽²⁾.

(1) ابن أبي الحديد، قصار الكلمات، 20 / 222 رقم 695.

(2) المصدر السابق نفسه، 19 / 56، 230.

أكد أيضاً على العناية بذلك عن طريق قوله: «الزموا ما عقد عليه حبل الجماعة»⁽¹⁾، أي الحفاظ على الالتزامات المتفق عليها، لكن طلب الانتباه أن يكون بكرامة وعزّة، إذ قال: «أفضل على من شئت تكن أميراً واستغنٍ عمّن شئت تكن نظيره، واحتج من شئت تكن أسيره»⁽²⁾.

وأكد أيضاً أهمية ترابط أفراد المجتمع، وذلك قوله: «الله الله في جيرانكم فإنها وصية نبيكم»، لخلق جوٍّ من التعاون بين المجتمعات ولنبد الأنايئة والجشع لأجل قيام كلّ إنسان بدوره ومشاركته على أسس أخلاقية تصون مكانته كإنسان عن طريق احترامه لنفسه بالمحافظة على كرامة غيره⁽³⁾.

2.5.3 - التعاون المحلي والدولي:

إنّ التعاون والعلاقات الاقتصادية يمتدّ في جذور التاريخ الإنساني فلا يمكن لأيّ مجتمع أو دولة مهما كانت إمكانياتها أن تبقى معزولة واضعة للقيود ومانعة لأيّ تبادل، أي منفردة في عالم يحتاج الفرد إلى أخيه عبر الترابط العضوي والمعنوي المادي والإنساني والديني، فغالباً ما تدخل في اتفاقات تحقّق منها منافع متبادلة تكون على أسس من التعاون لتحقيق التعامل المتميز، ورفع القيود المفروضة على وصول المنتجات والخدمات التي تنشأ عن البلدان الأقلّ نمواً إلى الأسواق الإقليمية، وتخصيص موارد كافية لأولويات التنمية المستدامة الوطنية. وتعزيز تعبئة الموارد المحليّة، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدوليّ إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحليّة في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز الإنتاجية والاستدامة

توجيه التخطيط الاقتصاديّ نحو قطاعات أكثر إنتاجية وتوليد فرص العمل ودعم جهود التنويع.

توجيه الاستثمار المباشر الأجنبيّ نحو الصناعات والمبادرات.

(1) الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة خطبة 151.

(2) قصار الكلمات، مصدر سابق، 18/212 رقم 8267.

(3) جليل منصور، فكر الإمام علي كما يبدو في نهج البلاغة.

- الإنتاجية، مع التركيز في العائدات المتوسطة والطويلة الأجل وحشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية، وكذلك نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية.

- تعزيز السياسات التجارية ودعم أوجه تضافرها مع التخطيط الاقتصادي: لتعزيز نظام تجاريّ متعدّد الأطراف عالميٍّ وقائم على القواعد، ومفتوح وغير تمييزي، وتعزيز الشراكات العامة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وشراكات المجتمع المدنيّ الفعّالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.

- إنشاء علاقة نقل التكنولوجيا عن طريق مجموعة من المعارف والخبرات والمهارات الواجب توافرها لصناعة إنتاج معيّن أو عدة أنواع من المنتجات، فضلاً عن تلك المعلومات الواجب توافرها لإنشاء وإقامة مؤسسات للغاية المذكورة. إن أهمية نقل التكنولوجيا غير الموجودة من شأنه أن يُوجد وسائل وطرق إنتاج جديدة، فضلاً عن تحسينه للوسائل والطرق المستعملة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتشجيع المنتجين على التوسّع في نشاطهم الإنتاجي، وأيضاً فإن التطور التكنولوجي يؤدي إلى تكثيف استعمال رأس المال والادّخار في عنصر العمل في الدول الفقيرة أو التي تحتاج إلى هذه التكنولوجيا. ويعدّ نقل التكنولوجيا من الدول المتقدّمة إلى الدول النامية من المواضيع السليمة والمعقدة، وذلك لكثرة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يجب معالجتها في هذا الموضوع، ومن جهة أخرى يعدّ نقل العلوم والتكنولوجيا إلى الدول النامية أحد السبل الهامة التي تسمح لهذه الدول القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية التي تفصل بينها وبين الدول المتقدّمة.

وهناك شروط مهمّة في اختيار التكنولوجيا الملائمة للدول النامية يجب أن تأخذها بعين الاعتبار عند الاختيار، وهي كالآتي⁽¹⁾:

(1) اونكتاد، نقل التكنولوجيا في اتفاقيات التجارة العالمية.

- يجب تحديد الطاقات الاستيعابية للتكنولوجيا المستوردة بموجب الطاقة الإنتاجية الحالية للمؤسسات الصناعيَّة والإنتاجية عن طريق تطوير الظروف.
- توافر شروط نجاح نقل التكنولوجيا الجديدة واستيعابها محلياً المادية وتهيئة وتنمية الموارد البشرية من المهندسين والفنيين لاستيعاب وتطوير التقانة الجديدة.
- أن يكون اختيار التكنولوجيا المستوردة سهلة التطويع لكي تُستوعب في فترة زمنية قصيرة ويسهل تطويعها وتوطينها ومن ثمَّ استيعابها بما يتناسب مع الظروف المحلية.
- يُفضّل نقل التكنولوجيا المتّجّة بما يتوافق وطبيعة الصناعة في البلد النامي، ويُعرّف نقل التكنولوجيا بأنّه: «تحويل لمادياتها المواد المصنّعة، السلع الرأسماليّة، أعمال التصميم والتنفيذ دراسات الجدوى، المعارف والخبرات والمهارات المتّصلة بها من دولة إلى أخرى⁽¹⁾.
- يُفضّل اختيار التكنولوجيا التي تحافظ قدر الإمكان على نظافة البيئة وكذلك اختيار التكنولوجيا الاقتصادية في استهلاكها للطاقة ومن ثمَّ يُقلّل من أهدار في الموارد الطبيعيّة.
- مدى توافر العمالة المحليّة الماهرة والفنيّة واستعدادها للتشغيل والعمل على تطوير التكنولوجيا الجديدة.

التشجيع على العمل الجماعيّ، إذ يظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾⁽²⁾، يأمرنا الله سبحانه أن نتعاون على البرّ. وفي كلّ ما فيه من خير وصلاح للمجتمع بشكل عامّ وفي ضمن نطاق دائرة العمل المشترك بشكل خاصّ، ويُعدّ من البرّ والتقوى لزوم الجماعة لقول الإمام: «وَالزُّمُّوْا مَا عُقِدَ عَلَيْهِ حَبْلُ الْجَمَاعَةِ»⁽³⁾.

ومثلما عني الإمام علي (عليه السلام) بعمارة الأرض، وإحياء الأنهار والزراعة، كذلك أوصى بنشاطات أخرى، ففي عهده إلى مالك الأشر، قال في جزء منه حديثه استوصى

(1) سهر محمد السبع وآخرون، نقل وتوطين التكنولوجيا، ص 172.

(2) سورة المائدة، الآية (2).

(3) الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح، ص 211.

بالتجارة وذوي الصناعات، وأوصى بهم خيراً، المقيم منهم والمضطرب بماله، والمترفق بيدنه، فإنهم مواد المنافع، وأسباب المرافق وجلابها من المبادئ والمطرح، في برك وبحرك وسهلك وجلبك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها، ولا يجترئون عليها، فإنهم سلم لا تخاف بائته، وصلح لا تخشى غائلته، وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك⁽¹⁾.

ومن هنا نلاحظ أهمية الجماعة والعمل كفريق واحد وضرورة بذل الجهد من أجل تحقيق التضافر والتماسك بين أعضاء فريق العمل الواحد. ومهما بلغ الفرد من قدرات ومهارات على انجاز الأعمال، وإن بلغ ما بلغ من الدرجات العالية أو بالعكس فلا يستغني عن العون ولا يستغني عنه، فإنه لا يصل إلى ما يمكن الوصول إليه إلا عن طريق الجماعة، وأهمية وجود المزيد من المؤسسات الدولية، بل إن علينا أن نحول الطريقة التي تشتغل بها مؤسساتنا الحالية. وينبغي أن يكون التكامل، والتنفيذ وصنع القرار القائم على الأدلة، وكذا مراعاة الاحتياجات المالية والتكنولوجية هو الأساس الذي يقوم عليه تحديد الخطة، والإجراءات. وإن تنشيط الشراكة العالمية وتعزيزها وتوفير وسائل تنفيذ تكون بالقدر نفسه من الطموح، وبتنشيط الشراكة العالمية، سيتيسر الانخراط في مسعى عالمي حثيث لدعم تنفيذ جميع الأهداف والمقاصد، لتلتئم في إطاره الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة، وتحتشد في ظلّه كافة الموارد المتاحة بحسب الفقرة 60 من خطة التنمية المستدامة.

إن المشاركة العادلة بين أفراد المجتمع وبين البلدان ولا سيما البلدان المتجاورة تخدم عملية الاستثمار والإنتاج والاستخدام وتشجع عليها، تعدّ أحد الأسباب الرئيسة في دفع عملية التنمية واستمرارها على أسس صحيحة، وهذه المشاركة العادلة بين أفراد المجتمع تسهم كثيراً في تحسين الأحوال المعاشية، وإشباع الحاجات الضرورية من سكن وملبس ومأكل وغيرها من الأساسيات العامة للناس.

وينبغي أن يقوم تنفيذ الشراكة العالمية المنشطة على الأدلة القائمة على النتائج المتحققة. ويجب كذلك تعزيز القدرات الإحصائية وقدرات جمع البيانات في البلدان النامية من أجل

(1) علي محمد علي دخيل، شرح نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب، ج 3، ص 558.

تمكين عمليات الرصد الوطني للتقدم المُحرز والمساءلة فيما يتعلّق بالتزامات التنمية، ويجب أيضاً تمكين المواطنين وتعزيز آليات قويّة لإشراكهم. ومن المتوقع، على الصعيد العالمي أن يؤديّ المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يجتمع تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، دوراً رئيساً في رصد التقدم المُحرز وإتاحة المساءلة فيما يتعلّق بالتزامات الإنمائية.

يقول الإمام (عليه السلام) في هذا المجال: «وَلَا تَنْقُضْ سُنَّةَ صَالِحَةٍ عَمِلَ بِهَا صُدُورُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَاجْتَمَعَتْ بِهَا الْأُلُفَّةُ وَصَلَحَتْ عَلَيْهَا الرِّعِيَّةُ وَلَا تُحَدِّثَنَّ سُنَّةَ تَضَرُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَاضِي تِلْكَ السَّنَنِ»⁽¹⁾.

إنّ الدولة في القرآن الكريم من حيث أصلها ومسوغات وجودها هي ذلك الكلّ الاجتماعي الذي يمثّل المجتمع، وهي المؤسسة التي تضطلع بمسؤولية قيادة المجتمع، في تنظيم قائم على الحقّ والعدل مستهدفة الحفاظ على وحدة المجتمع وتطوير واقعه الانساني. يقول تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽²⁾، إنّ الصراط المستقيم هو كناية عن خطّ التكامل الذي تمارس الدولة وظيفته فيه قيادة المجتمع الصالح في حركته التكاملية على هذا الخطّ.

2.6 - دور الإنسان في التنمية المستدامة:

الإنسان في الرؤية القرآنية هو سيّد المخلوقات، وهو الكائن الذي تتحقق عن طريقه غاية الوجود وهي العبادة، وإنّ الكون ما هو إلّا الحيز الأولي الذي يحتضن الإنسان ليتسنى له متابعة سيره التكاملي عبر مجال تكاملي مفتوح لا متناهٍ⁽³⁾.

وتشترك مواضيع العلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، والآثار المحلية لأيّ

(1) سورة البقرة، الآية (213).

(2) الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، 53.

(3) محمد باقر الصدر، فلسفتنا، ص 36 - 45.

سياسة خارجية يجري تبنيها، والتفاعل يتم عن طريق التجارة في السلع والخدمات وانتقال الأفراد، أو في المعاملات الماليّة وانتقال رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا له تبعات مهمّة بالنسبة إلى مستوى الرفاه الاقتصادي في أي دولة ولرفاهية الإنسان أينما وجد، والعلاقات الاقتصادية المتخطية لحدود الدولة الواحدة حظيت بالأهمية من حيث تقوية اللحمة فيما بين الشعوب الإسلامية من ناحية، وبينها وبين وبقية بني البشر في أرجاء العالم. ولا شك أن نهج المشاركة يتطلب تحديد الأولويات والخيارات التي تتناسب مع الواقع الاقتصادي في البلد.

2.7 - القطاعين الخاص والعام:

يُعدُّ مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم ذات المدلولات المتعددة، إذ عرّفها قاموس Webster New بأنها «رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون المخاطر والأرباح في عمل ما، أو أية مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم»⁽¹⁾.

إنّ هذه العلاقة هي مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناءً على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد، أي أنّها التزام مشترك لمتابعة أهداف اقتصادية مشتركة، يتمّ تحديدها مشاركة عن طريق قيادات القطاعين أو المستفيدين والمنضوين تحت هذه النشاطات.

وقد عرّفها الأمم المتحدة بأنّها: التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص لغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، بحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معاً، بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة، لتحقيق التوازن الأمثل لكل من القطاعين.

وعرّفها المنتدى الاقتصادي العالمي (Forum Economic World) بأنّها: «اتفاق طوعي بين فاعلين متعددين ومتساويين من قطاعات مختلفة مسبقاً يتفقان على العمل سوياً للوصول إلى هدف مشترك أو تحقيق حاجة محدّدة تتضمن المشاركة في المخاطر والمسؤوليات والوسائل والكفاءات.

(1) عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم - النماذج - التطبيقات)، ص 3.

إنّ العناية بجعل مصلحة كلّ شريك في غاية الأهمية، إذ تشكل العوائد على الاستثمار مجال العناية بالنسبة إلى القطاع الخاص، أمّا القطاع العام فتتمثل مصلحته في المنافع التي يمكن تحقيقها للمجتمع والاقتصاد، كزيادة الاستثمارات الخاصّة في البنية التحتية، والإدارة الجيدة التي يتمتع بها القطاع الخاص من ناحية، وما يترتب على ذلك من تخفيض لقروض القطاع العام ومديونيته، أو تعدّد مصادرًا إضافيًا للإيرادات الحكومية من ناحية أخرى، وتحقيق هذه المصالح بوضع أهداف محدّدة، مثل تحسين الوصول إلى الخدمة، أو تقليل تكاليف النقل أو تحسين إيصال المنافع الفعلية بطريقة فعّالة، ويتمّ توجيهها عن طريق التعريف الدقيق للمخاطر المرتبطة بالمشروع، الذي يترتب عليه وضوح المخاطر الواجب على كلّ شريك تحمّلها، وهذا متطلّب سابق لتنفيذ بنود التعاقد التي اتفقت عليها الأطراف المتعاقدة في المشروع.

إنّ التعاون وتقسيم المجالات والاهتمامات تمرّ عبر التفاهم والتخطيط لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص وأن يشجعوا في سياق تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، على عقد الشراكات على جميع المستويات، بحيث تكون شراكات متكاملة وليست مكرّرة. ويجب أن تعتمد الشراكات العالمية والإقليمية كذلك على محاور عالمية نشطة للمعارف والمعلومات عن طريق مؤسسات وأطر تسمح لهذه الأطراف الفاعلة العمل فيما بينها وفقاً لمصالحها وما تعرضه، من أجل بلورة التزاماتها بشأن التنمية المستدامة وتعزيزها على جميع المستويات. وقد أثبتت بعض هذه الشراكات لأصحاب المصلحة من قطاعات ومهن ومؤسسات الذين يجمعون معاً من أجل العمل بشأن مسائل محدّدة ومخطّط لها ومدروسة مسبقاً.

تشكّل الشراكة بين القطاعين العام والخاص السبيل المنتج في النظام الاقتصادي الحرّ، لأنّ استثمارات القطاع الخاص تهدف نحو الجدوى الربحية وما على القطاع العام إلا تأمين متطلّبات خدمات كلّ النشاط الذي يدخله القطاع الخاص، ومنها الطاقة الكهربائية وشبكات الاتصالات المواكبة لتطوّرات العصر، ومحطّات الصرف الصحي والطرق والجسور والمياه، وغيرها كثير من البنى التحتية المحفزة للعمل الاستثماري.

وهذه الشراكة لكي تكون ناجحة ومثمرة بين القطاع العام والخاص لا بدّ من توافر

مجموعة من المتطلبات والشروط حتى نضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدول إلى توفيرها بهدف تلبية التطلعات التي تهتم أفراد المجتمع وتؤثر في وحدة تطلعاتهم على المدى البعيد، قال الله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان﴾⁽¹⁾.

وقد أدت الشراكة العالمية من أجل التنمية، - بحسب ما تبلور في الهدف الإنمائي الثامن للألفية -، دوراً حاسماً في حشد الدعم الدولي من أجل التنمية. نظراً للتحديات العالمية في تناول اليد، وهناك حاجة ملحة للعمل الجماعي الحقيقي لجميع البلدان لخلق بيئة مواتية للتنمية على جميع المستويات ومنها:

- الحد من الإنفاق الحكومي عن طريق إسناد المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال واستثمارات ضخمة إلى القطاع الخاص، الذي يتميز بالكفاءة الإدارية والقدرة على التجاوب مع متطلبات السوق.

- تهدف عملية الشراكة إلى تغيير نشاط الحكومة إلى القطاع عبر تشغيل البنية الأساسية والخدمات العام.

- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة والصراع بينهما.

والشراكة هي أحد المداخل الاقتصادية المطروحة التي تستطيع بها الدول الاستفادة من تنفيذ المشروعات الكبرى بها، كمشروعات الإسكان والصحة والتعليم والبنية الأساس والخدمات الاجتماعية، وإن كان مستقبل الشراكة مع القطاع الخاص يواجه كثيراً من التحديات التي ترتبت على فشل آليات السوق في إدارة النشاط الاقتصادي، لصعوبة توافر شروط المنافسة الكاملة، ما أدى إلى ظهور وسيطرة الاحتكارات وغياب المسؤولية الاجتماعية لمنظمات القطاع الخاص، وظهر عدد من القضايا والتحديات التي تواجه الشراكة مع القطاع الخاص، ومن أهمها إيجاد سبل للحد من الاحتكار والفساد وإعادة

(1) سورة المائدة، الآية (2).

توزيع الشراكة مع القطاع الخاص، بزيادة الدور الرقابي للدولة بمجموعة من الإجراءات بين الدول والقطاع الخاص لإعادة الانضباط إلى الأسواق على وفق معايير النزاهة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية.

تضمنت الوثيقة التي بعث بها الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشر والي مصر أهم الأفكار والمفاهيم السياسية والاقتصادية وشؤون الحكم والإدارة، بل من أهم الركائز الفكرية والسياسية والادارية التي بعث بها رئيس دولة إلى أحد ولاته. وقد تضمن هذا العهد «رسم الخطوط العريضة للسياسة العامة التي يجب أن يتهجها الحكام في كل عصر على أساس المنطلقات الإنسانية الإسلامية التي تهدف إلى تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تنظيماً دقيقاً، وبناء العلاقات الداخلية في المجتمع الإسلامي على أساس العدل والحرية والمساواة سواءً تعامل الحاكم مع الشعب أم مع رجال السلطة، يجب فرض هذا التنظيم على وفق سياسة تكفل للجميع الاستقرار والتقدم، ووضّح أيضاً أسس العلاقات الخارجية مع العدو والصديق بشكل يحفظ للأمة كرامتها وعزّتها واستقلالها التام». والذي يمكن ملاحظته في الدولة التي تشكلت في عهد الإمام علي (عليه السلام) هي دولة قائمة على النظام المركزي، وهو خضوع المرؤوس للرئيس وتلقي تعليماته وتنفيذها من جهة أخرى.

ومثلما عني الإمام علي (عليه السلام) بعمارة الأرض، وإحياء الأنهار والزراعة، أوصى بقطاعات ونشاطات أخرى، حين قال لمالك الأشر استوص بالجار وذوي الصناعات، وأوصى بهم خيراً، المقيم منهم والمضطرب بماله، والمترفق ببدنه، فإنهم مواد المنافع، وأسباب المرافق وجلّابها من المباعد والمطارح، في برك وبحرك وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواقعها، ولا يجترئون عليها، فإنهم سلم لا تخاف بائقته، وصُلح لا تخشى غائلته، وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك⁽¹⁾.

2.8 - الحرية والمعارضة:

إنّ ضمان الحرّيات في حكومة الإمام علي (عليه السلام) تعدّ من أهم الركائز التي بُنيت عليها الدولة، إذ إنّ المواطن يعيش في دولة تضمن للفرد حرية التعبير، وحرية نقد السلطة

(1) علي محمد علي دخيل، شرح نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب، ج3، ص558.

والحكومة، لأنَّ حرية الإنسان هي فطرة من الله في خلقه فلا يجوز كبجها، أو صدَّ وجودها في عدم السماح للإنسان بالتعبير عن رأيه بكلِّ وضوح عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذه الحرية ليست مجرد حقَّ صوريٍّ بل واجب وفريضة إلهية بتكليف شرعيٍّ بالنظام والمراقبة والمحاسبة بشكل دائم ومستمر قال الإمام (عليه السلام): «أيها الناس أنا أحبُّ أن أُشهدَ عليكم أن لا يقوم أحدٌ فيقول: أردتُ أن أقولَ فخفت، فقد أعذرتُ بيني وبينكم»⁽¹⁾.

أسس الشراكة: لقد تضمَّن عهد الإمام علي (عليه السلام) أسسا للحكم الصالح منها: المشاورة والتعاون: فالحاكم لا يستغني عن نُصح ومشاورة الرعية، والمشاورة تعني اليوم في الفكر السياسي المعاصر (الاستشارة)، أي مستشاري السلطة التنفيذية أو التشريعية.

العدل: إنَّ الباحث في التفكير الإسلامي يدرك أنَّ العدالة هي قِمة الشروط اللازمة للخليفة أو الرئيس في الإسلام، وبهذا الشأن قال الإمام علي (عليه السلام): «ليكن أحبُّ الأمور إليك أعمها في العدل وأقسطها بالحق»، وقال أيضاً: «رحم الله امرأً أحيا حقاً وأمات باطلاً وأدحض الجور وأقام العدل»، وقال (عليه السلام): «من عمل بالعدل حصَّن الله ملكه. وإنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقربان من أجل ولا ينقصان من رزق لكنَّ يضاعفان الثواب ويعظِّمان الأجر، وأفضل منهما كلمة عدل عند إمام جائر».

عدم الاحتجاب عن الرعية: فإنَّ ذلك شُعبة من الضيق وقلة علم بالأمور، وذلك الاحتجاب سوف يعظِّم الصغير ويصغِّر الكبير من الأمور عند الرعية. أنَّ يواسي بينهم في اللحظة والنظرة والإشارة والتحية.

المسؤولية: إنَّ من صفات الحاكم الإحساس بالمسؤولية، فالإمام يقول: «اتقوا الله في عباده فإنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم».

وتعامل الإمام مع مجموعات المعارضة باحترام، لأنَّ الجهاد الديني هو: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصدق في المواطن وشنان الفاسقين، فمن أمر بالمعروف شدَّ ظهور المؤمنين، ومن نهى عن المنكر أرغم أنوف الكافرين، ومن صدق في المواطن قضى ما عليه....⁽²⁾.

(1) النعمان محمد بن منصور بن أحمد التميمي المغربي، دعائم الإسلام، ص 354.

(2) الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، ص 607.

وشجّع الإمام (عليه السلام) الناس على الجهر بالصواب، وعدم التردد في الاعتراض على الخطأ أمام الحاكم، وإبداء الرأي الصحيح لمصلحة الدين والمجتمع الصالح، فتحدّث عن أهميّة النقد والمشاركة الفكرية حتّى عن نفسه فهو باب العلم وعلى الرغم من ذلك، يقول: «فَلَا تُكَلِّمُونِي بِمَا تُكَلِّمُ بِهِ الْجَبَابِرَةَ، وَلَا تَتَحَفَّظُوا مِنِّي بِمَا يُتَحَفَّظُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِرَةِ - أي عند أهل الغضب - وَلَا تُخَالِطُونِي بِالْمُصَانَعَةِ - أي بالمجاملة - وَلَا تَنْظُنُّوا بِي اسْتِثْقَالًا فِي حَقِّ قِيلَ لِي وَلَا التِمَاسَ إِعْظَامَ لِنَفْسِي فَإِنَّهُ مِنَ اسْتِثْقَالِ الْحَقِّ أَنْ يُقَالَ لَهُ أَوْ الْعَدْلَ أَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ كَانَ الْعَمَلُ بِهِمَا أَثْقَلُ عَلَيْهِ فَلَا تَكُفُّوا عَن مَقَالَةٍ بِحَقِّ أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلِ فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقَ أَنْ أُخْطِئَ وَلَا آمَنُ ذَلِكَ مِن فِعْلِي» (1).

وهذه دعوة لموقف المجتمع من الحاكم لتطمئن النفوس وتأخذ دورها في الاستقامة، لكي تتدخّل عند ضرورة لبيان مواطن الخلل وعدم قبول الانحراف عن القيم والسلوك السليم، لأنّ الناس كلّهم عيال على الخراج وأهله، الذي لا يتطور إلاّ بعمارة الأرض، يقول (عليه السلام): «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأنّ ذلك لا يُدرك إلاّ بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً، فإن شكوا ثقلًا أو علة أو انقطاع شرب أو بالة أو إحالة أرض اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم، ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم، فإنّه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك، مع استجلابك حُسن ثنائهم وتبجحك باستفاضة العدل فيهم معتمداً فضل قوتهم بما ذخرت عندهم من إجمامك لهم والثقة منهم بما عودتهم من عدلك عليهم في رفقك بهم، فربّما حدث من الأمور ما إذا عوّلت فيه عليهم من بعد احتملوه طيبة أنفسهم به، فإنّ العمران محتمل ما حملته، وإنّما يؤتى خراب الأرض من إغواز أهلها، وإنّما يعوز أهلها لإشراف أنفس الولاة على الجمع، وسوء ظنّهم بالبقاء، وقلة انتفاعهم بالعبر»

أمّا ميشيل فوكو فقد تجاوز مفهوم السلطة بوصفها مفهوماً مركزياً يعكس علاقة النظام السياسي أو الدولة بالأفراد، إلى مفهوم يتشكّل من مجموعة العلاقات والنظم المتشابكة، يتداخل فيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمعرفي.

(1) الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، خطبة رقم 207.

ويمكن القول: إن السلطة هي شكل من أشكال تعيّن الحرية في العالم وفي التاريخ، هي حرية الحاكم وبطانته، بل هي حرية مطلقة لشخص واحد، ليس مسؤولاً أمام أحد، فالمسؤولية قرينة الحرية، وحرية مقيدة لعدد من الأشخاص ذوي امتيازات تقابل ولائهم للسلطان.

وقد عدّ الإمام (عليه السلام) الحوار من أهمّ وسائل التعارف والتفاهم المتبادل، وقد طالب (عليه السلام) أصحابه أن يعرفوا أنفسهم عن طريق الكلام والحوار، وبهذا الشأن يقول: «وإنّ الحقّ هو ميزان الإنسان في حركته وسلوكه وكلامه، وإنّ الدفاع هو العمل المفروض... وأيّم الله لأبقرنّ الباطل حتّى أخرج الحقّ من خاصرته»⁽¹⁾.

وقال أيضاً: «نقمتمنا يسيراً وأزجأتما كثيراً ألا تخبراني أيّ شيء كان لكم فيه حقّ دفعتمكما عنه أم أيّ قسم استأثرت عليكم به أم أيّ حقّ رفعه إليّ أحد من المسلمين ضعفت عنه أم جهلته أم أخطأت بابه»⁽²⁾.

إنّ الحوارات المتبادلة التي تجري بين الناس والسلطات الحاكمة، تُسهّم في التخفيف من آلام الناس، وتُشعرهم بالراحة وتخفّف عنهم كثيراً من الضغوط النفسية وهذه تشكّل واحدة من الأهداف التي يصبو إليها هذا الحوار، وقد سعى الإمام علي (عليه السلام) عن طريق حواراته مع الناس ومع أصحابه وحتى مع معارضيه أيضاً إلى تحقيق مثل هذا الغرض، وأكد مراراً على الصدق في الكلام، وإلى جانب ذلك الاعتماد على قول الحقّ وقبول الحقّ وعدم التعصّب والانحياز في الحوار، وهذا ما يمكن ملاحظته في خطب الإمام (عليه السلام)، إذ قال: «قولوا الحقّ تغنموا واستكتوا عن الباطل تسلموا»⁽³⁾، «لا يخصم من يحتج بالحقّ»⁽⁴⁾، «إنّ كنتم لا محالة متعصّبين فتعصّبوا لنصرة الحقّ وإغاثة الملهوف»⁽⁵⁾.

وحذّر (عليه السلام) من الاستبداد والفردية والاستئثار بالرأي بقوله: «من استبدّ برأيه هلك، ومن شاور الرجال شاركها في عقولها»⁽⁶⁾.

(1) الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، الخطبة 104

(2) الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، الخطبة 205.

(3) الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، ص 538.

(4) الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، ص 842.

(5) السيد الخوانساري، غرر الحكم، ج 7، ص 247.

(6) المصدر السابق، ج 6، ص 296.

2.9 - المجتمع المدني:

إنّ موقع المجتمع المدنيّ بوصفه منظّمة مهنيّة ومنظّمة مجتمعيّة ونقابات عماليّة ومؤسساتٍ بحثيّة وأكاديميّة وهياكلٍ أخرى من هذا القبيل يضع المجتمع المدنيّ في وضع فريد من نوعه لإرشاد تطوير السياسات والخطط وضمان التنفيذ ومساءلة الأطراف الفاعلة بما في ذلك الحكومات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص. ويمكن لعب هذا الدور على المستويات الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة. ويمكن تلخيص الدور الذي يمكن أن تؤدّيه منظّمة المجتمع المدنيّ ضمن إطار خطة العام 2030 في الإجراءات المترابطة الآتية المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة وأنشطة الدعوة والمناصرة:

- 1 - الرصد، وجمع البيانات والأدلة حول مواطن القلق فيما يتعلّق بحقوق الإنسان والمسائل الأخرى المرتبطة بتنفيذ الخطة وتقديم التقارير بصددها.
 - 2 - الإسهام في وضع السياسات والخطط القائمة على الأدلة والقيام بأنشطة الدعوة والمناصرة المبنية على أساس الأدلة والبحوث والتحليل.
 - 3 - القيام بأنشطة رفع الوعي والتدريب.
 - 4 - القيام بمنع انتهاكات حقوق الإنسان والخطوات والإجراءات الأخرى المعاكسة للتنمية المستدامة.
 - 5 - ضمان سماع صوت المهمشين والضحايا في المحافل المعنيّة بالحقوق والمحافل الأخرى والمشاركة في الدفاع عنهم.
 - 6 - مراقبة دور القطاع الخاص والعمل على ضمان مساءلة هذا القطاع لتوفير الخدمات التي تُسهم في تحقيق الخطة، التي تسمح في الوقت ذاته لمنظمات المجتمع المدنيّ بجمع المعلومات والأدلة التي ترشّد رسم السياسات وإجراءات المساءلة.
- ذلك المجتمع الذي يتبنّى أبناؤه الحد الأقصى من واجباتهم الاجتماعيّة طواعيّة، وبهذا فهم يخففون من أعباء الحكومة. إنّ هذا المعنى من المجتمع المدنيّ ينسجم تماماً مع الإسلام، وإنّ وجود مؤسسات التربية والتعليم ذات الطابع الشعبي والمستشفيات وسائر دوائر الخدمات ذات النفع العام لاسيما الأوقاف يحكي بجلاء عن مدنية المجتمع الإسلامي.

وتستند المساءلة بعامة إلى ثلاثة عناصر: المسؤولية والمحاسبة والإنفاذ. ويتطلب ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، لضمان المسؤولية والإنفاذ لأهداف التنمية المستدامة، ولضمان المساءلة تقوم منظمات المجتمع المدني برصد التنفيذ والإبلاغ عنه، وجمع البيانات والأدلة التي تستند إلى معارفهم وخبراتهم في هذا المجال، ولا تستبعد بعض عناصر المساءلة الثلاثة بعضاً، لأنها مترابطة.

ومن شأن ذلك أن يمكن إجراء تقييم شفاف وموضوعي للسلوك. وفي سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالاستناد إلى مفهوم «المسؤوليات المشتركة والمتباينة» لخطة العام 2030، وسيطلب ذلك أن تقوم البلدان بتعبئة الموارد أو إعادة توجيهها إلى أهداف معينة تتناول القضايا الأكثر إلحاحاً في السياق المحلي، ويجب على الدولة، في الوقت الذي تظطلع فيه بالمسؤولية الأساس، أن تشمل المجتمع المدني بوصفه جهة فاعلة ذات قيمة مضافة وخبرة، لأن دور منظمات المجتمع المدني في توفير الخدمات والمعرفة بالسياقات الوطنية والمحلية يجعل منها شريكة قيمة، لذلك يجب إشراك وإدماج منظمات المجتمع المدني في المراحل المبكرة في عمليات التطوير والتخطيط والتنفيذ على الصعيدين الوطني والمحلي.

أما القوة المعنوية للأديان في نفوس الناس وعقولهم، فسيكون لها مفعولها الإيجابي والفعال لإرساء حقائق السلام ونبذ العنف في العلاقات الإنسانية والدولية، ويتجلى الوعي الديني في تعزيز التراحم والتعايش السلمي بين الناس والتعامل بثقافة الحوار، لتحقيق عيش الناس برفاهية المجتمعات الإنسانية وتعزيز جهود المؤسسات الوطنية، لأن الدين معاملة وليس تعصب، بل وحدة الجماعة لعيش كريم ورغيد تتعاون كل الناس من أجل هذا الهدف لأسمى وهو تحقيق السلام العالمي الذي يبدأ من الشعور بوحدة وتماسك الأفراد.

ومن الطبيعي القول: إن انحسار الثقافة الانشقاكية والتمزيقية في المجتمع، يسهم بشكل كبير في توطيد أركان الحقل المدني - الأهلي، ويزيد من فعاليته وأدائه.

2.10 - مسؤولية المجتمع المدني:

فقد أخذ المجتمع المدني على عاتقه مسؤولية التاريخ والشهادة على العصر، وأنه بحاجة إلى تنشئة ثقافية وسياسية جديدة، تخرس في عقول ونفوس أبناء المجتمع قيما جديدة تنشط الحركية الأهلية، وترفده بأفاق جديدة، وإمكانات متاحة، وتطلعات حضارية. والتنشئة الثقافية والسياسية، من الوسائل المهمة التي تسهم في تطوير الحقل المدني - الأهلي في الأمة. وإن شبكة العلاقات الاجتماعية، كلما كانت متحررة من رواسب الانحطاط والتخلف، وبعيدة عن آثارها النفسية والعامّة، كلما كانت هذه الشبكة قوية وفعالة. وإن التنشئة الثقافية والسياسية السليمة، تسهم مساهمة كبيرة في حركية هذه الشبكة وقدرتها على تجاوز المحن والابتلاءات، وتوفّر لها الإمكانية المناسبة للتعاطي مع اللحظة التاريخية بما يناسبها وينسجم مع متطلباتها. وهي وسيلة فعالة لتغيير الإنسان، وتعليمه كيف يعيش مع أقرانه، وكيف يكون معهم مجموعة القوى التي تغيّر شرائط الوجود نحو الأحسن دائما، وكيف يكون معهم شبكة العلاقات التي تتيح للمجتمع أن يؤدي نشاطه المشترك في التاريخ ليس كمفهوم تراثي وإنما كاندماج وعيش واحد عن طريق أنّ الإنسان يهتم بأخيه الإنسان ولا تعنيه ايديولوجيته أو دينه، بل علاقاته وتعامله لخدمة المجتمع وتضامن اهله لا تفرّقهم فكرة أو دعاية أو اختبار بأن الأرض والسماء هي ملك الله وأنّ الناس يمرّون في هذه الدنيا لإعمارها، وأنّ الدنيا تغرّ الإنسان من خلال مراحل عمره فيراها لعباً ولهواً في طفولة، وفي الشباب قوة وامتحاناً، وفي الهولة تديناً وعبادةً، في حين الدنيا زائلة وهي ممّرٌ لحياة أطول، ليوفّر الوعي المدني والاجتماعي للإنسان، فيفهم أنّ الحياة الجماعية حياة تكاملية، وأنّ اللياقات والقابليات والجهود مختلفة وهي عندما تتفاعل وتتبادل يحصل التكامل.

فالحياة الاجتماعية والشكل المدني المتحضّر للمجتمع هو عبارة عن وحدة متكاملة من الجهود والمواقف السلوكية، يختار الإنسان آليات التنفيذ المناسبة للظروف والإمكان والمرحلة ومستوى الحياة الاجتماعية التي يحيها الإنسان، ذلك أنّ توفّر أولى شروط التعامل بين الحاكم والمحكوم، والمتعلّق أساسا بالطرف الأوّل، وهو الحكم بالعدل كما تبين الآية الكريمة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ

تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴿١﴾، يفرض توفر ثاني هذه الشروط، والمتعلق بالطرف الثاني، وهو الطاعة كما تبين الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (٢).

مثل هذا المنطلق، يظل وجود مجتمع مدنيّ ما، رهين تواجد مجموعات منظّمة تربط بين عناصرها أو أواصر مغايرة للعلاقة التي تربط بين أفراد المجتمع. أو أواصر إضافية تجعل من هذا الهيكل قوّة من شأنها الضغط على سلطة الدولة وحدها. وبناء عليه، يصعب تصوّر مجتمع مدنيّ - بحسب المفهوم الغربيّ - في الإسلام، ذلك أنّ الإنتماء داخل الدولة الإسلامية لا يكون سوى للدين وللهاكل التي تدخل تحت إطاره، فلا تتحوّل بأيّ شكل من الأشكال إلى قوّة مقابلة للدولة.

ويُعرّف التضامن بالتفاعل الذي يكون بين أطرافٍ متعدّدة تعمل مع بعضها لتحقيق سعادتها، وما يضمن لها مُتطلّبات حياتها بعزّة وكرامة، وإقامة مُجتمع تسوده العدالة والأمن، والإسلام في تعاونه وتكافله وتضامنه يتجاوز فكرة مجرد التعاون أو تقديم المساعدة وقت الضعف والحاجة، أو في أوقاتٍ مُعيّنة، بل يستمدّد ذلك من مبدأ الولاية في المُجتمع المسلم، لِقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٣).

لقد جعل الإسلام للجار منزلةً كبيرة وأوصى به، فقال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنْبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ (٤)، فعطف الله - تعالى - عبادته على الإحسان إلى الجار، للدلالة على أهميته ومنزلته، والجار يشمل جميع الأصناف: المسلم، وغير المسلم، والغريب، فلا بدّ من إعانة الجار ومشاركته في الأفراح والأتراح، وعن طريق ذلك يطمئن الإنسان على ماله وعرضه ونفسه.

(1) سورة النساء، الآية (58).

(2) سورة النساء، الآية، (59).

(3) سورة التوبة، الآية، (71).

(4) سورة النساء، الآية (36).

2.11 - التضامن المجتمعي:

ومما يؤكد أكثر أهمية التضامن المجتمعي في الإسلام والتوافق والتكامل بين حقوق الفرد والجماعة كوحدة لا تتجزأ، بحيث تكون المصلحة الخاصة مكتملة للمصلحة العامة، فالفرد مسؤول عن الجماعة، وبالمقابل تكون الجماعة مسؤولة عن حفظ كرامة الفرد وحقوقه وحرّياته، بل تعدى الإسلام إلى أكبر من ذلك، إذ تعدت نظره إلى الأجيال القادمة، فضلاً عن أن التضامن يعمل على إذابة الفوارق بين جميع طبقات المجتمع، فلم يدع الإسلام حقّ المملكيّة الفرديّة بغير قيودٍ أو حدود، فجعل من يجمع المال ولا ينفق في سبل الخير آثمًا، وأمر الأغنياء بالتصدّق على الفقراء، وأوجب الزكاة.

وهذا المرتكز لقيام المجتمع المدنيّ ودوره يجعل عدل الله مبسوطاً على هذه الأمة ما لم يملّ قرائهم إلى أمرائهم، أو ما لم يزل أبرارهم ينهوا فجارهم، فإن لم يفعلوا ثم استنفروا فقالوا لا إله إلا الله، قال الله في عرشه: كذبتم لستم بها صادقين⁽¹⁾.

وهكذا نخلص إلى القول إن المجتمع المدنيّ تعبير جوهريّ عن حقوق التغيير في المجتمع اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً لتعبّر عن نفسها سياسياً في صيغة تنظيمات تقع بين الفرد والدولة تعمل على الحدّ من سلطات الدولة لصالح الأفراد وحقوقهم، وهي تنظيمات تطوعيّة حرّة تملأ المجال العام بين الاثنين لتحقيق مصالح الأفراد ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير عمل مؤسسات المجتمع المدنيّ التي تتجسّد في التآخي والاحترام والتسامح والإدارة السلميّة للتنوّع والاختلاف وتشمل هذه الأحزاب والاندية والتعاونيات أي أنّها تشمل كلّ ما هو غير عائليّ أو إرثيّ.

وهذا ضمان حقّ وجود المجتمع المدنيّ ودوره في العناية بحياة الأفراد والمجتمع بدعم الحاكم أو معارضته عن طريق العدل وتحقيق الأهداف والغايات من العمل، والمجتمع المدنيّ له أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية⁽²⁾.

إنّ ممارسة الأمة لدورها في البناء والعمران، وإنّ وسيلتها لمنع تغوّل الدولة وطغيانها

(1) العلامة المجلسي، بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج 52، ص 228.

(2) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

يكمُن في مفهوم الرقابة في الإسلام عن طريق القواعد المستنبطة من الدين الإسلامي بشريعته التي تستعمل لمحاسبة الحاكم والسلطة السياسيّة بكلّ المراكز والأدوار والمكانة الاجتماعيّة.

فالمضمون الجوهريّ لمفهوم المجتمع المدنيّ - الأهلّيّ، هو شعور عميق ومتواصل بذاتيّة المجتمع، وقدرته على تنظيم نفسه وممارسته للحريّات، وحماية ذاته من كلّ النزعات التسلّطية، وعوامل التهميش والإقصاء والنفيّ سواء جاءت من الداخل أم الخارج.

2.12 - الدولة المدنيّة والمجتمع المدنيّ:

طبيعة الدولة المدنيّة أنّها تتسم بالتسامح والتساند والتعاون من أجل العيش المشترك. إنّ تأسيس الدولة المدنيّة هو الكفيل بسيادة هذه الروح التي تمنع الناس من الاعتداء بعضهم على بعض عن طريق تأسيس أجهزة سياسيّة وقانونيّة خارجة عن تأثير القوى والنزعات الفرديّة أو المذهبيّة، تستطيع أن تنظّم الحياة العامّة وتحمي الملكية الخاصة، وتنظّم شؤون التعاقد، وأن تطبّق القانون على جميع الناس بصرف النظر عن مكاناتهم وانتماءاتهم وتمثّل الدولة إرادة المجتمع.

وارتكزت الدولة المدنيّة على آلية الاحتكام لسلوك العقد الاجتماعيّ الذي يتطلّب احتراماً والتزاماً متبادلاً بين كافة أفراد المجتمع من دون أدنى استثناء بالنسبة إلى الحقوق والحريّات والوظائف والواجبات، سواء كانت مادية أم معنوية، وأسلوب الاتفاق يكون اجتماعياً.

ويجب أن تقوم تلك الدولة على السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، بحيث إنّها تضمن حقوق جميع المواطنين، ومن أهمّ مبادئ «الدولة المدنيّة» أن لا يخضع أيّ فرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو طرف آخر، فهناك دوماً سلطة عليا هي سلطة الدولة التي يلجأ إليها الأفراد عندما يتمّ انتهاك حقوقهم أو تُهدّد بالانتهاك، فالدولة هي التي تطبّق القانون وتمنع الأطراف من أن يطبّقوا أشكال العقاب بأنفسهم. والدّين في الدولة المدنيّة عامل في بناء الأخلاق، والفرد له حقوق وعليه واجبات وهو يتساوى فيها مع جميع المواطنين، الديمقراطيّة، هي التي تمنع من أن تُؤخذ الدولة غصباً من فرد أو نخبة أو عائلة.

مسؤولية قادة المجتمع في بسط العدالة الاجتماعية وفي الطرف الآخر أبدى الشعب احترامه لحقوق النظام الحاكم عليه⁽¹⁾. وإلا فمن دون رعاية الحقوق المتبادلة بين الدولة والشعب لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن المألوف أن رعاية هذا الأمر هي عملية شاقة، ففي دائرة الكلام يحترم الجميع الحق، لكن في دائرة العمل يتضاءل أهل الحق وينحسر عددهم «أَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَرِهُونَ»، وبتعبير جميل للإمام أمير المؤمنين نفسه: «الْحَقُّ أَوْسَعُ الْأَشْيَاءِ فِي التَّوَاصُفِ، وَأَضْيَقُهَا فِي التَّنَاصُفِ»⁽²⁾. لهذا كله لم تتخطَّ العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان على مرِّ التاريخ كله تخوم الشعار، بل تحوَّل هذا الشعار - أيضاً - إلى أداة لابتزاز حقوق الناس والاعتداء عليها أكثر.

لقد كان الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) ينتهز كلَّ الفرص من أجل توسعة ثقافة مكافحة الظلم ويستفيد منها لحماية المظلومين، وكان يحثُّ النَّاسَ على مساعدته لإصلاح مجتمعهم، وهو يهتف: «أَيُّهَا النَّاسُ أَعِينُونِي عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَأَيُّمُ اللَّهِ لَأَنْصِفَنَّ الْمَظْلُومَ مِنْ ظَالِمِهِ، وَلَا تَقُودَنَّ الظَّالِمَ بِخِزَامَتِهِ»⁽³⁾.

وجعل المنهج العلوي النَّاسَ أحراراً بأجمعهم ولا يُسَوِّغُ لهم أن يكونوا عبيد غيرهم، وأنَّ ما يجرُّ الإنسان إلى نير العبودية، ويدفع الأنظمة إلى التجبُّر والتسلُّط والطغيان، هي الأغلال الداخلية والعبودية الباطنية. فإذا ما أراد المجتمع الإنساني أن يرتقي ذرى الحرية، ويبلغ الاستقلال الحقيقي، فيتحتَّم عليه في البدء أن يُحكَم الارتباط بالله، ويقوم بشروط العبودية لله بحسب تعبير الإمام أمير المؤمنين.

إنَّ قبح (الظلم) يُعدُّ من المستقلات العقلية، كذلك حرمة، بل هو أمر فطري، وأنَّ الظلم يدعو إلى الظلم فكما تُدين تُدان، فليحذر التاجر ظلم العملاء، الخفي من الظلم والجلبي، وإلا فسيسلِّط الله تعالى عليه من يظلمه ثم لا يجد على ظالمه نصيراً، وفي الحديث لأنَّ الله تعالى: «لَا يَظْلِمُ وَلَا يُجَاوِزُهُ ظُلْمٌ وَهُوَ بِالْمَرْصَادِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاؤُا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى مَنْ أَحْسَنَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ».

(1) موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ.

(2) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 11، ص 88.

(3) الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، ج 2، ص 19.

ليس من السهولة بمكان ربط أفكار الإمام علي بواقع تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو صياغتها، لأن فكر الإمام كان سباقاً وريادياً في أفكاره النظرية حول التنمية المستدامة بكلمة واحدة ألا وهي العمارة، وفي توجيهه التطبيقي لتنفيذها عبر خدمة الإنسان في زمن كان المجتمع دينياً وأن الكلام كان مدنياً من أجل حفظ الإنسانية ووجود هذا الإنسان، إذ لا يمكن انفراده لوحده أو مجتمعه بتحصيل أسباب عيشه وإعداد ما يُريد لحاجاته من دون شراكة وتعاون من أبناء جنسه في الحياة، فالكُل بحاجة إلى بعضهم بعضاً في الاجتماع.

هذا الأمر فرض بوجود اللجوء إلى المشاركة والتعاون بين المجتمعات بأحكام الدين الذي يضع لكل شيء معياراً ونظاماً، وقد وضع الإمام علي (عليه السلام) برنامجاً شاملاً لحرية الإنسان وحق المشاركة والإسهام في الأمان المجتمعي للنجاة من الشر والفساد كيقين راسخ في تقويم اقتصادي للجوانب الإنسانية بحفظ الحق وقد كان يعدّ الدولة أو الحاكم ليس تاجراً أو مستفيداً جشعاً بل يوطد مصلحة المجتمع من دون تمييز.

وقد توصلنا لجملة من النتائج حثّ عليها فكر الإمام علي (عليه السلام) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من هذا البحث وهي:

- أهمية التفكير والتخطيط السليم والعلمي لتحقيق التنمية المستدامة.
- الانطلاق العملي من المنهج الديني الواضح في الإسلام والسنة النبوية لفكر الإمام علي (عليه السلام).
- أهمية الاستفادة من الموارد والطاقات المحلية والدولية.
- أهمية الشراكة بين القطاع الخاص والعام.
- العمل على تحقيق التعاون في عملية التنمية المستدامة بين كل المجتمعات.
- أهمية المشاركة في التخطيط والتنفيذ في التنمية المستدامة لتحقيق الأمان والرفاهية.
- إعطاء حرية الرأي والتعبير عن أسس وعمليات تنفيذ التنمية المستدامة.
- تشجيع المنظمات والأفراد لتحقيق التضامن المجتمعي للاستفادة في القدرات والطاقات المتاحة واستغلالها لخدمة زيادة مؤشرات عملية التنمية المستدامة.

خاتمة:

وأخيراً أنّ تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة يتمّ بجعل المجتمع وحدة إنتاجية منصهرة لخدمة عيش الإنسان ورفاهيته، بمشاركة كلّ أفراد وطاقات المجتمع، وذلك بالتزام كلّ انسان بدوره الديني والأخلاقي في مجتمع واحد لخدمة كلّ الناس. وطرح كيف يمكنك التغلب على هذه المشاكل في عملية اختيار النموذج الامثل وشواهد عملية وليس تنظيراً فكرياً انما تطبيقاً تاريخياً يصلح توجه لاستخدامه على مر الايام والدهر فالهدف الاخير بين توازيه واختتام محتواه في الفكر والتجربة التي يمكن الاستفادة منها بالصلاح والعدل.

المصادر والمراجع

- 1 - القرآن الكريم.
- 2 - إبراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006
- 3 - ابن ابي الحديد: قصار الكلمات 19 / 56، 230.
- 4 - ابن ابي الحديد: المعتزلة، شرح نهج البلاغة 18 / 212
- 5 - ابن منظور: لسان العرب، مجلد 4، جـ- 24، ص 2248، باب الشين، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة الرابعة 1425هـ - 2004م
- 6 - اونكتاد: نقل التكنولوجيا في اتفاقيات التجارية العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جدول الأعمال الإيجابي والمفاوضات التجارية للدول النامية والأمم المتحدة نيويورك، جنيف 2000.
- 7 - جليل منصور: فكر الإمام علي كما يبدو في نهج البلاغة.
- 8 - حسين البراقي: تاريخ الكوفة، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، الطبعة الثانية
- 9 - سهير محمد السبع وآخرون: نقل وتوطين التكنولوجيا، الطبعة الأولى، منشورات إدارة البحوث والدراسات، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000
- 10 - السيد محمد حسين فضل الله: علي ميزان الحق، دار الملاك للطباعة، حارة حريك لبنان.
- 11 - السيد الخوانساري: غرر الحكم، ج7.
- 12 - الشريف الرضي، محمد بن الحسين: نهج البلاغة،: تحقيق وتصحيح: صبحي الصالح، قم، الناشر: هجرت، ط 1، 1414 هـ.
- 13 - الشريف الرضي: نهج البلاغة، تحقيق محمد عبده، دار الحديث، القاهرة 2004.
- 14 - الشريف الرضي: نهج البلاغة، الإمام علي، شرح د. صبحي الصالح، مؤسسة دار الهجرة.

- 15- الشيخ محمد باقر المحمودي: نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، المجلد الخامس، مؤسسة الطباعة والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي طهران.
- 16- عادل محمود الرشيد: إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم - النماذج - التطبيقات)، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الثانية 2007.
- 17- عبد الأعلى السبزواري: مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، الطبعة الرابعة، الناشر مكتب آية الله العظمى السيد السبزواري، الجزء 23.
- 18- عثمان محمد غنيم، وماجدة أبو زنت: التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 19- علي خليفة الكواري: نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، بحث منشور في كتاب التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، أكتوبر 1985.
- 20- علي محمد علي دخيل: شرح نهج البلاغة للإمام علي بن ابي طالبدار المرتضى، بيروت، ج3.
- 21- المتقي الهندي كنز العمال، ج11.
- 22- محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الاطهار، ط2، بيروت 1983 م، 1111هـ، 228/52.
- 23- محمد عجمية، علي الليثي: التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها سياستها، مطبعة دار الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- 24- محمد عبده: شرح نهج البلاغة، دار ومؤسسة المعرفة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
- 25- محمد باقر الصدر: فلسفتنا، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر، النجف الاشرف، د.ت.
- 26- محمد باقر الصدر: المدرسة القرآنية، شريعت - قم إيران، 1424هـ. قم.
- 27- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.
- 28- النعمان محمد بن منصور بن أحمد التميمي المغربي: دعائم الإسلام، تحقيق أمين بن علي أصغر فيضي، ج2، مصر، دار المعارف 1963.
- 29- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، مراجعة: د. على حسين حجاج، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ربيع الأول 1410هـ - أكتوبر 1989م، العدد رقم 142.

الفهرس

- 5..... تقديم: أ. د. تحسين فاضل عباس
- 9..... مقدمة مركز الإمام أمير المؤمنين (ع)
- 13..... منهج الإمام علي (عليه السلام) في القضاء على الفقر: أ. د. حسن لطيف كاظم
- 13..... المقدمة
- 15..... القضاء على الفقر
- 16..... في معنى الفقر
- 18..... الفقر في فكر الإمام (عليه السلام): الحق بدل الإحسان (الغايان الأولى والثانية)
- 21..... الضمان الاجتماعي حق للجميع (الغاية 1 - 3)
- 23..... (الغاية 1 - 4): كفالة تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيّما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية
- 27..... العدالة الاجتماعية
- 28..... العمل اللائق ومنع السخرة
- 30..... التكافل الاجتماعي
- 31..... (الغاية 1 - 5): بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود، والحدّ من تعرضهم وتأثرهم بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها
- 32..... (الغايان 1 - أ و 1 - ب)
- 33..... الخاتمة
- 34..... المراجع
- 39..... منهج الإمام علي (عليه السلام) في القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي: أ. د. حسن لطيف كاظم
- 40..... الغاية 1 - 2: القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع، ولا سيّما الفقراء والفئات الضعيفة
- 41..... الغاية 2 - 2: إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030
- 42..... الغاية 3 - 3: مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية

- (الغاية 2 - 5) الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات المدجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية..... 44
- (الغايان 2 - ب و 2 - ج) منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح الشوهات في الأسواق الزراعية العالمية..... 45
- الخاتمة..... 46
- المراجع..... 47
- الصحة والتنمية المستدامة في نهج البلاغة: أ. د. المتمرس. يحيى كاظم محمد السلطاني..... 49
- أولاً: ما التنمية المستدامة؟..... 49
- نشأة مصطلح التنمية المستدامة..... 50
- أبعاد التنمية المستدامة..... 50
- ثانياً: الصحة والرفاه والتنمية المستدامة: مكانة الصحة في أهداف التنمية المستدامة..... 52
- غايات التنمية المستدامة المتصلة بالصحة والرفاه..... 54
- الكورونا وأهداف التنمية المستدامة..... 55
- ثالثاً: الصحة والرفاه في نهج البلاغة..... 56
- الصحة والتنمية المستدامة في نهج البلاغة..... 57
- الصحة العامة والمرض في نهج البلاغة..... 58
- مجالات أخرى ذات صلة بالصحة والرفاه..... 59
- التنمية المستدامة والبيئة..... 60
- العوامل المؤثرة في الصحة العامة..... 61
- وصايا الإمام (عليه السلام) للطبيب والمريض..... 67
- المصادر والمراجع..... 70
- ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع: أ. د. أحمد جاسم جبار الياسري..... 73
- مقدمة..... 73
- أولاً: التنشئة التعليمية في فكر الإمام علي..... 75
- ثانياً: التعليم في فكر الإمام علي..... 79
- ثالثاً: الإمام علي ونشر العلم..... 82
- رابعاً: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم في فكر الإمام (عليه السلام)..... 86

90	خامساً: وصف صفات المعلم في نهج البلاغة
92	سادساً: ضمان حق العالم على المتعلم في فكر الإمام علي
92	الخاتمة
94	المصادر
97	حقوق المساواة بين الجنسين: بين رؤية الإمام علي (عليه السلام) وأهداف التنمية المستدامة
97	الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم جاسم الياسري
97	المقدمة
98	المطلب الأول: وحدة الخطاب
100	المطلب الثاني: حق المساواة بالعدل (العدالة الاجتماعية)
105	المطلب الثالث: المساواة في العطاء
109	المطلب الرابع: حق الحياة وعدم الاضطهاد
115	المطلب الخامس: حق المشاركة السياسية
120	الخاتمة
122	المصادر والمراجع
125	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدام في فكر الإمام علي (عليه السلام) دراسة تحليلية
125	لمضمون خطب وأقوال الإمام علي (عليه السلام) على وفق نهج البلاغة
125	المقدمة
126	المبحث الأول: ضمان وجود أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام
128	مفهوم الاستهلاك على وفق الرؤية الإسلامية
130	مفهوم الاستهلاك والإنتاج في فكر الإمام علي (عليه السلام)
134	المبحث الثاني: عوامل الإنتاج في فكر الإمام لتحقيق الاستدامة
141	المبحث الثالث: مناقشة متطلبات البند الثاني عشر
148	الخاتمة
150	المراجع والمصادر
153	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار أ. م. د.
153	علي ناجي عطية
153	مقدمة
154	البنى التحتية في فكر الإمام علي (عليه السلام)

- 160..... الصناعة في فكر الإمام علي
- 166..... البحث العلمي والابتكار في فكر الإمام علي
- 172..... خاتمة
- 174..... المصادر والمراجع
- الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان بين رؤية الإمام علي (عليه السلام) وأهداف التنمية المستدامة 2015 - 2030 : أ. د. حيدر نعمة بخيت
- 177..... المقدمة
- 178..... أولاً: مدخل إلى الهدف العاشر: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان في ظلّ أجندة التنمية
- ثانياً: الأوضاع الاقتصاديّة للدولة الإسلاميّة قبل تولّي الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)
- 180..... الخلافة
- 185..... ثالثاً: أوضاع الدولة الإسلاميّة خلال مدّة خلافة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)
- 186..... رابعاً: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان في ظلّ خطب الإمام علي (عليه السلام)
- 212..... الخاتمة
- 213..... المصادر والمراجع
- المدن ومجتمعات محلية مستدامة بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ونهج البلاغة: أ. د. محمّد جواد شبع
- 219..... المقدمة
- 219..... 1 - مفهوم التنمية والتنمية المستدامة وأبعادها
- 226..... 2 - المدن والمجتمعات المحلية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة
- 230..... 3 - العمران وتنمية المدن في نهج البلاغة
- 234..... 4 - التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية عند الامام علي
- 241..... الخاتمة
- 243..... المصادر والمراجع
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والعمالة الكاملة المنتجة في نهج الإمام علي (عليه السلام): أ. م. د. عباس حسن رضا
- 247..... الملخّص
- 248..... النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصاديّة، العمالة الكاملة والمنتجة، توفير فرص العمل
- 249..... المقدمة
- 251..... 1.1 - المصطلحات والمفاهيم
- 253..... الفصل الأول: الاقتصاد الإسلاميّ: تعريفه، أسسه، مبادئه، أهدافه

253	2 - مفهوم الاقتصاد
254	2.1 - محاور نطاق علم الاقتصاد
256	1 - الاقتصاد الإسلامي: المفهوم والمعالم
257	2 - النمو الاقتصادي في تراث الإمام علي (عليه السلام)
258	2.1 - النمو الاقتصادي Economic Growth
259	2.2 - البعد المعرفي والعلمي
260	2.3 - البعد السلوكي
261	2.4 - الحث على العمل
261	2.4.1 - في الكسب وطلب المعاش
263	2.5 - التحذير من التواني في العمل
263	2.6 - الحث على الإنتاج
264	2.7 - الصناعة
265	2.8 - طرائق جمع المال
266	2.9 - السوق
266	3 - تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد، والشامل، والمستدام
270	3.4 - ترشيد الإنفاق
271	3.5 - خلق التوازن بين الريف والحضر
272	3.6 - وضع معايير موضوعية للمسؤولين الاقتصاديين وإلزامهم بها
274	3.7 - تكريس مبدأ المساءلة والمحاسبة
275	3.8 - تنشيط حركة الأموال
277	3.9 - تقليص ساعات العمل
279	3.10 - الثاني عشر: توفير الحرّيات
281	3.11 - على الدولة.. التخطيط والإشراف لا الإنتاج
283	3.12 - عوامل تحطيم الاقتصاد
284	الخاتمة
287	المراجع والمصادر
291	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية لتحقيق التنمية المستدامة: أ. د. علياء حسين سلمان
291	المستخلص
292	المقدمة
292	مشكلة البحث

293	فرضية البحث
293	هدف البحث
المحور الأول: تفسير نشأة البحار والمحيطات على وفق منطق أمير المؤمنين علي (عليه السلام)	في نهج البلاغة
293	
299	المحور الثاني: أهمية البحار والمحيطات والموارد التي تخترنها في العالم
303	المحور الثالث: فكر الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة والتنمية المستدامة
307	الخاتمة
308	المصادر والمراجع
السلام والعدالة والمؤسسات القوية في نهج البلاغة: أ. د. المتمرس. يحيى كاظم محمد	السلطاني
311	
311	مفهوم التنمية المستدامة (توطئة)
312	السلام والعدالة والمؤسسات القوية - الهدف السادس عشر -
312	أولاً: السلام
313	ثانياً: العدالة
314	ثالثاً: المؤسسات القوية
العلاقة بين مفردات هدف (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) وأهداف التنمية المستدامة	الأخرى
315	
317	مقاصد هذا الهدف
318	الأمم المتحدة والإمام علي (عليه السلام)
319	التنمية المستدامة في فكر الإمام علي (عليه السلام)
323	المصادر والمراجع
الأسس العامة لأبعاد التنمية المستدامة في فكر الإمام علي (عليه السلام): الأستاذ الدكتور مجيد	حميد شهاب
325	
325	المقدمة
326	أولاً: القراءة المعاصرة لفكر الإمام علي (عليه السلام): المحددات والأسس
331	ثانياً: المرتكزات العامة لمبادئ أسس التنمية المستدامة في فكر الإمام علي
336	الخاتمة

عشر: أ. م. د. حسيب محمد فقيه.....	339
مقدمة.....	339
1.1 - الهدف.....	340
1.2 - الأهمية.....	341
1.3 - مشكلة البحث.....	341
1.4 - منهج الدراسة.....	341
2- الهدف:17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.....	343
2.4 - أبعاد التنمية المستدامة.....	348
2.5 - مكوثات عملية التنمية المستدامة.....	350
2.6 - دور الإنسان في التنمية المستدامة.....	358
2.7 - القطاعين الخاص والعام.....	359
2.8 - الحرية والمعارضة.....	362
2.9 - المجتمع المدني.....	366
2.10 - مسؤولية المجتمع المدني.....	368
2.11 - التضامن المجتمعي.....	370
2.12 - الدولة المدنية والمجتمع المدني.....	371
خاتمة.....	374
المصادر والمراجع.....	375

